

بيان البيان على حاشية العلامة الصاوي لشرح تحفة الاخوان
 لؤي الاديب والاملي الارب العالم القدير وعلم
 الفضل الشهير المحوط بعناية الكرم الباقي
 الاستاذ الشيخ علي بن حسين المصري
 المعروف بالبولاقى نظرا لله بعين
 عنايته اليه ووفره بانه
 السنية لدينا ولديه
 آمين
 آمين

قد صدرت كل صحيفة بمجلة من الحاشية ثم يكمل باقيم اجماع محتاج اليه
 في التقرير ويحل طراز الحاشية بمجلة من الشرح على طبق الحاشية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على

نحمدك حقا منزها عن الشبيه والمثيل ونصلي ونسلم على نبيك المؤيد با وضع مجاز
وأحسن سبيل وعلى آله وصحبه التابعين له بالاتباع والأصالة متوسلين به اليك
في ختم الإيمان موشحاً بالعقلية والنقاية (أما بعد) فيقول الراجي عفو الكريم
الباقى على بن حسين المسمى المعروف بالمولافى قد طاعت مع بعض اخوانى
حاشية العلامة الصاوى على شرح رسالة العلامة أبى البركات الدردير فى البيان
فوجدتها فى صورة واشكال به تشخيص الاذهان واعمال فذكر الانسان فكتبت
تقريراً حالت به المصنف والشارح وخفى الحاشية حرصاً على أن لا تخفى به
بحسب الامكان خافية ناظرانى كلام المتقدمين والمتأخرين بكل ناظر ضاملاً لها
ما يناسبهم من كلامهم مع ما أفيض على ذهنى القاصر (وسميته تبیان البيان على
حواشى شرح تحفة الاخوان) والغرض منه منى على صغیر السن قليل الصناعة
فانى وضیع القدر فى تلك الصناعة والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق وبه تحقيق
الاتمال حقيقى (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) بدأ به ابداعاً حقيقة القصد حصول
البركة لجميع أجزاء الكتاب واقتداء بالكتب المشاهيرة والاخبار النبوية
والكلام عليها شهر وسماوى له يشير (قوله وصلى الله الخ) فان قلت بدأ
بها بدأ اضافياً مع المطلوب البدء بالحمد لئلا قلت جرى على محل حديثي البسملة
والحمدلة على حديث الذکر ولاجل أن يشير لعل المجاز من أول الامر لان فى على
استعارة تبعية حيث انها لا مستعلاء الحقيقى على ما هو الشائع وان قال بعض من كتب

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الحمد لله

على القاموس ان على حقيقة في الاستعلاء المعنوي فاستعملت في نعم كنهه صلى الله عليه وسلم من الصلاة والسلام ونعم كنهه ما منه فشيبهه مطلق ارتباط صلاة وسلام بمصلى ومسلم عليه بمطلق ارتباط مستعمل بمصلى عليه بجامع التمكن في كل فسر القشبة من الكلمات للجزئيات واستعير لفظ على من جزئي من جزئيات المشبه بالجزئي من جزئيات المشبه وهذا وان كان بعيدا فله كثير من وكل حزب بما لديهم فرحون على ان الـ بـ الاضافي بالجملة حاصل لصديق تعريفه وهو ما تقدم امام المقصود وان سبقه شيء لكن فيه تقديم ما للعبد على ما للرب وهو خلاف الادب وان اُجيب عن مثله بان ما للعبد يخاف من التسامح فيه فيتم به تحريمه ايضا عليه وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى لانشاء طلب الرحمة المقرونة بالتعظيم ولا يقال انها خبرية لفظا ومعنى حتى يجرى بها الاخبار والاخبار بالصلاة صلاة على حد انكم وان قيل به في الجملة لما سيأتي وأنى بالصلاة خبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تسبغه فغفر له مادام اسمى في ذلك الكتاب وجمع بينهما وبين السلام عملا بآية يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان الظاهر منها طلب الجمع ولذلك ذكره افراد احدهما عن الآخر عند التأخيرين وهو خلاف الاولى عند المتقدمين وقلنا الظاهر لان الواو لا تقتضي الاطلاق الجمع كقوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فتدبر (قوله سيدنا) اصل سيد سيد قلبت الواو باء وادغمت الباء في الباء وهو من سادات اصحابه صلى الله عليه وآله والـ بـ لا بسبب علم أو كرم مثلا وهو اسم فاعل على قلة وقياسه سائد قال في الخلاصة

كـ فاعل صنع اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون كـ فاعل

ثم قال * وبسوى الفاعل قد ينع في فعل * أي قباس اسم الفاعل من فعل مفتوح العين ان يكون على فاعل وقد يأتي على غيره قليلا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشأت فهو أشيب ومدلول الضمير الا ضميرون وغيرهم بالاولى (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أئمة الاجابة لانه الاو في مقام الدعاء ولا يضاف الا لله تعالى والاصح اضافته للضمير خـ لا فان منعه وسبأ في الكلام فيه (قوله وصحبه) اسم جمع لصاحب وقيل جمع له وسبأ في الكلام على اصحاب (قوله الحمد لله) التي به تبركا واقتداء به ذكر الكتاب له وعدل عن الفعلية بشرب بكاس الاممية جدا كما شرب بكاس الفعلية صلاة فجمع بين كاسي الذكرين ليحوز الاجرين وهذه الجملة اما خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية فيقوما وسبأ في بيانه في حـ دلة الشارح واصل هذه الجملة حدث أو احمد حدث الله تحذف الفـ فـ

الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واشهد ان

للدلالة مصدره عليه ثم عدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والثبات ثم اتى
بال لقصد الجنس أو الهدى والاستغراق فصار الحمد لله واختار لفظ الجلالة لانه
جامع للذات وسائر الصفات (فائدة) الحمد مشتق على الحاء الحلقية وعلى الميم
الشعوبية وعلى الدال اللسانية فحينئذ جميع المخارج في الجملة لها دخل في نقاب رب
البرية ومعنى الحمد لغة وعرفا شاع وزاع وملا البقاع (قوله الذي هدانا الخ)
اقتباس وعلق الحكم بالمشتق وهو يؤذن بكون المشتق منه علة له فكأنه قال الحمد
لله لهدايتنا فيه يكون في كلامه إشارة الى أن الله جل شأنه يستحق الحمد لأفعاله
كما يستحقه لأنه فيكون حمده بدون التعليق مطلقا وبالنظر لتعليق مقيد أو هو عند
الامام مالك رضى الله تعالى عنه أفضل من المطلق لانه حمده على نعم مضت فهو
من قبيل اداء الدين واداء الدين واجب فما كان من قبيله فهو حكا الواجب
وهو أفضل من التطوع (فان قلت) لا تعليق ههنا فدلنا عن كونه بالمشتق
(قلت) محط الجملة قبيدها والصلة والموصول كالشيء الواحد والهداية عند
أهل السنة الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أولا وعند المعتزلة
الدلالة المذكورة لكن بشرط ان يوصل بالفعل ونقض بقوله تعالى واما تعود
فهديناهم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلالتهم على طريق توصل
هداية وأورد بعضهم على الأول قوله تعالى انك لاتهدي من أحببت فانه لا يصح
ان يراد منه وصل بالفعل أولا لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق
توصل ولم يصل المبدول بالفعل وأجيب بان مراد أهل السنة ان الهداية هي
الدلالة على طريق توصل ولهذا الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بها
في هذه الآية الفرد الأول لانه هو الذي يصح نفيه ولا يخفك ان هذا من قبيل
اطلاق الكلي على فرد المخصوص وهو تأويل ولا معتزلة ان يقولوا بعمل هذا
التأويل في الآية الأولى بان يطلق الخاص على العام ولذلك قال بعض المحققين
انه لا خلاف بل هي تطلق لغة بالمعنيين وفي باب التأويل لاحد الفريقين دون
الآخر خلاف الانصاف هكذا قيل وقيل الانسب ان يقال ان الهداية في الآية
الثانية بمعنى خلق الاهتداء كما في بعض التفاسير ولا يمكن أن يقال بعينه في الآية
الأولى وعلى هذا التفسير يكون قوله من أحببت لبيان سبب النزول لانها نزلت في
حبه أي طالب والافني الخلق عام وعلى هذا لا ترد الآية نقصا على مذهب أهل
السنة ولا يخفك انه تأويل وأن الاشكال على أهل السنة ناشئ عن عدم روية فانه
لا يصح اجتماع الضدين فلا يقال ان في كلامهم تأويلاتأمل جدا (قوله لهذا)
أي التأليف المعلوم من المقام ومما نشته لك تعرف تمام النعمة (قوله واشهد أن

لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
آله واصحابه واتباعه

لا اله الا الله (أى اقر وأذن ان لا معبود بحق الا الذات الواجب الوجود المحقق
لجميع الخلق (قوله وحده) أى متوحد او منفرد او المقصود منه نفي الحكم المتصل
فى الذات وهو عدم تركبها والمتصل فى الصفات بان يكون له قدرتان مثلا وقوله
لا شريك له المقصود منه نفي الحكم المنفصل فى الذات بان يكون هناك ذات مثل
ذاته والمتصل فى الصفات بان يكون له صفة كصفته والمنفصل فى الافعال
بان يكون غيره فعمل والمتصل فيه بان يشاركه غيره فى فعل ويحتمل أن وحده
نفي التكميم والستة ولا شريك له تصريح بما علم المقصود منه التوضيح ويحتمل
غير ذلك (قوله محمدا) علم منقول من اسم مفعول الفعل المصنف العين وهو
محمد بالتصنيف سماه به جده عبد المطلب سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقبل
لم يسمه محمد وليس من أسماء آبائك وقومك فقال رجوت أن يحمدنى السماء
والارض وقد حقق الله رجاءه وخصه بالذكرا شهرة وكثرة فى القرآن (قوله
رسول الله) قاله لان رسالة الرسول أفضل من نبوته خلافا للفر من عبد السلام
وأما نبوة النبي غير الرسول فهى أدنى من رسالة الرسول باتفاق وإضافة رسول الى
الله لتفخيم شأنه صلى الله عليه وسلم وتلذذا بلفظ الجلالة والا فال مقام للاضمار ومعنى
الرسول امة المبعوث من مكان الى مكان واصطلاحا انسان أوحى اليه بشريع
يعمل به وان لم يؤثر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس فينبىء ما عموم وخصوص
بإطلاقه - هذا هو المشهور وقيل انه - ملة تزدقان ويقتضيهما - ما عموما
وخصوصا من وجه بناء على انه يشترط فى النبي أن يختص بأحكام لانها حينئذ
يحتجمان فمن أمر بالتبليغ بعض الاحكام واختص ببعض آخر وينفرد الرسول
فحين أمر بتبليغ الكل وينفرد النبي فحين اختص بالكل (قوله صلى الله عليه
وسلم الخ) لما ذكر الشهادتين المطلوب ذكرهما واضطررنا ذكر المصطفى صلى
الله عليه وسلم أحاد الصلاة فانه اقرارا من ذمه بالخل فانه وردان من ذكر المصطفى
صلى الله عليه وسلم بل من مجمع ذكره ولم يصل عليه يكون بخيلا كما هو مشهور ورواى
بذكره الا أن الخ تتميم للثواب والمراد من الآتى هنا أقاربه صلى الله عليه وسلم
بدليل قوله واتباعه وقوله واصحابه من عطف العام على الخاص من وجه بخلافه فيما
سبق فانه بالعكس وذكرهم اهتماما بشأنهم وضوان الله عليهم أجمعين وهو جمع
موجب بكسر الهمزة مفتوح صاحب بحذف ألفه وليس جمعا لصاحب لان فاعلا
لا يجمع على أفعال الا شذوذا كما هل واجهال وليس جمعا لصاحب بالسكون لان
فه لا يصح العين لا يجمع على أفعال اما المقتضى فيه مع كثرة وأثواب غنية

صلاة وسلاما داعين بدوام الله ورضى الله عن أشياخنا وأشياخهم الذين هم
وسيلتنا إلى رسول الله (و بعد) فيقول العبد الفقير الراجي غفر المسأوى أحمد
ابن محمد المسأوى المالكي الخلو في الدرديرى لما وجدت الناس

أصحاب ليس جمعاً على الأصحاب كشيء واحد واشهاد ورحم وأرحام وفخوذ وأفضاذ ويجمع
بصحب ليس بكون الحاء على صاحب ككعب وكعاب ومحابية بكسر الصاد وفقها
فالمصـدرعنى العصبه أطلق على الأصحاب كزيد هذا وسأبقى الكلام في ذلك مع
الحاشية فترقب والمراد من محب وأصحاب الذين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم
لقاء معتزافاً مسلمين وما توافى ذلك إلى آخر ما هو مشهور فالتعبير هنا بصحاب وفيما
سبق بصحب تعين (قوله صلاة) مفعول مطلق أصلى الثانى ويحتمل أنه لما وسلاما
في حكمه (قوله ورضى) المراد منه أنعم (قوله عن أشياخنا) جمع شيخ مصدر
شاخ وصرف به مبالغة أو اسم فاعل على قوله والكثير شايخ أو أن أصله شيخ
بالتشديد تخفيف فهو صفة أو أن أصله أشيخ نقلت حركة الياء إلى الشين ثم حذف
المهمزة والشيخ لغة المنتهى في السن واصطلاحاً المنتهى في العلم وقال بعضهم
هو صاحب الغائدة والمائدة والحكمة الزائدة وذكر بعضهم أن الشخص في
بطن أمه جنين فإذا خرج منها يقال له صبي إلى اثنتى عشرة سنة ثم غلام إلى أربعة
وعشرين سنة ثم حدث يقع الحاء والذال المهمتين إلى ست وثلاثين سنة ثم
شاب إلى ثمان وأربعين سنة ثم كهل إلى ستين ثم شيخ إلى ثمانين ثم بعد ذلك هرم
وخرف وقال الشيخ العسوى والشيخ يجمع على أشياخ ومشايخ وشيوخ وهو لغة
من طعن في السن ثم صار حقيقة عرفية فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبياً اه
وقوله وأشياخهم أى أشياخ مشايخنا (قوله إلى رسول الله) أى إلى أحكام رسول
الله صلى الله عليه وسلم أى واسطة في إيصال أحكام رسول الله إلى ورثة شريعة
رسول الله أى واسطة في ورثة شريعة رسول الله ويحتمل غير ذلك (قوله وبعد)
الكلام عليه طویل في محله وسيخو المحشى نحو بهضه وسنزيده نحو ما منه فتنبه
(قوله العبد) أل فيه للعبد الخارجى الحضورى والعبد فى الأصل صفة استعمال
استعمال الأسماء واختار ذكره لما فيه من الخضوع ولأنه يشعر بصفة الفقر قبل
ذكرها صريحاً فيكون كالإجمال ثم التخصيص بقولنا اختار ذكره أى دون
اختيار تركه ليصح التعليان (قوله الفقير) أى المحتاج كثيراً فيكون صفة مبالغة
أو دائم الفقر أى الحاجة إلى رحمة ربه فيكون صفة مشبهة (قوله الراجى الخ) الرجا
تعلق القلب برغوب فيه مع الأخذ في الأسباب فلا بد من أن يرتكب التعبير
فيقال الراجى الذى تعلق قلبه بغفر المسأوى أى ستر الذنوب عن أعين الملائكة
أو عودها على الخلاف في المغفرة (قوله الدرديرى) أى المنسوب إلى الدردير

تعلقوا برسالة صاحب وقته وامام عصره في المعقول والمنقول بحر الجهور ومنهل
القبول شيخنا وملاذنا وقد تناوش شيخ مشايخنا واستاذهم وقدوتهم أبي البركات
شهاب الدين المنير أحمد بن محمد الدردير العدوي المالكي الخلوئي التي في علم
البيان اسمها تحفة الاخوان سألني بعض الاعزة على ان أضع عليها تعليقا
شريفا فاجبته بحول الله وقوته واستندت في ذلك

هو لقب لشخصه قطب دائرة الارشاد ومنهل فيض الامداد أبي البركات سمى
أحمد بن محمد بن أحمد و لقب به الاستاذ تبه الجده كما ذكره في شرح خريفته وذكر
ايضا أن اولاد جده كلهم اشتهروا بهذا اللقب اهـ ومعلوم أن اللقب ما أشعر ببحر
أو ذم لكن لم نجد له معنا لغويا (قوله تعلقوا) أي حبا أو شبه المحبة بالتعلق بجماع
العلماء في كل واسم تعاراسم المشبه به للشبه واشتق من التعلق بمعنى المحبة تعلق
بمعنى حب (قوله صاحب وقته) أي مالك أهل وقته وهو كناية عن انقياد الناس
له فبه انقيادنا ما أوشبهه انقياد الناس له انقيادنا ما عجله بحكمة السيد بجماع
الاطاعة في كل واسم تعاراسم المشبه به للشبه على طريق انصر محبة التبعية
(قوله وامام عصره) أي أهل عصره أي المتقدم على أهل عصره تقدم علمه ونوبا
في المعقول كالمنطق والحكمة والمنقول كالفقه والنحو (قوله بحر الجهور)
أي كبحر العلماء الشبهين بالجهور في بحر تجوز من حيث اضافته للعلماء وفي كل
من المضاف والمضاف اليه استعارة ويحتمل أنه شبهه ببحر محيط بالجهور (قوله
ومنهل القبول) أي أهل القبول أي كالمثل لأهل القبول فيكون تشبيها بالمعاني
منهل وأهل القبول مشبهون بالابل أو يشبه الشيخ بالمنهل وأهل القبول
تجريد ويحتمل غير ذلك (قوله وملاذنا وقدوتنا الخ) الملاذ الحصن كالملوذة بكسر
الميم والملاوذة بضمها والقذوة مثلثة وكده ما تسنت به واقتديت به والاستاذ المعلم
(قوله تحفة الاخوان) التحفة الاتحاف أي التخصيص بالشئ الحسن وهذا
بحسب الاصطلاح والافالاق تحفة الاخوان علم لا معنى له غير المعنى والاخوان
جميع أخ اعم من ان يكون مبتدئا أو متوسطا أو منتهيا والاول من ابتدأ في العلم ولم
يصل الى حالة يقدر بها على تصوير المسائل والثاني من قدر عليه والثالث من
حصل طرفا من العلم يهتدى به الى باقية أو من قدر على اقامة الادلة بخلاف التهمة
بتحفة الطلاب فانه يشهدا ابتداء اويل الطلاب بجمع الطالب الذي هو المنهك على
الشئ المنكب عليه والافالاق ابتداء رمنه جميع الطالب الذي هو المسائل المتبادر منه
الاول (قوله سألني) معقول القول والاعزة جمع عزيز من العزيزة لاف الذل وله
معان منها الشدة والقوة والقدرة له والمراد من التعلق الربط المعنوي والمراد منه
حاشية فقهه مبالغة واستعارة وقوله فاجبته معطوف على سألني أي يقول سألني

لتقريبات مؤلفها رضى الله عنه التي كتبها عنه شيخنا الشيخ محمد عبادة الهدوى
والكتابة كتبها عليهم العلامة الفاضل الشيخ بهازى الهدوى ولحاشية شيخنا
وقدوتنا الى الله تعالى امام عصره الشيخ محمد الامير على الملوى شرح المعرقة ندية
ولحاشية العلامة الشيخ احمد بن يونس عليه ايضا واكلمات تأتي من قبض الله تعالى
ومن أقسام معتبر من الاشياخ قديما واسأل الله بلوغ المأمول لى ولاخوانى
ولن نطرفهم ببعض الرضا والقبول وهما أنا أقول قال المؤلف رضى الله عنه
(بسم الله الرحمن الرحيم) اعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسطة
من الفن الذي هو شارح فيه ليكون قائما بمقتضى حق الفن والتمسك
عليها من غيره بقوت الحق الثاني وترك الكلام راسا قصورا وتقصيرا فتقول الباء اما
حرف ج راصل فتكون متعلقة بمعدوف ففيها مجاز الحذف بناء على انه مجاز مطلقا
غير الاعراب والحكم أم لا وقيل لا بد من تغيير الاعراب والحكم كافي قوله
تعالى واسأل القرية وقيل ليس مجازا مطلقا وحيث لا يكون فيها مجاز الحذف

بسم الله الرحمن الرحيم

فاجبت حين ما وجدته فلما حينية (قوله لتقريبات) جميع تقريراى جعل الشيء
في قرارا وتثبت بوجه الحق أو بمعنى الكفاية فله معان كثيرة والمراد المقررات
(قوله كتبها) في القاموس كتبه وكتبا وكتبا خطه كتبه مذكرا وكتبه
واكتبه اسمفلا كاستكتبه والكتاب ما يكتب فيه والمراد كماها بال رسم والخط
وقوله ولاكتنا كتبه الى ولدلول كتبه ورسم كتبه ورسمها بهذا الالكتب والرسم
وقوله ولحاشية شيخنا للحاشية في الاصل واحدة حوائث الثوب وهي جوانبه
فشبهت مقرراته بجانب الثوب بجامع شدة الارتباط فان الحاشية مرتبطة بالشرح
كارتباط الجانب بالثوب (قوله بلوغ المأمول) أى وصول المأمول أى المتروك
يقال أملت أملان باب طلب ترقبته وأكثر ما يستعمل الامل فيما يستبعد حصوله
قال زهير ارجو وأمل أن تدومودتها وفي هذا البيان كفاية هنا فافهم
(قوله بمقتضى) أى بواجبين استحسنانا لاشرا ولا علة كما أشار به بقوله
ينبغي لكل شارح (قوله قصور) أى عدم فعل من الجهز وعدم القدرة وقوله
أو تقصير أى عدم فعل مع القدرة وبعضهم ترك الكلام عليها تجهيلا بالمقصود
(قوله الباء اما حرف ج راصل الى الخ) الاولى تأخير هذا المطالب عن مطالب أصل
وضعها الآن هذا متعلق بها من حيث الزيادة أو الاحتياج للتعليق وذلك متعلق
بها من حيث معناها وهو أشرف مما يتعلق بها من حيث الزيادة أو المتعلق ثم
ان أصلها تأويلها بآياتها محوى لا يباينى فهو قوطة لبيان الجواز والحقيقة فيها
وكذلك مجتهد الاصاق الا فى فانه أقوى تدبر (قوله بناء على انه مجاز مطلقا الخ)
أقول وبناء على ان الكلام ان توقف عليه انظارا ومعنى فجازوا فلا اذ لا ريب

وأما على أنها زائدة فهو مجاز بالزيادة على حد قول الشاعر
 إلى الحول ثم اسم السلام عليكم * وكقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق ومجاز
 الزيادة والحذف خارجان عن معنى المجاز المصطلح عليه أعني الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له الخ وأصل وضع الباء

في أن صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقدير لفظا ومعنى فحصل أن الأقوال
 أربعة وانظاهر أن الأول فهو - م أن التوسع والتخرج عن الأصل حاصل مطلقا
 والثاني فهو - م أن اللفظ ظاهرة فإن حصل في ظاهره العبارة تغييرا ظاهرا كان
 خروجها عن الأصل والأفلا والثالث فهو - م أن اللفظ لا تقتضى مثل هذه الأمور
 لسهولة أو الرابح فهو - م أن اللغوي عارف بالخروج لفظا ومعنى فانه أهل الذوق
 والمعرفة فإلما دار عليهم ما ولا يخفى أن بعضها أضعف وأشد هاضعا لثباتها فإلما دار في
 البناء على قولين الأول ورباعنا وفي وأسأل القربة فهو - م إلى قولين الأول والثاني
 ويحتمل أن في القربة مجازا مرسله لاقية الحلية وقيل أن القربة مشتركة بين
 المكان وأهله وقيل أن السؤال على وجهه الإيجاز فلا مجاز وبعض الناس أنكر
 وقوع المجاز في القرآن فقال إن المجاز أخوال الكذب وإن المنة كالم لا يبدل إليه
 إلا إذا ضاقت الحقيقة وهو محال عليه تعالى وبطلانه ظاهر فإن المجاز أبلغ والقرآن
 منزل على حسب الوقائع فلا بد من مطابقة مقتضى الحال على قانون المنزل
 عليهم فحافظه (قوله وأما على أنها زائدة) الأنسب في المقابلة وأما حرف جر زائد
 وظاهره أنه لا خلاف هنا والمعنى يقتضي بالتحلاف (قوله على حد قول الشاعر)
 هو ليس يد العار يخطب انبتيه في النباحة عليه عند احتضاره وهو من الطويل
 وأجزاءه فعولن مفاعيلن أربع مرات وقامه

* ومن يبل حولا كما لا فقد اعتذر * وقبله

تقني ابتاع أن يعيش أبوهما * وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

فقوما ووقولا بالذي تعرفانه * ولا تخمه شاو حها ولا تخلقا شمر

إلى الحول الخ ولفظ اسم في البيت مقمهم إشارة إلى أنه في شك مما أراد من السلام
 وهو أنقطاع البكاء إذ هو لا يؤمنان بعده وليدده إذ هو ما في أوله لاقية

معاونة وهو ابن مائة وخمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك وهو القائل

* الأكل شيء ما خذ الله باطل * الخ ولم يقل بعد إسلامه إلا بيتا وهو

ما عاتب الحر الكرم كنفسه * والمراد به الجليس الصالح

(قوله فاضربوا فوق الاعناق) قيل معناه اضربوا الرأس وهو خطاب للأشكة يوم

بدرو الأولى أن يقال صلة وثوقه فإن في الزيادة بشاعته في القرآن (قوله خارجان

عن معنى المجاز الخ) أي بل بمعنى مطلق التوسع وأرنه كآب خ - لاف الأصل

للاصاق واستعماله في غيره مجاز وهو قسمان حقيقي ومجازي فالحقيقي نحو
 أمسكت بزيدا إذا قبضت عليه أو على شيء يحبس به كالثوب مثلا والمجازي نحو مررت
 بزيدا فان المنة في الاصطفت مروري بمكان يقرب من مكان زيد كذا قاله ابن هشام
 في المنة في فاهنا من باب أمسكت بزيدا إذا قبضت على ما يحبس به أو أولى فيكون
 حقيقة أو قد اشتهر هنا ان الباء للاستعانة في الكلام مجاز مرسل وعلاقته
 الاطلاق وانقييد لاطلاقها عن قيد الاصاق وتقييدها بالاستعانة فهو مجاز مرسل

(قوله للاصاق) أي الحقيقي وقوله واستعماله أي الباء في غيره أي الحقيقي وهذا
 خلاف الحق والحق انها حقيقة في كل من المصاحبة والاستعانة وغيرهما مما
 تتبادر فيه فان التبادر علامة الحقيقة (فان قلت) الاصل عدم تعدد الوضع (قلت)
 يقال هذا ان لم يقم دليل على التعدد وهذا الدليل موجود وهو التبادر فلا
 سؤال (قوله وهو) أي الاصاق من حيث هو والازم تقسيم الشيء الى نفسه وإلى
 غيره فغيبه استخدام (قوله حقيقي ومجازي) ضابط الحقيقي الصاق ما قبل
 الباء بنفس ما بعده أو ضابط المجازي الصاق ما قبلها بما وراء ما بعده فالباء
 حقيقة في الأول مجازي في الثاني ومعنى كون الأول حقيقة ان الباء تطلق عليه على
 سبيل الحقيقة وكون الثاني مجازيا ان الباء تطلق عليه على طريق المجاز هكذا
 صرح البناني على جمع الجوامع اذا علمت هذا علمت أن قوله أو على شيء يحبس به الخ
 ممنوع ولعله نظر الدماميني حيث استظهر المجازية وقال انه الصاق بالمجاز ورؤيت
 الشنقي اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة بمجرد دعوى لاترد الضابط (قوله اذا
 قبضت عليه) بيان لمعنى الباء لان قولك أمسكت بزيدا دون الباء معناه منعته
 من الانصراف ولو بدون قبض عليه فالقبض عليه لاستبعاد الامن الباء ذكره
 الصبان على الاثوري وفيه تسامح ظاهر (قوله مثلا) الأولى حذفه وتوجيهه بارد
 (قوله أو أولى) أي بل أولى ووجه الأولوية ان الاصاق بين التأليف أو القراءة
 والاسم لا فاصل فيه بينهما بخلاف مسألة الثوب فهناك فاصل بين الممسك بكسر
 السين وبين زيد وهو الثوب وايضا البسمة لجزء من التأليف ولم ينظر والكون
 الالفاظ غير قارفة وفيه ما تقدم لك فلا تغفل (قوله للاستعانة) أي لارتباط على وجه
 الاستعانة في الكلام تسامح والاستعانة هي المشاركة في الشيء ليس مل فهي
 الداخلة على واسطة الفعل المذكر وردها المتوقف وجوده عليها نحو كتبت بالقلم
 وقطعت بالسكين وتسمى باء الاية فلا بد من التعرّض هنا فان دخول باء
 الاستعانة الاية الحقيقة فالباء للاستعانة مقيدة بالاية الحقيقة فقلت اليها
 مطابقة عن هذا القيد واستعملت في استعانة مقيدة بكونها بغير اية حقيقة من
 حيث انها فرد من افراد المطابقة أو من حيث خصوصها بمرتبة أو مرتبتين وان

عبرتين و يجهل ان يكون مجازا استعماله بان شبه الاستعانة المطلقة
بالاصاق المطلق بجماع الارتباط في كل فمى التشبيه من الكلمات المجزئات
فاستعيرت الباء الموضوعه للارتباط المجزئ للاستعانة الجزئية على طريق
التبعية واعلم ان الاستعانة حقيقة انما هي بالذات وقد جعلت الاستعانة هنا
بالاسم فهو مجاز ايضا فشبهه مطلقا ارتباط مستعان فيه باسم المستعان به
بارتباط المستعان فيه بمعنى المستعان به فسمى التشبيه من الكلمات المجزئات
فاستعيرت الباء الموضوعه للارتباط بين المستعان فيه ومسمى المستعان به الخاصين
على طريق التبعية وقد تقدم ان استعمال الباء في الاستعانة مجاز

ادعت الاستعمال في الوسط كان مجازا على مجاز واما تشبيه الاستعانة بغير الالة
الحقيقية بها بالحقيقة فن اساءة الادب هنا (قوله عبرتين) ليس بلازم بل لك ان
تقول الباء للارتباط على وجه الاصاق اطلق معناها عن قيد الاصاق فصار
ارتباطا مطلقا ثم استعملت في الارتباط على وجه الاستعانة مع النظر لكون هذا
الارتباط فردا من المطلق فيكون عبرة أو مع النظر لمخصوصه فيكون
عبرتين كما قال أوتدعى الاستعمال في الوسط فيكون مجازا على مجاز (قوله بان
شبه الاستعانة المطلقة الخ) مما قررتك تعرف ما فيه من التماثل فان المشبه
هو مطلق الارتباط على وجه الاستعانة والمشبه به هو مطلق الارتباط على وجه
الاصاق والجامع مطلق الارتباط في كل (قوله ان الاستعانة الخ) حقيقتها بالنسبة
للاستعانة بالاسم والافقه عرفت حقيقة الاستعانة بظاهر التعبير فاسد ثم ان
كون الباء للارتباط على وجه الاستعانة مجازا وكون الاستعانة بالذات حقيقة
على ما فيه وكونه بالاسم مجازا فقوله فشبهه مطلقا ارتباط مستعان فيه من معنى
الباء المجازي الاول وقوله باسم الخ من المجازي الآخر وقوله بارتباط المستعان
فيه من المجازي وقوله بمعنى الخ من الحقيقي وقوله فاستعيرت فيه اختصارا
استعيرت للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به والاولى بكون الارتباط
نسبة من الجانبين ان يقول شبهه مطلقا ارتباط اسم المستعان به بالمستعان فيه
وكذلك المشبه به فتدبر وقوله الموضوعه اى وضعها مجازيا ولك ان تجعل في الكلام
استعارة بالكناية بان تشبه الاسم بالذات وتحذف اسم المشبه به وترزله بباء
الاستعانة التي للذات على طريق الكناية ولك ان تجعل في الكلام مجازا مرسلا
عبرة أو عبرتين بان تقول الباء للارتباط على وجه الاستعانة بالذات اطاعت
عن التقييد بالذات فصار الارتباط على وجه أى استعانة ثم أريد على وجه
الاستعانة بالاسم على كونه من المطلق فيكون عبرة أو مخصصه فيكون عبرتين
ولك ان تقدر الاستعمال في الوسط فيكون مجازا على مجاز أو يكون مجازا على مجاز

فهو مجاز على مجاز وفي حوازه ومنه خلاف فتنه جماعة منهم عصام الدين لان فيه
 اخذ الشيء من غير ما ليك وأجازه جماعة لان اللفظ لما نقل ليعنى الشانى بالعلاقة
 صار كأنه موضوع له وقد قال علماء الفن ان المجاز موضوع الوضع النوعى وهو
 الحق اذ قد جاء فى التنزيل قال تعالى واسكن لا تواعدوهن سرا فان المراد بالسرا
 الوطء لانه لا يكون الاسرا وأصله ضد الجهر ثم نقل الى سببه وهو العقد ويحتمل
 ان لفظة اسم زائدة بناء على ان الاصل باقته فزيد فرقا بين اليقين والتعنى فيكون
 مجازا بالزيادة واصافة اسم الى الجلالة ان اريد بلفظ الجلالة الذات كانت
 حقيقة على معنى اللام وان اريد به اللفظ كانت

على مجاز أو يكون مجازا على مجاز على مجاز على مجاز وان نظرت لاصل الاستعانة
 على ما ينزاد على ذلك والقصد تشهيد الاذهان فى معرفة البيان فتأمل بامعان
 (قوله فهو مجاز على مجاز) تجوز بالبناء عن الاصاق الى الاستعانة بالذات ثم
 تجوز بها عنها الى الاستعانة بالاسم وعلمت زيادة على ذلك (قوله كأنه موضوع له)
 أى وضعا حقيقة افلا ينافى قوله وقد قال الخ (قوله وقد قال علماء الفن الخ) المقصود
 به تقوية القول بالمجاز والوضع النوعى حاصل بقاء دمه من الواضع دالة على ان
 كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
 المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى فعلقا بخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه
 بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو ثبت من الواضع اسم تعمال اللفظ
 فى المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بمحاله ما
 وهذا غير الوضع النوعى المعبر فى كون اللفظ حقيقة لان النوعى المعبر
 فى ذلك هو ما يكون بقاء دمه دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين
 للدلالة بنفسه على معنى مخصوص به فهم منه بواسطة تعيينه مثل الجمل بان كل
 لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل فانقته بنفسه على كثير
 (قوله وهو الحق) أى الجواز المفهوم من أجازته جماعة وسأقى ما فيه (قوله اذ قد
 جاء الخ) علة لقوله وهو الحق وبيانه ان المصحح للتحوز الاول الملازمة ولك جعله
 الخلية والمصحح للثانى السببية والمسببية اعتبارا للقول عنه كما هو الراجع ولم يقولوا
 بنقل السر من الاخفاء للعقد حتى يكون مجازا على حقيقة لعدم العلاقة بينهما
 نطلب الاعلان فى العقد فتعين المجاز على المجاز وبه تم الاستشهاد على حقيقة الجواز
 وفيه نظر فانه لا مانع من أن ينقل السر لا بواسطة نقله لوطء بجملة لوطء
 لا للتحوز بل للتوصل للتحوز فهو مجاز بمرتين وليس المراتب قاصرة على الاطلاق
 والتمديد وعكسه فلا يتم لم شاهد فندبر (قوله ويحتمل ان لفظة اسم زائدة)

بيانية وهي مجاز بالاسم - تعارة فشيء مطلق ارتباط شيء بشيء - على ان الثاني
 مبین للاول بطل - ارتباط شيء بشيء - على ان الثاني مع - للاول فمیری
 التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت صورة الاضافة الجزيئية
 الموضوعية للعين لصورة الاضافة الجزئية الموضوعية للعين على طريق
 التبعية - والله - لم على الذات الواجب الوجود وقد اختلف في الاعلام فقيل
 لا توصف بالحقيقة والمجاز لان - ما لا بد فهم - ما من الوضع المتعدي وهو وضع
 اللغة والاعلام لا تخص لغة بعينها قال شيخنا الامير وقد يقال ان وضع
 العلم أقوى

مقابل اقوله وقد جعلت الاستعانة الخ (قوله بيانية) الاولى للبيان اذا الاضافة من
 اضافة العام للخاص مطلقا واثباتها الاجمال ثم التفصيل وهو اوقع في النفس (قوله
 فاستعيرت صورة الاضافة) أي صورة هي الاضافة والمراد بالاضافة التي جرت
 فيها الاستعارة الاتصال الواقع بين المتضامين وهو المراد بالنسبة التقييدية في
 قوله الاضافة نسبة تقييدية بين - بين - تقضي انحرار ثاني - ما أبدا (قوله على
 طريق التبعية) لان الاضافة نسبة جزئية وهي بمنزلة الحرف فان قلت المجاز هو
 الكلمة الخ والنسبة ليست كلمة قلت المراد من الكلمة اما حقيقة أو حكما والنسبة
 كالكلمة في الدلالة على معنى ويؤيده عدمهم لما جاز من القضية حيث قالوا
 اجزاء القضية ثلاثة محكوم به ومحكوم عليه ونسبة (قوله لا توصف بالحقيقة والمجاز)
 أي بل واسطة قال العلامة الامير وكأنه لاحظ انها ليست من موضوعات اللغات
 الاصلية اه - وقوله ليست الخ أي بل من موضوعات ثانية أي فلا يقال انها
 حقيقة لنقلها ولا مجاز لاحتمال ان الثانية من قبيل الحقيقة الاصطلاحية اولانها
 في الغير نظر الكون الوضع الثاني وضع معتد به بحيث انه لم ينظر للاول أصلا وهذا
 أوفق والله الموفق وقول العلامة مبني على ان الاعلام كلها منقولة من أسماء
 الاجناس وهو مقبول نوعا عند العارف وأما قول المحشي لا بد فهم - الخ فان
 جعلت قول الامير مثله فهو مخالف في عدم الجزم وقوله والاعلام لا تخص لغة بعينها
 أي فلا يقال انها قيميا وضعت له نظر الكونها مستعملة في الغير بالنظر للغة الثانية
 ولا يقال انها في الغير نظر الكونها في اللغة الثالثة أو في لغتنا مثلا فيما وضعت له
 وبعبارة فلا يقال فيما وضعت أو في غير ما وضعت لانه لا بد في الحقيقة والمجاز من
 الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك بل كما تكون في لغة العرب
 تكون في لغة الهم بمعنى ان العلم الواحد يكون في لغة العرب مع وجوده بعينه في لغة
 الهم وان اختلف معناه في اللغتين وهذه انصب هذا ما ظهر لي في بيان شبهة
 القائل بالواسطة وتوجيهه ولا يخفى ضعفه وعدم ظهوره في بعض الاعلام فانه يمكن

من قيد اصطلاح الخطاب الذي اعتبروه في الحقيقة فالاعلام وصف بالحقيقة دون المجاز لانها استعملت في اصطلاح الخطاب على أنه يستثنى أسماء الله تعالى ان قلت هو لا يظهر الاعلى انه علم شخص وأما على ما قاله البيضاوي من انه موضوع لامركلي وهو المعهود فهو مجاز قلنا بل حتى على ما قاله البيضاوي لانه وان قال انه موضوع لامركلي قال انه غلب على الذات العلمية والقلبية تنزل منزلة الوضع فتحصل مما قاله شيخنا رضي الله عنه أن الاعلام كلها من باب الحقيقة لا المجاز ولا خارجة عنها والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة وحقيقة تسميته على الله تعالى لانها رقة في القاب وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان فيراد منها الازمها وهو التفضل والاحسان مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب وذكر حفيد السعدان في الكلام استعارة تسمية

ان بعضها باق على وضعه لم يوضع بوضع اخرى (قوله من قيد اصطلاح الخطاب) أي الاصطلاح المبني على الخطاب كما في قولك مخاطبك النحوي انا أعرف الفعل فانه يفهم ما دل على الحدث والزمان بخلاف ما اذا أردت منه الحدث فقط فانه مجاز بالنظر له يحتاج لقريضة وكما في قولك لمخاطبك الفقيه انا أعرف الفقه لانه يفهم انها الاقوال والافعال الخ بخلاف ما اذا أردت أنها الدعاء فانه مجاز كذلك يعني الامير رحمه الله ان الحكامات المصطلح عليها اذا استعملت في معانيها عند أهل ذلك الاصطلاح تكون حقيقة مع انها موضوعة لتلك المعاني وضعا ثانيا مسموفا بوضع أهل اللغة فكما لا تضر ثانوية الوضع في كون تلك الحكامات حقيقة لا تضر ثانوية الوضع في كون الاعلام حقيقة وبهذا التقرير تعلم انه لا أقوى به كما ادعى المحشي والامير لم يدعها بل قال ولا يخفالك انها لا تضعف عن اصطلاح الخطاب (قوله على انه يستثنى الخ) أي ولك الجسري على انه يستثنى الخ أي يستثنى من اثبات الواسطة للاعلام بمعنى انه لا يشترط فهم الوضع المتدبيل يكفي فيها مطلق وضع وان ثانيا وهو يخصص بزمان دون غيرها كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير وهو وصف فتأمل (قوله فهو مجاز) أي لانه متى استعمل في الجزئي باعتبار خصوصه كان مجازا لانه كلمة مسموعة في غير ما وضعت له (قوله فتحصل الخ) نقل الامير القول بالواسطة واسطة تظهر الحقيقة وعبارة المحشي توهم ان الاقوال ثلاثة (قوله مشتقان) الاشتقاق صغير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف مع الترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جسد من الجسد واكبر وهو ان يكون بينها تناسب في المخرج كما في نفع من النفع (قوله تقتضي) اشارة لانه لا علاقة وانما الاستلزام كما افاد بقوله فيراد منها الازمها وأشار

بان يقال شبه حال المولى مع خلقه في الانعام بجلال النعم ودقائقها بحال ملك مع رعيته واستعيرت الهمزة الدالة على المشبهة للمشبهة وأورد عليه أن الاستعارة التمثيلية لا تكون الا في المركبات واطلاق الحال على الله لم يرد اذن به

بقوله من اطلاق الخ الى علاقة اخرى وعبارته فيم اقلقة وعبارته غيره من ذكر الملزوم وارادة للالزام ومن ذكر السبب وارادة السبب وعبارته بعض الافاضل قال أبو سعيد الرحمن من الرحمة بمعنى رقة القلب مراد به معنى الاحسان والانعام فهو مجاز لغوي ولذا يقال اسماءه تعالى تؤخذ باعتبار القابات فهو من ذكر الملزوم وارادة للالزام اذ الرقة مقتضية للاحسان ومن ذكر السبب وارادة السبب فان قيل استلزام الرقة الاحسان ممنوع لجواز وجود رقة بلا احسان وكون السببية المطلقة علاقة ليس معلوما بل الظاهر من التمثيل لها ضرورة اعتبار الغيب أي النبات أن السببية التي تكون علاقة مقيدة بكون السبب ناشئا عن السبب والاحسان ليس ناشئا عن الرقة (قلت) ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الميزاني الذي هو امتناع الانشكاك بل ما يصحبه الانتقال في الجملة واللزوم في وقت ما وبه تعرف أن المراد بالسبب ما هو بالنسبة الى النوع لا ما هو بالنسبة الى الشخص والمثال لا يخصص والظاهر أن الرحمن من الرحمة التي يلزمها الاحسان لا من الرحمة المطلقة والظاهر أن الرحمن نقل الى معنى المحسن غاية الاحسان واطلق عليه تعالى فهو حقيقة شرعية والفرق بين المجاز اللغوي والحقيقة الشرعية أن الحقيقة لا تتوقف على ملاحظة علاقة وقريبة حال الاستعمال بخلاف المجاز والمجاز المرسل ينقسم الى أصلي وتبني على ما فهم من نحو عبارة المفتاح فاطلاق الرحمة على الانعام مجاز مرسل أصلي واطلاق الرحمن على المنعم مجاز مرسل تبني لتبنيته لمصدره وهذا ما لا ينهر ولا يبعد أن يقال أنه حقيقة اقوية بلا احتياج الى كافة تجوز ولا نقل اذ قد سمعت في القافية من معاني الرحمة ارادة التدبير والاحسان المجرى والمغفرة ونقل عن القاموس عبد الاحسان من معاني الرحمة وان لم نطلع عليه فيما عندنا من نسخة اه (قوله بان يقال الخ) أي والجامع همزة مطلق الانعام أقول على ظاهر هذا الاجمال لا يأتي الا براد بعدم التركيب والالجواب عنه لانها حيتث في مركب قال المحقق الامير في بعض الحواشي ولك اعتبار التمثيلية في مجموع الرحمن الرحيم بمعنى معطي جلائل النعم ودقائقها الحسية الظاهرة فيتحقق التركيب بلا كفاية اه وقوله الظاهرة بيان للحسية (قوله واستعيرت الهمزة الخ) المناسب واستعير المركب الدال على الهمزة المشبهة به الهمزة المشبهة (قوله وأورد عليه) أي باربعة مباحث (قوله الا في المركبات) أي بان يكون المشبهة همزة متحركة من أمرين فاكثر والمشبهة كذلك والجامع بينهما كذلك كفاي في أراك تقدم رجلا وتاخر أخرى

وان الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى واما قول الشاعر

* وانت غيث الوري لازلت رحمانا * في حق مسيلة الكذاب اما شاذ اولانه
منكر والخاص بالله المعروف أو من تعنتهم في كفرهم وبان المشبه به أقوى وهو
اساءة أدب وأجيب بانه اقتصر على الجـزاء الهم من المركبات اذ هو مركب
بحسب الأصل فان الأصل ملك الرحمن رحيم واطلاق الحال جائز لضرورة التعليم
والحق ثبوت مجازات لاحقاق لها وكون المشبه به أقوى

(قوله وان الرحمن الخ) أي والتمثيلية تقتضي نقل الرحمن الرحيم من حال الملك
مع رعيته الى حاله سبحانه وتعالى مع خلقه فيكونان لغيره أولا وعبارة غيره كون
المشبه به حال الملك يقتضي اطلاق الرحمن على الملك بل على طريق التسمية
والقوة وليس كذلك لانه مختص به تعالى والجواب انه يجوز صحة اطلاقه على الملك
قبل ورود الشرع أو بعد النظر الى أصل الوضع انتهى لخرر (قوله أو من تعنتهم في
كفرهم) غير ظاهر فان العربي القح لا يخرج عن لغته هكذا قال بعض مشايخنا وهو
غير مبني لم اظهور خروجهم من اطلع على اللغة والتاريخ على ان المصطفى صلى الله
عليه وسلم كان يتكلم باللغات الاخرى وكونه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم
وغيره لا يقدر على الخروج بعيد جدا وقبل انه مختص به تعالى شرعا لا لغة وقبل علة
اختصاص الرحمن به تعالى على ما في البصاوي كون معناه المنعم الحقيقي بالانعم في
الانعام غايته وذلك لا يصح على غيره تعالى وعلى الاول فالمنعم الذي هو المنعم
بالجلائل شرعى لا لغوي فالرحمن مجاز لغوي له حقيقة فتأمل (قوله وهو) أي
التشبيه وهذا اعتراض خامس لم يجب عنه وجوابه كما في الامبران المقصود
التقريب قال الله تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كمشكاة الاية تأمل
(قوله الهم) وجه الاهمية أن الرحمن الرحيم خبر والخبر محط الفائدة هذا ان
جعل ملك مبتدا والمسوغ الوصفية المؤخوذة من لفظ الجلالة أي ملك عظيم هو
رحمن رحيم وأما ان جعل خبر مبتدا محذوف أي وهو الملك الرحمن الرحيم فوجه
الاهمية أن الرحمن الرحيم قيد حيث نثروا القيد هو المقصود الهم ولا يخفك ما فيه
من التثنية والاولى بقولهم في تقرير الاستعارة مع خلقه ان يقال ان الأصل هو
الرحمن لرعيته الرحيم بهائم انه حذف لرعيته وبها اقتصر على الرحمن الرحيم وانما
كانا الهم لانهم باعني المنعم والمنعم يستلزم منه ما عليه فله ما دلالة التزامية على الرعية
فيكان ذكرهم ما الهم بدلائل ما عليهم ما دونها تأمله وانظر القرينة الدالة على
التركيب الآن يقال ان هذا مجرد احتمال ولك الجواب بان بعضهم قد جوزوا افراد
في طرفي التمثيل (قوله واطلاق الحال جائز الخ) هذا لا يظهر كل الظهور وقد اعم
قوله في الاعتراض لم يرد ان بل يدفع الاساءة والذي يدفع عدم الورد ان الكلام

الحمد لله

اغلي وبعد هذا كله فالاحسن والاسلم الاقتصار على كونه مجازا مرسل (قوله الحمد لله) يحتمل أن الجملة خبرية لفظا انشائية معنى لانشاء الثناء بالمضمون لانقص المضمون لاناسه تحقيقا الحمد واختصاصه بالله ذاتي له ازلى لا يقبل التجدد وانشاء الثناء بالمضمون يحصل سواء جعلت ال في الحمد عهدية أو استغراقية أو جنسية خلافا لما قاله الغنيمي في حواشي السعد من تخصيصه بجعل ال عهدية ويحتمل أن تكون خبرية لفظا ومعنى للاخبار بثبوت الحمد لله

بالنظر لاصل الوضع وايضا قوله بعدم الوردان كان عن استقراء تام فليس يحصل وان عن ناقص فليس محقق وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود وسامع النوع كاف وان لم يرد الشخص (قوله اغلي) أو يقال انهم قالوا يكفي في اشهرية وجه الشبه في المشبه به ما يكون بالنسبة للسامع وحده وان لم يكن في الواقع كما قل في قوله تعالى مثل نوره كشكاة الله للتقريب الى اذهان الخطاطين اذ لا أعلى من نوره فيشبه به (قوله فالاحسن الخ) أي لانه لا أساءة ادب فيه بخلاف التمثيلية وكأنه استبعد جواب الامر فتبكه وقوله والاسلم أي لان ما لا يحتاج لجواب أولى مما يحتاج ولا يخفك ان الاعتراض الذي ذكره بقوله وان الرحمن الخ يرد على كونه مجازا مرسل أيضا فيحتاج للجواب عنه بالجواب السابق فلا سلمية الا ان يقال مراده اسلم لانه لا يحتاج بالنسبة لغير هذا وهذا تعلم ان الأولى لهم تأخير هذا الاعتراض لانه مشترك الورد (قوله لانشاء الثناء بالمضمون) لا يخفك انشاء هو الذي كرم بخير فيكون فيه فجر بدأى ذكر الاسم تحقيقا أي ذكر داله والذي كرم لا يحصل بدون التالظ به فلا يقال ان الانشاء ما لم يحصل مدلوله بدون التالظ به والحمد حاصل مدلوله بدون وهذا مسأرة كما ستري وتقل عن بعضهم ان الشارع نقلها الى الانشاء كما نقل بعت واشتريت ونحوهما فتدبر (قوله لان استحقاق الحمد الخ) المقام للضمير العائد للمضنون فلو قال لانه استحقاق الخ وهو ذاتي الخ لكان أوضح وبعد فبه نظر فان المضنون هو المصدر المتصيد من الخبر المضاف للبدا والاستحقاق الخ ليس هو الخبر بل هو مدلول الالام فالمناسب لان ثبوت الحمد الخ (قوله واختصاصه) الواو بمعنى أو (قوله ذاتي له ازلى) أي فليس مقدورا للعبد حتى ينشئه (قوله لما قاله الغنيمي الخ) قال وهذا أي الانشاء ظاهرا ان جعلت ال للعهد لا للاستغراق أو الجنس لانه ليس في قدرة الانسان ان ينشئ ثناءه وثناء غيره ولذا اذا كانت الجملة مبدوءة بالنون التي للتكلم وغيره تعينت الجملة للاخبار وحاصل رد ان محل ما قاله ان كان الانشاء للحمد الجزئي الواقع مبتدا وليس كذلك بل الانشاء حاصل بنفس الجملة فهو محمود به أي انشئ ثناءه ورثه جميعا الحمد ثابتة لله أو بنفسها أو مودها ثابتة لله فليس الانشاء للجميع أو الجنس أو الاله وود حتى

على ما أنتم

والاخبار بالحمد حمد باعتبار اللازم لان الخبر بثبوت الثناء من أوريد بالحمد
المجوده وهي الكمالات فقولته الحمد لله في قوة قوله الكمالات ثابتة لله (قوله على
ما أنتم) على لتعليل علة لانشاء الثناء بالمضمر من على أنها انشائية أو علة لاثبات
الحمد لله على انها خبرية ومعنى اثباته اعتقاده لله

يقال لا يمكن الا الاخير ومراده العمود المحضوري فان الحمد لله هو سابقا لا يمكن
أيضا فافهم (قوله والاخبار بالحمد الخ) جواب عما قال - هلها خبرية لا يناسب
فان المطلوب انشاء المتكلم الحمد بنفسه (قوله باعتبار اللازم) توضيحه ان الحمد لله
معناه الحمد مستحق لله وعملوك له أرغمت من به فدلول الجملة وصف الحمد بأنه مستحق
لله الخ ويلزم من وصف الحمد بذلك وصفه تعالى بأنه مستحق للحمد وأما لك له أو
مختص به وهو مبني على ما سبق له من ان الخبر هو الاستحقاق الخ وتقدم لك ما فيه
ولو قال ان الخبر هو الثبوت لكان الاخبار بالحمد حمد امر محال إذ المعنى - ينقذ الحمد
ثابت لله على وجه استحقاقه تعالى له أو ملكه له الخ ولا شك ان هذا يدل صريحا
على انصافه تعالى بالجمل ومجمل قولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء ان لم
ينطبق تعريف الخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من الخبر عنه كما في قولهم
الخبر بمجمل المدق والكذب وهذا بخلاف الفعلية فان الاخبار عن حمد يقع
يستلزم ان المهور أهل لأن يحمده فهو حمد بطريق اللزوم وبهذا تعلم ان قوله لان الخبر
الخ مجازا ف ما سبق له ولا يناسب اللزوم (قوله أوريد الخ) مرتبط بقوله والاخبار
بالحمد الخ الذي هو جواب عن السؤال كما عرفت فهذا جواب آخر فيبقى الحمد
على ظاهره ويحصل الحمد أولا يبقى بل يجعل بمعنى المجوده مما ينشئ به على الله من
الكمالات فكانه قال الكمالات لله وهو حمد صريح وبمعنهم جعل الحمد بمعنى المهور
عليه ولا يخفى ركنه مع قوله على ما أنتم (قوله أو علة لاثبات الحمد لله) كتب عبد
الحكيم على المطول فقال قوله على ما أنتم كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار
الاثبات فان القيد المذكور بعد الجمل قد يكون قيد المسند كما في ضرب زيد
بالسوط وقد يكون قيد الشبهة كما في ضرب زيد قائما وقد يكون قيد الاثبات كما
فيما نحن فيه فكانه قيل أثبت هذا الحمد أعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا يرد ان
ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه
تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله تعالى ولتذكرن الله على ما هذا كم
ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة اه وقوله باعتبار الاثبات أي
المأخوذ من المعنى كما أفاده ما بعد وقوله فكانه قيل أثبت الخ أي اعلم ارا نشئ أو أتى
أو اعتقد ولا يخفى ان هذا التعرُّج لا يلزم المفرع عليه فان المفرع عليه ان القيد
يكون قيد الاثبات المسند والمستند هنا الثبوت لا الحمد فلو جري على غلط المفرع عليه

والافه وثابت أزلا لا يقبل التعدد كما علمت ويحتمل انه خبر بعد خبر اشارة الى انه
كما يستحق الحمد لذاته يستحقه لافعاله فكأنه قال الحمد

لقال فكأنه قيل أثبت ثبوت الحمد لله على مقابلة انعامه وهو ظاهر الفساد الا
أن يقال انه رأى الأصل وهو حدث حمد أو رأى حاصل المعنى في هذه الحالة
مثل الله محمود وقوله أعني الحمد لله لم يظهر له معنى وقوله على مقابلة الانعام أى
مستعلا اذ تلك الاثبات على الانعام على وجه المقابلة فعلى الاستعلاء المعتوى وقالوا
انه حقيقة كما تقدم لا للتعليل كما يمنع العصام فلم يخرج على عن أصلها كما ان
الجملة باقية على أصلها من الاخبار خلافا له فقولوه وما قبل رد عليه وقوله صرف عن
الظاهر أى حيث أخرج الجملة وعلى عن أصلها ما وقوله من غير ضرورة أى لان
لنا مندوحة في ما ذكره ولا يقال ان جعلها انشائية لتفصيل الحمد من
التكلم وحده على لفته ليل ابيان المحمود عليه لا تانقول الحمد يحصل بالظهير
وبيان المحمود عليه من جعل الاثبات على وجه المقابلة فلا ضرورة هذا
وقال الدمامني على المعنى على في مثل هذا جاء معنى اللام وقهمل الاستعلاء قال
بعضهم ولعله لوحظ فيه من الابلغة الاشارة الى تفخيم الحمد واستشكال
بأمرين أحدهما ان الحمد من جملة النعم الثاني ان ارادة الاستعلاء على النعمة
محل بالبلغة في هذا المحل ولما كانت النعمة في الغالب اذا ذكرت مع الحمد
في القرآن لم تفتقر على الحمد الذي خلق الحمد لله الذي أنزل الحمد لله فاطر
وحيث أشير الى ذكر النعمة أتى به على كقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى
ما يكره الحمد لله على كل حال اشارة الى ستر النعمة واستعلاء الحمد عليها
والاستشكال بالامر الاول ضعيف والثاني لطيف وقد فهم صاحب التمهيد ان
عبد الحكيم قائل بأن على للتعليل وتبعه الجماعة على ذلك وقد عرفت ما فيه وبه
تدبر ما في المحشى (قوله والافه وثابت أزلا الخ) أى والانتقل انه على لاثبات الحمد
بل قلنا انه على للاستحقاق على ما فيه فلا يصح لانه ثابت أزلا الخ فقوله والا
ليس راجعا لقوله ومعنى الخ والا كان هو ما لم اعرف أن مثل الاعتقاد الاعلام
والاثبات بل هذا المثل هو المتبادر وعرفت ان عبد الحكيم جعله لدفع شيء آخر
(قوله ويحتمل انه خبر بعد خبر) كأنه قيل هذا جعل لله صلة وعلى ما أنعم به
فقابل بقوله ويحتمل الخ فالمقابلة من حيث تعدد الخبر وعدم تعدده وليس من
قوله أزلا على للتعليل على ما يتبادر منه فانها للتعليل على كل حال فتدبر (قوله
لذاته) الاستحقاق الذاتي مالا يلاحظ منه خصوصية صفة حتى الجامع لا ما يكون
الذات البحت مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الا على الجليل سمي ذاتيا للاحقة
الذات فيه من غير اعتبار خصوصية منه أو دلالة اسم الذات عليه أو لانه لما لم

من البيان

كاشي لذات الله الحمد كاشي لانعام الله ولا يصلح أن يكون الجار والمجرور متعلقا
بالحمد لئلا يلزم الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله وما موصول اسمي والعائد
محذوف أي أنعم به بناء على جواز حذف العائد وان لم يحجر بما جريه الموصول
ويحتمل أنهما موصول حرفي يؤوّل مع ما به دها بمصدر ورواوي لأنه لا يجوز
إلى حذف واختلاف هل الأفضل الحمد على الانعام أو النعمة التي هي أثر الانعام
فقبل على الانعام أفضل لأنه حمد بلا واسطة وقبل على النعمة أفضل لأنه حمد على
الانعام وزيادة وزججه شيخنا الامير في هذا يكون جعل ما اسمها موصولا أو لا
من حيث المعنى (قوله من البيان) بيان لما والبيان هو المنطق القصص المعرب
عما في الفصح ويحتمل أن المراد علم البيان

يكن مستند إلى صفة من الصفات المخصوصة كانه مستند إلى الذات وهو ذات مفاد
اللام والوصفي مفاد من قوله على ما أنعم به حيث جعله مجروراً عليه صريحاً أفاده عبد
الحكيم على المطول (قوله كاشي لذات الله) أي فالحمد مجرور عليه وان كان مجروراً
به من حيث أنه جزء الصيغة وعرفت الاستحقاق الذاتي وقوله كاشي لانعام الله
أي فالانعام مجرور عليه وان كان مجروراً به من حيث أنه جزء الجملة فانه ما حيزه حذف
حكم جملتين ويتبادر من هذا التعبير أنه علة للكينونة والتميم وعرفت مما سبق
أنه علة للاثبات (قوله وما موصول) أي أو موصوف وقوله بما جريه الموصول أي أو
الموصوف وقوله بناء على جواز حذف الخ أي كان الجار متعيناً أو لا على قول أو ان
كان متعيناً وهو هنا متعين (قوله يؤوّل مع ما به دها بمصدر) أي يؤوّل بدله ما
بمصدر وقبل الأولى يؤوّل ما به دها (قوله لأنه لا يجوز إلى حذف) هذا يرجع
لفظ وسنفيده ما يرجع للمعنى وبالتنبه له تعرف أن الأولوية لا مبرر لفظي ومعنوي
خلافاً للمعنى (قوله لأنه حمد على الانعام) وذلك لأن الحمد على النعمة من حيث
ذاتها لا يعقل فيكون الحمد على النعمة في الحقيقة حمد على الانعام فقوله وزيادة
أي زيادة حمد على النعمة كما هو ظاهره غير صحيح لما عرفت وقلنا ظاهره لأنه يمكن
أن مراده بالزيادة زيادة الإشارة إلى أن مقام الصواب أفضل من مقام الغناء لكنه
خلاف ما صرحوا به من أن فيه حمد ذين فالحق أن الحمد على الفعل فانه المعقول
والمناسب لظاهر تعريف الحمد بالوصف بالجميل على الجميل الاختياري (قوله
بيان لما) أو ان من بمعنى الباء متعلق بأنهم على كون ما موصولا وحرفيا وعلى كل ففي
كلام المؤلف احتباك فهنا حذف والبيان وفيما يأتي حذف والبيان للمناسبة المعنى
(قوله هو المنطق) أي المنطوق به بدله لوصفه بالقصص فان المعنى المصدرى
لا يوصف بكونه فصيحاً إلا أن يتجاوز والبيان ليس محصوراً فيما قاله بل يطلق على
الظهور أيضاً وعلى الفصاحة وعلى كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي وعلى

ففي الكلام براءة استهلال (قوله والهم) الالهام لغة الاعلام وفي الاصطلاح
 ايقاع معنى في القلب بطريق الفيض لا بالكسب والمراد هنا وصول المعاني للقلب
 كانت كسب أم لا وفيه اشارة الى أن المعلم هو الله (قوله من التبيان) مبالغة في
 البيان فهو المنطق الزائد في الفصاحة أو المقتربن بالجهة وليس لنا تفعل بالكسر
 الالتقاء وتبيان وتكرار وتعبيره أولاً بأنهم وثانيها بالهم تنهين (قوله والصلاة
 والسلام) أتمى بالصلاة

والهم من التبيان والصلاة
 والسلام

جميع العلوم ضروريا ونظريها محسوسها ومعتقوله لانها باقية المعالمات
 بها وان كشفت للعقول (قوله في الكلام براءة استهلال) أي ابتداء بارع وفائق
 على غيره هذا ما ل المعنى والافالبراعة مصدر برع اذا فاق غيره والاستهلال
 لغة تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للقصد وشاع ان
 براءة الاستهلال أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يشعر بالمشروع فيه من بيان
 أو غيره فسموا ذلك براءة تكلم لكونه سببا في تفوق الابتداء باسم مسببه تقيها على
 كماله في السببية وفي الحقيقة السبب هو المذكور ثم ان قوله في الكلام الخ تفريع
 على الاحتمالين باعتبار ان الفن المشروع فيه يتعلق بالبيان بمعنى المنطق القصيم
 الخ أو باعتبار أنه شارك البيان في المعنى في الاسم وان اختلف البيانان (قوله
 ايقاع معنى في القلب) أي القاء معنى في القلب ينتج له الصدد فانه مختص بالخبر
 وأما قوله تعالى فالحمها بخورها وتقواها فالمراد بالالهام فيه التعليم (قوله والمراد
 هنا وصول المعاني للقلب) محط الارادة قوله كانت كسب أم لا لقوله وفيه اشارة
 الخ على ما سيوضح والمراد من الوصول الاتصال فانه بيان للمصدر ومنه يؤخذ المعنى
 الاسمي وهو الواصل المناسب للشارح فان الهم عطاف على انهم وما ملحوظة فيهم ما على
 جعلها موصولة ثم ان هذا التفسير لا يناسب قول الشارح من التبيان فانه المنطق
 الزائد في الفصاحة كما سيقول فليس معنى يلقي في القلب فالمناسب له أن يقول
 كما قال بعض المحققين والمراد الالتقاء مطلقا كان الملقى لفظا أو لا في القلب أولا
 بطريق الكسب أولا وعجم بهذا لا خير نظر الى ان اغاب مطالبنا كسبية لا فيضنية
 ولا اشارة الى أن المعلم هو الله أي فأتى بلا الالهام المصطلح على أنه القاء الغرضي
 وجعله للفيض والكسبي اشارة الى ان الكسبي كالفيض فان كلامهم ما صادر
 من الله سبحانه وتعالى خلافا لمن أحسنه الباري وعماء فادعى ان الكسبي لغیر مولاه
 (قوله وليس لنا تفعل الخ) في الصبان قياس ما كان على وزن التفعل ففتح التاء
 كالتكرار والتدكار وشذ كسر تاء التبيان والتقاء بعكس الفعل وورد القح
 أيضا في التبيان كما في القاموس وان كان كسره أكثر اه (قوله وتعبيره أولا
 بأنهم الخ) غير مسلم فان المعنى مختلف والتفنن ارتكاب نوعين من التعبير لدفع

علاجه ومطلوب نقلا وعقلا اما النقل فلانه ورد الحديث على الابتداء بها في الخطب
وفي كل أمرهم وأما العقلي فلان تأليف هذا الكتاب من بركته صلى الله عليه
وسلم لحق علينا أن نصلي عليه بحجزة له من حقه والسلام من الله الامان
لان النبي وان كان مغفورا له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومعه صوم من عذاب الله
بخاف خوف اجلال وتظيم لان الخوف على قدر المعرفة وفي الحديث أنا أعرفكم

الذي الاغنى فلو قال وعبر أولا بانهم وثانيه بالهم ولم يعكس لمناسبة ذكر الاعم مع
الاعم والاخص مع الاخص لا فادوا جاد وقدم البيان ليكون اسم التسمي المشروع
فيه ومن تعلق بشئ حب أنه يحمله ولم يقدر اعادة الاستمالة أولا (قوله علاجه هو
مطلوب نقلا وعقلا) أي لاجل التلبس بفعل شئ مطلوب بالدليل النقل والعقلي
فقوله اما النقل الخ يعني اما الدليل النقل فيقال في بيانه ان الاتيان به لانه أي
الحال والشان ورد الخ ولو قال علاجه بالدليل النقل والعقلي أما الاول فاورده من كذا
وأما الثاني فكون تأليف الكتاب الخ لا تضع فتدبر (قوله الحديث) أي الطالب
بازعاج حيث قيل كاليد الجذماء وروى من صلى على في كتاب الخ فان مفهومه
يقيد حرمان ثوابه عظيم (قوله من بركته) في القاموس البركة النماء والزيادة
والسعادة والتبر بلك الدعاء بها وبر بلك مبارك فيه اه وفي فكرتي انها مبر بعه
الله في خلقه اكرام الله لم يوجب تسمية الاشياء تسمية معنوية أو حسية فيكون قوله
من بركته على حذف مضاف أي من محفوف بركته أي من المحفوف والمحموس
ببركته صلى الله عليه وسلم والمناسب لما ورد من أن أول ما خلق المور المحمدي
إلى آخر ما ورد أن البركة النور ويحتمل غير ذلك فتأمل (قوله الخ) الخ
أي وجب وجوبا استحضاريا أي عقلا وان كان نقلا ايضا لانه ورد من فعل معكم
معرفة وفاء كفؤ وقال الله تعالى وإذا حبيبتهم بقية الآية والواقع اننا لا نتدبر على
مكافاته صلى الله عليه وسلم فينبغي لنا ان نأتي بما في وسعنا لان ما لا يدرك كله لا يترك
كله عقلا ونقلا (قوله والسلام من الله الامان) قال العلامة الامير الامان ربما أشعر
بظنة الخوف لان المعنى على طلبه والدعاء به والنبي صلى الله عليه وسلم لم يبل واتباعه
لا خوف عليهم وان قال اني لا خوفكم من الله فهذا مقام عبوديته صلى الله عليه وسلم
في ذاته واحلاله لمولاه اه وقوله بظنة الخوف أي خوف المعاصي وقوله لان المعنى
على طلبه أي الامان ولا معنى لطلب الامان من خوف الاجتهال فيكون خوف
المعاصي وهو معصوم منها وبهذا تعلم ما في قوله ربما أشعر فان قلت قاله لانه يحتمل
الامان من الخوف على أمته قلت عنقه قوله بل واتباعه الا ان يقال المراد من
الاتباع غير العصاة فالاسلم والادب مع النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يفسر بالامان
تأمل (قوله وان كان مغفورا له الخ) في شرح مسلم في باب الشفاعة من كتاب

على سيد الانام

بآله وأخوفكم منه أو مع في السلام الغيبة كما يأتي بان يحببه الله بكلامه للقديم
كما يحب أحدا نصيفه وهذا القدر زائد على الصلاة كما هو معلوم (قوله على سيد
الانام) الاضافة لا يهدأ السيد المعهود وهو سيدنا محمد فانه سيد جميع الخلق
بتفضيل من الله تعالى بالانزيا وان كان في الواقع فاقهم في المنزلة ايضا لان
من التواضع ان المزية لا تقتضي الافضلية ومحمل كون تفضيل الكامل على
لناقص نقصا اذا فضل عليه بخصوصه وأصل سيد سيد قلوب الالوان

الاعان هذا مما اختلف العلماء في معناه قال القاضي قبل المتقدم ما كان قبل النبوة
والتأخر عنه منته بعد ما وقيل المراد ذنوب أمته صلى الله عليه وسلم قلت فعلى هذا
يكون المراد الغفران لبعضهم أو سلامتهم من الخلود في النار وقيل المراد ما وقع
منه صلى الله عليه وسلم عن سهو وتأويل حكماء الطبري واختاره القشيري وقيل
ما تقدم لآبائه آدم وماتنا من ذنوب أمته وقيل المراد انه مغفور له غير مؤاخذ
بذنوبه لو كان وقيل هو تبرئة له من الذنوب والله أعلم اهـ وقوله ما كان قبل
النبوة أى وغفره كناية عن عدم وجوده وقوله والتأخر عنه أى وغفر التأخر
عنه أى كناية عنها وقوله عن سهو وتأويل له من باب حسنة الأبرار
سبب المقربين لكنه خلاف الأدب مع صلى الله عليه وسلم لما فيه من الإيهام
وقوله وقيل المراد انه مغفور له غير مؤاخذ بذنوبه لو كان أى والغرض تعظيمه صلى
الله عليه وسلم وهذا هو الأصل وقوله وقيل هو تبرئة الخ ما له للآل على ما قررنا
وأقبح أعلم (قوله بان يحببه الله الخ) قال السنوسي في شرح الجزيرة بانه فمكاته
سأل ان يسمع الله سيدنا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم سلامه عليه بكلامه
القديم ويجمع الملائكة ذلك كذا فرع على كونه معنى الغيبة وهو يحتاج لكشف
قال الأمير ومحمّد ان يراد بحببه بان ينهم عليه فيرجع بمعنى الصلاة والاطناب
يناسب المقام اهـ وهو غير قوي مع المندوحة (قوله زائد على الصلاة) الصلاة
من الله رجته المقرونة بالتعظيم اللانفي بجناب النبي الكريم ورجته تعالى انعامه
والسلام سواء كان أمانا أو تحية لا يخرج عن الانعام حتى على ما لا ينسب فهو انعام
خاص فهو من عطف الخاص اهتماما بهذه النعمة لازندا كما أوهمه الأمير
وخرج به المحشى فتدبر (قوله الاضافة لا يهدأ الخ) من البديهي أنه لا يفهم من سيد
الانام غير صلى الله عليه وسلم والانام المخلوقات (قوله وان كان في الواقع فاقهم في
المنزلة) أى والحال انه فاقهم في المنزلة فانه جمع ما تفرق في غيره وزاد عليه وقوله لان
من القواعد الخ أى فانه يفضّل من شاء على من شاء ولا يخفى ان هذا لا يناسب
ظاهر الشريعة والحكمة الالهية فتدبر (قوله وأصل سيد سيد) أى بكسر
الواو عند المصر بين وقفهما عند الكوفيين وعال الكوفيين بان يفعل بكسر

لاجتماعها مع الياء الساكنة وأدغم * ان قلت يلزم عليه اجتماع اهل الين في
كلمة واحدة وهو ممنوع * أجيب عن ذلك بان محله اذا لم يكن احد الاعلايين
ادخاما على ان اجتماع اهل الين في كلمة واحدة جائز وان لم يكن الثاني ادخاما كما
في قاض وانما لم يكن أصله سويدا بتقديم الواو لان فاعيل لم يسمع بخلاف فاعيل وفي
على استعارة تبعية . وتقريرها ان تقول شبه ارتباط صلة بمصلى عليه بارتباط
مستعمل مستعمل عليه فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات فاستعملت على
الموضوعات للاستعلاء الخاص لمصلى عليه خاص على طريق التبعية والجماهير
التي يمكن في كل (قوله وعلى آله) أصله أول بدليل تصغيره على أو بل تحركت
الواو وانقع ما قبلها قلبت ألفا وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على أهل قلبت
الهاء همزة والهمزة ألفا واغترق قلب الهاء همزة مع ان شأن التصريف قلب
ما هو اخف للتوصل للتخفيف

وعلى آله

العين في الصحيح لم يوجد منه الا صيقل اسم امرأة وعذاب يئس في قراءة تبعية عن
طامع والتقليل محمول على الصحيح فتعين الفتح ورد بان المعقل نوع مستقل قد يأتي
فيه ما لا يأتي في الصحيح (قوله لاجتماعها مع الياء الخ) قال في الخلاصة

ان يسكن السابق من واو يا * واتصلا ومن عروض عربا

فباء الواو اقل من مدغما * فاحتز ما اذا لم يلتقيا أو كانا في كلمتين أو كان السابق
مختصرا أو كان طارضا السكون نحو قوى بالبناء للفاعل فان أصله الكسر ثم سكن
تخفيفا (قوله على ان اجتماع الاعلايين الخ) أي والتحقين الجري على ان الخ فلا
يراد (قوله وفي على استعارة تبعية) غير متعين بل لان تقول على للاستعلاء
الحسي فتطلق عن قيد الحسي ثم تنقل للمعنوي بخصوصه فيكون مجازا غير تبعية
أو بالظن لكونه فردا من المطلق فيكون بمرتبة وهو ذاعلى ماشاع ونهناك على
انها حقيقة في الاستعلاء المعنوي (قوله ارتباط) أي مطلق ارتباط كما هو ظاهر
مما بعده . وقوله فاستعملت على الموضوعات الخ يؤهم ان على مستعارة للتي صلى الله
عليه وسلم فالمناسب فاستعملت على الموضوعات لارتباط الاستعلاء الخاص لارتباط
الصلاة الخاص (قوله بدليل تصغيره على أهل) قيل يمكن انه تصغير أهل قال
الكسائي سمعت ابراهيم بن عيسى يقول أهل وأهل وآل وأويل ويمكن أن
أحداهم قال لا عربي كيف تصغر آل فقال على أهل (قوله قلبت الهاء همزة
قال بعضهم قلبت الفاء من أول الامر وهو وجه لان القلب همزة شاذ كما قاله بعض
المحققين في ما أصله موه كذا فهم بعضهم ولم يرم ما قاله بعض الافاضل من ان قلب
ألفا لم يجز في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فمحقق كما أصله ما
بدل من مباء أو ما قلبت الهاء همزة ألفا فاشاع (قوله قلب ما هو اخف) الاولى القلب

المطلق وهو الالف * ان قلت في الاستدلال بالمصغر على المكبر دور لان المصغر
 فرع المكبر * ويجاب باختلاف الجهة * لان توقف المكبر على المصغر من حيث
 العلم باصالة الحروف وتوقف المصغر من حيث الوجود والمراد بهم في مقام الدعاء
 كما هنا كل مؤمن ولو عاصيا (قوله وأصحابه) عطف خاص على عام جمع محب عند
 الاخفش واسم جمع عند سيويه لان فعلا المصحح المين لم يسمع جمعه على افعال * ان
 قلت على كلام سيويه اسم الجمع لا واحد له من لفظه فهو قوم ورهط وهنالك
 واحد من لفظه وهو صاحب والجواب ان هذا باعتبار الغالب وانما الفرق بينهما
 ان دلالة الجمع على آحاده دلالة التكرار بحرف العطف فهو من باب الكلية واسم
 الجمع من باب النكل كذا أفاده الاشعري والمراد بالصحابي من اجمع بالنهي صلى
 الله عليه وسلم مؤمناته

وأصحابه

هو انخف (قوله المطلق) أي انخف من السماء والتمزة (قوله ويجاب باختلاف
 الجهة) المناسب لاداة الشرط يجاب بدون واو (قوله جمع محب عند الاخفش الخ)
 - لاف الواقع والواقع ان أصحاب جمع صاحب كعاهل واجهال على غير قياس
 وجمع محب كعغل وابعال وقره واقراء وان كان شرط اطراد افعال في فعل اعتلال
 عينه كثوب واثواب وقيل جمع محب بكسر العين محض ألف صاحب أو محرك
 محب بالسكون ووقع - لاف بين سيويه والاخفش في محب فتعال الاخفش
 انه جمع صاحب وقال سيويه انه اسم جمعه فكذا يؤخذ من كلام النحاة وبه تعرف
 ما في قول المحشي جمع محب الخ المفيد ان الاخفش وسيويه مختلفان في مفرد
 أصحاب وان فعلا لم يسمع على افعال فالصواب أن يقول جمع محب وهو جمع صاحب
 عند الاخفش واسم جمع عند سيويه لان فعلا ليس من أوزان الجموع (قوله
 لم يسمع جمعه على افعال) أي بل جمع على فعال ككعب وكعاب وفعالة بكسر الفاء
 وفتحها يقال محاب بكسر الفاء وصحابه بكسرها وفتحها وصواب لم يسمع لا يقياس
 كما عرفت مما قلنا فبشارته غير محررة (قوله وانما الفرق الخ) عبارة الصبان على
 الاشعري اعلم ان الجمع مادل على آحاده دلالة تكرر الواحد بالهطف واسم الجمع
 مادل على واحد دلالة النكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم
 ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب ومحب واسم الجنس الافرادى مادل على
 المساهمة لا بقيد قلة أو كثرة كما هو زاب والجمعي مادل على أكثر من اثنين وفرق
 بينه وبين واحد بالانفعال كما هو وكام اه وقوله أن الجمع الخ أي والغالب
 على الجهة مع تأنيته وقوله وقد يكون الخ أي مع كونه ليس من أوزان الجموع كما
 مثل أو منها مع اجراء احكام المفرد عليه كتصغيره والنسبة الى لفظه كما جعلوا رابا
 اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها ولا يعامى هنا كلام

ومات على ذلك كما هو مقرر (قوله الاثمة) جمع امام وهو من يقتدى به ولو صفرا
ويكثر استعماله في المفرد ويقال مجيئه جمعاً نحو قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماماً
بخلاف الامة فان الكثير استعماله في الجمع ويقال استعماله في المفرد
كقوله تعالى ان ابراهيم كان امة فانت الامة (قوله الاعلام) جمع علم وهي الراية
والجبل كما في قول الخنساء في اخيها مضر

وان مضر التاتم الهداة • كأنه علم في رأسه نار

وعلى كل في الكلام استعارة حيث شبه الامهات بالراية أو الجبل بجماع الاهتداء
واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة المصروفة الاصلية قال الشارح
رضي الله عنه في تقريره وهو منقطع عما قبله فلا يلزم الجمع بين الطرفين (قوله
وبعد) يتفق بها

الاثمة الاعلام (وبعد)

ليس هذا محله وقوله لا يمد قوله أو كثرة أي فهو لا يدل على الفرد أصلاً وان استعمل
في القابل لانه لا يتميز أحاده في الخارج بل مدلوله الماهية دائماً متحققة في
قابل أو كثير وقوله والجمعي ما دل الخ أي لا وضعا بل استعمالاً الاذ هو موضوع
لما هية فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالاً لا قول المحشي وإنما الفرق الخ في بيانه
فرق دائم وليس كذلك بل هو أغلبي فانه يقال حمل الرجال الصخرة وأعطي
الامير الجيش ديناراً ديناراً (قوله ومات على ذلك) شرط لدوام الصفة
للاصالة فان ارتدوا العباد بالله ثم رجع للاسلام حاداً له الصفة بمجرد عودته عن الشواب
عند المالكية والشافعية وعند الحنفية حاد ان كان عودته للاسلام في حياته
صلى الله عليه وسلم والا في عودته ارتد (قوله بخلاف الامة الخ) في القاموس الامة
بالكسر الحالة والشرعية والدين وبالألف الرجل الجامع للخير والامام وجماعة
أرسل اليهم رسول اه (قوله والجبل) الواو بمعنى أو كما صرح به بد وقوله كما
في قول الخ راجع له (قوله الهداة) أي الذين يهدون الناس الى المارشد والمعالي
فكيف بالهتدين اه ابن يعقوب وقوله في رأسه نار يقال وهو ختم البيت بما يفيد
نكتة بنم أصل المعنى يدونها (قوله بجماع الاهتداء) ظاهر في الجبل بالنسبة للبيت
والاولى به في ذاته الثبات (قوله وهو منقطع عما قبله الخ) ان كان الانقطاع الى
الرفع أي وهم الاعلام أو الممدوح الاعلام كانت الاستعارة على مذهب السعد فقط
في زيداً - حيث جعل المشبه الرجل الشجاع لازيداً حتى يلزم الجمع بين الطرفين
ولاشك انه يجوز الاستعارة بهذا المعنى في الاتصال فلا حاجة للانقطاع فيجعل
المشبه الممدوح مطلقاً وان كان الانقطاع الى النصب أي أعنى أو ممدوح الاعلام
كانت الاستعارة باتفاق السعد والجمهور لكن القطع بعيد من العبارة فالاولى
التأويل بما علمت (قوله يتفق بها) أي كلاً أو بعضاً وتبعاً فان البعض يتفق بالواو

تسعة مباحث الأول في واوها الثاني في موضعها الثالث في معناها الرابع
في اعرابها الخامس في العامل فيها السادس في أصلها السابع في حكم الاتيان
بها الثامن في أول من تكلم بها التاسع في القاء بعدها فاما الواو فاما أن تكون
لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة واما أن تكون نائبة عن أما
التي هي مجرد التأكيد

والبعض ببعض والبعض بمجموعهما والبعض بالقاء ولا حظ مثل هذا في الضمائر
الآتية (قوله تسعة مباحث) فيه أن الخامس الذي هو مبحث العمل والسادس
الذي هو مبحث الأصل والتاسع الذي هو مبحث القاء من مستقدمات مبحث الواو
الذي جعله أول فصولها مبنية عليه وعد هامة تقديراً للحساب لكان اضبط
فتنبه (قوله في حكم الاتيان بها) أي بكلمة وبعد فانه سيحصل حكمها حكم أصلها من
الاستحباب (قوله في أول من تكلم بها) أي بأصلها فان ما يأتي في اما بعد لا في وبعد
(قوله عطف قصة على قصة) قال عبد الحكيم علي الخبائي وهو على ما بينه السيد
الشريف نافلاً عن صاحب الكشف أن يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل
مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الفرضين فكما كانت المناسبة أشد كان العطف
أحسن من غير نظر إلى كون الجمل خبرية أو انشائية فعلى هذا يشترط في عطف
القصة على القصة أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملاً متعدداً
وقد برأى هذا العطف أيضاً كما أفاده عبد الحكيم علي الخبائي عطف حاصل
مضمون إحدى الجملةتين على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر إلى الانشائية
والاخبارية قال وهذا العطف مما جوزه الشارح يعني السعد في شرح القليوب
في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن وأيده بمثال أورده صاحب
الكشاف وهو زبد يعاقب بالقيء والارهاق وبشرعمر بالافور والاطلاق وان رده
السيد السند وقد اعترف السعد بوقوعه في القرآن نحو ما وأهم جهنم وبئس المهاد
(قوله واما أن تكون نائبة عن أما) من ذا وهما - يأتي من أصلها ألفز بعضهم
فقال وما واو لما شرط بابه - جواب قرينة بالقاء حملاً

فأجيب هي الواو التي قرئت ببعده - وأما أصلها أو الأصل مهمما
(قوله مجرد التأكيد) أي لنا كبد المجرد عن التفصيل فلا يشاق انها تادل على
التأكيد والتعليق لأنهم قالوا انها تادل على التعليق وضاعوا على التأكيد التزاماً
بواسطة أن المعلق عليه محقق فيكون الجواب محققاً ومحققه هو التأكيد وانها
للفصل أيضاً نقل التفتازاني في آخواله - يدعي عن ابن الاثير اجماع المحققين من
علماء اليمان على أن فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل
مرضى شأن يذكر الله فان أراد أن يخرج إلى غرضه فصل بينه وبين ذكره

وقد تكون للتأكيده مع التفصيل في غير ما هنا وأما موضعها فيؤخذ من قوله
هي كلمة يوثق بها للانتقال من أسلوب الى آخرى من غرض الى آخر فلا تقع بين
كلامين متعدين ولا أول الكلام ولا آخره فان وقعت بين كلامين متغايرين بينهما
مناسبة كايه سمي تخالفا وان لم تكن بينهما مناسبة أصلا سمي اقتضايا بمحض
وان كان بينهما نوع مناسبة كما هنا هي

تعالى بقوله اما بعد اه ولا يخفى ان الفصل بمجموع اما بعد وقال الشيخ الصبان
المراد من التأكيده التأكيده الزائد على التأكيده الخاص بل يكون الجمله اهمية
اه فتأمل (قوله وقد تكون للتأكيده مع التفصيل في غير ما هنا) أي لانه هنا
تكلف غير محتاج اليه لان فيه تقدير المجهول وبعض المفصل كان يقال الازمنة
كثيرة اما بعد البسطة وما معها فاقول هذا شرح واما قبله فلا أقول ذلك وبهضمهم
قال في التذخير العلوم شتى اما التصوف فلا ينبغي واما الصرف فلا ينبغي واما كذا
فأريده وأقول كذا وهو غير مناسب فان التفصيل حقه أن يكون من جنس
الوالية لا ما وبهضمهم قال اما المقام السابق فالبسطة والجمله الخ واما بعد الخ
اه وهو غير مناسب أيضا لانه أخرج بعد عن المقصود منه لم وهو الظرفية
مع احتياجه لتكاف في خبره لان قوله المقام مبتدأ خبره ما بعده فيكون بعد
مبتدأ خبره ما بعده أي وزمان قال هو زمان قولي هذا شرح وفي القاموس وهي
حرف للشرط فاما الذين آمنوا فمعلوم أنه الحق من ربه م وللتفصيل وهو غائب
أحواله ما ومنه أما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار الايات
ولنا كمد كقولك اما زيد فذا هب اذا أردت انه ذاهب لا محالة وانه منه عزيمة
اه فتأمل (قوله يوثق بها للانتقال من أسلوب الى آخر) قال العلامة الامير هذا
هو الغرض الذي صار يلاحظ منها واما المعنى الاصلي أعني الشرط والتعليق
فقل أن بقصده المتكلم (قوله ولا أول الكلام) من ضروريات البعدية (قوله
فان وقعت الخ) لا يتفرع على ما قبله فالغاء للقصيدة (قوله سمي تخالفا) أي
انتقالا الى ما يلائم (قوله سمي اقتضايا بمحض) أي اقتضايا عما لا يلائم أي انتقالا الى
ما لا يلائم وفيه خلاف والحق جوازه كقوله تعالى بعد ذكر ما يتعلق بالطلاق
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وكما مثال الذي ذكره المحقق رحمه الله
(قوله وان كان بينهما نوع مناسبة كما هنا) أقول انظر المناسبة الكلية في أي موضع
ان لم تكن هنا مع كون التنايف يكون أقطع أو أجدم أو أبتزان لم يكن ما قبل
الظرف موجودا فيكون ما بعده الظرف متوقفا على ما قبله شرعا لأن يقال ان
قوله كما هنا أي من الشرط والجواب فالقصد مطاق الشرط والجواب من حيث
انها مشرط وجواب وفيه ما مناسبة التعليق والربط والذي يؤخذ من التخصيص

اقتضابا مشوبا بتخلص فمثال الاقتضاب قول الشاعر
 لورأى الله ان في الشيب خيرا * جاورته الابرار في الخلد شيئا
 كل يوم تبدي صروف الليالي * خلقا من أبي سعيد غريبا
 ومثال التخصص قوله

وشرحه أن وهددا عما ليست للاقتضاب المحض ولا للتخصص المحض بل للاقتضاب
 الشبيه بالتخصص فهي للاقتضاب من جهة انه انتقل من حمد الله والثناء على النبي
 صلى الله عليه وسلم الى كلام آخر من غير رعاية مناسبة اسكن له شبه بالتخصص من
 جهة أنه لم يثبت بالكلام الاخر بقاءه من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل الى
 بوجه بعد أي مهم ما يكن من شيء بعد الحمد له الى آخره قصد الى ربط هذا الكلام الاخر
 بعد ما سبق عليه وهو يؤيد جوابا وينفذ الحشوي حيث جعل له ثلاث حالات
 فتدبر (قوله اقتضابا مشوبا بتخلص) لما كان هناك قطع من جهة اللفظ مع نوع
 قطع من جهة المعنى جعل اقتضابا ولما كان هناك مناسبة غير تامة جعل مشوبا
 وغير محض (قوله لورأى الله الخ) هو لابي تمام من قصيدة من الخفيف واجزائه
 فاعل لات مستفوع ان فاعلاتن مرتين يدح بها محمد بن يوسف والرواية فضع لا بدل
 خير او شيئا بكسر الشين انجمة جمع شائب والغيث الواسع والاقتضاب يسمى
 الاقطاع والارتجال وهو مذهب العرب الجاهلية والمخضرمين الذين ادر كوا
 الجاهلية والاسلام مثل لبيد وجسان والشعراء الاسلاميون قد يبقونهم في ذلك
 ويحرون على مذهبهم كما في تمام هنا وكما اشتهر هكذا يؤخذ من معاهد التنصيص
 فيؤخذ منه ان غريبا في التسع التي بأيدينا محرف عن رغبنا وخير اخلاف الرواية
 كما سمعت والمجاورة في البيت معنوية ومراده ذم الشيب بأنه لا خير فيه بدليل انه
 ليس لاهل الجنة وفيه ان نقيه عن اهل الجنة لا يقضي بذهمه ان الله يستحق أن
 به ذم شبيهة شابت في الاسلام والوارد في مدحه كثير ثم انه تكلم في البيت الثاني
 على أبي سعيد ولا يناسب ما قبله وقد يقال ان المناسبة من عدم اتصافه بالشيب في
 الواقع ان كان (قوله ومثال التخصص الخ) غير ظاهرا فانه لا مناسبة كلية بين مطلع
 الشمس ومطلع الجود بل بين الشمس والجود نوع مناسبة من حيث انه جعل لكل
 مطلع ما هناك نوع مناسبة من حيث ان فيه انتقالا من الشكاية للمدح وهو ما
 كالفدين والصدأ أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضدها فاما المناسب جعل هذا مثلا
 للاقتضاب المشوب بتخلص وجعل ما هنا من التخصص لما سبق الا أن يقال ما سبق
 (فان قالت) قوله فقلت كالا الخ متوقف على ما قبله من حيث انه واقع جوابا
 للسؤال والجواب بعنوان كونه جوابا لا يحصل بدون السؤال فيكون هناك
 مناسبة كلية ضرورة التوقف (فقلت) الجواب يتوقف على سؤال أي سؤال لا على

أطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا * فقلت كلا ولاكن مطلع الجود
وأما معناها فهو تعقب قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قلبه بلا وهي هنا
لزمان لا غير وقوله إنما كان باعتبار الرقم بعد كما حققه الشارح رضى الله عنه
وأما أعرابها فالأربعة أحوال تعرب في ثلاثة وتبني في حالة كما هو مشهور وأما

هذا السؤال بخصوصه فالمناسبة غير كلية هكذا ظهر لي فتأمل (قوله أطلع الشمس
الخ) قبله يقول في قومس قومي وقد أخذت * معنا السرى وخطا المهرية القود
وهما من البسيط وأجزاؤه مستغنى عن أربع مرات وقوله قومس يعنى
القاف وأحراسين مهملة صقع كبير بين خراسان وبلاذ الجبل وقوله المهرية بفتح
الميم الأبل المنسوبة إلى مهر بن حيدان وقوله القود أى الطوال الظهور والاعتناق
واحدها أقود ولهذين اليمين كتابة طويلة انظرها في معاهد التنصيص (قوله
إنما كان باعتبار الرقم) أى المكان الذى بعده مكان البسطة من الورق المكتوب
فيه فهو مكان خاص فلا يصح منه نصفها على الظرفية قال في الخلاصة
ولا يقبله المكان الا مبهما * لكن يمكن التعميم فيه وإن كان بعيدا (قوله
بعيدا) وجهه أن المعنى عليه يصير هكذا هو ما يوجد مكان بعده مكان البسطة الخ
فأقول في ذلك المكان هذا مخرج وقلنا في ذلك المكان لأن المناسب كون الجزء
موافقا للشرط وإن كان غير لازم ولا يخفى على من له أدنى مسكة أنه كالتحال (قوله
وأما أعرابها) أى تطبيقها على القواعد العربية لا أعراب المشهور والامصاص
الجواب بقوله فلها أربعة أحوال خصوصاً مع قوله وتبني في حالة (قوله أربعة
أحوال) أحدها أن تكون مضافة فتعرب نصباً على الظرفية أو خفضاً عن تقول
جئتكم بعد زيد أو من بعده ثانياً أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه فتعرب
أيضاً ولا تتون لنية الإضافة كقوله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعده بالخفض بغير
تنوين أى من قبل الغاب ومن بعده مخذف المضاف إليه وقدر وجوده ثابتاً كما في
قطع الله يد رجل من قاله أو شرط العطف أغلبي كما أفاده الأشعري عند قول ابن
مالك يحذف الثانى إلى آخره يبتين ثالثاً أن تقطع عن الإضافة لفظاً ولا ينوى
المضاف إليه أصلاً فتعرب أيضاً ولاكن تنون لأنها حينئذ اسم تام كسائر الأسماء
النكرات فتقول جئتكم قبل أو بعد أو من قبل ومن بعده رابعاً أن يحذف
المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه فتبني على الضم حينئذ كقراءة السبعة لله
الأمر من قبل ومن بعده بالضم هذا ما اشتهر وقال الأمير نقل شيخنا في حاشية
ابن عبد الحق عن ابن قاسم في حاشية المحلى على المنهاج جواز رفعها منونة على
الابتداء عند القطع عن الإضافة رأساً وذكره المصنف على الأزهري أيضاً قال
شيخنا بعد أن تكلمت معه في ذلك أن معنى وبعد فأقول على هذا ومن أقول

العامل فيها فهو على ان الواو عاطفة مة - در باقول ونحوه - وعلى ان النائية من
 اما فان قلنا انها من متعلقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط والتقدير مهما يكن
 من شيء - بعدما تقدم او العامل فيها الواو النائية عن اما النائية عن مهم - ما وان
 قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شيء
 فاقول به - دما مة - دم وجملها من متعلقات الجزاء أولى لانه يكون وجود المؤلف
 مطلقا على وجود شيء مطلقا

فيه لكن يقال ما المصوغ للابنة - دما بابا المنكرة وله الوصف - معنى لان المراد
 وزمن نال للزمن السابق وورده ما في الطبلاوى - على الازهريه - قلنا هـ
 العلامة القاضية عن شيخه الصغوى من جواز حيوان آدمي في الدار دون انسان
 في الدار مع ان المعنى واحد لان العرب اعتبرت الوصف الخارج عن المنكرة دون
 المأخوذ منها مسوغا لئلا تكتفى بغيره في بعض الاحيان وطردوا الباب فلا يضر تحلفها
 في بعض المواد على ما قال اولما في الاول من زينة الاجمال ثم التفصيل على ما يمكن
 ان يقال ثم هذا الوجه مع بعده يمكن جريه عند عدم القطع بشرط بعضهم في البناء
 كون المضاف اليه معرفة كقافي حواشي الاشعري وغيره او قوله لئلا تكتفى بغيره
 الخ هي الافادة أي بخلاف ما لا فائدة فيه ابد في الغالب وفي غير الغالب كانسان
 الموصوف بالماخوذ منه وهو آدمي وقوله في بعض المواد أي كحيوان آدمي في
 الدار أي فهو محمول على ما فيه الفائدة فتأمل (قوله على ان الواو عاطفة) أي
 أو استثنائية وان بعد (قوله والتقدير مهما يكن من شيء - بعدما تقدم) الأولى ان الواو
 لطاف القصة على القصة بالزوم ومن هـ - بر بأما لم يرد الا مجرد التاكيد ولا تعليق
 ام لا وهو حقيقي على ما هو ظاهر القاموس أو من استعمال اسم المزوم في اللازم
 وزاويه ما سبق عن الامير فانظر بين انصاف واعدل عن منهج الاعتساف
 (قوله النائية عن مهما) الأولى النائية عن فعل الشرط لان العمل ليس الالتيانية
 عنه (قوله والتقدير مهما يكن من شيء) فاقول بعدما تقدم أي مهما يقع شيء في
 المستقبل فاقول بعد البسطة وفيه ما سبق فتنبه وبقي قول رابع وهو ان العامل
 هو اما فان قلت تركه لكونه معترضا بعمل غير الموجود وان اجيب عنه بانه منووي
 قلت هو وارد على كون العامل هو بالفعل (قوله وجملها من معمولات الجزاء أولى
 الخ) غير مسلم فان الجزاء - حيث لا يحصل - لا يحصل الشرط والبسطة وما هما
 فيكون في الحقيقة معالفا على الشرط مع البسطة وما هما فالشرط غير مطلق عنهما
 حيث لا يتأمل ظهور لئانه في هذه الحالة يكون الحاصل أولا الشيء ثم البسطة وما
 هـ هـ ثم القول وعلى جـ - له من معمولات الشرط يكون الحاصل أولا البسطة وما
 معها ثم الشيء ثم القول ولاشك في ان وجود الشيء قبل البسطة - على ما فيه - د -

وأما أصاها فهو وأما واصل أمامهما يكن من شيء كما تقدم وهذا الأصل على أن الواو
ثابتة وأما على أنها عاطفة فالأصل وأقول بعد الخ وأما حكم الاتبان بها

الاول أوسع من وجوده بعد ما على ما يفيد الثاني فالاولوية تامة (فان قلت)
البدنية واسعة فعلى الاول يحتمل حصول البسلة ومما هو قبل حصول الشيء
(قلت) ويحتمل أيضا ما قلنا والاحتمال كاف في الاولوية على أن المتبادر ما قلنا
فان الظاهر تعليق المقيده بغيره على وجود الشيء لا المقيده فقط وقال بعض
محققي المغاربة وهو الشيخ ماضي الرماصي جعله من معمولات الجراء
بحمل عليه امتثال الحديث بخلاف جعله من معمولات الشرط فانه لا داعي له
وقال الشيخ الامير على المقي في مجتبى اما انه من المحاسن اه ولا يخفى عليك ان
الامتثال حاصل بجعله من معمولات الشرط أيضا فان القول اذا كان مطلقا على
وجود شيء مقيده بكونه بعد البسلة ومما بها كان القول مقيده بانك البدنية
فان قلت هذا بواسطة وذلك من غير واسطة ففيه زيادة أمثلة قلت غير مسلم فان
ذا الواسطة بالتحقيق هو الذي يفيد زيادة الأمثلة لان المعلق عليه ان لم يكن
حاصلا لا بعد شيء لم يحصل المعلق الا بعد ذلك الشيء بالاولى فيفيد أنه يقول قولاً
مرتبطاً بالبدنية ارتباطاً أتم لمرافقة البسلة والجدلة في اعتبار التقدم حينئذ وأيضاً
ربط الطرف بالشرط يفيد بواسطة المدول عن ربطه بالجراء ان الشيء غير معتبر
بدون البسلة والجدلة ومما هو ما وبالتأمل ظهر لنا الملاحظ الرماصي وانه اذا جعل
معمولاً للجراء يكون القول كما هو المتبادر مرتبطاً بالبسلة ومما هو من غير تراخ
وتخل شيء أو زمان وأما اذا جعل من معمولات الشرط كان الشيء معتبراً بخلقه بين
البسلة ومما هو وبين القول فكانه لم يبداه ما ولم يمتثل مضمون قوله على
الله عليه وسلم كل أمر ذي بال الخ وهذا تحقيق دقيق فاحفظه (قوله) وأما أصاها
فهو أما الخ أي بدليل لزوم الغاء في حيزها الى آخر ما نحوه في النحو وكون أصل أما
كذلك أخا في ليطر في مثل أما قريشاً فانا أفصاها فان التمسك بغيرهما ذكر
قريشاً انه مبني على أن مراد سيبويه بقوله أما زيد فنطلق معناه هما يكن من
شيء فزيد منطلق أنه في الأصل كذلك وقال بعض الأفاضل مراد سيبويه ببيان
المعنى البحت وتصوير أن ما تفيد لزوم ما بعد الغاء ما سابقاً لها لأنه في الأصل كذلك
بل الأصل أن يكن في الدنيا شيء يذف الشرط الخ وكان بياناً للمعنى لا أصلاً لان أما
حرف ومما هو ما اسم وعليه لا يأتي ما في الامير من انه اشتبه مرتقياً بمره ما وله لان ان
لشك وعبره مختص بزمان كشي أو مكان كأمين أو عاقل كمن أو غيره كما والمراد
هنا التعميم بناء على عدم تخصيصه من مهابين العاقل وأي تحتاج الى كافة مضاف

فلاستحب اقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم لانه كان باقى باصله وهو اما بعد
في خطبه ومكانته وأما أول من تكلم بها فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله
جرى الخلاف أما بعد من كان بادئا بها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعدده ٥ فقس قسمين فكعب فيعرب
وأما الفاء بعد ما فان قلنا ان الواو عاطفة فالفاء زائدة على توهم وجودها وان قلنا
انها نائبة عن اما فالفاء رابطة للجواب فهذه زيدت على ما قاله المدائني في حاشيته
على الشيخ خالد (قوله شرح) اما بمعنى شارح أو الكلام على حذف مضاف أى ذو

فهذا شرح

الده ١٥ فتدبر (قوله فلاستحب الخ) بناء على تناول السنة جميع أفعالها
لأنها مة صورة على ما كان على وجه التعمد لا تشتمل ما هو من العادات ظاهرا
فبعض المؤلفين كالصنف يرى الاقتداء بنفسه بدفعه بدل الى الواو اختصارا
أولهم وزن ١٥ أمير على عبد السلام ولا يخفى ما في قوله اختصارا من إيهام
سوء الأدب مع المصطفى صلى الله عليه وسلم لم فالأولى الفعل كفعله صلى الله عليه
وسلم وترك التصديف وأعوذ بالله من التطفيف وما أحسن ما في الزرقاني على
الجواب من ان السنة أما بعد وكون المدار على الظرف يحتاج الى وحى يسفر عنه
(قوله وأما أول من تكلم بها الخ) قال الأمير هو آدم لانه علم الاسماء كلها وان قيل
بغيره في النسبة لقومه قيل هي فصل خطاب داود أى المشار له في الآية والحق
انه مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل اذ لا كبير نخرف في التخصيص بلفظ وقيل
غير ذلك ١٥ بزيادة وهو يقتضى ضعف ما هنا ويمكن أن آدم عليه السلام تعلم
هذه الحكمة ولم يستعملها فتأمل (قوله جرى الخلاف أما بعد) أى فى أما بعد
وقوله من كان بادئا بل منه أى جرى الخلاف فيمن كان بادئا بها وقوله خمس
أقوال حال من الخلاف أى حال كونه على خمس أقوال وقوله وكانت له فصل
الخطاب أى الفاصل للخطاب أى للخطاب به الحق عن غيره من الكلام الاستمر
الباطل وعرفت الحق وقوله وبه ١٥ حشو لتقيم البيت (قوله على توهم وجود
أما) أى لاجل توهمها بد الواو أو بدل الواو لخصه كون الواو نائبة عنها وان
كان افترض انها عاطفة ولك وجه لزيادة لجره التحسين بذاتها وحدها وجعلها
على هذه الوجوه غير زائدة كما هي كذلك على تقدير ما وصل هذا ضعيف
(قوله فالفاء رابطة للجواب) فلزومها التضمن امام معنى الشرط وأما قول ابن
الحاجب انها أى الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى واذ لم يمتدوا به
الآية فقد درده الأمير بان اذ تانى لتعطيل فلها شبه بالشرط لانه تعطيل الجواب
فساغ جرائها مجرأ مع قر بها من صورة اذ بخلاف به بد فقياس مع الفارق اذ
لجامع بين بد والشرط (قوله فهذه) أى مسألة وأما الفاء زيدت على ما قاله الخ

لطيف على الرسالة التي

شرح أو أطلق على المعنى المصدري مبالغة كما قيل في زيد عدل (قوله لطيف)
اللطيف في الأصل يطلق على رقيق القوام وعلى الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه
وعلى صغير الحجم والمراد هنا لازمه فهو مجاز مرسل من إطلاق المزموم وأرادوا اللازم
ويحتمل أنه مجاز استعارة بان شبه سهولة المأخذ بركة القوام أو بالشفاف أو بصغير
الحجم واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق من اللطيف لطيف بمعنى سهل المأخذ على
طريق الاستعارة التبعية (قوله على الرسالة) في الكلام استعارة تبعية

وفي نسخة فهدى بدما قاله الخ فاسم الإشارة لجميع ما تقدم (قوله أو أطلق على
المعنى المصدري) أي أطلق شرح حال كونه جاربا على المعنى المصدري لا بمعنى
شارح على المؤلف مبالغة ولو قال أو أطلق شرح بالمعنى المصدري على المؤلف
مبالغة لكان أوضح (قوله كما قيل في زيد عدل) راجع لجميع ما قبله (قوله يطلق
على رقيق القوام الخ) كتب عبد الحكيم على قول الله تعالى اللطيف الخبير فقال
اللطيف من أسماءه تعالى معناه البر بعباده المحسن إليهم أن كان من لطيف لطفها
بالضم أي رقيق كنصرا أو العالم بخصيات الأمور ودقائقها أن كان من لطيف ككرم
لطفها ولطفة بمعنى دق إلى آخر ما قال وفي القاموس لطف كنصر ترفق وككرم
لطفها ولطفة صغرو دق وهو لطيف أه وما يناسب هنا المعنى التي ذكرها المحشي
رحمه الله الثاني أي كونه من لطف ككرم لطفها ولطفة (قوله من إطلاق المزموم)
أي اسم المزموم (قوله ويحتمل أنه مجاز الخ) عطف على قوله والمراد هنا لازمه لا على
قوله فهو مجازان قوله والمراد هنا لازمه لا يناسب الأقوله فهو مجاز مرسل ولو قال
المراد هنا سهولة المأخذ فهو مجاز مرسل الخ أو مجاز استعارة الخ لا جاد (قوله أو
بالشفاف) المناسب أو بالشفافية وقوله أو صغير الحجم المناسب أو بصغير الحجم (قوله)
واستعير اسم المشبه به أي استعير الاسم الذي هو اللطيف بمعنى الشفاف أو ورقة
القوام أو صغير الحجم المشبه الذي هو السهولة فكان اللطيف بمعنى السهولة ولذا قال
واشتق من اللطيف الخ (قوله في الكلام استعارة) أي من حيث جزؤه وهو على
وتقدم لك أنه يجوز فيها غير هذه الاستعارة واحتمال أنه لا مجاز أصلا والمعنى
عليه أن هذا الشرح كائن على الرسالة من استعلاء المتعلق بالكسر فعلق
بيان وكشف على المتعلق بالغنم ولك أن تفقد المتعلق خاصا فتقول دال على
الرسالة أي معانيها ولك أن تقول إن على بمعنى لام التعديل متعلقة بشرح أي شرح
مؤلف لأجل حل الرسالة ووضع هذا بقوله بوضع الخ ولما أن تقول أنها بمعنى لام
التقوية متعلقة به فان قلت يلزم وصف المصدر الذي هو شرح باللطيف قبل
استيفاء معوله الذي هو الرسالة قلت هو اسم فاعل معني على ما تقدم من أحد
الاحتمالات وأهم الفاعل لا يشترط فيه أن لا يوصف قبل تمام عمله كما ذهب إليه

حيث شبه ارتباط الشرح بالرسالة بارتباط مسـ عمل بمسـ تعالى عليه فصرى
التشبيه من الكلمات للجهتين فاسـ تعبرت على الموضوع للاسـ تعالى الخاص
لهـ في اللام على طريق الاسـ تعارة التصريح بحجة التبعية وسمى كتابه رسالة لتعريف
جميعهم لان الرسالة في الاصل اسم للكتوب الذي يقع به التراسل بين الناس
(قوله جعلتها) أي ألفتها (قوله في بيان المجاز) يأتي ما في هـ هذه الظرفية (قوله
يوضح) نسبة الايضاح اليه مجاز عقلي من الاسـ ناد للسبب (قوله معانيها) أي
الرسالة وضافة معاني الى الضمير اما حقيقة ان أريد بها الالفاظ المخصوصة واما
بمعانيها ان أريد بها المعاني المخصوصة (قوله ويحل مبانيها) أي تراكيبها وهو
بضم الحاء من الحل وهو الفلک والمراد بين الفاعل من المفعول ونحو ذلك وضافة

جعلتها في بيان المجاز والتشبيه
والكناية يوضح معانيها
ويحل مبانيها

الكسائي وجهور الكوفيين لكن الراجح ما ذهب اليه البصريون والقراء من
اشتراك ذلك وعلى كون الجار متعلقا بجملة ذوق يكون في الشرح اطف حيث جرى
على الغالب فوصف بالمفرد ثم شبه بالجملة التي هي موضع تكافؤ قوله
تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه أفاده بعض المحققين (قوله
شبه ارتباط الشرح الخ) الاولى شبه مطلق ارتباط شرح برسالة بمطلق ارتباط الخ
كما هو ظاهر قلنا الاولى لانه يمكن أنه على حذف مضاف وأل في الشرح والرسالة
للجنس ولو قال شبه مطلق ارتباط مفسر بالكسر بمفسر بالفتح بمطلق ارتباط
مسـ عمل الخ لكان أحسن (قوله وسمى كتابه الخ) ففي لفظة رسالة مجاز مرسل أو
بالاستعارة التمهيدية الأصلية وهذا باعتبار الاصل أي اللغة كما أشار له بقوله لان
الرسالة في الاصل الخ والافهى الا أن حقيقة عرفية كما لا يخفى (قوله أي ألفتها)
غير متعين كما يأتي (قوله يأتي ما في هذه الظرفية) أي في قول المصنف رسالة لطيفة
في بيان المجاز فالظرفية الا تية ظرفية الرسالة كما أنه بقدر هناء مظهر وفه وبقول
المعنى جعلتها مظهر وفه في بيان المجاز أو يجعل في بيان حالها من الضمير المفعول
في جعلتها وعلمها ما يحتمل انها من ظرفية الشيء في ثمرته للإشارة الى أن هذه الثمرة
محيط بها كاحاطة الظرف بالمظروف وعلى الثاني يصح أنما التعليل بالعلة الغائية
التي هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على
الفعل وصدور الفعل لاجلها وعلى كل فعمل بمعنى ألف أو أراد ولا يخفى بعد التقدير
والحالة وثبتا درة ملقه بعمل فالاولى لئلا أن لا تظن لما يأتي ونقول ما سبق ان
قلنا جعلتها بمعنى ألفتها أو امان قلنا انه بمعنى أردتها وقصدتها فكون سببية وبعد
ارادة ما سبق ويأتي لنا الكلام مع المشي فتنه (قوله نسبة الايضاح اليه الخ)
أي نسبة الايضاح الى الشرح مجاز عقلي من نسبة الشيء لغير ما هو له والالفاظ ايضاح
حقيقة لصاحبها (قوله وهو بضم الحاء) احتريزه عن يحل من الحل مقابل

فاقول وبالله التوفيق
واجباً منه تعالى

مباي للتفسير بيانية ان اريد من الرسالة الالفاظ او من اضافة الدال للدلول ان
اريد منها المعاني (قوله وبالله التوفيق) قدم الجسار والمجرور لا فائدة المحصر اى وما
كونى موفقا لابيائه والتوفيق خالق الطاعة فى العبد او خلق قدرة الطاعة فى
العبد والخذلان ضده (قوله راجيا) اى طالبا حال من فاعل اقول وحقيقة الرجاء
قتل القلب بمغرور فيه مع الاخذ فى الاسباب

الحكمة فانه بالاكسرفقط وعن يحمل من الحلول بمعنى نزول الغضب فانه بالاكسرف
والضم وقرئ به ما فيصل على كى غضبى وقوله من الحل وهو الفلك احد تراز من
أحد من الحلول بمعنى النزول فى البلدة فانه بالضم ويحتمل ان المراد من الفلك
فلك العقدا الحسية كما اشار له بقوله والمراد فيكون قد شبه الرسالة بشئ معقد يجمع
الصعوبة فى كل واسطة مما رام المشبه به للشبه وحذفه وزرعه بشئ من لوازمه وهو
يحل على طريق السكناية وشبهه الشرح بحال الخ ولان غير ذلك ويحتمل انه للعقد
المنوية الكيفية (قول الشارح رحمه الله فاقول) عطف على مقدارى وانا
أشرح فاقول اوجواب لشرط مقدارى اذا اردت بيان الشرح الموصوف بهذه
الوصاف فاقول فالفاء للافصاح (قوله لا فائدة المحصر) اى لا فائدة تركه لانه
لو قال والتوفيق بالله لا فاد المحصر اذ تعريف المبتدأ بالبعده * قال سيدى
على الاجهورى رحمه الله تعالى

مبتدأ بلام جنس عرفا * مضمرة فى محذو به وفا
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر

ومن ذلك قولهم الكرم فى العرب والشجاعة فى قريش (قوله وما كوفى موفقا)
أول معـ در المبنى للجهول لانهم يكرهون دخول الباء على الفاعل لانها توهـ
الآلية والالية معـ تحيلة عليه تعالى هكذا سمعت من بعض المشايخ وقال
بعضهم انه لا حاجة الى هذا التفسير اى قوله اى وما كوفى موفقا اهـ واعله لبقاء
الايهام ورأيت فى حاشية العصام على الجامى مانصه التوفيق جعل الاسباب
موافقة للاسباب وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخبر اذ
لا يستعمل التوفيق فى جمع اسباب الشئ ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله
تعالى وانه استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة
فلا يحسن ضربى بزيد والضراب زيد وانما يقال ضربى بزيد فالعربى وما توفيقى
الامن الله وتوحيه على ما يسهل تقدم الكشف فى تفسير سورة هود انه بتقدير
مضاف حيث قال اى وما كوفى موفقا لاجمونه وتوفيقه اهـ فليتأمل (قوله
والتوفيق خلق الطاعة الخ) اى التوفيق خلق ذات الطاعة اى تعالى القدر
بالمقدور او خلق القدرة التى تتعلق وان لم تتعلق فالكافر على هذا موقوف
وعرفت العصام (قوله اى طالبا) أوله ولان اى متعلقا بقلبه الخ لان الله غمد

ولاشك أن المؤلف كذلك (قوله أن يسلك) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر
معمول لأجبا أي سلوك الخ (قوله أنفع طريق) من إضافة الصفة للموصوف أي
طريقا أنفع ومعنى كونها أنفع أنها ينتفع بها المعلم والمتعلم (قوله ابتداءها) أي
البسملة والحمدلة (قوله اقتداء بالكتاب) أي لأجل الاقتداء بالقرآن فإنه ابتدئ
بها ولا يلزم من ابتدائه بها أن البسملة جزء من الفاتحة بل كونها جزءا أو غير جزء
ثابت بدليل آخر وأعلم أن القرآن في اللغة مأخوذ من القرء وهو الجمع واسطلاحا
هو اللفظ المنزل على قلب المصطفى صلى الله عليه وسلم لا العجاز بأقصر سورة منه
المتعبد بتلاوته فخميه يسمى قرأنا وأبعاضه كذلك بطريق الاشتراك وسمى بذلك
لجمعه جميع الكتب السماوية والمجيد العظيم أو الشريف (قوله وعلا بهدي البسملة
والحمدلة) أي واحتياطاً في العمل بحديثهم المعلومين بحمل الابتداء
في حديث البسملة على الحقيقي وفي حديث الحمدلة على الإضافي دفعا لاعتراض

فيه مذکور وهو السلوك فحتاج لكلفة التبريد ولعل الطالب حقيق له
حتى لا يكون تكلفا ولا فلا وجبه للتأويل (قوله ولا شك أن المؤلف كذلك)
أي منصف بأنه متعلق قلبه بمرغوب فيه هو سلوك أنفع طريق مع الأخذ في
الاسباب من الاجتهاد والاخلاص في العمل وأشار به هذا إلى أنه يجوز أن يراد
المعنى المشهور إلا أنه يحتاج إلى تكلف كما سمعت (قوله أن وما دخلت عليه الخ)
أي يحمل محالها المصدر وقبل الأولى جعل المؤول مابعد أن (قوله ولا يلزم الخ)
يمكن أنه رد لما يتوهم من كلامه أن البسملة جزء من الفاتحة حيث جعلها كالحمد
ولا نزاع في خرفته (قوله المنزل) خرج به الأحاديث النبوية أي غير الربانية وقوله
على قلب المصطفى صلى الله عليه وسلم خرج به التوراة والإنجيل ونحوهما وقوله
للعجاز أي أظهره صدق النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة خرج به
الأحاديث الربانية أي القدسية فالاعتصام على العجاز وإن كان الانزال لغيره
أضحا لا يحتاج إليه في التمييز كما قالوا وهو تفسير مراد وقوله بأقصر سورة منه أي
كسورة الكوثر وقد رها مثلها ادفع به توهم أن العجاز بالكل فقط وقوله المتعبد
بتلاوته أي المستمر فيه ذلك خرج به ما نهضت تلاوته كالشجر والشجرة إذا زينا
فأرجوه ما البتة فإنه كان قرأنا متعلما كما ورد عن عمر رضي الله عنه وقوله
وأبعاضه كذلك المراد الأبعاض التي لها بال أي الذي بعده العرف قرأنا (قوله
واحتياطاً الخ) يسائر أقوله وعلا الخ فان قلت هذا يقتضي أن العمل بالحديثين
يحصّل بالحمدلة فقط أو بالبسملة فقط قلت يحصل نظرا لحديث الذكرو جعل
الحديثين الاخرين مفسرين له (قوله على الحقيقي) المراد به تقدم البسملة على
جميع ما بعدها فلا يرد ما قيل أن كون الابتداء بالترسمية حقيقة ما عانف الواقع

أن يسلك بها أنفع طريق
(بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله) ابتداءها هذه
الرسالة اقتداء بالكتاب
المجيد وعلا بهدي البسملة
والحمدلة المعلومين

وانما حمل حديث البسملة على الحقيقي لكونه أقوى سند أولان تقدمها هو
الوارد في القرآن وعبر في جانب القرآن بالاقتداء وفي جانب الحديث بالاحتمال
لان الحديث دال على الطلب فيناسب به العمل والكتاب ليس دالا على الطلب بل
هو امام مقتدي به (قوله ومن ثم) أي ومن أجل الاقتداء والعمل ترك العاطف
فان القرآن ابتدئ به ما من غير عطف وكذلك الحديث يقتضي طلب الابتداء
بكل منه ماله ذاته والعاطف يقتضي التبعية (قوله تنبيه الخ) علة للترك المذكور

ومن ثم ترك العاطف تنبيها
هل أن كالا منه ما مقصود
الابتداء (والصلاة والسلام
على رسول الله)

اذا لا ابتداء الحقيقي يحصل باول اجزاء البسملة هكذا يؤخذ من عبد الحكيم على
الخطائي وفيه الجمع انواع فانظرهما ان شئت (قوله وانما حمل حديث البسملة
الخ) أي اذا قلنا ان الحديثين تعارضا فتناسا فطرا ورجع الحديث الذي ذكرنا كمن جمع
بينهما للاحتياط فلم قدمت البسملة على الجملة فاعادوا الترجيح من غير مرجح
فالجواب كما قال رحمه الله تعالى هو قوة حديث البسملة سند او تقدمها في
القرآن فالترجيح يرجع هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يشتم منه التضارب فان
الاحتياط بقيد انهما متساويان لانه لا ترجيح وهذا الجواب يفيد ان هناك مرجحا
فلا تناسط لأن محل التسايط ان لم يكن لاحدهما مرجح والا لاسقط المرجح
فقط ويمكن أن يقال معناه ان الحديثين أحدهما أقوى وحينئذ فالعمل بكونه
دون الاخر الا انه جمع بينهما احتياطاً بحمل الخ فتأمل (قوله لان الحديث دال
على الطلب) أي بالقوة والاشارة فان منطوقه ثبوت النقص للامر ذي البال الذي
لا يبدأ باسم الله أو حده ومفهومه ثبوت الكمال للبدو به ذي البال فهو في قوة
أبدواً وأمرهم ذوات البال بالبسملة أو الجملة والكتاب غير دال به هذا المعنى
فتناسبه الاقتداء الذي هو الاتباع وان من غير أمر تدبر (قوله ومن أجل الاقتداء
والعمل ترك العاطف) غير ناهض فان الاقتداء والعمل لا يصلحان عليه للترك
مع قوله بعد تنبيه علة للترك المذكور لانه لا يعمل شي واحد به اثنين من غير عطف
الا أن يقال قوله ترك العاطف أي الخ فيكون الاقتداء والعمل علة للأعمال مع
علته التي هي تنبيه الخ فان قلت لك ان تقول ان قوله تنبيه الخ علة للترك المذكور
أي مع علته فلم أوت في الاول ولم تأول في الثاني مع انه من قبيل نزع الخلف قبل
الوصول الى شرط النهر قلت لان التأويل في الثاني فاسد لان التنبيه لا يصلح علة
للاقتداء حتى يكون علة له مع مظهره فتحصل ان من ثم يصح أن يكون علة للأعمال
مع علته التي هي تنبيهها ولا يصح أن يكون كل من قوله من ثم وتنبيه علة للترك ولا
أن يكون تنبيه علة للأعمال مع علته ومثله كونه علة للعامة وللأمة ومن ثم لا يصح علة
للعامة ويصح أن يكون علة للأمة هذا على جعل تنبيهها مفعولاً لاجله ولك جعله بمعنى
اسم الفاعل حالاً مقدرة أي ترك العاطف في حال كونه مقدراً للتنبيه من أجل
الاقتداء والعمل فتأمل (قوله علة للترك المذكور) فاسد الا ان نعمله على ما ينبتا

(قوله المعنى وأطلب الخ) أشار بذلك إلى أن جملة الصلاة خبرية لفظاً انشائية معنى فهو مجاز مرسل علاقته الضمنية كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى وأتى بالمعطف هنا إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق بالخالق والمخلوق وكون جملة الصلاة والسلام خبرية لفظاً انشائية معنى هو الحق خلافاً لليس - حيث - حوز أن تكون خبرية لفظاً ومعنى وقال لأن المقصود من الصلاة الاعتناء بشأن المصلي عليه وهو يحصل بالأخبار قال شيخنا الأمير وفيه نظر لأن المقصد اعتناء خاص بالدعاء وبذلك الحديث الوارد في كيفية تعليم الصلاة فحصل أن الخبر بالصلاة ليس يحصل على التحقيق وإن الخبر بالمجد حامد كما تقدم (قوله لغة) أي في اللغة

المعنى وأطلب أن
يصل ويسلم على رسوله محمد
صلى الله عليه وسلم والصلاة
لغة

من أنه لغة للتكريم ومن ثم قيل للعلل مع علاقته فتنبه (قوله خبرية لفظاً انشائية معنى) وعطفها على المجد لظاهر أن جملة انشائية معنى وبتقدير أقول إن جملة خبرية والمقول مقصود لفظه ومعناه ولا مانع منه فيكون المقول مستعملاً في طلب الصلاة فلا يقال المقول مقصود لفظه ولا يحصل المطالب وهو طالب الصلاة إذ المعنى حينئذ أقول هذا اللفظ أوجز على جواز عطف الخبر على الانشاء وعكسه أو من عطف القصة على القصة أو هي للاستئناف وأن جرى المحشى على العطف (قوله فهو مجاز مرسل الخ) من قبيل المرسل في المركب فإن المركب المستعمل في غير مواضع له أن كانت علاقته المشابهة فاستعارة والأفعال مرسل ومنه رب اني وضعته اني إذا الأخبار بوقوع ضدها لزمه إظهار التخصير والتخزين فهو من ذكر المزموم وإرادته للآزم ومن هذا القليل قوله

هو إيهام مع الركب اليمانيين مصدق الخ وحق هذا القسم أن يسمى مجازاً مرسلًا مركباً وإن فاق القوم هذا الاسم فلا اعتراض على المحشى بأن المرسل انما يكون في السكامة نعم سيأتي لنا أن الضمنية ترجع للمشابهة فهو استعارة (قوله الاعتناء بشأن المصلي عليه) أي الاهتمام بحاله ووصفه بأنه منعم عليه فظاهر الأخبار يفيد أنه مهمته ومعتمد حصوله في الواقع من حيث أن الأصل في الخبر الصدق والأفلا يلزم من الأخبار بأن زيد أعظم - ثم اعتقاد عظمته وأنه كذلك في الواقع (قوله وبذلك الحديث الوارد الخ) فإنه حيث قال فيه قولوا لله - صل الخ أفاد أن المقصود الطلب ولا يلزم من موافقة هذا اللفظ المروي بالاجماع فلا يقال هو على كل حال مخالف للوارد ويقال من طرف يس أن المقصود من الحديث مجرد التعميم ولذا أجمع الناس على جواز الإدول عن لفظه (قوله في اللغة) معنى اللغة في اللغة اللهج في الكلام أي الإسراع فيه وفي الأصل طلاح الالفاظ الموضوعات للمعاني أو الاستعمال العربي في معنى في اللغة في الالفاظ الموضوعات للمعاني أو في الاستعمال العربي والمعنى على الوصفية أي والمصلاة الكائنة في الالفاظ

فهو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه منصوب على الحال أو التمييز (قوله الدعاء) واشاعديت بعلى اتصافه به في العطف أو مجازا بالاستعارة كما تقدم تقريرها (قوله بنحير) لا بد من هذا القيد لأن الدعاء يستعمل في غير طلب الخير فهو وصف مخصص (قوله فاذا أضيفت إلى الله تعالى) أي بخلاف ما إذا أضيفت إلى غيره من الخلق فإن المراد به الدعاء كذا قال المؤلف رضي الله تعالى عنه وهو الصواب خلافا لمن قال إنهما من الملائكة الاستغفار إذ قد ورد أن الملائكة تنصلي على أحدكم ما دام في صلاته تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وفي كلام المؤلف مبين لما قاله ابن هشام من أن الصلاة من المشرك المعنوي وهو ما انفرد في الوضع وتعدد في المعنى خلافا لما اشتهر من أن الصلاة من المشرك اللفظي وهو ما تعدد في الوضع والمعنى لأنه خلاف الأصل (قوله ولهذا خصت بها)

الدعاء بنحير فاذا أضيفت إلى الله تعالى كان معناها تمام النعمة وعظم القدر ولهذا خصت بها الأنبياء والملائكة فلا تطلب لغزيرهم الأنبياء

الموضوعة للعاني أو في الاستعمال العربي بمعنى أنها لا تخرج عن ذلك معناها الدعاء فالظرفية على الأول من قبيل ظرفية الجزء وعلى الثاني من ظرفية المتعلق وقيل المراد عنه أهل اللغة فلا يقال للمعنى الظرفية الصلاة في اللغة التي هي الالفاظ الموضوعة للعاني وهذا على ما اشتهر وفي القاموس اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم اه فتأمل وقوله فهو منصوب بنزع الخافض الخلقه الصبان وغيره بالقياسيات وإن كان سماعيا وقوله على الحال أي ومعنى الصلاة حال كونه لغويا أي منسوب إلى أهل اللغة لا لغزيرهم وقوله أو التمييز أي نسبة هذا التفسير أي ومعنى الصلاة من جهة أهل اللغة ويصح غير ذلك تأمل (قوله واشاعديت الخ) ظاهره أنه لا يجوز مع تضمين العطف مع أن الاستعلاء غير حسي وتقدم له ما يفيد خلافه (قوله أو مجازا بالاستعارة) أو مجازا مرسل أو حقيقة وهي بمعنى الدعاء كما سبق تقريره تنبيه ثم إن المقابلة تفيد أن المعنى حقيقة أو مجازا مرسل قال بعض مشايخنا وفيه نزاع ويقال أنه حقيقة ومجاز باعتبارين لأنه مستعمل في كل من المعنيين على أفرادهم فإن اعتبرت علاقة المشابهة كان بالاستعارة والا كان مرسلًا وليس مستعملًا في مجموعهم ما من حيث هو مجموع حتى يكون مجازا فقط فتدبر (قوله بخلاف ما إذا أضيفت الخ) يشير إلى أن قول الشارح فاذا أضيفت مقابلة مقدر أي هذا إذا أضيفت لغزير الله فاذا أضيفت الخ (قوله ميل الخ) انظر وجهه فان المتبادر منه اللفظي (قوله وتعدد في المعنى) الأولى وتعددت أفرادها فان معنى المعنوي واحد كونه (قوله لأنه خلاف الأصل) راجع لما يؤخذ من قوله مبين وخلافاً أي مال وخالف ما اشتهر لأنه خلاف الأصل وقبحه المعنى ورد الدما مبنى عليه في المطولات (قول الشارح رحمه الله تعالى) وعظم القدر بالجرح عطف على النعمة لأن الأنسب للعظم التام لا الجرد أو العام كما يقتضيه

أى ولا حل أنها إذا أسندت إلى الله تعالى كان معناها تمام النعمة الخ خصت
والسماحة الخ على المقصود وهو معنى قول غيره هي الرحمة المقرونة بالنعظيم
(قوله والسلام التحية) تقدم ما فيه (قوله هذه الخ) لم يأت بأما بعد إشارة إلى أن
تأليفه هذا حقير قواضيه من رضى الله عنه وأتى باسم الإشارة القريب إشارة
لهولة ما خذه (قوله المؤلفات الحاضرة الخ) فيه إشارة إلى أن اسم الإشارة
عائد على المعاني المتخيلة ذهنا ومعنى قول الشارح مؤلفة مجموعة في الذهن
وهذا أحد احتمالات سمعة أيداهما السيد الجرجاني

والسلام التحية (هذه) أى
المؤلفات الحاضرة في الذهن
أى والعقل

الطيف على تمام (قوله ولا حل أنها إذا أسندت إلى الله تعالى كان معناها الخ) معناها
أن الصلاة لما كان معناها تمام النعمة وعظم القدر قصرت على الأنبياء والملائكة
لأنه أمر عظيم فلا يليق إلا بعظيم هو الأنبياء والملائكة لأنهم هم المعصومون
بخلاف غيرهم والمراد أنها اختصت بالعظيم من جهة العصمة وهم الأنبياء أو
والملائكة وإن وجد في غيرهم من هو أعظم من بعض الملائكة من جهة أخرى
كالصديق رضى الله تعالى عنه فالمرتبة لا تقتضي الأفضلية أى تخصيص الأنبياء
والملائكة بهذه المرتبة لا تقتضي أفضلية جميعهم على من هدام فلا يقال إن قوله
وله هذا خصت الخ يفيد أن جميع الملائكة أفضل المخلوقات بعد الأنبياء وهو
خلاف الحق والحق أن أفضل المخلوقات هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم
إبراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح ثم باقى الرسل ثم باقى الأنبياء صلوات الله
وسلامه عليهم ثم آجهم بترتيب لانعامهم ثم جبريل ثم إسماعيل ثم ميكائيل ثم
عزرائيل ثم صالح والبشر ثم باقى رسل الملائكة ثم باقى الملائكة عليهم الصلاة
والسلام ولا غرابة في تفضيل غير المعصوم على المعصوم من حيث كثرة الثواب
أو من حيث الرتبة وربك يفعل ما يشاء ويختار فاعتبر (قوله وهو معنى قول
غيره الخ) الصفة بقرينة تمام النعمة وعظم القدر فقوله النعمة مساو لقول
غيره الرحمة وقوله وعظم القدر مساو لقول غيره المقرونة بالنعظيم وبقي تمام فان
قلت المراد الرحمة التامة كما يقتضيه مقام الصلاة قلت قولهم هي الرحمة الخ لبيان
للمعنى الامتلاحي لا بيان للمعنى المراد من المقام كما لا يخفى على مهام (قوله تقدم
ما فيه) أى من البيان فانه لم يسبق له اعتراض أو يقال انه أشار للاعتراض آنفا
بقوله وان كان مغفورا له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (قوله إشارة إلى أن تأليفه هذا)
أى المتن بخلاف الشرح فانه قال فيه وبعد وحاصله أنه عدل عن عبارة المؤلفين
التي هي أما بعد مع أنها السنة لئلا يكتفى إلى أن تأليفه حقير قواضيه ولا
ينبغي ضمه فان الإنسان لا يتواضع بترك السنة ولا يقال إن عدوله لئلا يكتفى هي
الإشارة إلى أن تأليفه أعظم لأنه خلاف الواقع أفهناك ما هو أحسن (قوله وأتى
باسم الإشارة الخ) أى أتى به بخصوصه ولم يقل تلك الخ لا يقال هذه الإشارة تعبد

(مبحث اسم الإشارة
والإخبار عنه)

وهي اما للنقوش والمعاني أو للالفاظ والمعاني أو للمعاني والنقوش أو
 للالفاظ والنقوش أو للمثلاثة والاحسن أنه هائد على المعاني المحصورة في الذهن
 كما اشار له المؤلف بقوله أي المؤلفه إنا المراد بالثاني مطلق الجمع كما تقدم التنبيه
 عليه خلافا للسيد فإنه اختار الالفاظ الخارجية الدالة على المعاني المخصوصة
 فبحث فيه بأننا أعراض تنقضي بمجرد النطق بها واسم الإشارة ممتد ورصالة
 خبره فإن قلت ان ما في الذهن مجمل والرسالة اسم للفصل فلا يصح الاخبار

أنه عظيم فتضارب الإشارة السابقة لا نناقول هذا بالنظر للواقع وذلك باعتبار
 التواضع فلا تضارب (قوله اما للنقوش) فهم أن المعنى اسم الإشارة راجع اما
 للنقوش الخ والاولى اما للنقوش الخ بدون لام (قوله والاحسن أنه هائد على
 المعاني الخ) خلاف ما اختاروه من أنه للالفاظ الذهنية وهي غير المعاني فإنها الكلام
 النفسى المتخيل على هيئة الخارجى فكثيرا ما يخطئ بالبال معنى واحد وتقتضيه
 عبارات شتى ومن ان رسالة اسم للالفاظ الذهنية وان خالف السيد وجعل اسماء
 الكتب موزعة للالفاظ الخارجية على أنه على كلامه لا يصح الاخبار برسالة
 عن اسم الإشارة مع تعدد المضامين بل لا بد ان يدره مدلول أيضا مع أن ظاهره
 كفاية المضامين فان قلت الرسالة اسم للمعاني قلت لم يحقره أحد بل اختاروا انها
 اسم للالفاظ الذهنية أو الخارجية كما سمعت وصرح المحشى نفسه بأنها اسم للالفاظ
 الذهنية فلعل المحشى فهم ان الالفاظ الذهنية معان وهذا المختار يعترض أيضا
 بان الالفاظ الذهنية غير مقصودة لذاتها فيمكن ان يعتبر المعانى معها شرطاً وشرطاً
 ليزول ضعفها وعلى كل هذا الاحتمال ليس داخل في السبعة فهي ليست بمحصورة
 بل ان نظرت لشرطية والشرطية تتكرر جدا تأمله (قوله كما اشار اليه المؤلف
 بقوله أي المؤلفه) هو أقرب للالفاظ الذهنية لان المتبادر جمع الالفاظ وان ذهنية
 فان المعانى لا يطابق عليها مجموعة الانحور من اطلاق ما للدال على المدلول (قوله
 مطلق الجمع) أي الجمع المطلق عن التقييد بكونه جمع الالفاظ ويراد منه جمع المعانى
 على كونه من المطلق أو يراد بمخصوصه مجازا من سلاسله أو مرتبتين وثالث ان جعل
 علاقته الدالية والمدلولية على ما اشارنا اليه ولك أن تقول معنى قوله مطلق الجمع
 الجمع المطلق عن التقييد بخارجى وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبيه عليه أي بقوله
 مجموعة في الذهن ويكون المراد من المعانى الالفاظ الذهنية على كونها من المطلق
 الى آخر ما قلنا تأمل (قوله فإنه اختار الالفاظ الخارجية) هو المتبادر من عبارته
 على المطول والظاهر منه أنه اعتبر المعنى شرطاً لاشطرا والظاهر من الاحتمالات
 الشرطية فغابرها (قوله فبحث فيه الخ) أي كما بحث في النقوش بانها لا تنبسط
 لكل أحد وفي المعانى بانها انما تستفاد من غيرها فهي تابعة (قوله واسم الإشارة الخ)

فالجواب ان في الكلام حذف مضاف اى مفصل هذه رسالة فان قلت ما في ذهن
 المؤلف جزئي والرسالة اسم لما في ذهن المؤلف وغيره فيلزم عليه الاخبار بالكلية
 عن الجزئي اوجب بان في العبارة حذف مضاف ثان اى مفصل نوع هذه رسالة
 والاشكال الاول لا يرد الا على تسليم ان الذهن لا يقوم به المفصل وعلى تسليم ان
 الرسالة لا تكون اسما للجمل وعلى تسليم عدم صحة الاخبار بالمفصل عن الجمل
 والا فلا يحتاج لتقدير المضاف الاول والاشكال الثاني مبنى على ما استمر من ان
 اسماء الكتب

توطئة لقوله فان قلت الخ (قوله مفصل هذه رسالة) الاولى التأويل به هذه
 مجمل رسالة قال الخبالي التأويل في الاوائل كنز الخلف قبل الوصول لسط
 النهر (قوله اى مفصل نوع هذه رسالة) الاولى هذه جزئي مجمل رسالة لما سمعت
 من ان الاولى التأويل في التواني (قوله لا يقوم به المفصل) هو الاقرب في نحو
 العبارات اذ قل ان تستحضر مفصلة في آن واحد نعم المحسوس كاليت عاينه
 يمكن استحضاره مفصلا اه امير وذهب الامام الشافعي رضي الله عنه الى قيام
 المفصل به في تكبير الاجرام نذر (قوله وعلى تسليم ان الرسالة لا تكون اسما
 للجمل) ويصح انها اسم لمبنة الكتاب المجمل بل هو الاقرب اذ يبعد ملاحظتها
 عند الوضع مفصلة جملة جملة هكذا افاد الامير وظاهره ينافي قولهم ان اسماء
 الكتب موضوعة للالفاظ الذهنية تأمله (قوله وعلى تسليم عدم صحة الاخبار
 بالمفصل عن الجمل) اى وهو غير مسلم فان الحمل يكفيه اتحاد الماصدق وان
 اختلفا بالاجمال والتفصيل فانه ليس اشهد من اختلاف المفهوم في المتجهب
 ضاحك اه امير (قوله من ان اسماء الكتب الخ) بيانه على ما في بعض الحواشي
 ان اسماء الكتب مسماها الالفاظ المخصوصة على المختار واللفظ هو الصوت
 وهو في حال حصوله من زيد غيره في حال حصوله من عمرو والالزم وجود الشيء
 في مكانين في آن واحد فكانت من قبيل علم النفس والعلوم عبارة عن القواعد
 والصواب الخاصة بالفعل او بالقوة فالواضح استحضرها بوجه فتوحتها ووعى
 لها الاسم المخصوص ثم عبر عنها المعبرون بعبارة مختلفة والمعبر عنه واحد
 فكانت من قبيل علم الشخص هذا واشتهر عكس ما قال وهو اوجه وان لم ينظر
 لتدقيق الفاسفي لان اسماء العلوم لقواعد وهي قابلة للزيادة لانها تزيد بزيادة
 العلماء فحيث ذهبت اسماء ما هيات القواعد الكلمة الشاملة لما حصل بالفعل
 ولما لم يحصل منها كاسماء اسم للماهية الشاملة لما حصل بالفعل ولما لم يحصل
 بخلاف اسماء الكتب والتراجم فانها اسماء لا شياء لا تقبل زيادة بل هي اسماء
 لما حصل بالفعل هذا ونقل ابن قاسم عن السيد الجرجاني ان بعضهم يفصل في

من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص والحق ان كلامه
من قبيل علم الشخص بناء على ان الشيء لا يتعد به مدحله والفرق تحكم وان
قلنا ان الشيء يتعد به مدحله كان كل من قبيل علم الجنس وهي أو هام فلسفة
لا يتعد بها اذا علمت ذلك فلا حاجة لتقدير المضاف الثاني ايضا (قوله نزله منزلة
الح) دفع به ما يقال ان اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه محسوس خارجا وما في الذهن

نزله منزلة المحسوس

أسماء العلوم بين ان يراد بها القواعد أو الادراكات بعلمها على الاول اعلاما
شخصية معلل بان القواعد التي في ذهن زيد هي التي في ذهن عمرو من غير نظر
الي نه ودد المحل وعلى الثاني اعلاما جنسية معلل بان الادراك امر كلي له افراد
مميزة بالشخص ضرورة ان ادراك زيد يختلف ادراك عمرو وان لم ينظر الى المحل
بعضه لاف ما سبق فان التمايز فيه انما جاء من محله اه وفيه نظر تعلمه من اول
الكلام وسكت عن المداكلة وقال بعضهم الظاهر انها كالادراك والظاهر ان هذا
التفصيل يبل جاره الى القول بما فيه العلم للعلوم بالذات وهو الاولى اما على ان المقابلة
اعتبارية وان الموجود في الذهن عين العلم لولم لا الشيع والمثال فلا الا ان يكتفي
بالتعابير الاعتبارية أى اعتبار كون الشيء علما وكونه معلوما تدبر (قوله من
قبيل علم الجنس) أى يشمل ما عند المصنف وما عند غيره لا خصوص مفصل
ما في ذهنه وقد يقال أجمعوا على صحة حمل علم الجنس على الجزئي الحقى هو فيه
ولم يلتزموا هذا التقدير اه أمير بتصريف وعلم الجنس ما وضع للماهية بقيد
الاستحضار كإسامة فان الواضع وضعها للماهية الحيوان المفترس بقيد الملاحة
بعضه لاف اسم الجنس فانه لا بقيد الاستحضار فله علم الجنس موضوع للتحقق من
حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتمد بالمحوظ في وضعه دون التصديق
فانه حاصل في مرمه مقصود في الوضع ولذا كان معرفة واسم الجنس وضع لها من
حيث صدقها على كثيرين بمعنى ان الصدق هو الماهية بدون التعيين وقال بعضهم
والوجه ان يعتمد بالذهن من حيث هو لا بقيد كونه ذهن الواضع أو غيره
وبعضه لاف الذكر فانه ما وضع للفرد المنتشر كرجل وعلم الشخص ما علق على
شيء بعينه غير متناول ما أشبهه كزيد وتقدمت لك عبارة الصبان المقيمة لهذا
البيان (قوله والحق الخ) هو ما اختاره العصام وتبعه المتأخرون وقوله بناء على
ان الشيء الخ تضعيف للفرق السابق بان القواعد كالاتا في اعتبار تعدد محملها
وهو عدم اعتبارها فكل علم جنس على الاول وعلم شخص على الثاني (قوله بتعدد
بتعدد محله) أى لان المحل مشخص عندهم كما ان الزمان مشخص عندهم كما هو
مقيد بآين مينا أولا ورجع عنها حين قال له تليده ليست فلا ناعند ثداه اياه (قوله
ما وضع لمشار اليه الخ) لك حمل الكلام من باب المرسل بالاطلاق عن قيد الجنس

بجامع التحقق فأشاره
(رسالة لطيفة) أى صغير

غير محسوس وحاصل الدفع انه شبه ما فى الذهن بالمحسوس خارجا بجامع كمال
الاستحضار فى كل واحد من اسم المشبه به للمشبه بالاستعارة تصريحية أصلية وهذا هو
المشهور وذهب المولوى فى تعريب الرسالة الفارسية الى انها تتبعية لان اسم الاشارة
متضمن معنى الحرف والاستعارة فى معنى الحرف تبعية ورد بانها لا يلزم من كون
الشيء بمعنى الثنى ان يعطى حكمه وبهذا رد قول العصام انها تتبعية لان اسم الاشارة
مؤول بالمشقة لانه فى تأويل مشارا اليه تأمل (قوله أى صغير) أخذه

وارادة ما فى الذهن على كونه من المطلق أو بخصوصه فمكون بمرتبة أو بمرتبتين
(قوله أنه شبه ما فى الذهن الخ) أى فقول الشارح نزلها من منزلة المحسوس معناه
شبهابه (قوله الى انها تتبعية) أى فيقال فى اجزاها شبه مطلق معقول بمطلق
محسوس فمصرى التشبيه من الكلمات للجزئيات فاستعير اسم الاشارة من جزئى
من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه على طريقى التبعية ولا ينافى
التشبيه والاستعارة وضعه للجزئيات كما هو احد المذهبين فيه لانه لا تعين بالانفص
لانهم قالوا ان الوضع فيه عام والمنافى لادراج المشبه والاستعارة انما هو الجزئية
الانفصية كما فى العلم والوجه أن يقال على مذهب السعد والجهور من ان أسماء
الاشارة كلمات وضعها جزئيات استعمالا لان المنظر للوضع يقضى بان الاستعارة
أصلية واليه ذهب المشهور والنظر للاستعمال يقضى بانها تتبعية وكذلك على مذهب
العصم والسيد من انها جزئيات وضعها واستعمالا اذ لا يجرى التشبيه اصالة فى الجزئى
فلا وجه لقوله ورد الخ فتأمل (قوله متضمن معنى الحرف) هو الاشارة وهى
نسبة جزئية بين مشير ومشار اليه وحققا ان تؤدى بالحرف فقوله متضمن معنى
الحرف أى معنى حقه أن يؤدى بالحرف (قوله من كون الشيء الخ) الثنى الاول هو
اسم الاشارة والمعنى هو الاشارة والثنى الثانى هو الحرف والجار والمجرور أى بمعنى
متعلق بمحذوف والباء مبنى اللام والتقدير متضمنا معنى وذلك لان مدلوله مشارا اليه
اشارة حسية فمكون متضمنا للاشارة فمصير المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة
متضمنا للمعنى حقه أن يؤدى بالحرف أن يعطى حكمه أى حكم ذلك الحرف وهذا
بيان لما نحن فيه وان كانت القاعدة كلية (قوله وبهذا) أى بقولنا لا يلزم من
كون الشيء الخ (قوله انها تتبعية لان اسم الاشارة الخ) تقرير الاستعارة حيثئذ ان
يقال شبه المتعلق بالاشارة واستعيرت الاشارة للمتعلق وأتى بهذا واستعمل فى
متعلق بدل أن يشتمل على من الاشارة مشار بمعنى متعلق ولا يخفى بعده عن المؤلف
وله لذلك أمر بالتأمل (قول الشارح رحمه الله بجامع التحقق) أى بجامع هو
التحقق فالاضافة بيانية وقوله فاشار لها أى استعمال فيها اسم الاشارة
الموضوع اصالة للمحسوس على سبيل الاستعارة كما قال المحشى (قوله أخذه

من الوصف بلطفية (قوله في بيان المجاز الخ) من ظرفية الدال في المدلول ان
أريد من الرسالة الالفاظ أو من ظرفية الكل في الجزء ان أريد منها المعاني وفي
الكلام استعارة تبعية على كل حال حيث شبه به مطلق ارتباط دال بمدلول أو
كل مجزء بمطلق التباس ظرف بمظروف فسرى التشبيه من الكلليات للجزئيات
فاستعبرت في الموضوع لا لتباس الظرف بالمظروف الخاصين لارتباط الدال
بالمدلول أو الكل بالجزء الخاصين على طريق التبعية (قوله مطلقا) عقليا أو
لغويا رسلا أو استعارة مفردا أو مركبا (قوله وفي بيان التشبيه)

جدا (في بيان المجاز) مطلقا
(و) في بيان (التشبيه)
(و) في بيان (الكتابة)

من الوصف بلطفية) أي نظرا لاجداد أوضاعها الاصولية ولك أن تقول ان أخذ
نظرا لجميع أوضاعها الاصولية والمراد بالصغيرة ما قابل الكثيف والضعف
في شمل رقيق القوام والشفاف وصغير الحجم (قول الشارح رحمه الله جدا) أي
صغير جدا أي اجتمعا أي ناشئا عن جد واجتمعا فهو صغيران بقصبي كما هو مفاد
لطيفة فلا يقال انه ذم بخلاف المضاف الذي هو صفر وأقيم المضاف اليه مقامه
فانصب التشبيه به وهذا الجدبة مأخوذة من الواقع أو من قوله على سبيل
الاختصار والاقتصار لأن لطيفة فهو ليس من جملة التفسير بل لطيفة بل هو على
حذف أي التفسيرية بيان للمراد من الواقع أو من على سبيل الاختصار
والاقتصار كما علمت أفاده بعض المحققين ولعل الخشبي رحمه الله أشار له إذ حيث
قال ان المأخوذة صغيرة واقتصر عليه ولك أن تقول انها مأخوذة من تنوين لطيفة
يجمع له لفظه أي أي لطيفة لظفا عظيما أي تاما لا يجعله للتصغير لان المعنى عليه
لطيفة لظفا صغيرا أي صغيرة صغرا صغيرا صغيرا تاما حتى يكون مقيدا للجداء ولك
أن تقول ان صغيرة من رسالة وجدان من لطيفة تأمل (قوله من ظرفية الدال في
المدلول الخ) لا يخفى ان بيان المجاز ايضا والايضاح ليس هو المدلول للرسالة
بناء على ان الالفاظ وليس جزءها بناء على أنها للمعاني بل هو غيرهما أو علمتها
لغير ذلك جعلها من ظرفية الشيء في غيرته فشبّه مطلق ارتباط شي بـ شيء مرة بمطلق
ارتباط ظرف بمظروف فسرى التشبيه الخ ولك حمل في التعليل كما سبق في كلام
الخشبي رحمه الله فهو عن بيان (قوله وفي الكلام استعارة تبعية) غير متعين بل
لك الكتابة بتشبيهه ببيان المجاز الخ بظرف وحذفه بعد تقدير استعارته وفي رمز اليه
ولك المجاز المرسل بان تقول في الارتباط بين ظرف ومظروف بقيدان أحدهما
له احتواء والاخر له تقييد فيطلق عن هذا القيد وتعمل في الارتباط على
وجه الدالية والمدولية أو الكلية والجزئية الى آخر ما مر لك غير مرة (قوله عقليا)
مثاله أنبت الربيع البقل وقوله رسلا الخ تعميم في قوله لغويا ومثال المرسل
وأقول البتة أي أموالهم والاسماء عارة رأيت اسما والمرسل المركب على ما قدمنا

عطف على المجازوا المراد التشبيه مطلقا إلى الذي تنبى عليه الاستعارة وغـ (قوله على سبيل الاختصار) وصف ثان للرسالة والاضافة بيانية وفي على استعارة تبعية حيث شبه التباس الرسالة بالاختصار بار تباط مستعمل بمسئله عليه فمضى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستهيرت على الموضوعه للاستعلاء الخاص للباء الموضوعه للتباس الخاص على طريق الاستعارة التبعية (قوله مع كثرة المعنى) بيان لاختصاره هو والافالحق ان معنى الاختصار تقليل اللفظ اكثر المعنى أم لا (قوله على بعض الاقسام) أي اقسام الاستعارة التي سبذكرها

على سبيل الاختصار) أي
على طريق الاختصار وهو
تقليل اللفظ مع كثرة المعنى
(و) على سبيل (الاختصار)
على بعض الاقسام وعلى

رباني وضعت اني والمركب في الاستعارة اني اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (قوله عطف على المجاز) لا يخفى انه لو كان في بيان التشبيه عطف على المجاز لكان المعنى وفي بيان في بيان التشبيه وهو غير صحيح فلما نسب له أن يقول أعاد الشارح بيان لبيان ان التشبيه مطلق على المجاز لا على بيان وأعاد في اشد ارتباط المجاز بالتجروور وان كان غير قوي وقيل مثل هذا في قوله وفي بيان الكناية (قوله التشبيه مطلقا الخ) ما سبأني هو الذي تنبى عليه الاستعارة ويؤخذ منه غيره (قوله وصف ثان للرسالة) المناسبات وصف ثالث فانه وصفها أولا بغيره وهو لطيفة ثم ثانيا بشبه الجملة وهو في المجاز ثم ثالثا بقوله على سبيل الاختصار ويحتمل انه مرتبط بقوله في بيان المجاز بل هو المتبادر ويصفها بجملة هي جملة الخفة فهو على حد وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويحتمل انها مستأنفة استثنافا بيانيا في جواب ما تصنع بها (قوله والاضافة بيانية) أي كما يفيد قول الشارح أي على طريق هي الاختصار (قوله وفي على استعارة تبعية) تقدم لك الكلام فيه وقوله حيث شبه الخ تقدم لك ما عليه فلا تغفل وقوله للباء أي المعنى الباء (قول المصنف رحمه الله) على سبيل الاختصار ليس مكررا مع لطيفة باعتبار بعض أوضاعها لا فادته كثرة المعاني كما قال الشارح مع كثرة المعنى هذا ان نظرا ظاهرا قول الشارح أي صغيرة والافلا تكرارا أصلا لان المراد السهولة وفي الاختصار مع الاختصار جناس مضارع (قوله والافالحق الخ) أي والانتقل انه بيان لاختصاره بل قلنا انه بيان للحقيقة الاختصار فلا يصح التفسير لانه خلاف الحق والحق الخ وهذا التفسير أحد تفسيرين للاختصار الثاني تفسيره بأنه أداء المعنى المقصود باقل من عبارة المتعارف وهو عين الإيجاز كما عليه جماعة وفي المصباح ان الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو اخص من الاختصار على هذا (قوله أي اقسام الاستعارة التي سبذكرها) ان كان تفسير المضاف كان المعنى انه اقتصر على البعض الذي سبذكره وهو تفسير ضائع لاحاجة اليه وان كان تفسير المضاف اليه

وهي التصريحية الغير الخيالية والخيالية

كان المعنى انه اقتصر على بعض الاقسام التي ذكرها وهو باطل بالبداهة والجواب
 باننا نختار الاول ونقول المقصود التوطئة الى بيان ما ذكره وما لم يذكره ضعيف
 كما هو ظاهر والجواب باننا نختار الثاني ونجعل التي سبقت ذكرها صفة للاستعارة
 لا للاقسام كما هو معنى الاعتراض صحيح الا انه خلاف المتبادر من قوله به وقد
 ذكر المصنف جميع تلك الاقسام على انه كما اقتصر على بعض اقسام الاستعارة
 اقتصر على بعض اقسام غيرها ولا مانع من حمل عبارة الشارح على العموم
 فالمناسب نفيه يرد هذا التفسير او تركه وبقي من الاقسام تقسيم الاستعارة الى
 العامة وهي المبتهلة كرايت اسدا والخاصة وهي غير المبتهلة أي الغريبة
 التشبيه كما في قوله تعالى يا ارض ابائي ماءك والوفاقية وهي التي يمكن اجتماع
 طرفيها نحو احببناه في قوله تعالى او من كان ممثلا فاحببناه أي ضالا فهديناه
 فان الاحياء والاشياء مما يمكن اجتماعها والعنادية وهي التي لا يمكن فيها
 ذلك نحو مميتا في الآخرة فان الموت والضلال لا يجتمعان ومن العنادية التي كميته
 وهي ما يستعمل في ضده معناه أو نقيضه كما في قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم استعير
 اسم البشارة التي هي الانتذار بما يسر لا لظنار الذي هو الانتذار بما لا يسر على
 سبيل التكميم بالسكافرين ومنها التكميلية وهي ما يستعمل كذلك على سبيل
 التماثل فالفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من
 غير قصد الى تكميم واستنزاع فتماهية والافتم كميته (قوله وهي التصريحية الخ)
 أي والاقسام هي التصريحية كرايت اسدا والخيالية والكمية كميته وهما
 متلازمان عند الجمهور مثلا اظفار المنية نشبت بفلان الاستعارة فيه لفظ المشبهة به
 المحذوف أعني السبع المستعار للشيء المرموز اليه به ذكر الاظفار اللازمة له
 واثبات الاظفار تخييل فالخيالية عندهم مجاز عقلي وذهب الخطيب الى أن
 الاستعارة بالكتابة التشبيه المضمرة في النفس وذهب السكاكي على ما يقتضيه
 كلامه في أكثر المواضع الى انه لفظ المشبهة المستعمل في المشبهة به وأنه كما رأنا
 يكون غيره بقرينة ذكر اللازم وقرينته عند نارة تكون استعارة حقيقة
 أن كانت مستعارة لا مر محقق كما في يا ارض ابائي ماءك بناء على ما ذكره وهو
 من ان الباع استعارة لتغوير الماء في الارض والماء استعارة بالكتابة للبناء
 ونارة تكون استعارة تخيلية ان جعلت مستعارة لا مروهي مخيل كما في اظفار
 المنية بناء على ما ذكره من أن الاظفار مستعارة لا مروهي ونارة تكون حقيقة
 كما في أنبت الربيع البقلة وهزم الامير الجندي ما ذكره ايضا من أن القرينة
 فيها الانبات والهزم المستعملان في معناهما الحقيقي وهذا بناء على مذهبه

والممكنة فالاولى ترجع الى ستة اقسام اصلية وتبعية وتمثيلية ومرشحة ومجردة ومطلقة وقد ذكر المصنف جميع تلك الاقسام فيما سياتى والتخيلية تنقسم الى اصلية وتبعية والى مرشحة ومجردة ومطلقة وهذا التقسيم فى التخيلية على مذهب السكاكى والمصنف لم يتعرض له بل مشى على مذهب المقوم من جعلها من قبيل المجاز العقلى والممكنة تنقسم الى مرشحة ومجردة ومطلقة وقد ذكر المصنف تلك الاقسام على مذهب القوم وسكت عن مذهب السكاكى

من انه كراز المجاز العقلى وجعل مثل الربيع والامير من الممكنة مع ان المجاز العقلى لازم له لان حق الانبات الحقيقى ان يند الى الفاعل الحقيقى دون الزمان الموصوف بالفاعلية ادعاء فلزمه ما فر منه وعلى مذهبه لا تلزم الممكنة التخيلية بل تنفرد عنها كما علمت ولا التخيلية الممكنة بل تنفرد عنها ايضا كما فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع نسبت بفلان كما صرح به هو ايضا وقوله فالاولى أى غير التخيلية وقوله اصلية فخورايت أسدا وقوله وتبعية فخورايت كونه كائناتلا زيدا أى ضارب به ضربا شديدا وقوله وتمثيلية فخورايت اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وقوله ومرشحة أى مقترنة بما يلائم المستعار منه فخورايت أسدا له ليد وقوله ومجردة أى مقترنة بما يلائم المستعار له فخورايت أسدا شاكى السلاح وقوله ومطلقة أى لم تقترن بشئ منه ما فخورايت أسدا فى الجمال (قوله والتخيلية تنقسم الى) أى عند السكاكى كما قال وهذا التقسيم الى ومثال التخيلية الاصطلاحية اظفار المنية نسبت بفلان والتبعية نطقت الجمال والمرشحة أعجبنى سماع ما نطقت به الجمال والمجردة أعجبنى ما لم أسمع مما نطقت به الجمال والمطلقة نطقت الجمال ثم ان السكاكى لا يقول بالتبعية بل يرد الى قرينة الممكنة ويرد قرينة التبعية الى نفس الممكنة فى نطق الجمال يجعل الجمال استعارة بالكناية عن المتكلم والنطق قرينة فكيف يقيم التخيلية الى اصلية وتبعية كما قال المحشى ويقال المراد انه يلزمه ذلك بحسب القواعد حيث صرح فى المفتاح بان نطقت مستعار لا لمرادى وهو فى الفهم لا لتكون التبعية ويحاج عنه بان كلامه فى اختصار التبعية للممكنة على مذهب القوم من ان قرينة الممكنة حقيقة والتجوز فى الانبات أى يلزمهم ذلك تقريبا للاقسام (قوله والممكنة تنقسم الى) بنى انقسامها الى اصلية وتبعية والاولى كانت المنية اظفارها بنزى والثانية كما عجبنى اراقة الضارب دم زيد شبه الضرب الشديد بالقتل واستعير القتل للضرب الشديد واشتق من القتل قاتل وحذف ورزله بالاراقة والمرشحة كانت المنية ذات الابد اظفارها بنزى والمجردة كانت المنية التى لا لبد لها والمطلقة كانت المنية اظفارها (قوله وقد ذكر المصنف تلك الاقسام الى) الاقسام هى التى ذكرها لولا قوله وهو

والخطيب لا يكون المعقول عليه مذهب القوم لما في مذهب السكاكي من التعسف
 ولبعض مذهب الخطيب عن الاستئثار كما هو مبين في شرح السميرقندية (قوله
 مذهب القوم) أي لأنه لم يذكروا مذهب السكاكي ولا مذهب الخطيب في المكنية
 (قوله تقريرا) علة للاختصار (قوله شعبة) شبه الرسالة بالهدية المتخفة واسعة
 اللفظ الدال على المشبه به وهو تخفة المشبه على طريق الاستعارة المهرجة الأصلية
 والجامع الرغبة في كل (قوله مستظرفة) أي مستحسنة

مذهب القوم تقريرا
 لبدي (جعلتها تخفة) أي
 هدية مستظرفة (للاخوان)
 جمع أخ

النهر بجملة الخ والانسب بقوله وسكت الخ أن يقول وذكروا المصنف المكنية
 والتخييلية وقوله من التعسف نفسه في التخييلية ظاهر مما تقدمنا وفي المكنية
 حيث أنه ادعى أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بأدعاء أن المشبه عين المشبه
 به وادعى أن المشبه به لا وجه لتسمية لفظ المشبه كالمثبة استعارة لأنها مستعملة في
 معناها الحقيقي الذي هو الموت فقوله لفظ المشبه المستعمل في المشبه به لا يستقيم
 والادعاء لا يخرجها عن معناها الأصلي وأجيب بأن المراد بالثبة الموت مع
 وصف السبعية وهو غير موضوع له لا اعتبار أمر خارج مع الموضوع له وما زال
 تعسفا وقوله ولبعض مذهب الخطيب أي حيث ادعى أنها التشبيه فاخرجها عن
 المجاز بمعنى السكامة لكنه اعترض بأنه لا وجه لتسميتها استعارة وإن كان وجه
 كونها مكنية ظاهرا لوجود الخفاء قال السعد ما ذكره الخطيب لا مستند له في
 كلام البلغاء ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكأنه استنبط منه أنه ثم إن عبارة
 المحشي هذه تفيد أن قول الشارح وعلى مذهب القوم تفسير لما قبله وهو غير
 شديد فالأولى له أن يكتب ما كتبه على قول الشارح وعلى مذهب القوم فيقول
 لأنه ذكر كذا وكذا في آخر ما قال ويكتب ههنا أي على قوله على بعض الأقسام أي لأنه
 لم يذكروا بعض الأقسام الاستعارة كالتعليقية والتمكينية وبعض الأقسام التشبيهية
 وبعض الأقسام المجاز كالمجاز بالحذف على ما تبيننا فتأمل (قوله في المكنية)
 كذلك التخييلية كما علم من قوله وما بيننا ثم إن اقتضاه على مذهب القوم
 بالنسبة لمذنب فلا يرد جريه على مذهب الخطيب في العقلي حيث خصه بالافعل أو
 ما في معناه وله مراد المحشي بقوله في المكنية (قوله علة للاختصار) الأولى له
 أن يزيد الخ أو يجعله علة للاختصار فقط (قوله شبه الرسالة الخ) يقال عليه لا يجمع
 في الاستعارة بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بأن يكون المشبه به خيرا
 عن المشبه أو في حكم الخبر عنه كالخبر في باب كان وان والفعل الثاني في باب علم
 أو حالا أو صفة أو مضافا للمشبه كعين الماء أو بين المشبه بالمشبه به صريحا أو ضمنا
 كما في قوله تعالى - نبي يشبهين لكم الآية فبين الخيط الأبيض من الأسود
 بالفجر صريحا وفي ضمنه بيان الخيط الأسود بسواد الليل فكل هذا من التشبيه

وهو معنى تحفة (قوله ويجمع أخ أيضا) أى صاحب أو من نسب (قوله إلا أنه شاع) إشارة إلى نكتة التعبير بأخوان دون أخوة مع أن كلامهم جامع لآخ (قوله لى ولهم) قدم نفسه - لأنه المطلوب في مقام الدعاء (قوله عطف عام على خاص) أى لأن الاحسان أعم من الاجر لأن الاجر ما كان في نظير العمل والاحسان لا يتقيد (قوله وفيه) أى في قوله عطف عام الخ لأن الاجر من جملة الاحسان كما علمت (قوله إشارة) وجه الإشارة أنه جعل الاجر من جملة الاحسان فلا يكون واجبا على الله (قوله على أنه لا عمل له) هذا استدراك على ما يتوهم من قوله في نظير عمله فدفعت ذلك بقوله على أنه الخ (قوله والله خالقكم الخ) دليل لقوله على أنه لا عمل له ومحط الدليل قوله وما تعلمون أى وخلقكم (قوله ولستم الخ) أى ولستم ككلام المعتزلة

البلية لأن الاستعارة فإما نحن فيه لا يصح استعارة على رأى الجمهور وعلى رأى السعد يشبهه مطلق مؤلف لا الرسالة كما يمنع المحشى (قوله وهو معنى تحفة) المناسب وهو من مدلول تحفة (قول الشارح رحمه الله جمع أخ) أى قياسا وقوله ويجمع الخ أى على غير قياس كما يشير له تغييره وقوله أيضا أى كما يجمع على ما تقدم وقوله شاع أى اشتهر الأخوان أى هذا اللفظ وقوله والأخوة أى وشاع لفظ الأخوة وقوله عطف عام الخ فإن قلت الاحسان مصدر والاجر ليس كذلك قلت المصدر بمعنى اسم المفعول ومن عطف العام بالنظر المتعلقة (قوله أى في قوله عطف عام الخ) غير مناسب والمناسب أى في عطف والاحسان عطف عام ووجه الإشارة أنه لما كان عاما كما قال كان بعضه لا في نظير عمل فيكون بالنظر لهذا البعض مشير إلى أن الله سبحانه وتعالى يعطى من غير مقابل ومن غير علة فيكون مختارا وإذا كان مختارا لا يستحق العبد عليه شيئا أى لا يجب عليه شيء والأما كان مختارا فالواو في قول الشارح وفيه إشارة للتفريع هذا مراده وأقول هذا كلام ظاهرى وإن حقت النظر فجدد عطف الاحسان بعد ما قرر أنه من عطف العام لا يشير إلى ما قال فإنه لا ينتج أن الله سبحانه وتعالى مختار من كل وجه بل بالنظر لبعض دون البعض فيكون العبد مستحقا بالنظر لبعض الشئى وعمل الإشارة لتفسير الاحسان بما لا يكون في نظير عمل أصلا تفسير مراد للاجر وبه تعلم أن كلامه قوله لأن الاجر الخ وقوله وجه الإشارة الخ غير ظاهر والله أعلم (قوله استدراك على ما يتوهم) أى فتنسب العمل له ظاهريته ويحتمل أنه تعليل لقوله لا يستحق ويحتمل أنها متعلقة ببناء أى لا يستحق بناء على أنه الخ وقوله فدفعت ذلك الخ بيان لاجابة إليه (قوله أى وخلقكم) يصح جعل ما موصولة أى خلقى الذى تصنعونه ويصح أنها استفهامية للتوبيخ أى وأى شئ تعلمون ويصح أنها نافية أى إن العمل في الحقيقة لا يستحق لئس لكم فأنتم لا تعملون شيئا (قوله كلام المعتزلة)

كبير

جد لا وبخاراه لهم (قوله فكيف) استهتام انكارى بمعنى النبي قال الله تعالى ان
 تكفروا فان الله غنى عنكم وكفروا وتولوا واستغنى الله وفي الحديث القدسي
 يا عبادي انكم ان تقدر روا على ضرى فتضروني ولا تنق فتغنوني والادلة في ذلك
 أشهر من ان تذكر (قوله اعلم) أى يامن يتأق منه العلم وليس المقصد توجيه
 الخطأ الى معبر وان كان هو الاصل وهذا مجاز مرسل من استعمال المقيدي
 المطلق (تنبيه) لا بد قبل الشروع في الفن من معرفة مبادئه لئلا يكون على
 بصيرة فيه وهي حده وموضوعه وواضعه وفائده وغايته ومسائله واستمداده
 واسمه وحكمه ونسبته فأما حده

كيف يصح القول بوجوب
 لصلاح الذي منه الاجر
 اعلم) أمر بالعلم للبحث على
 معرفة ما يأتى

أى من ان العبد له عمل في الحقيقة (قوله قال الله تعالى الخ) لو كتبه على قول
 الشارح لم يعد عليه تعالى منه نفع لكان أنسب وحاصل كلام الشارح انه لا يصح
 القول بوجوب الصلاح لان العبد لا يستحق شيئاً فلا يجب له على الله تعالى شيء فضلاً
 عن كونه ملاحاً وأصلح لانه لا عمل له في الحقيقة حتى يكافأ عليه وجوباً على ان
 العمل على تسليم كونه له لا يقتضى الوجوب الا اذا كان نافعاً والنفع محال عقلاً
 ونقلاً لافضل القول بالوجوب وبطل مذهب أهل الضلال والميل والمسئلة في
 علم الكلام طويلاً الذيل (قوله وهذا مجاز مرسل) الاولى فهو مجاز مرسل
 والعلاقة التقييمية ان روى المنقول عنه والاطلاق ان روى المنقول اليه وهذا
 الشروع في التضمير أمر عارض بحسب الاستعمال وكونه أعرف المعارف بعد لفظ
 الجلالة أمر وضى فلا شك (قوله لا بد قبل الشروع الخ) المراد من اللبسية
 الوجوب الصناعي أو الاستحسانى لا العاقلى لان العاقلى لا يتصور بوجه لا غير ضرورة
 انه لا يمكن الدخول في شيء قبل خطوره بالبال وأما تصوره بغيره بمعنى بتعريفه فليكون
 طائفة على بصيرة في طلبه فانه اذا تصوره بتعريفه سواء كان حده المفهوم امه أو
 رسمه له فقد أحاط بجميعه احاطة اجالية باعتبار أمر شامل بصفه وبغيره مما
 هدام بخلاف ما اذا تصوره بغيره فانه وان كان يكفيه في طلبه لكنه لا يفيد بصيرة
 فيه وأما معرفة موضوعه فليمتاز العلم المطلوب عند الطالب أشد امتيازاً فيه تمايز
 العلوم في انفسها وبيانه ان كمال النفس الانسانية في خواصها الادراكية انما هو
 معرفتها احقائق الاشياء واحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية ولما
 كانت تلك الحقائق والاحوال متكررة متنوعة وكانت معرفتها مختلطة منتشرة
 متعسرة اقتضى حسن التعليم وتسهيله أن تجعل مضبوطة متميزة فتمهده لذللك
 الاوائل فسموا الاحوال والاهراض الذاتية المتعلقة بشئ واحد مطلقاً أو من جهة
 واحدة أو بأشياء متناسبة تناسباً معتداه سواء كان ذاتي أو عرضي علماً واحداً
 ودونوه على حدة وسموا ذلك الشيء أو تلك الاشياء موضوعات تلك الاحوال التي هي

فهو علم بأصول يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح في الدلالة عليه
مع رعاية مقتضيات الأحوال ككرم زيد مثلاً يعبر عنه بالحقيقة نحو ز يد كرم
وبالنسبة نحو زيد الحكيم وبالجملة

العلم لأن موضوعات مسائله راجعة إليه فصارت عندهم كل طائفة من الأحوال
مشاركة في موضوع علمها منفرداً ممتازاً في نفسه عن طائفة أخرى مشاركة في
موضوع آخر فعبارة علومهم متمايزة في أنفسهم وموضوعاتها وسلك الأواخر أيضاً
هذه الطريقة في علومهم وهو أمر استحسانى إذا لمانع عقلاً من أن تعد كل مسألة
علماً برأسها وتفردها بالتعليم ولا من أن تعد مسائل كثيرة غير مشاركة في موضوع
سواء كانت متناسبة أو لا علماً واحداً وتفردها بالتدوين وأما معرفة فائده فادفع
العبث وذلك لأن الطالب إن لم يعتد فيه فائدة أصل لم يتصور منه شروع قطعاً
وان اعتد فيه فائدة وان غير فائده أمكنه الشروع الأخر بما لا يترتب عليه
ما اعتدده ولم تكن موافقة لغرضه فيه دسعية في تحصيله عبثاً عرفاً وترداد رغبته
فيه إذا كان مهتماً للطالب ببعضها فيوقفه حقه من الجد والاجتهاد في تحصيله
والغاية هي الفائدة لأن المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انما ثمرته ونقيضه
فائدة ومن حيث انما على طرف الفعل غاية ومن حيث انما مطلوبه للفعل بفعله
غرض ومن حيث انما يلحقه له على الاقدام عليه غائية ومعرفة أن باقي المبادئ
استحسانى جليلة واضحة ولذا قال في التعاليل لتكون على بصيرة فيه وبما قررنا
نعرف أن المراد أصل البصيرة أو زبادتها وهي الكشف والبيان فتدبر (قوله فهو
علم) أي قواعد أو ملكة أو أدراكات وقوله بأصول أن كان العلم بمعنى القواعد
فالباقي للتصوير وأن كان بمعنى الملكة فالباقي سببية أي ملكة حاصله بسبب مزاولته
أصول وقواعد وإذا كان بمعنى الإدراكات كانت للتعدية والمراد من الملكة ملكة
الاستحضار لا ملكة الاقتدار أو لا انصاف من كان له قوة حاصله من مزاولته للنحو
مثلاً وقد ربح على الإيراد بانه عالم بالبيان وليس كذلك وقوله يعرف به أي برعايته
أو بحضوره والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد
ما يدل دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضاء المقام
خفية هكذا يؤخذ من ابن قاسم ومنه يعرف أن رعاية مقتضيات الأحوال غرض
وغاية لا من المدلول خلافاً لظاهر المحشى وال في المعنى للاستغراق العرفي أي كل
معنى متقد يتعاقب به قصده وخرج به ملكة إراد معان متعددة بطرق متنوعة
بنتوع المعاني مختلفة في الوضوح وفي جعل ال استغراقية إشارة إلى أن ملكة إيراد
معنى واحد بطرق مختلفة لا تسمى بياناً وقوله بطرق أي طرق أي تراكيب
فشبه التراكيب بالطرق بجامع الاتصال في كل فيكون في التعبير به براعة

نحو زيد حاتم عند السعد وبالكتابة نحو زيد كثير الرماذ

استعمل لال وتأنيس للدخيل في الفن وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه
 افاده الهام وقوله مختلفة الوضوح في الدلالة عليه أى على ذلك المعنى بأن يكون
 بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح واوضح في بالنسبة الى الأوضح
 فلا حاجة الى ذكر الخفي وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطوئه
 وخروج بالاختلاف في الوضوح ملكة اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
 وضوح الدلالة بأن تكون الفاظ مترادفة اذا الاختلاف في الوضوح لا ينصـر
 فيهم بالان لا تنهاوضـمة فان عرف وضعها تماثلت والام تدل وقوله ككرم
 ز يدراج للمعنى وقوله مثلاً لا ضرورة لذكره كما تقدم وقوله يعبر عنه به بيان
 لاراد الترا كيب المختلفة في الوضوح ولاشك ان الترا كيب المذكورة بعضها
 أوضح من بعض على ترتيبه لكن الذي يؤخذ من ابن يعقوب ان المراد اراد المعنى
 الواحد بطرق مختلفة في كل باب من أبواب البيان كأن يقال في وصف زيد
 بالجود من باب الكتابة زيد مهزول الفـمـل وزيد جبان الكلب وزيد كثير
 الرماذ فهذه الترا كيب تقيده وصفه بالجود على طريق الكتابة لان هـ ز ال
 الفصل باعطاء ابن أمه للأضـماف وجبن الكلب لالفه الانسان الاجنبي بكثرة
 الوارد من الاضـماف وكثرة الرماذ من كثرة الاحراق للطبائخ من كثرة
 الاضـماف وهي مختلفة وضوحاً وكثرة الرماذ وضوحاً فيها طاب به من لا يفهم غيره
 ومن باب الاستعارة رابت بحرف في الدار وطم زيد بانعامه جميع الانام والطحوم
 غمر الماء فهو قرينة على استعارة البحر في النفس ولجـة زيد تتلاطم امواجه او اوضـها
 الاول واخفاها الوسط ومن باب التشبيه زيد كالبحري السخاء وزيد كالبهر وزيد
 بحر واظهرها ما صرح فيه بوجهه وأداته واخفاها ما حذف وجهه وأداته فيخاطب
 بكل من يناسبه ولا يتأتى الاختلاف في الوضوح في باب الحقيقة لان المخاطب ان
 علم وضع جميع الالفاظ المستعملة في الترا كيب التي خوطب بها ووضع هيئـة
 الترا كيب لم يكن بعضها اوضح وان لم يعلم وضع جميع تلك الالفاظ وهما متما بأن لم
 يعلم شيئاً أو علم البعض فقط لم يد له ما جهل وضـمـه وما انتفت دلالتـه لا بوصف
 بوضوحها مثلاً اذا قيل خذ فلان يشبه الورد لم يعلم الالفاظ وهـمـيـته فهم منه المعنى
 بتمامه وان بدل كل لفظ بمرادفه والهيئـة بحالها وهو عالم بذلك فهمه بتمامه أيضاً من
 غير تأمل كالاول ولذا قال السعد المقصود الاصل بالنظر الى البيان هو الحجاز اذ به
 يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا أنها لما كانت كالاصل للمعاز اذا الاستعمال
 في غير ما وضع له الخ فخرج الاستعمال فيما وضع له جوت العادة بالبحث عن الحقيقة
 ومراده بالحجاز مقابل الحقيقة فيشمل الكتابة والتشبيه ومن مجموع هذا تعلم ما في
 تمثيل المحشى ونصـد يره زيد كرم فتأمل (قوله نحو زيد حاتم عند السعد)

وأما موضوعه فاللفظ العربي من حيث إيراد المعنى الواحد به مع طرق مختلفة
الوضوح وأما واضعه فهم أرباب المعاني المتنبهون كلام البلغاء وأما فائده فهم
كلام الله ورسوله على وجه لا يسهل تربيته خطأ وأما غايته فهي تصديق النبي صلى الله
عليه وسلم أذبه تعرف للاغرة القرآن الخارجة عن طوق البشر من حيث اشتماله على
الحقيقة والمجاز والكنائية والتشبيه بالطف عبارة وهذا يستلزم أن القرآن حق
وصديق المستلزم لصديق من جاءه من عند الله وأما مسائله فالحقيقة والمجاز

تقول على مذهب من شبه الرجل الكريم فهو حاتم وادعى أنه فرد من أفراد
واستعير اسم المشبه به للشبهه على طريق التصريح بالاصالة (قوله وأما موضوعه
فاللفظ العربي الخ) قال بعض المحققين الذي في المطرل وأقره السيد وعبد الحكيم
والغزيري أن الحقيقة والمجاز العقلين من مباحث علم البيان وعبارة فان قيل لم
يذكر يعني الخطيب الحقيقة والمجاز العقلين في علم البيان كما فعله السكاكي ومن
تبعه قلت زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فسلكته معنى على أنه
من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكييد والتعريف عن المؤكيدات وفيه
نظر لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنه يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقلين ليس من هذه
الحقيقة فلا يكون داخل في علم المعاني والافق الحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من
أحوال المسند إليه والمسند له وعليه ينبغي أن يجعل الموضوع أهم من اللفظ فيشمل
الاستدلال تشريك أبحاثه يدخل التشبيه وفي التلخيص وجه جعله من مباحث
البيان وهو خارج عن موضوعه كونه معنى الاستعارة التي هي من المجاز الذي
هو من اللفظ وسند ذكر عن العصام الجواب عن الخطيب في القولة الثانية تدبر
(قوله إيراد المعنى الواحد به) أي باللفظ العربي وقوله مع طرق أي مع تراكيب
(قوله فهم أرباب المعاني) لم يقل فهو عبد القاهر الجرجاني كما قال بعضهم إشارة
إلى أنه غير مرضي حيث أن أبا عبيدة وضع فيه كتابه المسمى بمجاز القرآن قبل
وجوده وغير أبي عبيدة أنشأ فيه أيضاً غايته أن عبد القاهر زاده تدويناً لذلك
كان إمامه (قوله وأما فائده فهم كلام الله تعالى الخ) أي ومعرفة تأدية المعنى
الواحد بطرق الخ وقوله وأما غايته الخ غير منظر إليه لما عرفت من أنه ما
محدد بالذات بل نحن محتاجون لذلك فضلته فهو من ذكر ما لا يحتاج إليه وترك
ما يحتاج إليه فالمناسب أن يقول بدل قوله وأما غايته وأما فضله فهو شريف عظيم
من جهة أن به تصديق النبي صلى الله عليه وسلم أذبه تعرف الخ (قوله بالطف
عبارة) راجع لقوله من حيث اشتماله أي معبراً عنه بالطف عبارة وقوله
المستلزم أي وهذا هو المستلزم لصديق الخ (قوله فالحقيقة والمجاز الخ) يعني فقضايا

والكنية والتشبيه وأما استداده في الكتاب والسنة ورا كيب البلغاء وأما اسمه
فهو علم البيان وأما حكمه فهو فرض كفاية على أهل الفهم والادراك وأما
نسبته فهو آلة تعلم الشريعة لتوقفه عليه وإن كان علما في نفسه فلا يفتقر تلك إلى مادي
العشرة فأنها مقدمة العلم (قوله إن المجاز) أتى بأن لشرف الحكم (قوله هو لفظ
مشتراك) أي اشتراكا لفظيا أي أن المجاز يقطع النظر عن المراد به هنا لفظ
مشتراك الخ (قوله بين المجاز والعقل الخ) اقتضاه على ما ذكره في هذه الرسالة
وإن كان مشتركين ماذكروا بين المجاز بالعقل والزيادة وأما المجاز
بالقديم والتأخير فهو من المجاز المرسل وبهذا

(إن المجاز) هو لفظ مشترك
بين المجاز العقلي واللفظي

الحقيقة الخ وذلك لأن المسائل هي القواعد جمع مسألة وهي مطلوب خبري يبرهن
عليه ومن ثم ضروريات العلم لا تعد من مسائله إذ لا يقام على الضروريات برهان
(قوله فلا يفتقر تلك إلى مادي) هي جمع مبداء والمراد بالبدو به والبعض ببعض
الكنى فالمدار على الحد والموضوع والغاية (قوله فأنها مقدمة العلم) هي
ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة وحصر ما يتوقف عليه الشروع
في الحد والموضوع والثمرة وليس المراد الحصر العقلي بل ذكر ما جرت به العادة
في أوائل الكتب فلا يراد عليهم أن البصيرة ليست أمرا منه بوطا يقتضي الانحصار
فيما ذكره بل لأن تضم خامسا وسادسا وتعمل هذا المفهوم منها وبيان
الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب والخلاف في ذلك في مقام آخر (قول
الشارح رحمه الله أمر بالعلم لاعتد الخ) الحث هو الطلب بأعاج أي الأمر مع
شدة الاعتناء كما هو مشهور فلا يعترض الشرح بأن فيه تعليل الشيء بنفسه
لأن الحث هو الأمر والمعرفة هي العلم غاية ما فيه الأظهار في محمل الاضمار
ويمكن أن يقال لاظهار لأن العلم الأول المقصود منه عدم الغفلة والثاني الادراك
ويحتمل أن الحث من المتقدمين فكانه قال أمر بالعلم اتباعا لمن سلف (قوله
أي اشتراكا لفظيا) هو المتبادر من الشرح هنا حيث قال وهو بهذا المعنى يتم الخ
فإن ظاهره أن ما قبله وما بعده لا يتم وإن احتمل أنه احتراز عما بعده فقط والمتبادر
من قوله ويطلق على الكلمة الاشتراك المعنوي بأن يراد بالمجاز ما خالف الأصل
على وجه خاص فيكون مقبولا هنا الوضع لا الكلي وفيما يأتي للأمر الخاص فلا
تكرار وعلى إرادة اللفظي يكون تكرارا حيث أن الأضمار على قدر الأفراد
فإن قلت ما يأتي من قوله ويطلق الخ لمجرد قوله هو الشائع الخ قلت له أن يقول هنا
مفردا كان وهو الشائع الخ (قوله يقطع النظر عن المراد هنا) من الاستناد
والكلمة واللفظ المركب والكلام على حذف مضاف أي عن بعض المراد
أي لا تنظر لشيء بخصوصه لئلا يلزم اشتراك الشيء بين نفسه وغيره والأولى حذف
هذا الكلام فإنه وقوحه ضعيف (قوله وأما المجاز بالقديم والتأخير الخ) غير

المدفع ما قيل ان ظاهره ان المجاز بالحذف والزيادة مرسل مع ان الحق خلافه
 تأمل وحذف المجاز العقلي من فن البيان هو ما اختاره السعدون ذكره الخطيب
 في فن المعاني (قوله مفردا كان) أي المجاز اللغوي (قوله في الاصل) أي أصل اللغة

قوى فان هذا ليس من المرسل على الصحيح كالمجاز بالحذف والزيادة من غير فرق
 وغير مذكور في هذه الرسالة فالمناسب له أن يطفه على ما قبله ويبعد كونه أمر
 بالتأمل لذلك (قوله المدفع ما قيل ان ظاهره الخ) وذلك لان لفظ مجاز مشترك في
 كل مجاز ومن السهل المجاز بالحذف والزيادة ولا يتوهم انه من العقلي فيكون
 من اللغوي ولا مشابهة حتى يكون استعارة فيكون من المرسل فانه كذلك على قول
 وان الحق خلافه (قوله اختاره السعدون الخ) تقدم لنا بيانه عند الموضوع وقال
 العمام عند قول التلخيص ثم الاسناد الخ المافرغ من بيان احوال الاسناد اخذ
 بين الحقيقة والمجاز العقليين ايعلم ان من خاطب الموحدين بانبت الربيع لا يحتاج
 للتأكيده وليس تركه التأكيده مبنيا على التنزيل اذا ما اراد به لا يتذكره الموحدين
 ويعلم ان مخاطبة من سمع عنه انبت الربيع البقل بانبت الله البقل لا يحتاج الى
 التوكيد لان قوله انبت الربيع البقل لا يفيد انكاره انبت الله البقل فما أتى بهذا
 البحث هاهنا الا ليعلم ان اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره حتى نعلم ما ذكرناه
 والافقيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكري البيان وان كان له
 تعالى بالمعاني باعتبار انهم ما قد يقتضيهما الخيال ورعاية هذه الحشية لا توجب
 تخصيص العقليين بالارادة المشهورة بالكنائية والمجاز اللغوي ايضا وقد نصت
 البحث بشم للتراخي الرتبى لانه ليس كسابقه مقصودا بل منقطع فلا وليس اراده هاهنا
 من المصنف لزمه انه من المعاني على خلاف ما ذهب المفتح كما زعم الشارح
 حتى يرد عليه بما ذكره من انه لا فرق بين ما وبين اللغويين وبما عرفت المدفع ايضا
 ان الاولى ذكره ما في البيان لا يحتاج بعض مباحثهم الى معرفة المجاز اللغوي
 والاسناد استعارة بالكنائية وما بحث عنهم هاهنا كان المناسب ان يستوفى البحث حتى
 لا يحتاج لاحاد بحثه ما في البيان فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارها لانهم
 لا يخصان الاسناد بالخبري اه (قوله أي المجاز اللغوي) تفسير للمعبر في كان فلا
 تتوهم ان التفسير لمفردا فتعترض بأنه لا وجه لتفسيره على المفرد لان المركب
 كذلك (قوله أي أصل اللغة) أي أصل هو اللغة وهذا مسلم بالنسبة لقوله من
 جازم كان الخ لانه يتضمن المعنى اللغوي وغير مسلم بالنسبة لقوله مفعل الخ
 فالمناسب له أن يقول أي القاعدة الصرفية بالنسبة لمفعول واللفظة بالنسبة لقوله
 من جازم الخ (قول الشارح رحمه الله تعالى عني في الانتقال) أي مصورة بمعنى هو
 الانتقال أي النقل بدليل قوله وهو بهذا المعنى يعي العقلي وغيره وذلك لان المجاز

مفردا كان أو مركبا وهوفي
 الأصل مفعول فاصوله يجوز
 نقلت حركة العين الى الفاء
 قبلها

وأما المجاز اللغوي المعروف بما يأتي فهو اصطلاح لاهل البيان (قوله ثم قلت ألفا) أي تحررها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الا أن (قوله من جاز المكن) أي ما خوذوا الا فلا شقاق اغما هو من المصدر أو يقال بناء على مقاله الكوفون من ان الاشتقاق من الافعال أو في العبارة حذف مضاف أي من مصدر جاز (قوله وهو بهذا المعنى) أي النعدي

ثم قلت ألفا كالمقال من جاز المكن يجوز ما اذا تعداه فهو مصدر بمعنى معناه التعدية بمعنى الانتقال وهو بهذا المعنى بيم العقلي وغيره

العقلي هو الاسناد الى الغير والاسناد الى الغير هو النقل اليه والمجاز اللغوي هو استعمال الكلمة أو اللفظ المركب في الغير على ما هو التحقيق ومقاله المصنف فيما يأتي مجازا فليقوم بما يأتي والاستعمال في الغير هو النقل اليه وهذا المعنى والذي قبله من المعنى المشترك على ما قلنا هو المنهين في المتن لهجومه بخلاف المعنى الآتي لتصوره كما هو ظاهر فقوله وهو بهذا المعنى الخ أي بخلاف ما بعد فقط هذا وقال عبد الحكيم عـ على المطول ولا حاجة الى حمل المصدر بمعنى الفاعل عـ على الأول والمفعول بواسطة حرف الجر على الثاني كما قبل التحقيق العلاقة المصححة للثمة وهو انصاف الكلمة بالنعدي الذي هو المعنى الاصلي للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل لنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المشتقة في مكانها الاصلي ويحصل التناسب بينهم ما غاب اه وقوله وعلى التقديرين هما النقل الى الكلمة الجائز أو المحوز بها فهو وانتقال الكلام مغاير لما قبله وقوله ويحصل التناسب بينهم ما غاب اه أي من حيث التقابل معنى لان الحقيقة ثابتة أو مشتقة والمجاز جائز أو محوز به ومقصوده بهذا التورك على المصنف الخطيب فان هذا التناسب لا يكون على كلامه حيث قال الظاهر انه من قوله جعلت كذا مجازا الى حاجتي أي طر قائله على أن معنى جاز المكن سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه قال في التمهيد لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه اه وبرده ما سبق لك عن عبد الحكيم فالظاهر أن وجه الظهور كما في الاطول تسميتهم المجاز طريقا في تعريفهم البيان حيث قال علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح فان ذلك ينبو أعنى يسمى مجازا بمعنى الجائز أو المحوز به لان الطريق ليست جائزة أو محوزا بها بل مح الجواز فليتنامل (قوله وأما المجاز اللغوي الخ) جواب عما يقال قوله في اللغة مع النعدي يبين ما يأتي من أن اللغوي هو الكلمة الخ فيفيد أنه في اللغة الكلمة الاسـ استعمال لكن يقال لما كان اصطلاحا لمسمى لغويا فيقال معنى لغوي أو مجازيته اصطلاح لاهل البيان باعتبار اللغة بمعنى أنه غير خارج عن الوجود الى النـ قل لوجود الوضع النوعي أو الاعتبار المنقول منه الذي هو من المدلولات اللغوية الحقيقية لانتقال منه الى المعنى المجازي فتأمل (قوله أي النعدي) لا يـ

وأما على الإطلاق الثاني فانه قاصر على المجاز القوي لا العقل في الاسناد لاف
الكلمة فانها -تعملة في حقيقتها (قوله فيكون باقيا على مصدرية) أي
وبعم الامرين (قوله الجائز في الخ) لانها جازت أو جازواها ما كانت الاصلية وهو
الحقيقة ومن أجل هذا التعديل قبل لا يصح مجازات للاحقائي له ولو لم يكن الحق
خلافه كما تقدم لك في مصب التسمية (قوله اسم الفاعل الخ) فونشر مرتب (قوله
وهذا الإطلاق) أي إطلاقها على الكلمة (قوله هو الشائع) أي في الاستعمال
وقوله المتبادر عند الإطلاق أي عن القيد وأما العقل فلا يصرف له الامتداد ان
قلت اذا كان هو المتبادر يكون حقيقة وغيره مجازا واذا كان كذلك بطل الاشتراك
المدعى أولا أجيب بانه لا يلزم من التبادر ان غير المتبادر مجازا دائما بل قد يكون
حقيقة كما هنا (قوله ولو حكما) حذفه من قوله أي أخرى لانه الأول عليه

فيكون باقيا على
مصدرية ويطلق على
الكلمة الجائزة أو المجوز
بها فيكون المراد منه اسم
الفاعل أو اسم المفعول
وهذا الإطلاق هو الشائع
المتبادر عند الإطلاق (أما
أن يكون في الاسناد) وهو
ضم كلمة ولو حكما إلى أخرى

قول الشارح التسمية بمعنى الانتقال تدبر (قوله على الإطلاق الثاني) هو وجهه
بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول له لاقاة التعلق الاشتقائي وجهه ثانيا بالانسية لما
قبله والافه وثالث (قوله لانها جازت الخ) لا يخفى ان المراد من الاصلية والحقيقة
المعنى الأول الذي هو المعنى الحقيقي الذي ليس بمجازي فلا وجه لقوله ومن أجل
هذا الخ فتأمل (قوله أي إطلاقها) الاوضح إطلاقه (قوله لا يلزم من التبادر الخ)
أي لان التبادر علامة الحقيقة والعلامة لا يلزم انهما كلهما أي لا يلزم من نفيهما نفي
الحقيقة (قول الشارح رحمه الله تعالى وهو ضم كلمة الخ) قاصر على الاسناد التام كما
أفاده المحشي بقوله أي فائدة الكلام المصطلح عليه أحدان قوله خبر يا كان أو
انشاأ على ماسنيين والأولى التعميم بان يراد النسبة مطلقا ناقصة كانت أو تامة
خبرية أو انشائية محقة أو مقدرة وجهل ما يأتي شاملا للناقص فيدخل في قوله أو
ما في معناه نحو ما يجنبني اثبات الربيع من الناقص ولا حاجة للاعتراض والجواب
الاثنتين والمراد بالكلمة المسند وبالأخرى المسند اليه هذا والانسب وان صح
أن المراد من الكلمة المسند اليه والمراد أخرى ولو حكما بدخل المفردان كزبد قائم
والجملتان كزبد قائم يجب توكيده اذا أتى للذكر والمفرد والجملة كئثاله والجملة
والمفرد كالأله الا الله كلمة التوحيد ولا -ول ولا قوة الا بالله كغفران كنوز الجنة
فالأقسام أربعة كما في التعرید وقوله ولو حكما أي صراحة ودلالة وقوله نحو زيد
الخ يشمل جميع ما ذكرناه فانه صرح بمثال ما اذا كان المسند اليه مفردا والمسند جملة
والباقي دخل تحت نحو حكما كذا يقرر الشارح وهذا التعريف أي تعريف الاسناد
يشمل الجمل الشرطية فان الشرط كلمة حكما والجزاء كلمة حكما ايضا وان كانت الجمل
الشرطية ليست جملة حكما وهو مذهب المناطقة فانهم قالوا ان الخبر لا يختص بالجملة
بل يكون جمليا وغيره كما في الجمل الشرطية والحق كفيها هو اللزوم أو العناد أو يقال

ليدخل تسمع بالمعبدى خير من أن تراه (قوله على وجه يفيد) أى فائدة الكلام
المصطلح عليه عند النحويين وهو شامل للنحو والانشاء لأن الكلام الذى يفيد
أن احتمال الصدق والكذب فهو الخبر والافه والانشاء (قوله وأما أن يكون فى
المركب الخ) أى وإن لم يذكّر بهما بل تارة تقتصر على الجزء المهم منه كما
بأتى تحقيقه - إن شاء الله تعالى ومثاله قوله لا تسنى أنى أراك تقدم رجلا وتؤخر
أخرى الخ (قوله يعنى الاسنادى) احتريزه عن الاضافى كقولك رأيت بجرز يد
وتريد بالجرز ابنه مثلا فهو محذور فى الحكمة لاف المركب ومثله الاضافى باقى
المركبات التى ليس الاسناد فى المقصود فالجميع داخل فى المفرد (قوله فالجهاز
فى الاسناد) أى المعنى بهذا الاسم (قوله خبريا كان) نحو بنى الامير وقوله
أو انشأ الخوياها مان ابنى (قوله هو) أى المعنى

على وجه يفيد وقوله أو لو
حكما لا يدخل ما يؤول
بالحكمة ولو جله محذور
قام أبوه (وأما أن يكون
فى الحكمة) وهى قول
مفرد اسمها كانت أوفه لا
أوحوا (وأما أن يكون
فى المركب) يعنى الاسنادى
فالجهاز فى الاسناد خبريا
كان أو انشأ (هو اسناد
الفعل

أن الجملة الشرطية جملة حامية هى الجزاء عقيدة بغيره مخصوص هو الشرط كما هو
مذهب النحاة والعنادية فى قوة قضيتين أى بعضه زوج وبعضه فرد (قوله ليدخل
تسمع بالمعبدى الخ) فإن المسند اليه الذى هو تسمع جملة لأنه مؤول بهما على فهو
مفرد حكما أو يقال أن تسمع فى الأصل جملة) فحكم بتعريف الفعل عن الزمان فهى فى
حكم الحكمة وإن كان بعيدا (قول الشارح رحمه الله ولو جملة) الوال لعل لأن الواقع
فى موقع المسند والمسند اليه هو الجملة كما أفاده عبد الحكيم وأفاد الفنى جملة
للغاية والمبالغ عليه المركبات التقييدية كالحيوان الناطق انسان والاضافية
كغلام زيد قائم وأهل المعانى اغاير اعون المعنى لا اللفظ فلا يقال أن المسند والمسند
اليه هو الموصوف والمضاف لا الموصوف والصفة معا ولا المضاف والمضاف اليه معا
لكن الظاهر أنهم لا يخرجون عن الفحو والعربية فالحق ما لبعده بالحكم (قوله
كما بأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى) تقدم بعضه فى الجملة فتنبه (قوله ليس الاسناد
فيهام مقصودا) يفيد أن الاضافى وما مثله مثل رأيت بجر نظاما لا لى فيه اسناد غير
مقصود وهو كذلك فإن بجرز يد فى قوة البصر زيد أولز يد بجر وبجر نظاما فى قوة
البصر نظام أو النظام لا لى بجر وغير ذلك تأمل (قوله أى المعنى بهذا الاسم) ليصح
الاخبار الظاهرى والتفسير بقوله اسناد الخ فان أريد بهذا الاسم لا يصح أن يقال
هو اسناد الخ كما هو واضح ولا حاجة اليه فان كل ما ورد على اسم فهو وارده على
معناه الاقربى (قول الشارح رحمه الله خبريا كان أو انشأ) فاصر على الاسناد
النام لأن الخبر والانشاء مختصان بالنام مع أن العقلى يجرى فى الناقص كما فى
أعجبني انبات الربيع البقل عند الموحدا وانبات الله البقل عند الكافر على ما بأتى
وتقدمت الإشارة اليه الآن يقال المراد بالاسناد الخبرى أو الانشائى ما فى الجملة

المذكور وقوله اسناد الفعل الخ تخص به بالفعل وما في معناه طريقة الخطيب وطريقة القوم أعظم من ذلك فيسهل اثبات الاطراف لانيته كما يأتي ان شاء الله تعالى وهو التحقيق وانما مشى المؤلف على طريقة الخطيب لسهولتها على المبتدى واعترض قوله فاجاز في الاسناد الخ بيان الجواز العقلي كما يكون في النسبة الاسنادية يكون في النسبة الابقاعية والاضافية نحو فوت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين ونحو ما عجبني انبساط الربيع العقل وجرى الانهار وأجيب بأن التصددع تعريف نوع مخصوص من الجواز (قوله أي معنى الفعل الاصل الخ)

(أو) اسناد (ما في معناه) أي معنى الفعل الاصل وهو الحدث لانه هو الذي دل عليه

الخبرية والانشائية سواء كان تاما أو ناقصا كما اجاب به حفيد السعد (قوله أي المعنى المذكور) لاحاطة اليه لما سمعت (قوله طريقة الخطيب) أي في الجواز العقلي فلا ينافي ما سبق من قوله وعلى مذهب القوم فانه في المكنية على ما قلنا هناك قال الخطيب ثم الاسناد منه حقيقة عقلية وهي اسناد الفعل أو معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه مجاز عقلي وهو اسناده الى ما ليس له غير ما هو له بتأويل ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد عنده ما ليس بمجاز ولا حقيقة كما اذا لم يكن المستند فعلا أو معناه كقولك الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه ليس كذلك افاده السعد (قوله فيشمل الخ) أي المجاز العقلي على مذهب القوم يشمل ما جعله غيرهم تخييلية مثل اثبات الاطراف الخ وهو التحقيق لان فيه تعقيل الاقسام فيكون اضبطا فيكون اسهل للمبتدى وبه يعرف ما في قوله بعد لسهولتها الخ (قوله لسهولتها على المبتدى) لقلة افراد الجواز حيث دون قال بالواسطة لكنه لا وجه له تأمله مع التقية (قوله الابقاعية) هي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله فوت الليل وأجريت النهر) الاصل فوتته في الليل وأجريته في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين أي لا تطيعوا المسرفين في أمرهم مخدوف في هذه الامثلة كما اما حق الفعل أن يقع عليه وأوقع على غيره (قوله ونحو ما عجبني الخ) شروع في أمثلة النسبة الاضافية وما تقدم في الابقاعية ولذا أعاد نحو وهذا ان كانت الضافة على معنى اللام لان كانت على معنى في فالمدار على ظاهر الحال (قوله واجيب بأن التصددع الخ) غير قوي فان التعريف تكون كلمة جامعة فالاولى الجواب بأن المراد من الاسناد مطلق النسبة من باب اطلاق المقيد على المطلق جريا على ما قدمنا من الحفيد في قوله خبر يا كان أو انشائية تنبيه (قول الشارح رحمه الله أو ما في معناه) من ظرفية الدال في المدلول وهي باعتبار المتكلم بخلاف ظرفية المدلول في الدال فانها باعتبار السامع كما وضحه عبد الحكيم على القطب وقوله لانه الخ تعليل لكون المعنى الاصل هو الحدث وفيه إشارة

فيه إشارة إلى أن المراد بالفعل الاصطلاحي لا اللغوي والا كان قوله أوفى مناه
ضائعا وهو يقتضي أن المراد بماله الفاعل الاصطلاحي لا اللغوي وهو الذات
وكذا المراد بالفعل ودفع بقوله الأصلي أن الفعل يدل على الحدث والزمان مع

أقياس نظامه، إذ الحدث يدل عليه جوهر اللفظ وضعا وكل ما يدل عليه جوهر
اللفظ وضعا أصلي فالحدث أصلي وفي قوله دون الزمان إشارة لقياس آخر نظامه
هكذا الزمان يدل عليه هيئة الفعل وشكله وضعا وكل ما يدل عليه الهيئة وضعا
غير أصلي فالزمان غير أصلي ولا يقال منعلا لكبرى فيه أن أصالة المعنى وفرضه
انها هي بأصالة الوضع وحده دونته لأننا لم نأمر ذلك ونقول لما كان جوهر اللفظ
لا يتغير في جميع الأمثلة كان حقيقة بأن يدأصلها ومدلوله مثله بخلاف الهيئة
فانها تتغير في الأمثلة لأن هيئة الفعل الماضي هي الهيئة المصدر الذي هو الأصل
وكذا المضارع والامر فتكون حقيقة بأن تعد فرعاً ومدلولها مثلاً أو نقول لما
كانت المادة كالوصوف والهيئة كالصفة والموصوف أصل لصفته كان مدلول
المادة أصلا ومدلول الهيئة فرعاً (قوله فيه إشارة إلى أن المراد الخ) أي حيث عبر
بالأصلي هنا وأطلق الفعل فيكون في الكلام استخدام ويمكن أن يقال عبر
بالأصلي إشارة إلى أن مرجع الضمير المراد منه الأصلي والأصل عدم الاستخدام
فالمناصب أن يكتب في القولة السابقة المراد بالفعل الفاعل الاصطلاحي لا اللغوي
والا كان قوله أو ما في مناه ضائعا (قوله وهو يقتضي الخ) أقول إذا كان المسند
فعل اصطلاحياً يكون المسند إليه فاعلاً اصطلاحياً والمسند إليه هنا هو الغير فيكون
اصطلاحياً فقوله أن المراد بماله أي في تعريف الحقيقة الذي هو مفهوم التعريف
لا منطوقه واعتراض السعد في مطوله تعريف التلخيص للحقيقة بصدقته على نحو
قائما هي إقبال وأدبار مما وصف فيه الفاعل والمفعول بالمصدر مع انه مجاز عقلي
وأجاب بأن لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس أي إلى الفاعل أو المفعول به
الذي هو له وهذا السناد إلى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز عنده فقال الغزالي قوله
ليس بحقيقة ولا مجاز فيه بحث لأن المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول
الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا إذا قالوا في عيشة راضية مثلاً أن السناد إلى الملابس
الذي هو المفعول مع أن ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبني
الأمير المدينة أنه أسند فم إلى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم
أنها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل بحسبه
ولاشك أن الناقصة فاعل حقيقي للإقبال فيدخل قولنا هي إقبال في تعريف
الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكوراه وبه تعرف ما في المحشى
فتأمل (قوله وكذا المراد بالمفعول) الأولى - حذفه جرباع - في جوابه السابق باق

ان الذي في معنى الفعل انما يدل على الحدث فقط فاجاب بان المراد معناه الاصلي وهو الحدث (قوله جوهر اللفظ) أي مادته وحروفه وأما الزمان فيدل عليه جهته وشكله (قوله كالمصدر الخ) دخل بالكاف اسم الفاعل واسم المصدر وليست استقصائية كما قيل (قوله والظرف الخ) هو بالنظر للظرف المستقر فانه هو الذي تضمن معنى الفعل (قوله أي الفعل أو ما في معناه) وانما أفرد الضمير لان العطف

التصديع يعرف نوع محض من الجواز (قوله جوهر اللفظ) على حذف الخ بدليل قوله وأما الزمان الخ (قول الشارح رحمه الله كالمصدر) نحو يعينى انبات الربيع البقل وقوله واسم الفاعل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها والشاهد في اسناد راضية للضمير لافي اسناد راضية الى عيشة لان الجواز المقتضى لا يكون بين المبتدأ والخبر ان جمعت عيشة مبة واستوعق الابتداء به وصفة المقتدر راضية خبر ولا يكون بين النعت والمنعوت ان جعلت خبر مبتدأ محذوف وراضية نعت لها بل الاسناد حينئذ واسطة كما هو مذهب الخطيب التابع له المصنف كما عرفت وقوله واسم المفعول نحو سئل مفعم أي ملو مع انه مائع والشاهد في اسناد مفعم الى الضمير لافي اسناد مفعم الى السيل سواء جعل مفعم نعتا أو خبرا على ما سبق وقوله والصفة المشبهة نحو زيد حسن في مقام افادة حسن وجهه والشاهد في اسناد الحسن للضمير الراجع لزيد فانه من اسناد الشيء لنفسه من قام به اذ هو قائم بالوجه وتقول هنا بعض ما سبق وقوله واسم التفضيل نحو زيد أحسن منك وهو مثل ما قبله وقوله والظرف نحو أعندك الحسن فاسناد العندبة الى الضمير المستكن فيها لما سبق اسناد لا غير وحقه صاحب الضمير وسنوضحه بما كتبه على المحشى وقوله والجار والمجرور نحو أفي الدار الحسن وهو على وزن ما قبله وسيتبين أيضا (قوله واسم الفاعل) الصواب اسم الفعل ولعله مخرب من الكاتب وذلك نحومه بإدلال ومهرج الشمال (قوله واسم المصدر) نحو الصلوة والسلام أو السلام صلا فاقبى المنسوب نحو أحسنك تيمى وأما أمثلة المباعدة فهي داخله في اسم الفاعل نحو حسنك ضربا بالسيوف وقدك قداد للأنوف (قوله هو بالنظر للظرف المستقر الخ) المستقر ما كان عاملا عاما ولا يكون الا واجب الحذف بخلاف اللغو ووجه تسميته اللغو انما هو من الضمير ووجه تسميته المستقر مستقر استقرار الضمير فيه لأن متعلقه يحذف فين فصل الضمير وينتقل للظرف وقيل المستقر ما لا يختص به امل واللغو ما اختص وقيل المستقر ما لم يذكر عامله واللغو ما ذكر عامله كما هو المختص في محله اذا عرفت هذا فانك أن تقول وجه كونه مفعلا للمعنى الفعل دون ذلك أنه مستكن فيه الضمير دون الاخر تأمل (قوله وانما أفرد الضمير الخ) ليس هذا متفق عليه اذا كانت

جوهرا لفظا دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور (الى غير ما) أو الى غير شئ (هو) أو الفعل أو ما في معناه (له) أي لذلك الشيء

أى الى غير ما حقه ان
يسند له (اللبسة) متعلق
اسناد أى اسناد ما ذكر

بأو (قوله أى الى غير ما حقه ان يسند الخ) أخذ من هذا أنه لا يدمن معرفة حقيقة
سواء اسناد اليها بالذلل أولا كفاي رحمن فان اسناد الى المولى مجاز عقلى مع أنه لم
يستعمل في غيره ومعرفة ما ظاهرا كفاي قوله تعالى فاربحت تجارتهم أى
فاربحت تجارتهم وأما خفية لا تظهر الا بعد التأمل كفاي قوله
يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدت نظرا أى يزيدك الله حسنا في وجهه

أولاً تنويع كما هنا بل فيه خلاف والحق المطابقة كفاي قوله تعالى ان يكن غنيا أو
فقيرا فانه أولى به ما كفاي فنى اللبيب عن الأبدى (قوله لا يدمن معرفة حقيقة)
يعنى معرفة الفاعل أو المفعول الحقيقى لا معرفة نفس الحقيقة أى الاسناد الى
ما هو له لان هذا المظهر أيدأ فلا يناسب وصفه بالظهور تارة والخفاء أخرى وبه ظاهر
قوله سواء اسند اليها الخ فانه هل فى المجاز يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به
إذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة فالمراد بالحقيقة كفاي عبد الحليم ما يصير
حقيقة لا ما هو حقيقة بالذلل اذلا خلاف فى أنه لا يجب لكل مجاز حقيقة (قوله)
فان اسناده الخ) فيه نظر فان اسناده اليه تعالى حقيقة اذ معناه بعد المجاز المرسل
المنعم أو المريد للانعام كما تقدم وليس مسند اليه تعالى بمعنى رقيق القلب كما لا يخفى
(قوله أى فاربحت تجارتهم) أى بل خسروا فانه لو كان المراد نفي الجمع كان
فاربحت تجارتهم حقيقة فتأمل (قوله يزيدك وجهه حسنا البيت) هو من
فصيدة من الوافروا جزاؤه مفاعلت ست مرات فيجزئه نصير أربعة ولا يخفك
ما فيه من العصب وهذا البيت لاني فواس يدح به حسن غلام بعد ان ذم الاعراب
والأعرابيات ويعيشهم والمعنى أن وجهه ما فيه من نهاية الحسن وغاية السكمال
كلما كررت النظر فيه زاده الله حسنا و بهاء مع ان التكرار قلما يحلو وقوله أى
يزيدك الله حسنا في وجهه أى يزيدك كشف أو حب حسن في وجهه (قول
المصنف لللبسة) يقال هنا لللبسة لانها التعلق والتعلق يناسب التعلق وفي باب
التشبيه وجه شبه لانه سبب التشبيه وفي الاستعارة جامعا لانه أدخل المشبه تحت
جنس المشبه ووجهه مع افراد المشبه تحت مفهومه هذا وقول المصنف يحتمل
حل الشارح وغيره فان أردت بيانه فاسمع ما يتلى عليك بما كتب على قول السعد
على قول الخطيب لللبسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملاسة الفعل
اه أى فاللبسة هنا هى مشابهة ذلك الغير لما هو له فى ملاسة الفعل المذكور
فى التركيب الشامل لما فى معناه لكل وان اختلفت جهة الملاسة مثلا المفعول
فى عيشة راضية يشابه الفاعل فى أن الفاعل وهو راضية ملابس لكل سكن
ملاسته للفاعل من جهة قيام مدلوله بمدلوله وملاسته للفعول من جهة وقوع
مدلوله على مدلوله ولم يحمل الشارح الملاسة على ملاسة المسند المذكور

في التركيب للسند اليه المجازي لان الظاهر عدم كفاية ذلك كما يعلم من مقامات
 استعمال اللفاظ اذ هي معتبر فيها مشابهة السند اليه المجازي للسند اليه الحقيقي
 حتى كان السند اليه المجازي مسندا اليه حقيقيا ولموافقة لما في الايضاح الذي هو
 كالشرح لهذا المتن ثم انه في المطول بعد تفسيره الملازمة المذكورة بما تقدم
 او رد على المصنف انه خرج من تعريفه الاسناد المجازي في وصف الشيء بوصف
 هذنه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم ووجه خروجه منه بان المبنى للفاعل قد
 اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي لا يسه ذلك المسند بل فعل آخر من
 افعاله مثل انشأت الكتاب وكلام المصنف في تعريف المجاز وفي قوله وله
 ملاسات شتى الخ ظاهر في أن المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان
 يكون مما لا يسه ذلك المسند فالاسناد في الكتاب الحكيم لا يقال فيه انه اسناد
 الى غير ما هو له لمشابهة ذلك الغير ما هو له في ملاسة الفعل لئلا يسه الملازمة المأخوذة
 من تعريف المجاز ومن قوله وله ملاسات شتى اذا الحكيم لا يلبس المفعول
 لانه لا ينصبه اذ هو حكيم بالضم أي صار حكيمًا متقنا للامور وأجاب بان الملازمة
 التي هي متعلق المشابهة المذكورة في تعريف المجاز وفي قوله وله ملاسات
 الخ أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها وهذه الصورة من قبيل الأول اذ
 الاصل هو حكيم في كتابه فلا بد من التكافؤ في الملازمة باعتبار أعينها ثم نقل
 في المطول عن صاحب الكشف انه قال المجاز العقلي أن يسند الفعل الى شيء
 تلبس بالذي هو في الحقيقة له فالمعتبر عنه صاحب الكشف في المجاز العقلي
 تلبس ما أسند اليه الفعل بالفاعل سواء تلبس الفعل بالسند اليه المجازي أم لا
 فوصف الشيء بوصف هذنه ونحو الكتاب الحكيم داخل في تعريف المجاز من غير
 كفاية واحتياج الى اعتبار أعين الملازمة لانه لم يقيد بكون تلبس ما أسند اليه الفعل
 بالفاعل في ملازمة الفعل لكل بل أطلق هذا الكون ونازع السيد السعدي
 حزمه بان صاحب الكشف أطلق تلبس ما أسند اليه الفعل بالفاعل حتى
 لا يحتاج لتكافؤ أعين الملازمة بل كلامه محتمل قال السيد وذلك لانه قال في
 الكشف قبل العبارة التي نقلها عنه السيد وقد أسند الى هذه الاشياء على طريق
 المجاز المعنى استعاره وذلك لمضاهاتها بالفاعل في ملازمة الفعل كما مضاهى
 الرجل الاسدي في جوارحه فيستعار له اسمه فقد صرح أي صاحب الكشف بان الاعتبار
 بمضاهاة هذه الامور للفاعل في ملازمته فيحتمل انه أطلق التلبس بالفاعل
 اعتمادا على ما سبق وتكون ملازمته عنده أعم من أن تكون بواسطة حرف أولا
 ويحتمل انه أطلقه في التعريف بناء على أن الاعتبار عند التلبس بالفاعل الحقيقي
 مطلقا سواء كان في ملازمة الفعل أولا ولا حيث لا يحتاج الى مؤنة تعميم الملازمة
 وانما قيد ما بقا الشبوح وكثرة استعماله قال السيد فان قلت لا يتعلق به الفعل

(قوله لأجل ملائسة) وهي السببية والوقوع عليه والوقوع فيه مثلا كما يأتي في قوله وله ملائسات شتى إن شاء الله تعالى (قوله في مطلق التعلق) أي لأنفس التعلق الذي بين الفعل أو ما في معناه وما هو له كما هو ظاهر كلام الخطيب (قوله يعني أن الفعل) عبر بالناية لأن المصنف لا يفيد ذلك صراحة (قوله المبني للفاعل) راجع للفعل ولما في معناه مثال الفعل المبني للفاعل ضرب ومثال ما فيه معنى الفعل المبني للفاعل ضارب (قوله واتصف هو به) عطف تفسير على ما قبله فالمراد مطلق النسبة وليس المراد به القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على الموجود بل المراد ما به الاعتباريات (قوله عند المتكلم) متعلق بقوله الفاعل أي الفاعل عند المتكلم سواء طابق الواقع أم لا

لأجل ملائسة أي تعلق بين
المسند وذلك الغير الذي
أسند إليه يشابه تعلقه بما هو
له في مطلق التعلق يعني أن
الفعل أو ما في معناه المبني
للفاعل حقه أن يسند إلى
الفاعل الذي قام به الفعل
واتصف هو به عند المتكلم
في الظاهر فاذا أسند

لأذاته ولا بواسطة حرف بعد أسنداده إليه عبر بربطه بفاعله والاكتفاء بطلاق التلبس بالفاعل الحقيقي يقتضي جواز ذلك فكيف يكفي به فالاحتمال الأول هو المناسب إذ لا يرد عليه شيء قلت ترك قد في التعريف اعتمادا على ما سبق على الاحتمال الأول فيه بعد أيضا فكيف يرتكبه فصار الاحتمالان على حد سواء اه
فما ذهب إليه صاحب الكشف على ما نقله عنه الشارح غير ما ذكره الشارح بقوله يعني لأجل أن ذلك الخ وعينه على ما نقله عنه السيد على احتمال فلي تأمل (قوله وهي السببية) كما أثبت الربيع العقل وقوله والوقوع عليه أي كما في قوله تعالى في عيشة راضية وقوله والوقوع فيه أي من زمان أو مكان كما في نهاري صائم ونهري حار وسبأني توضيحه (قول الشارح رحمه الله تعالى بين المسند) وذلك الغير يفيدان العلاقة بين المسند والمسند إليه المجازي وسبأني له ما يخالفه ظاهر الحديث قال فاذا أسند إليه كالفعل أشبهه به في الملائسة ويظهر مصدق التأمل هنا حيث قال يشابه الخ أن لا مخالفة فتدبر وقوله يشابه مصدقة لتعلق وتعلقه مفعول يشابه وفي مطلق متعلق يشابه (قوله كما هو ظاهر - ركلام الخطيب) إن كان راجعا للشيء في فسلم فإن ما للخطيب هو ما في المتن وإن كان راجعا للنفس فلا فإن قول الخطيب للملائسة بالتعريف لا يظهر منه ذلك مع جلاله الخطيب وبعد فهو غير كثير الفائدة (قوله لأن المصنف الخ) المناسب أن يقال لأن المصنف لم يقد قوله عند المتكلم في الظاهر لا صراحة ولا دلالة إلا أن يقال المراد أنه يحتمل ذلك (قوله فالمراد الخ) أي ليعلم ما زيد وعي حمرو مثلا (قوله متعلق بقوله الفاعل الخ) الأنسب بكون الكلام في الأسناد لافي الكلمة أن يقول بقاء واتصف على سبيل التنازع وجعل في المطول الظرفين في قول التلخيص عند المتكلم في الظاهر متعلقين به من قوله إلى ما هو له ولا شك أنه يناسب ما قلنا فتدبر (قوله سواء طابق الواقع أم لا الخ) يفيدان ما طابق الواقع والاعتقاد وما طابق الاعتقاد

وقوله في الظاهر متعلق بالفاعل أيضا أي الفاعل عند المتكلم فيما يفهم من
ظاهر حاله بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده سواء طابق اعتقاده
أم لا فالأقسام أربعة الأولى ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن أنبت الله
البقل الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل
الثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي

داخلان بقوله عند المتكلم وما يطابق الواقع فقط وما لم يطابق داخلان بقوله
في الظاهر وليس كذلك في السمد على المطول أن الاستدلال ما هو له يتبادر
منه أن المراد استدلال ما هو له بحسب الواقع سواء طابق الاعتقاد أم لا فيتناول
صورتين ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط وبقي صورتان
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منه ما فاذا ذكر عند المتكلم
دخل ما يطابق الاعتقاد فقط زبادة على صورة مطابقة ما مع الدخلة فيما
هو له وخرج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاذا ذكر في الظاهر رد دخل ما خرج
وهو ما يطابق الواقع دون الاعتقاد ودخلت الصورة الرابعة وهي ما لم يطابق
شيئا منه ما اه بايضاح فتأمل (قوله متعلق بالفاعل أيضا) سبق ما فيه
(قوله بأن لا ينصب الخ) وذلك لأن المدارع على نصب المتكلم القرينة
وملاحظته إياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها
فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها أفاده عبد الحكيم (قوله سواء طابق
اعتقاده أم لا) المناسب سواء طابق الواقع أم لا لما علمت من أن قوله في الظاهر
لادخال ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع كالقسم الثالث أولا كالرابع
وقوله فالأقسام أربعة عند المتكلم ينفرع عليه اثنتان طابق الواقع والاعتقاد طابق
الاعتقاد وبعض في الظاهر له يتفرع اثنتان في الواقع لأفهم ما على ما فيه تنبيه
(قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) أن كان المخاطب مؤمنا أيضا
عالمًا بأن المتكلم مؤمن غير معتقد أن المتكلم يعتقد أن المخاطب يعتقد كفر
المتكلم أو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن وغير معتقد أن المتكلم
يعتقد أن المخاطب يعتقد أنه كافر ولا بد أن لا يخفى في حاله أن لو أخفى حاله فظاهر
الكفر له كان ذلك قرينة على التجوز وحمل هذه الشروط ما لم يظهر الإيمان
للمخاطب والاعتين أنه حتمية ولا يمكن جعل اعتقاد المخاطب أنه كافر مثالا لقرينة
على التجوز لما رخصه ذلك إظهار الإيمان والمدار على ظاهر الحال وما يفهم من
ظاهر حاله الحقيقة أحفظه وقل مثله في أنبت الربيع البقل (قوله ما يطابق الواقع
فقط) أي لا الاعتقاد وإن كان مطابقا له في الظاهر كما يفهمه الاشتراط بعد

الى غير الفاعل

لمن لا يعرف حاله وهو مخفى عنه خلق الله الافعال كلها وما اذا قاله لمن يعرف حاله وجعل علمه قربة كان مجازا والافه وهذا بان الرابع ما لا يطابق واحد انحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يبحي دون المخاطب وأما لو علم المخاطب بعلم المتكلم فانه لا يتعين أن يكون حقيقة لجواز أن يكون جعل علم المخاطب قربة (قوله الى غير الفاعل الخ)

(قوله لمن لا يعرف حاله الخ) قال الفيزي لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا خفي حاله عن المخاطب وقال خلق الله الافعال لا ينصب قربة على عدم ارادة الظاهر فية يكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر وقوله سواء عرف الخ أقول كأن وجهه ذلك ان معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصلح قربة على عدم ارادة الظاهر ان عدم ارادة الظاهر ينافي به قصده اخفاء الحال اه سم ثم قال الفيزي بقي انه اذا قال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لانه شخصين اه وقوله وكأن مراده الخ جواب عن قوله لا يخفى أي قولي لا يخفى الخ اذا كان المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الامر أما اذا كان المراد لمن لا يعرف حال المتكلم في اعتقاده المتكلم فلا فانه هذا امر لا بد منه لانه اذا علم المتكلم ان المخاطب يعلم بحاله لا يخفى حاله فاشترط عدم العلم بفهم من اشترط اخفاء الحال وليس الاعتراض به لكنه ليس بالقوى فانه وقع في مثل ما فهمه وايضا الامانع من كونه يخفى حاله على المخاطب عند علمه بأنه يعرف حاله كأن كانت معرفة المخاطب مجرد ظن فاراد المتكلم أن يلبس عليه ليرده عن ظنه فالحق ان هذا الشرط الاول المناسب حذفه أو ذكر الثاني بأو وقوله لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها نظيره للجواب السابق والاقوال ان يخفى علمه حاله ولمن لا يخفىها وقد عرفت ما في جوابه فتأمل (قوله وانت تعلم انه لم يبحي دون المخاطب) مفهوما ما اذا كان المخاطب أيضا عالما بأنه لم يبحي وهو قسمان أحدهما أن يكون المخاطب مع علمه بأنه لم يبحي عالما بأن المتكلم يعلم انه لم يبحي والثاني أن لا يكون عالما به وعلى الاول لا يكون الاسناد الى ما حوله عند المتكلم لافي الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة وهي علم المخاطب باعتقاد المخبر كذب الخبر الصادر منه فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان الالاسبة بان كان الجاني بينه وبين غير الجاني ملائمة كان مجازا والافه هو مما لا يعتد به أصلا وعلى الثاني يفهم المخاطب من ظاهره ان الاسناد الى ما حوله عنده بناء عن مهور نفسه بان قاله في المطول فأفاد انه لا سبيل الى جعله حقيقة على الاول وهو يتناقض في قول المتكلم فانه لا يتعين الخ (قوله لجواز أن يكون الخ) أي وجب لجواز أن لا يكون الخ فيكون هذا بائنا وحقيقة

أعم من أن يكون غير في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر (قوله من مفعول الخ) نحو آخرت الأرض أثقالها ومثال المصدر جددته ومثال الظرف نهاري صائم وجري النهر (قوله وكذلك الفعل المبني للمفعول) أي أو مافي معناه كاسم المفعول أن أسند كل منهم إلى المفعول أو إلى الظرف أو إلى المصدر فهو حقيقة

من مفعول أو مصدر أو ظرف لا يكونه مبالسالة يكون اسناد ذلك الفعل لذلك الغير للاسناد مجازا وكذا الفعل المبني للمفعول حقه أن يسند للمفعول به

تدبر (قوله أعم من أن يكون غير في الواقع) أي سواء كان غير في الاعتقاد أو لا وهاتان صورتان بالتبادر على قياس ما قدمنا في الحقيقة وقوله أو عند المتكلم في الظاهر دخل بقوله عند المتكلم صورة الغير في الاعتقاد فقط ونخرج صورة الغير في الواقع فقط ثم دخلت بقوله في الظاهر مع صورة الغير في الواقع ولا في الاعتقاد فاما أن ينظر للتبادر فيلاحظ صورته فقط ولا ينظر له فلا حظ ضم صورتين له ما أو مجوزة للجمع فيه لا حظ عدم الضم والضم بان لا حظ الصورتان غير مضمومتين في التبادر ولا حظا مضمومتين في عدم التبادر فالمتبادر ينظر إليه مفردا ومضموما وغيره لا ينظر إليه الا مضموما ولو قال المحشي رحمه الله قوله إلى غير الفاعل أي إلى غير الذي انصف بالفعل عند المتكلم في الظاهر لكان واضحا وأغنانا عن هذا التكلف لكنه تكلف دقيق مع الإشارة إلى أن الأقسام الأربعة التي ذكرها في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشعور المتدبر بها وهي ما يطابق الواقع والاعتقاد معا ومثاله قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يحن وكذلك يعلم المخاطب أنه لم يحن وحات علمه قريته على أنك لم ترد حقيقة هذا الاسناد وما يطابق الاعتقاد فقط ومثاله قول المعتزلي خلق الله الأفعال كلها لمن يعرف حاله وما يطابق الواقع فقط ومثاله قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يمتدح ذلك القائل بصف الانبياء لله تعالى وعلم به القائل والملم بطايع شيا من ما ومثاله قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه بصف الانبياء للربيع وعلم هذا القائل بذلك فالمثال الأخير في الحقيقة أول في المجاز والأول فيها آخر فيه والثاني فهم ثالث فيه والثالث فهم ثان فيه فهو به مكسها لان اعتبار المطابقة وعدمها في الحقيقة في جانب المعنى الحقيقي واعتبارهما في المجاز في جانب المعنى المجازي واعتبارهما في جانب المعنى الحقيقي في الحقيقة والمجاز صاحب التبريد بخل أمثلة المجاز على ترتيب أمثلة الحقيقة وهو سهو (قوله ومثال الظرف نهاري صائم الخ) أشار به إلى أن المراد من الظرف الزمان والمكان لا ما يتبادر من الشارح من ظرف الزمان وظرف المكان فالمراد بالغير غير خاص من زمان ومكان وسبب وأل فان ضرب في يوم الجمعة وفي الدار حقيقة تأمل (قوله أو إلى الظرف) بيان لقوله أو ما جرى مجراه فالسند إلى المفعول ضرب زيد ومضروب زيد والاصل فيه ما ضرب عمرو زيد وإلى الظرف أي لاهل

وأما أن أسند للفاعل فهو مجاز وأما السبب فلا يثبت أنى هنا بخلاف صدقة المبنى
للفاعل فيسند السبب كما هو ظاهر (قوله أو ما جرى الخ) أى من مصدر أو ظرف
مما ينوب عن الفاعل (قوله نحو ضرب زيد عمرا) مخرج بالمفعول إشارة إلى أن
ضرب يقرأ بالبناء للفاعل (قوله كقول المؤمن) أى الموحدة واحدة ترزامن
المجاهل الآخر وهو الكافر (قوله ما لا ملاسة بينه الخ) نحو الضفدعة شالت
مركبها وأبو الحصين عامل نوقى

أو ما جرى مجراه فإذا أسند
غيره كالفاعل لشبهه به في
الملاسة يكون الاسناد
مجازا (من قرينة مانعة)
أى صارفة (عن ارادة
الاسناد الى ما هو له) وهو
الاسناد الحقيقي كالاسناد
الى الفاعل فيما بنى الفعل
له نحو ضرب زيد عمرا
والى المفعول فيما بنى الفعل
له فهو ضرب عمرا وفان
لضاربة لزيد حقيقة
المضروبة له مرو حقيقة
مخرج بقوله الى غير ما هو
الاسناد الحقيقي كقول
لمؤمن أنبت الله البقل ونحو
ضرب زيد عمرا وبقوله
لاسة ما لا ملاسة بينه
بين المسند اليه فانه لا يصح
سند اليه لانه كالمذبان
بقوله مع قرينة

سبيل التوسع ضرب في الدار أو في يوم الجمعة أو ما على سبيل الاتساع باجرائه ما
يجرى المفعول به نحو ضرب يوم الجمعة أو الدار فلهذا والى المصدر لا يكون الامتياز فانه عبد الحكيم
والحق أن إقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزمها قصد اتقاء الفعل عليه بل قد
تكون النسبة باقية بعد الإقامة كما كانت قبلا كما في إقامة المفعول به مقام
الفاعل فيكون الاسناد حقيقة فيما فنى ضرب في الدار انه أوقع الضرب فيه أو معنى
جاس امام الامير أو يوم الجمعة بنصبه ما أنه أوقع الجلوس في ذلك ومعنى ضرب
بسيط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب ضرب شديدا انه أوقع الضرب الشديد
وقد لا تكون باقية على حالها بان يقصد اتقاء الفعل على غير المفعول به كاتقائه
عليه فيكون الاسناد مجازيا (قوله وأما أن أسند) أى كل من المبنى للمفعول وما
في معناه للفاعل الخ كأنهم السبل وسيل مفهم وحقيقة الاول أفهم السبل ببناء الفعل
للفاعل وحقيقة الثاني سبيل مفهم بكسر العين اسم فاعل (قوله بخلاف المبنى
للفاعل) يشير الى أن كلام الشارح هناك جار مجرى التمثيل (قوله أو ما جرى الخ)
لا حاجة اليه بعد ما سبق (قول الشارح رحمه الله تعالى لشبهه به في الملاسة) يفيد
أن الملاسة معتبرة بين المسند اليه المجازى والمسند اليه الحقيقي وأما فيما سبق
خلافه وقد هنا التنبيه عليه وعلى جوابه على انه يمكن انه أشار فيما سبق لقول
وهنا القول (قوله إشارة الى أن ضرب يقرأ الخ) لا حاجة اليه مع قوله فيما بنى
الفعل له (قوله نحو الضفدعة الخ) أى فنى الاسناد أن يكون الماء البحر لا للضفدعة
لانه لا مناسبة بين الضفدعة والشميل ولا بين الضفدعة والماء في ملاسة الشميل
وحق الاسناد أيضا أن يكون لزيد مثلالا لاني الحصين فانه لا مناسبة بين أبي
الحصين والعمل ولا بينه وبين زيد في ملاسة العمل (قوله عامل نوقى) بسكون
اللام والياء على حكاية لحن العوام أو برفع عامل وسكون ياء نوقى نصب على رأى
ربيعه الراسمين للمنصوب بصورة المرفوع والمجرور والرسم ناسع للفظ كن قرا
منهاج والمشمور منهاجا ثم هذا الكلام أشبهه في اسان صفار العوام فاعله صدر في
لهم نربضا وقبله الحمد لله لست أكذب وبعده كلام لا يمكن تصحيحه فضلا عن

فانه هـ ذيان فقولوه لانه كالمـ ذيان علة لعدم الصحة (قوله الكذب) أى
الذى اعتقهـ المـ المتكلم كذبه وقصد ترويح ظاهره ولم يعلم المخاطب بكذبه كما
تقدم وبهـ هذا يدفع ما يقال ان قول الجاهل كذب ايضا لان الجاهل لا يعتقد
كذب قوله (قوله لاعتقاده ان الربيع الخ) أى لانه أسند الى ما هو له عند
المتكلم فى الظاهر ولم تقم قرينة على انه لم يرد ظاهره وان كان خلاف الواقع

الكذب وقول الجاهل
أنبت الربيع البقل لاعتقاده
ان الربيع هو المنبت فهو
حقيقة

تأويله فلا يساوى وضعه وقال بعض مشايخنا ان فى قولهم الضفدعة الخ استعارة
تمثيلية لان المقصود منه ضعف الانسان قال الله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ومع
ذلك فحمل للامانة أى التكليف الشرعية التى هى كالمركب مشحونة بمادة
بمثل جهلها على القوى فضعف الا عن الضعيف انا عرضنا الامانة على السموات
والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما
جهولا (قوله فانه هـ ذيان) يشير الى أن الكاف زائدة والوجه ان الهـ ذيان هو
الخطاى عن المعنى رأسا كصوت الغراب وهذا له معنى الا انه خلاف الواقع (قوله
فقولوه لانه كالمـ ذيان الخ) لا يتفرع على ما قبله (قوله وبهـ هذا يدفع ما يقال ان قول
الجاهل الخ) أى فلا حاجة لقوله الشارح وقول الجاهل الخ وقوله لان الجاهل
لا يعتقد كذب قوله علة لقوله اندفع ما يقال الخ والمقصود منه البيان لما أخذ من
قوله وبهـ هذا يدفع الخ ولو قال قبل قوله وبهـ هذا الخ بخلاف الجاهل فانه لا يعتقد
كذب قوله لكان اخره وأوضح وفى المصدق مذهب ثلاثة فالجهور على ان
مصدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عدمها والجاحظ على ان صدقه مطابقة
للواقع مع الاعتقاد والكذب عدم مطابقة لهما وغيرهما واسطة بين المصدق
والكذب والنظام على ان صدقه مطابقة للاعتقاد والكذب عدم مطابقة
له فالجاهل كاذب عند الجهور صادق عند النظام واسطة عند الجاحظ فمطابق
الشارح قول الجاهل على الكذب عطف خاص على عام على مذهب الجهور
ونسكتته ما قال المحشى ومغاير على مذهب الجاحظ والنظام (قوله أى لانه أسند
الخ) بيان لتعليل الشارح لما قبله من الخفاء ولا يخفى انه اذا كان هما أسند
الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كان هما أسند الى غير ما هو له عند المتكلم
لا فى الظاهر رأى لامع قرينة فان قولنا فى الظاهر وقولنا مع قرينة سيان
فى المراد فقوله ولم تقم قرينة الخ توضيح لقوله أسند الخ أشار به الى هذا
التساوى فلا تفرقهم ان المحشى ينادى الشارح من حيث ان غرضه ان قول
الجاهل داخل قبل قبل قريضة خارج كما وقانون القيسود من انه
لا يخرج بالمتأخر الاما دخل فى المتقدم وسنزيدك بيانا ان شاء الله تعالى

(ان قلت) حينئذ هو من الاسناد الحقيقي فهو خارج بقوله الى غير ما هو له
 (فالجواب) لان سلم انه خارجان من تعريف المجاز بالقييد الاول لان الغيرية فيه
 صادقة بالواقع فقط وهذا قول الجاهل بعينه وبالواقع والاعتقاد دون الظاهر وهذا
 الكذب بعينه فزاد الادخلين في المجاز فلا يخرجهم الا بقيد القرينة (قوله كما انه شمل
 قوله الخ) المراد بالشمل الادخال فلا يقال ان الذي شمل اغما هو التعريف (قوله
 انبت الله) اي قول الجاهل لمن يعرف حاله كما قال لانه نصب الخ ولذلك اذا كان
 لا يعرف حال القائل ولم تقم قرينة لا يحكم بانه مجاز كما في قول الشاعر
 اشاب الصغير واقفى الكبيث ركر الغداة ومرة العشي
 (قوله لانه نصب حاله قرينة) اي فهو غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان كان
 خلاف الواقع وحاصل ما في المقام ان الفعل المبني للفاعل وما في معناه من كل اهم
 يعمل عمله ان اسند للفاعل في الواقع والاعتقاد اوفي الواقع فقط اوفي الاعتقاد
 فقط اوفي الظاهر فقط فهو حقيقة عقلية وان اسند لمفعول

كما انه شمل قوله انبت الله
 البقل لانه نصب حاله قرينة
 على انه لم يرد ظاهره فيكون
 مجازا (ويسمى) اي المجاز
 في الاسناد

(قوله حينئذ) اي حينئذ قلنا اي لانه الخ وقوله هو المناسب ان يقال هما وقوله فهو
 خارج الخ المناسب فهو ما خارجان ليناسب الجواب السؤال وله له تحريف (قوله
 بالقييد الاول) في الاولية تساهل ظاهرا (قوله لان الغيرية فيه صادقة الخ) رجوع
 لما قلناه عن السيد على قوله سواء عاين في الواقع أم الخ فغيبه لكن دخول الاقوال
 الكاذبة في قوله الى غير ما هو له لا يتوقف على ارادة الغيرية في الواقع والاعتقاد
 بل يكفي لدخولها ارادة الغيرية في الواقع فقط كما كفت لدخول قول الجاهل
 افاده في المطول وقوله دون الظاهر معناه ان الغيرية لا تصدق عليه بتادرا (قوله
 فلا يقال الخ) يمكن ان وصفه بالشعور من وصف السبب الذي هو الجزء بوصف
 المسبب الذي هو الكل (قوله كما قال لانه نصب الخ ولذلك اذا كان الخ) يشير الى ان
 الاولى لما شارح ان يقول اذا نصب الخ (قوله كما في قول الشاعر اشاب الصغير الخ)
 قصور او تقصير فان هذا البيت لا يصلح ان العمدى الحساسة اول الصلتان السعدى من
 قصيدة من المتقارب وفي تلك القصيدة ما يدل على توحيد فانه قال بعد هذا البيت
 اذ اليلة اهرمت يومها * اتي بعد ذلك يوم فتى
 تروح ونغد ولحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي
 الى ان قال فلتنا اننا المسلمون * على دين صديقا والنبي

ومعنى البيت ان كرورا الايام ومرورا الليالي يجعل الصغير كبيرا والطفل شائبا
 والشيخ قانبا (قوله اي فهو غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر) لا ينافي الشارح كما
 قدمنا الاشارة اليه وان الاوفق في التعبير ان يقول بدل قوله اي فهو غ - ير الخ اي
 فهو اسنادا لغير ما هو له الملازمة مع قرينة وببانه ان قول الجاهل المذكور فيه

أومصدر أو ظرف أو رب بلاسة وقريضة فهو مجاز عقلي وإن احتمل الاسناد
الحقيقة والمجاز كما في قول الجاهل والكاذب فإن قامت قريضة فهو مجاز والا
فهو حقيقة وأما الفاعل المبني للفعول وأسم المفعول فإن أسند المفعول أو مصدر
أو ظرف فهو حقيقة وإن أسند للفاعل فهو مجاز إن صاحبه ملاسة وقريضة
والا كان تركيها فاسدًا فلا يحفظ (قوله أيضا) أي كما سمي مجازًا في الاسناد لما خوف
مما تقدم (قوله والسبب تابع له) دفع به ما يقال إن هذه التسمية قاصرة على
المثبت ولا تنسب إلى المنفي فأجاب بما ذكره من الدفع أنه اقتصر على الأشرف
وأجيب أيضًا بأن المراد بالاثبات الحكم مطلقا الشامل للاثبات والنفي (قوله
لتصرف العقل فيه) أي بالاسهتغال لأن الاسناد مائة من المعاني وهو من
تصرفات العقل بخلاف المفرد أي فلا يستعمل به العقل

أيضا (مجازا في الاثبات)
لحمه - وله في اثبات أحد
الطرفين - لا خروا السلب
تابع له وطارعا به (ومجازا
عقليا) لتصرف العقل فيه

اسنادا - ير ما هو له عند المتكلم في الواقع ويكون اسنادا لغير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر إن كان يتأويل وقصد الاسناد إلى السبب بالقريضة فيكم في في شعول
التعريف له أن يقال أنه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم في الظاهر أو يقال أنه
اسناد لغير ما هو له عند المتكلم مع قريضة فالقولان سيان في الشعول إلا أن الأول
أنسب بقوله في الحقيقة إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما قدمنا الإشارة
إليه فإن لم يكن يتأويل وقصد إلى السبب بالقريضة كان حقيقة فلا يدخل
التعريف سواء عبرنا عنه بأنه الاسناد إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
أو بأنه الاسناد إلى غير ما هو له مع القريضة هذا غاية تترير المقام فاحفظه (قوله
أومصدر الخ) علم ما فيه وباله مما سبق (قوله فإن أسند المفعول) أي أسند كل منهما
وقس على هذا بقية التعمير (قوله أي كما سمي الخ) أي فأيضا مقدمة من تأخير
(قوله وحاصل الدفع أنه اقتصر على الأشرف) لك أن تقول حاصل الدفع أن
الاثبات موجود في كل مادة ولو تقديرا ففي نحو ما ربحت تجارهم وما صام نهارى
بقدرفيه أن الاثبات كان قبيل النفي ثم طرأ النفي عليه والشارح بقية أن نحو
ما صام نهارى مجاز عقلي دائما وحقى المصام أنه إن كان في مقام نفي الصوم عن
المتكلم فهو مجاز عقلي فإن الصوم حقه أن يستند إلى المتكلم في مقام نفيه عنه
لا إلى النهار وإن كان في مقام نفي الصوم عن النهار كان حقيقة عقلية فإن الصوم
حقه أن يستند إلى النهار في مقام نفيه عنه وفي عبد الله كيم قال الله في شرح
الكشاف إن المستند إلى التجارة في قوله تعالى فجارحتهم عدم الربح
كتابة عن الحسن إن لأن ثبت الفعل ثم يدخل النفي فإنه ليس من المجاز في شيء
مثل ما إذا قيل ما صام نهارى - نفي افطروا ما نأكل في نفي سهر فهو مجاز بخلاف
ما صام النهار وما نأكل الليل - قصد إلى نفي صوم النهار ونفي النوم عن الليل - اه

(قوله بمعنى المصدر الخ) أي فقد نسب المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي فلا يقال
ان فيه نسبة الشيء الى نفسه لان المجاز هو الاسناد فكأنه قال اسنادا
اسناديا (قوله لان المتكلم الخ) علة ان نسبة الاسناد مجازيا (قوله بمعنى
النسبة) وهي ثبوت الاسناد للمصدر فدل عليه أي فلا يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه
الا اذا أريد بالحكم الابقاع والانتزاع (قوله لوقوعه الخ) علة للملابسة والضمير

بالملابسة والقرينة بخلاف
اللفظ فإنه يرجع الى وضع
اللفظة (واسنادا مجازيا)
نسبة الى المجاز بمعنى المصدر
لان المتكلم جاوز به حقيقة
واصله الى غيره ويسمى
أيضا مجازا حكميا نسبة الى
الحكم بمعنى النسبة لوقوعه
في الحكم بالمسند على
المسند اليه (وله) أي للفعل
أوما في معناه

باختصار فالنفي في ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا وفيه مماثلة فيهما سبق
فتدبر (قول الشارح والقرينة) لا دخل له فان نصب القرينة على مطلقا وقوله
فانه يرجع فيه الى وضع اللفظة أي لاجل معرفة المنقول عنه لانه اعتبر الملازمة والعلاقة
بين المنقول عنه واليه وقوله نسبة الى المجاز بمعنى المصدر فهو من نسبته الى صفته
الاعتبارية وهي مجازية المتكلم للاسناد عن محله وايصاله لغيره وقوله لان المتكلم
الخ الظاهر انه بيان لقوله نسبة الى المجاز الخ على ما بينا فالقصد منه المجازة
والانتقال وان تبادر منه انه حديثه بمعنى اسم المنقول لا المصدر ولان تقول من
نسبة الخاص للعام تأمل وقوله ويسمى أيضا مجازا حكميا الخ قال عبد الحكيم أي
منسوب الى حكم العقل أو الحكم الذي هو أشرف افراده وأغلب أو الى النسبة بان
يراد بالحكم مطلق النسبة اه وقول عبد الحكيم أي منسوب الى حكم العقل أي حكم
الشخص بواسطة عقله انه ذال ليس لهذا سواء كان في نسبة حكمية أو باقية عنه
اضافية فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر وقوله أو الحكم الذي الخ هو
النسبة التامة فالنسبة من نسبة السكلى الى الجزئى وقوله أو الى النسبة الخ ان كان
مراده النسبة المجازية كان من نسبة الشيء الى نفسه مباينة فان مصدوق المنسوب
مطلق الاسناد المجازي أيضا وان كان المراد النسبة الأعم من الحقيقة والمجاز
كان من نسبة الخاص الى العام (قوله الا اذا أريد بالحكم الابقاع والانتزاع) رأى
ان الاسناد هو الابقاع والانتزاع فقال ذلك ولورأى انه النسبة لقول بمعنى النسبة
مطلقا حقيقة أو مجازية من نسبة الخاص للعام تدبر (قول الشارح رحمه الله تدبر
أوما في معناه) فيه ان من جملة ما في معنى الفعل المصدر وقد عد المصدر من
الملابسات فيلزم حينئذ ملازمة المصدر للمصدر ويمكن أن يقال باستثناء المصدر
بقريته ما يأتي من قوله وكذا يلبس المصدر أو يرتكب التوزيع فقوله وكذا
يلبس المصدر أي غير المصدر (فان قلت) الكلام على التوزيع على كل حال
فان المراد من الفعل ما يشمل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول ولا يخفى ان المبنى للفاعل
لا يلبس للمفعول والمبنى للمفعول لا يلبس للفاعل ولا يخفى أيضا انه ليس كل ما في
معنى الفعل يلبس كل واحد من هذه الملابس (قلت) ليس المراد ان كلاما
الفعل وما في معناه يلبس هذه الملابس الجوهرية بطريق كونها فعلا لاله

١٥٦

زال عنه معنى المفعول معه بخلاف المفعول به فان معناه وهو من وقع عليه الفعل
 باق وتغيير الاعراب غير مضر وكذا يقال فيما الخ بالحق بالمفعول معه من حال وتغيير
 (قوله لانه الذي ينصرف اليه الخ) الاولى جعله علة ثانية ويأتي بالواو والافلا
 حاجة اليه بعد التفرع مع المذكور وقد يقال هو علة للتفرع فلا اعتراض (قوله
 اي ولو بواسطة الحرف) تغيير للمفعول به هنا هو هذا التدفع ما اورده من انه لا يشتمل
 ما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة الحرف فان قلت اسم الزمان والمكان
 مفعول بواسطة الحرف فلا فائدة لذكرهما حيث

به لانه الذي ينصرف اليه
 المفعول عند الاطلاق
 اي ولو بواسطة الحرف
 (والسبب)

اسند اليه الفعل في معنى ولو غير من النصب في ضرب زيد عمر الى الرفع في ضرب
 عمرو وحسن الصناعة بقضى بتركه اثلا يصح السؤال ويتكرر الجواب (قوله
 زال عنه معنى المفعول معه) قيل لا يزول فانك تقول سارا النيل معي وسارا النيل
 واباي مجازا علقا اي سرت معه وسرت واباه كنام لي لي وجوى النهر وعرضت
 الناقصة على الخوض فان القلب مجاز عقلي فلا يقال انه من القلب لامن الجواز
 العقلي اه وفيه انشاخر جناه عند افادة المعية من ذاته لانه عند افادتها من معروا
 المعية فانه لا مانع حيث نذكر الاسناد اليه وجوى الجواز فيه وفي التخصيص لا بس
 الفاعل والمفعول به والمصدر والمكان والزمان والسبب اه قال السعد لم يتعرض
 للمفعول معه والحال ونحوه لان الفعل لا يسند اليه ما قال الفري وذلك لان
 المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا
 المعنى قطعاً واما المفعول به فلا يسند اليه الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه
 لا يتغير هذا المعنى اصلاً واغما يتغير نصبه وليس بما اخذ في مفهومه ولو سلم انه مأخوذ
 في مفهومه فما لتغير هذا ليس الا بالنصب واما المفعول معه فغير نصبه باسناد الفعل
 اليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه وكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي
 بتجوز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله من حال وتغيير) قال عبد الحكيم
 عن الرضى انه لا يسند اليه الفعل لانه لم يوجها ولا مجهول بخلاف المفعول له فانه وان
 لم يسند اليه المجهول يسند اليه المعلوم فتقول في السبب العادي ضربه التاديب نعم في
 التمييز خلاف الكسائي فانه تجوز اسناد المجهول اليه فقال في طاب زيد فقساطيب
 نفقه فتأمل (قوله الاولى) عرفت ما فيه (قوله وقد يقال هو علة للتفرع) اي علة
 لتكون الوقوع عليه بتفرع عليه ارادة المفعول به ولا يخفى ما فيه (قوله تغيير)
 الاولى مبالغة وتعميم اي هذا اذا كان من غير واسطة بل ولو كان بواسطة (قوله
 هنا) اي في الشارح والافاق المصنف مطلق لا يتوهم فيه هذا الايراد بخلاف
 قول الشارح فالمراد المفعول به وان كان الايرادا هيا (قوله فان قلت) وارده على
 قوله ولو بواسطة الحرف وحاصله ان قولك ولو بواسطة الحرف يعني قول

أجيب بان المراد ما هو مفعول اصطلاحا والمكان والزمان لا يقال لهما ذلك فقامل
(قوله عاديا بالخ) كبنى الامير المدينة أو عقليا كدلالة الاثر على الماثر أو شرعا
كدخول الوقت للصلاة (قوله بلا بس المصدر بالخ) المراد به المفعول المطلق نحو
حد حده وضرب الضرب (قوله حقيقة) مفعول لقوله بسند الخ (قوله نحو نهاره
صائم الخ) لم يمثل لما اذا سئد الى الزمان والمكان المبني للفعل نحو صم النهار
وأجرى النهر لانه حقيقة (قوله خذف المبتدأ) أى زيد أى والجار وهو فى (قوله
وأقيم الزمان الخ) أى المـ ير عنه بنهاره (قوله اذا النهر مكان جرى الخ) وهو الحفرة
التي فيها الماء (قوله والاصل الخ) أى ففعل فيه مثل ما فعل فيما قبله خذف المبتدأ
والجار وأقيم المكان مقامه

المصنف الزمان والمكان وقد مناسا المراد بوقوع الفعل على المفعول به تعلقه به
لا يعقل الابه فتذكر (قوله أجيب بان المراد بالخ) لا يلائم ما سبق له من قوله فان
معناه الخ وما قد من ان المراد بالفعل والمفعول الحقيقيان مع انه التحقيق
تنبه (قوله كبنى الامير المدينة) جعل الامير عاديا بان كون المدينة لا يكون بغيرها
لغير الامير عادة والانساب انه سبب امر كما سيأتى فى الشارح والاعادى قطعت
السكين أو نجر القدم أو أروى الماء أو اشبع الطعام وقوله كدلالة الاثر الخ كان
تقول الاثر بذلك على الماثر أو المصنوع يدل على الصانع وقوله كدخول الوقت
كان تقول أو جب دخول الوقت صلاة اظهر أو أوجبت الرؤية الصوم فان
الموجب حقيقة هو الله والانساب يتبعه يره بنى الامير ان يعبر كما عبرنا (قول الشارح
رحمه الله تعالى لان له دخولا الخ) أى للسبب دخول فى حصول الفعل الخ وقوله
فيستد أى فيصح الاستناد كما أى كصحته الاستناد الخ فالتشبيه فى الصحة (قوله نحو حد
حده) أى خلق الجدان يستد الى صاحبه لا الى الجد نفسه لكنه استدل بالملازمة
له لا كونه جزء مفهومه وقوله وضرب الضرب أى بالبناء للفاعل لان غيره حقيقة
كما اخذ مما سبق وسبق لنا الكلام فيه (قوله مفعول لقوله يستد) أى الثانى
ومفعول الاول محذوف أى مجازا (قوله المبني للفعل) صفة موصوف محذوف
نائب فاعل استد أى لم يمثل لما اذا استند الفعل أو ما فى معناه المبني للفعل (قوله
نحو صم النهار وأجرى النهر) انظر أصاها من البناء للفاعل من غير تقدير فى
تم كشف لك حقيقة انها من المجاز (قول المصنف نهاره صائم) الشاهد فى صائم لان
المجاز انما يعتبر بين صائم والغصير المستتر فيه لا بين نهاره وصائم لان المجاز لا يكون
بين المبتدأ والخبر بل يكون حينئذ واسطه لا حقيقة ولا مجازا عند الخطيب فقوله
الى الزمان أى الى ضميره وكذلك لا يكون بين النعت والمنعوت وقل مثله فى
الامثلة بدنه تنبه وقول الشارح فيما بنى الخ حال من القول المحذوف المضاف اليه

عاديا أو عقليا أو شرعا
لان له دخولا فى حصـوله
وكذا بلا بس المصدر فيستد
الى كل منها كما يستد الى
الفاعل فى المبني للفاعل
حقيقة نحو خلق الله
الارض والى المفعول به فى
المبني له كذلك نحو خلقت
الارض ثم شرع فى أمـهاته
المجاز العـقلى فقال (نحو
نهاره صائم) فيما بنى
للفاعل واستد الى الزمان
مجازا والاصل زيد صائم فى
نهاره خذف المبتدأ وأقيم
الزمان مقامه واستد اليه
صائم (ونهر جار) فيما بنى
للفاعل واستد الى المكان اذ
النهر مكان جرى الماء
والاصل الماء جار فى النهر

(وعيشة راضية) فيما ينى
 للفاعل وأسند الى المفعول
 به اذا عيشة مرضية والاصل
 هو راض عيشته فحذف
 المبتدأ وأقيم المفعول
 مقامه وأسند اليه الرضا
 وحذف المضاف اليه وأما
 في الآية فقد جعل الفاعل
 مظهروفا في العيشة مبالغة ثم
 أسند اليها راضية (وسالت
 الاباطح) في الفعل المبني
 للفاعل وأسند الى
 المفعول به بواسطة في
 والاصل سال الماء في
 الاباطح فحذف الجار
 توسعاً ثم حذف الفاعل
 وأسند الفعل الى المفعول
 (وأخرجت الارض أنقالتها)
 فيما أسند للمفعول بواسطة
 من والاصل أخرج الله من
 الارض أنقالتها ففعل به
 كما في الذي قبله والانتقال
 جمع ثقل بفعلين وهو
 متاع البيت أي ما فيها من
 الدنانير (وأثبت الر بيع
 البقل) فيما أسند للسبب
 العادي وأثبت حقيقة هو
 الله تعالى (ورني الأمير
 المدينة) فيما أسند للسبب

وأسند اليه المـ كان أي عينه (قوله فحذف المبتدأ) أي هو (قوله وأقيم المفعول)
 أي عيشة (قوله وحذف المضاف اليه) أي وهو الضمير (قوله وأما في الآية الخ)
 أشار به الى ان توجيه المثال المتقدم ليس في الآية خلافا لبعض حواشي التلخيص
 وحاصل توجيه الآية ان الجار والمجرور خبر مفعوم وصف المجرور براضية وقوله
 ثم أسند اليها راضية في الاسناد تسمع لانه لم يسند له عيشة وانما وصفت العيشة به
 (قوله الاباطح) جمع أبطح وهو المحل المتسع الذي فيه دفاق الحصى والاولى
 جعله من أمثلة المـ كان كما صنع السعد (قوله بواسطة في) أي سبب حذف
 الخ أي وهو المـ برعنه بالنصب وبـ على نزاع الخافض وأما في جملة ذلك
 الجار فليس مفعولاً (قوله ففعل به الخ) أي فحذف الجار توسعاً ثم حذف
 الفاعل وأسند الى المفعول (قوله وأثبت الر بيع الخ) اعلم ان المراد بالربيع
 هنا المطر

نحو والتقدير نحو قولك كذا حال كونه كائناً فيما ينى مسنده للفاعل الخ والظرفية
 من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسند اليه المـ كان) مجرماً كان بياناً للضمير
 في اليه أي وأسند جار الى المـ كان وقوله عينه بيانه للمعنى الحقيقي أي جارية
 عينه فإرادته بالعين الماء ولا يخفى انه تكلف فالاولى له ان يقتصر على قوله وأسند
 اليه أو يقول وأسند اليه جاراً لكنه حب ان يقلد شيخه الأمير في الاختصار (قول
 المصنف وعيشة راضية) أشار به وان كان غير القرآن وبظنيرة الى الرد على من
 نفى وقوع المجاز في القرآن كما قدمنا ومذهب الخليل انه لا مجاز في عيشة
 راضية بل راضية من قبيل لابن وتامر بمعنى ذات رضا وهو مساوياً لراضية فان
 قالت ان بناء لابن وتامر يستوي فيه المذكر والمؤنث وراضية محتملة على ناء
 التأنيت قالت يجوز كونها بالمبالغة كعلامة لالتأنيث فتري بنـ بوضع تأمل
 (قوله خبر هو) أي على أن في أسنداً تعري بجملة تبعية أو على تشبيهه
 العيشة بظرف واستعارته لها وحذفه والرمز اليه بنى على طريق المكشبة والاصل
 فهو أي من ثلث موازينه راض عيشته فقدم المفعول وحرفني وجعل ظرفاً
 للفاعل مبالغة وحذف المضاف اليه وأسند راضية الى الضمير مجازاً وفي
 الشرح والحاشية اجمال (قوله في الأسناد تسمع) أي وكون المـ راد مطلق
 النسبة لا يمنع ويمكن ان الشارح لاحظ ان الغرض هنا الاسناد للضمير لا الوصفية
 فأراد ثم أسند الى ضمير هاراضية (قوله والاولى الخ) أي لانه كثر جار بلا فرق
 (قوله أي بسبب حذف الخ) يفيد ان قوله بواسطة في متعلق بأسند وبتبادر من
 الشرح انه مرتبط بالمفعول به ثم في كون المنصوب بنزع الحافظ مفعولاً به تأمل

عائد على الجواز (قوله فالمراد المفعول به) تفرع على قوله لوقوعه عليه لانه هو
الذي الفعل واقع عليه ولو اسند اليه الفعل واحترز عن المفعول معه لانه لا يستند
اليه الفعل كالحال ونحوها فان قيل ان اريد لا يستند اليه الفعل مع بقاءه مفعولا
معه فالمراد به كذلك وان اريد مع عدم البقاء فلا نسلم انه لا يستند اليه
حينئذ فلا مانع من ان يقال سار النبيل فالجواب انه يختار الاول وهو اذا استند
اليه الفعل

وقوعه فيما (والمفعول)
وقوعه عليه فالمراد المفعول

والمفعول معه اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدونها وان لم يمكن تحته بدون المفعول
فيه وبكون المراد بالامور المذكورة ذلك ظهور وجه ترك المصنف ذكر الجواز
والمحذور من عبد الحكيم بزيادة وقوة قصوده بيان امثلة الزمان وما معه بقطع النظر
عن الملازمة التي الكلام فيها وهي الملازمة بالاسناد والاقبال نحو ضرب في يوم
الجمعة وقرئ الباقي بالبناء للجهول (قول الشارح رحمه الله تعالى لوقوعه فيها) أي
اولا كرون الزمان جزء مفهوم الفعل واسم الفعل على ان مدلوله عام معنى الفعل
(قوله عائد على الجواز) المناسب على الفعل أو ما في معناه (قول المصنف رحمه الله
تعالى والمفعول) ينبغي ان يستغنى منه المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
باب علمت اه أطول أي لان الكلام في الملازمة بالاسناد وما ذكر لا يصح اسناد
الفعل أو ما في معناه اليه سواء كان مفعيلا للفاعل أو للمفعول بخلاف المفعول الاول في
الساكن فانه وان لم يصح اسناد المبني للفاعل اليه يصح اسناد المبني للمفعول اليه
فالمفعول الثاني من باب علمت لا يستند اليه الفعل عند بناءه للمفعول ولا يجوز علم
زيد اقامه وكذلك الثالث من باب علمت فلا يقال أعلم زيد افرسك مسرج والنقييد
بالتالث لامفهوم له فان المفعول الثاني من باب علمت كذلك فلا يقال أعلم
زيد افرسك مسرجا وتوز ذلك كله ابن مالك تبعه بعض النحويين اذا أمن اللبس
كافي الامثلة فان خيف اللبس فعينت اقامة الاول اتقا فاقول في ظنفت زيد اعمرا
ظن زيد عمرا وفي علمت بكر اخالد اعمرا علم بكر اخالد اعمرا ولا يجوز ظن زيد اعمرا
ولا أعلم بكر اخالد عمرا وهذا بخلاف الثاني من باب كسا فانه ينوب عن الفاعل فيما
اذا أمن اللبس اتقا فانحو كسي زيد اجبة واما اذا خيف اللبس فلا ننحو اعطى زيد
عمرا وقوله لوقوعه عليه لا يصح علة لكون المراد المفعول به حتى يتفرع عليه ويصح
تعليلا لو كان من المتن الا ان يتكلف بانه مشهور وقد كان فيه مذكورا فالمناسب
جعل له تعليلا لوقوعه عليه وعلة المراد قوله لانه الذي ينصرف الخ وبه تعرف ما في
قول المحشي تفرع على قوله لوقوعه عليه (قوله لانه هو الذي الفعل الخ) على
تقدير أي فانه تفسير لقوله لوقوعه عليه توصلا لقوله واحترز الخ ولا اعتراض
الآتي وان تأملت وجدت هذا متضمنا للجواب الآتي في الفرق فان قوله ولو

زال عنه معنى المفعول معه بخلاف المفعول به فان معناه وهو من وقع عليه الفعل
 باق وتغيير الاعراب غير مضر وكذا يقال فيما الخى بالمفعول معه من حال وتغيير
 (قوله لانه الذى ينصرف اليه الخ) الاولى جعله علة ثانية ويأتى بالواو والا فلا
 حاجة اليه بعد التفرع المذكور وقد يقال هو علة للتفرع فلا اعتراض (قوله
 اى ولو بواسطة الحرف) تغيير للمفعول به هنا وبهذا التدفع ما أورد من انه لا يشتمل
 مابنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة الحرف فان قلت اسم الزمان والمكان
 مفعول بواسطة الحرف فلا فائدة لذلك كما حجتك

به لانه الذى ينصرف اليه
 المفعول عنده الاطلاق
 اى ولو بواسطة الحرف
 (والسبب)

اسند اليه الفعل فى معنى ولو غير من النصب فى ضرب زيد عمر الى الرفع فى ضرب
 عمرو وحسن الصناعة يقتضى بتركه الا لا يضيغ السؤال ويتكرر الجواب (قوله
 زال عنه معنى المفعول معه) قيل لا يزول فانك تقول سار النبل معى وسار النبل
 واباى مجازا علقا اى سرت معه وسرت واباه كنتم لى وجى النهر وعرضت
 الناقصة على الخوض فان القلب مجاز عقلى فلا يقال انه من القلب لامن المجاز
 العقلى اه وفيه انشاخر جناه عند افادة المعبة من ذاته لا عند افادتها من مع وواو
 المعبة فانه لا ماقع حيث نكث من الاسناد اليه وجى المجاز فيه وفى التلميح يلا بس
 الفاعل والمفعول به والمصدر والمكان والزمان والسبب اه قال السعد لم يتعرض
 للمفعول معه والجمال ونحوه لان الفعل لا يسند اليه ما قال الفري وذلك لان
 المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا
 المعنى قطعا واما المفعول به فلا يسند اليه الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه
 لا يتغير هذا المعنى اصلا ولا غايته غير نصبه وائس بما اخوذ فى مفهومه ولو سلم انه ما اخوذ
 فى مفهومه فالمتغير هنا ليس الا بالنصب واما المفعول معه فمع تغيير نصبه باسناد الفعل
 اليه يتغير شئ آخر معتبر فى مفهومه وكذا القياس فى البواقى وهذا القدر يكفى
 بتجاوز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله من حال وتغيير) قال عبد الحكيم
 عن الرضى انه لا يسند اليه المفعول لانه لهما ولا مجهولا بخلاف المفعول له فانه وان
 لم يسند اليه المجهول يسند اليه المعلوم فتقول فى السبب العادى ضربه التاديب نعم فى
 التمييز خلاف الكسائى فانه يجوز اسناد المجهول اليه فقال فى طاب زيد نفسا طيب
 نفسه فتأمل (قوله الاولى) عرفت ما فيه (قوله وقد يقال هو علة للتفرع) اى علة
 لتكون الوقوع عليه يتفرع عليه ارادة المفعول به ولا يخفى ما فيه (قوله تغيير)
 الاولى بما للغة وتعميم اى هذا اذا كان من غير واسطة بل ولو كان بواسطة (قوله
 هنا) اى فى الشارح والافاض المصنف مطلق لا يتوهم فيه هذا الايراد بخلاف
 قول الشارح فالمراد المفعول به وان كان الايرادا هيا (قوله فان قلت) واراد على
 قوله ولو بواسطة الحرف وحاصل ان قولك ولو بواسطة الحرف يقتضى عن قول

أجيب بان المراد ما هو مفعول اصطلاحا والمكان والزمان لا يقال لهما ذلك فتأمل
(قوله عاديا بالخ) كبنى الامير المدينة أو عقليا كدلالة الاثر على المؤثر أو شرعا
كدخول الوقت للصلاة (قوله يلبس المصدر بالخ) المراد به المفعول المطلق نحو
جدجده وضرب الضرب (قوله حقيقة) معمول لقوله يسند الخ (قوله نحو نهاره
صائم الخ) لم يعمل لما اذا سئد الى الزمان والمكان المبني للفعل نحو صيم النهار
وأجرى النهر لانه حقيقة (قوله خذف المبتدأ) أي زيد أي والجار وهو في (قوله
واقيم الزمان الخ) أي المعتبر عنه نهاره (قوله اذا النهر مكان جرى الخ) وهو الحفرة
التي فيها الماء (قوله والاصل الخ) أي فعمل فيه مثل ما فعل فيما قبله خذف المبتدأ
والجار واقيم المكان مقامه

عاديا أو عقليا أو شرعا
لان له دخولا في حصوله
وكذا يلبس المصدر فيسند
الى كل منها كما يسند الى
الفاعل في المبني للفاعل
حقيقة نحو خلق الله
الارض والى المفعول به في
المبني له كذلك نحو خلقت
الارض ثم شرع في أمثلة
المجاز العقلي فقال (نحو
نهاره صائم) فيما بني
للفاعل وأسند الى الزمان
بجاء والاصل زيد صائم في
نهاره خذف المبتدأ واقيم
الزمان مقامه وأسند اليه
صائم (ونهر جار) فيما بني
للفاعل وأسند للمكان اذا
النهر مكان جرى الماء
والاصل الماء جار في النهر

المصنف الزمان والمكان وقد مناسا المراد بوقوع الفعل على المفعول به تعلقه به
لا يعقل الابه فتذكر (قوله أجيب بان المراد الخ) لا يلائم ما سبق له من قوله فان
معناه الخ وما قد مناسا ان المراد الفاعل والمفعول الحقيقيان مع انه التحقيق
تنبه (قوله كبنى الامير المدينة) جعل الامير عاديا من كون المدينة لا يكون بنيانها
لفي الامير عادة والانصب انه سبب امر كما سيأتي في الشارح والاعادى قطعت
السكين أو نجر القدم أو أروى الماء واشبع الطعام وقوله كدلالة الاثر الخ كان
نقول الاثر بذلك على المؤثر أو المصنوع يدل على الصانع وقوله كدخول الوقت
كان نقول أوجب دخول الوقت صلاة الظهر أو أوجب الزؤة الصوم فان
الموجب حقيقة هو الله والانصب بتعبيره بنى الامير ان يعبر كما عبرنا (قول الشارح
رحمه الله تعالى لان له دخولا الخ) أي للسبب دخول في حصول الفعل الخ وقوله
فيصند أي فيصح الاسناد كما أي كصحته الاسناد الخ فالتشبيه في الصحة (قوله نحو جد
جده) أي خلق الجد ان يسند الى صاحبه لا الى الجد نفسه لكنه اسند له ملازمة
له لا كونه جزء مفهوما وقوله وضرب الضرب أي بالبناء للفاعل لان غيره حقيقة
كما اخذ مما سبق وسبق لنا الكلام فيه (قوله معمول لقوله يسند) أي الذي
ومع مول الاوّل محذوف أي مجازا (قوله المبني للمفعول) صفة موصوف محذوف
نائب فاعل اسند أي لم يقل لما اذا اسند الفعل أو ما في معناه المبني للمفعول (قوله
نحو صيم النهار وجرى النهر) انظر أصله ما من البناء للفاعل من غير تقدير في
تنكشف لك حقيقة انها من المجاز (قول المصنف نهاره صائم) الشاهد في صائم لان
المجاز اغما يعتبر بين صائم والضمير المستتر فيه لا بين نهاره وصائم لان المجاز لا يكون
بين المبتدأ والخبر بل يكون حينئذ واسطه لا حقيقة ولا مجازا عند الخطيب فقوله
الى الزمان أي الى ضميره وكذلك لا يكون بين اللفظ والمنعوت وقيل مثله في
الامثلة بعده تنبه وقول الشارح فيما بني الخ حال من القول المحذوف المضاف اليه

وأسند اليه المـ كان أي عينه (قوله حذف المبتدأ) أي هو (قوله وأقيم المفعول)
 أي عيشة (قوله وحذف المضاف اليه) أي وهو الضمير (قوله وأما في الآية الخ)
 أشار به إلى أن توجيه المثال المتقدم ليس في الآية خلافا لبعض حواشي التفسير
 وحاصل توجيه الآية أن الجبار والمجور وخبره وثم وصف المجور براضية وقوله
 ثم أسند اليه راضية في الاسناد تسامح لأنه لم يسند له عيشة وإنما وصف العيشة به
 (قوله الأباطح) جمع أبطح وهو المحمل المتسع الذي فيه دقاق الحصى والأولى
 جعله من أمثلة المـ كان كما صنع السعد (قوله بواسطة) أي بسبب حذف
 الخ أي وهو المـ برعنه بالمصوب على نزع الخافض وأما في جملة ذلك
 الجار فليس مفعولا (قوله فـ هل به الخ) أي لحذف الجار توسعا ثم حذف
 الفاعل وأسند إلى المفعول (قوله وأثبت الربيع الخ) اعلم أن المراد بالربيع
 هذا المطر

نحو والتقدير نحو قولك كذا حال كونه كائنا فيما بين مسنده للفاعل الخ والظرفية
 من ظرفية التماس في العام (قوله وأسند اليه المـ كان) يجوز المـ كان بيانا للضمير
 في اليه أي وأسند جار إلى المـ كان وقوله عينه بيان للعين الحقيقية أي جارية
 عينه فإرادته بالعين المـ ولا يخفى أنه تكلف فالأولى له أن يقتصر على قوله وأسند
 اليه أو يقول وأسند اليه جارـ لكنه حب أن يقلد شيخه الأمير في الاختصار (قول
 المصنف وعيشة راضية) أشار به وأن كان غير القرآن وبظهيره إلى الرد على من
 نفى وقوع المجاز في القرآن كما قدمنا ومن ذهب الخليل أنه لا مجاز في عيشة
 راضية بل راضية من قبيل لابن وتامر بمعنى ذات رضا وهو مساو لمعنى مرضية فإن
 قلت إن بناء لابن وتامر يستوي فيه المذكور والمؤنث وراضية محتملة على ناء
 التانيث قلت يجوز كونها للبالغـ كعلامة للتانيث فنرى به توضيح تأمل
 (قوله خبره) أي على أن في استعارته تصريح بمحتملة تبعية أو على تشبيهه
 العيشة بظرف واستعارته لها وحذفه والرمز اليه في على طريق المكنية والأصل
 فهو أي من ثلث موازينه راض عيشته فقدم المفعول وحرفي وجعل ظرفا
 للفاعل مبالغة وحذف المضاف اليه وأسند راضية إلى الضمير مجازا وفي
 الشرح والهاشية أجمال (قوله في الاسناد تسامح) أي وكون المـ أراد مطلق
 النسبة لا يمنع ويمكن أن الشارح لاحظ أن القرض هنا الاسناد للضمير لا الوصفية
 فأراد ثم أسند إلى خبره راضية (قوله والأولى الخ) أي لأنه كثر جار بلا فرق
 (قوله أي بسبب حذف الخ) يفهم أن قوله بواسطة في متعلق بأسند وبتبادر من
 الشرح أنه مرتبط بالمفعول به ثم في كون المنصوب بنزع الحافظ مفعولا به تأمل

(وعيشة راضية) فيما بيني
 للفاعل وأسند إلى المفعول
 به إذا العيشة مرضية والأصل
 هو راض عيشته حذف
 المبتدأ وأقدم المفعول
 مقامه وأسند اليه الرضا
 وحذف المضاف اليه وأما
 في الآية فقد جعل الفاعل
 مظهروفا في العيشة مبالغة ثم
 أسند اليه راضية (وسالت
 الأباطح) في الفعل المبني
 للفاعل وأسند إلى
 المفعول به بواسطة في
 الأصل سال الماء في
 الأباطح حذف الجار
 توسعا ثم حذف الفاعل
 وأسند الفعل إلى المفعول
 (وأخرجت الأرض أنقالمه)
 فيما أسند للمفعول بواسطة
 من والأصل أخرج الله من
 الأرض أنقالمه فـ هل به
 كما في الذي قبله والانتقال
 جمع ثقل بفحتمين وهو
 متاع البيت أي ما فيها من
 الدنانير (وأثبت الربيع
 البقل) فيما أسند للسبب
 العادي وأثبت حقيقة هو
 الله تعالى (وبني الأمير
 المدينة) فيما أسند للسبب

أسماء والباني حقيقة هو
 ملة (والقريظة) التي تقدم
 كرها في التعريف (أما
 فدية كقول مجهـول
 نال) أي الذي لا يعلم حاله
 بل هو موحد أو دهرى
 بهـد قوله أنبت الريح
 بقل أن الله على كل شيء
 دبر) فقوله أن الله على
 كل شيء قد برز بقرينة لفظية
 إلى أنه أراد أن أسناد
 لانبثاق إلى الريح إلى
 غير ما هو له (وقولك
 نزم الأمير الجند وهو في
 نصره) فقولك وهو في
 نصره قرينة على أن أسناد
 لنزم اليه مجاز (وأما
 بغيره) عطف على أما
 فظية (كصدور الأول)
 أي أنبت الريح بقل
 (من الموحـد) أذهب من
 حاله أن الأسناد مجازي
 لاعتقاده أن المنبت حقيقة
 هو الله (وكاستحالة قيام
 المسند بالمدكور) أي
 بالأسناد إليه المذكور مع
 المسند كقولك محبتك
 جاءت في اليك لظهور
 استحالة قيام المحبة
 (وأما المجاز المفرد) وهو
 المشار إليه فيما تقدم
 بقوله وأما في الكلمة

وهو في الأصل حقيقة في الحبش الذي يرى فيكون هنا مجازا لغويا مرسلالا به
 أطلق الريح وأريد سببه وهو المطر ثم أسند أنبت له مجازا عقليا فهو مجاز عقلي
 على مجازاتهـوى (قوله الأمرارخ) أشار به إلى نكته تعدد أمثال (قوله أو
 دهرى) أي الذي ينسب الأمور إلى الدهر والمـراد من ينسب الأفعال إلى الله بـر الله
 (قوله كصدور الأول) أي المثال الأول من المثاليين الكائنين للقرينة اللفظية
 (قوله محبتك جاءت الخ) أي فهو من أسناد الفعل للسبب وحق الأسناد أن
 يكون أصاحبا (قوله وأما المجاز الخ) الأولى حذف أما لأنه لم يتقدم لها مقابل

(قوله وهو في الأصل حقيقة في الحبش) في التلخيص ما يفيدانه حقيقة في المطر
 (قول المصنف قيام المسند بالمدكور) أي أنصافه به أو صدوره عنه فيدخل قيام
 المبني للجهول بنائب الفاعل أذعنني ضرب زيد أنصف بالضرورية ولا حظي
 الأطول هذا فقال الأولى كاستحالة نسبة المسند إلى المسند إليه المذكور لتناول
 نسبة الفعل المبني للجهول (قول الشارح المذكور الخ) أي في عبارة المتكلم وليس
 المراد المذكور في كلام المصنف سابقا والمراد المذكور لفظا أو تقديرا وقوله رحمه
 الله لظهور استحالة قيام المحبة في التعبير بالاستحالة هنا ظاهرة بناء على
 مذهب المبرد في نحو ذهب زيد من أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على
 مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت
 حاملا وسببا في ذهابه ولا يعني بالسبب الإلحاح ولا ذلك في صحة أسناد مثل ذلك
 إلى المحبة لأنها تأثير المحبة وتحمّل عليه فحق محبتك جاءت في اليك على هذا جعلتني
 جاثيا من غير أن تشارك كني في المحبة أي كافت سببا في محبتي ولا شك أنما سبب
 حقيقة فلا يكون أسناد المحبة إليها مجازا فاعل المثال مبني على مذهب المبرد أنه سم
 بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسه جاءت في بسبب المحبة فالمحبة
 سبب داع للمحبة ولا فاعله قاله السرايى والأولى أن أصله الله جاء في بسبب المحبة أنه
 وقوله ولا يعني بالسبب الإلحاح أي السبب والحامل بمعنى أي وقولهم بالمجاز في
 أقدمني بلدك حتى على فلاف على أن المعنى أو جد قد وحي أما على أن المعنى
 حتى على أقدم فلا مجاز وكون الجمل لا يكون إلا من ذي الفعل والترك فغير صحيح
 وقوله وكتب أيضا أي الصبان وقوله أصله نفسه الخ أي نفس الناطقة صاحبتي
 في المحبة إليك وليس المراد بالنفس الذات لأنه يصير المعنى على مذهب المبرد
 الذي الكلام فيه صاحبتي ذاتي في المحبة إليك وهو غير مستقيم إذ الشيء لا يصاحب
 نفسه إلا أن يرتكب التعبير به وهذا مبني على مذهب المسلمين من أن النفس
 الناطقة جسم نزل من الجانب الأعلـى إلى الأدنى وإن كانت مجردة عند الشيخ ابن
 سينا متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف وقوله والأولى أن أصله الخ أي لأن

واجب بأنها مجرد التاكيد وحذفه من الأول لدلالة هذا وما بعده عليه (قوله
وعدل عنه هنا) أي عن التعبير بالكلمة (قوله لدنا في تعريفه بالكلمة الخ) لأنه
لو غير بقوله والمجاز في الكلمة المستعملة لزم أخذه الذي في تعريف نفسه وهو
دور وانما قيد بالمفرد لاجل التعريف بالكلمة والحاصل أن المجاز في الكلمة
هو الاستعمال لأنه هو المظروف في الكلمة فلو عبر به هنا لعرفه بالاستعمال وأما
المجاز المفرد فهو نفس الكلمة (قوله الكلمة)

وعدل عنه هنا الثاني
تعريفه بالكلمة المستعملة
ليكون جارا على المشهور
في تعريفه والاعرفه
بالاستعمال وهو أن كان
محيلا لأنه ليس المشهور
وعبر فيما تقدم بما تقدم
لأنه الأنسب بقوله
الاسناد (فهو الكلمة)

مانقوله عن السير أي غير معروف لاهل العربية لأن متعارفهم أن الأفعال
تنسب للذات لا للنفس الناطقة والاولى أن أصله جئت اليك بالهبة أي بسببها
فهو من باب القلب والمبالغة لا للتعدي (قوله واجب بأنها مجرد التاكيد)
لا بدفع الأولوية وقوله أو حذفه من الأول أي على خلاف الغالب (قوله أي
عن التعبير بالكلمة) أي عن التعبير بالمجاز في الكلمة أكن لما كان محل
العدول هو لفظ الكلمة اقتصر عليه وجعل الضمير عائدا على التعبير وان
تبادر من الشارح عوده لقوله لعدم استقامته لا تقدر مضاف أي وعدل عن
مقتضى قوله سابقا في الكلمة وهو وأما في الكلمة (قوله المستعملة) بالرفع
أي فهو الكلمة المستعملة (قوله لزم الخ) غير مسلم فإن الكلمة ظرف لا معرف
فلو قال لزم ظرفية الشيء في نفسه لناسب ومع ذلك فافظا هر من قول الشارح
والاعرفه بالاستعمال أن اللازم عدم محبة الجمل لا الدور مع محبة الجمل كما هو ظاهر
الحشي (قوله وانما قيد الخ) الأولى ذكره بعد الحاصل (قوله لأنه هو المظروف في
الكلمة الخ) أي لأنه هو الذي يتأني ظرفيته بخلاف الكلمة فانها لا يتأني ظرفيتها
لما قدمناه (قوله لعرفه بالاستعمال) أي ففوته الجري على المشهور فقوله أن
المجاز الكلمة الخ إشارة لقياس حاصله أن المجاز في الكلمة هو الاستعمال وكل
ما كان كذلك يفوت الجري على المشهور فالمجاز في الكلمة يفوت الجري على
المشهور وقوله وأما المجاز المفرد إشارة لقياس آخر حاصله أن المجاز المفرد هو الكلمة
وكل ما كان كذلك لا يفوت المشهور فالمجاز المفرد لا يفوت المشهور وهذا بعد
الوقوع والافهوه بعد من الشارح كل البعد وتحقيق الشارح هكذا مقتضى
قولنا السابق في التقسيم أمافي الاسناد وأما في الكلمة أن نقول وأما المجاز في
الكلمة أكننا عدلنا عنه لثلاث ففوتنا الجري على المشهور إذ لو عبرنا بما هو مقتضى
لعرفنا بالاستعمال لأن المجاز الذي يكون في الثلاثة التي في التقسيم لا يكون إلا
بالمعنى المصدري الذي هو الاستعمال والنقل ولا شك أنه لا يصح الإخبار عنه
بالمعنى الاسمى الذي هو الكلمة فقوله لعرفه بالاستعمال أي لا يصح الإخبار
وقوله فيما تقدم أي من التقسيم وقوله بما تقدم أي قوله وأما في الكلمة تأمل

خرج مجاز الحذف والزيادة لانهم ليسوا من الكلمة ان قلت ان التعريف للماهية
والثناء للوحدة وبين الماهية والوحدة تناسف فالجواب ان في العبارة حذف
مضاف أى فهو ماهية الكلمة أو قال جرد التاء عن معنى الوحدة أو يقال ان
التاء جزء من ماهية المجاز لانه يعتبر فيه وحدة ماهيته (قوله اسم الخ) كاسد أو
فعلا كسطق أو حرفا كفى جذوع

بما أو فعلا أو حرفا

(قوله خرج مجاز الحذف والزيادة) به تعرف عددهم له من المرسل (فائدة) قال
في منع الموانع ليس هناك تعريف سالم قط الا قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء
للمة كلمة التائب (قوله للوحدة) أى الشخصية هكذا فهم حتى اعترض
بالتثاني (قوله حذف مضاف) بأياه التعريف والمجاز نفس الكلمة المستعملة
لما هيته تأمل (قوله جرد التاء عن معنى الوحدة) أى وهى حينئذ للتوكيد
ويقال عليه ليس من التوكيد المعنوى ولا اللفظى كما هو مشهور وليس المقام
مقامه وجعلها التائب الكلمة ليس بالقوى وفى الهندى على كافية ابن الحاجب
تجريد التاء عن معنى الوحدة بعيد لا يوجد فى الاستعمال لكونها مضافى الوحدة
أه وفى النصبة فظرب دليل كلمتين وتقرين فتدبر وهذا الجوابان بالتسليم فالأدب
تأخيرهما عن الجواب به بدفاته بالمنع (قوله ان التاء جزء من ماهية المجاز) أى
من دال ماهيته ضرورة ان التاء لفظ والماهية مدلول التاء تعريف لآخر فحتى
تكون التاء جزءا (قوله لانه يعتد برفقه الخ) أى فالتاء للوحدة الماهية لا للفرد
والشخص حتى يكون تناسف ومعنى أنها الوحدة الماهية فادتها عدم تعددها
ومعنى انها من دال ماهيته انها دالة على الوحدة التى هى جزء من مفهوم ماهيته
وكأنهم قالوا المجاز القول الواحد فهى معتبرة فى مفهومه كاعتبار الحيوان فى
تعريف الانسان من حيث كونه جزا لا من حيث اقسام الافراد وهو معنى
قول الامير والمحق ان الوحدة ملاحظة لا حظ معناها فى ذاته من حيث اعتبارها فى
ماهية المجاز المفعول لا من حيث الافراد نظير الحيوان وان فى تعريف الانسان
أه وقال السيد فى حواشى الرضى (فان قيل) الجنس احتمال القلة والكثرة
لا ينافى ما للوحدة لكان ما للفائدة فى ملاحظة فى مقام التعريف
(قلنا) التنبيه على ان الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون
الاجتماع فلا يقال لمجوع زيد قائم انه كلمة فعلى هذا لا تكون الوحدة مرادة
اصلا وان كانت الماهية متصفة بها وقوله الجنس لاحتماله الخ معناه ان لفظ
كلمة كانه واحد لما مفهوم كل صادق على زيد وعمر ووبكر فافراد هذا المفهوم
زيد وعمر ووبكر فريد بلام الجنس جنس الوحدة ومفهومه أه سم وكل أهمهم فى
الكلمة المعروفة بقول مفرد وكلا من فى الكلمة الواقعة فى التعريف لا يجهن فانه

(قوله كما لا توصف الخ) أي لان الاستعمال قبيح في الحقيقة والمجاز فلا بد من
الاستعمال فيهما (قوله وضعت) أي الكلمة فالصفة جرت على غير من هي له
فيكون الواجب الابرار وجوابه من وجهين الأول انه على مذهب الكوفيين
والثاني ان بعض المحققين

لا معنى في ان يكون التاء دلالة على كون الجنس واحدا فانه واحد من وضعه وعند
الاطلاق لا انصراف الا الى الله فلو قالوا انه اللفظ المستعمل الخ لكان أسهل وقال
المصنف انما لو حدة الأفراد أي للدلالة على ان الجنس افراده أحاد أي لا يدل على
اثنين مرة أو ثلاثة مرة أو أربعة كذلك وهكذا أه بالمعنى ولا يهين أيضا فان
افراد الجنس أحاد من وضعه كما هو مشهور تأمله وعن الحق لا يحمى ولا تكن
أسير التلميح (قول المصنف المستعملة) لا بد من تجريده لان الاستعمال اطلاق
باللفظ مراد منه المعنى واللفظ هو الكلمة (قول الشارح خرج الكلمة) الأولى خرج
اللفظ لان الكلمة قول مفرد والقول هو المستعمل لكنهم أرادوا منها اللفظ
الشامل للمعنى حتى يكون لتقييدها بالمستعملة فائدة وقوله قبل الاستعمال
أي وبعد الوضع لها ويظهر منه خروج المهمة بالطريق الأولى والمراد ما يعبر
الوضع وما قبله سواء وضع بعد أو لا (قول المصنف رحمه الله تعالى في غير ما وضعت
له) أي وضع ما شخصيا فيما أصله شخصي ونوعيا فيما أصله نوعي هكذا ارتكب
التوزيع فلا يرد ان أريد بالوضع الاصلي للكلمة المتجاوز بها الوضع الشخصي
خرج عن المجاز ما كان وضعه معناه الاصلي نوعيا كما جاء في قوله زيد الذي لم يمت الى
الآن فقاتل مجاز معني ضارب ضربا شديدا بقرينة قوله لم يمت الى الآن ولا
يصدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مغاير له أي وضع له وضع ما شخصيا
فان تعريف غير جامع وان أريد بالوضع الاصلي للكلمة المتجاوز بها الوضع النوعي
خرج عن المجاز ما كان وضعه معناه الاصلي شخصيا كما جاء في قوله فأسد مجاز
معني رجل شجاع بقرينة برمي ولا يصدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مغاير للمعنى
الاصلي الذي وضعت الكلمة له وضع نوعيا ووجه عدم الصدق ان التعريف
مقتضي انه لا بد ان يكون وضع الكلمة المجازية معناه الاصلي نوعيا فاذا انتفى
كون الوضع نوعيا لم يكن مجازا كما هو واضح وان أريد بالوضع الاصلي للكلمة الاعم
من الشخصي والنوعى بحيث تكون الكلمة موضوعا لهما معا او مترددة بينهما لم
يشمل شيئا لانه لا وضع شخصي نوعي معا او مترددة بينهما ولا بد من التعبير في
وضعت لان الوضع جعل اللفظ بازا المعنى (قوله على غير من هي له) الأولى على غير
ما هي له لان من لا عقل (قوله على مذهب الكوفيين) أي من عدم الوجوب عند

(المستعملة) خرجت الكلمة
قبل الاستعمال فلا توصف
بالمجاز كما لا توصف بالحقيقة
(في غير ما) أي مع
(وضعت له) أولا

قال ان محمل الخلاف في الابراز في الوصف وأما الفعل فافتقر على عدم وجوب
الابراز عند أمن اللبس (قوله خرج الحقيقة الخ) لانها الاستعمال فيما وضعت له
أولا وخرج ايضا استعمال الكل في الجزئي من حيث تحققه فيه وأما من حيث
خصوص الجزئي فهو مرسل من استعمال العام في الخاص أو الكل في الجزئي
(تنبيه) يؤخذ من قول الشارح أولا ان المجاز موضوع بالوضع الثانوي

الامن والوجوب عند الخوف (قوله قال ان محمل الخلاف الخ) نقل الصواب عن
الجمع وغيره ان الخلاف عام (قوله على عدم جواز) صوابه على جواز عدم الابراز
وفي نسخة على عدم وجوب (قوله لانها الاستعمال) الذي يناسب ما بقى الشارح
وقوله كما شأن بقول لانها الكلمة المستعملة (قوله وأما من حيث خصوص
الجزئي) هو محل خلاف عند المتأخرين قال الكمال بن الهمام مذهب المتقدمين أنه
حقيقة وجعلوا اللام في تعريفها لالة لاصلة وضع والكل وضع لاجل استعماله في
الجزئي أي وينبغي انه ليس حصر أو الا كان الكل الطبعي مجازا كما في الامير
(قوله من استعمال العام في الخاص) وقوله أو الكل في الجزئي مآلهما واحد
لان العام هو الدال على المفهوم بشرط الشمول وبراذه الكل والخاص هو الدال
على المفهوم بشرط تعيينه بذاته وبراذه الجزئي وان كان العام والخاص وصفين
للشيء في بابا فالفرق بينهما اعتباري وقولنا بشرط تعيينه بذاته احتراز عن المقيد
فانه الدال على المفهوم بشرط تعيينه بخارج ينضم اليه ولا شك ان تعيين الجزئي
ليس بخارج حتى يقال للاطلاق والتقييد كما قال الامير الاعلى التماسا بل ثم انهم
صرحوا في علاقة الجزئية باشتراط التركيب الحقيقي وهي هنا اعتبارية قال الامير
الكلية جزء اعتباري للجزئي لا موجود في نفسه والا لشخص وانما اضيف له
لانتراعه منه فليس اعتبارا اختراع لا يستند لشيء كالكاذب فالجزئي هو الكل
المنسوب اليه فكل منهما مناسب للاختراع وهو على عدم وجود الكل استقلا لا
اه قالوا لا يوجد في الخارج انما وجوده بوجود افراد اذ لو وجد خارجا لكان اما
نفس الجزئيات في الخارج أو خرافتها أو خارجا عنها وكل باطل أما الاول فللزوم
أن يكون كل واحد من الجزئيات عين الاختراع في الخارج ضرورة ان كل واحد
منها في ضمن عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزئي الآخر وعين العين عين وأما
الثاني فللزوم ان يتقدم علم في الوجود ضرورة ان الجزئي الخارج مالم يتحقق
أولا وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون مقابرا لما في الوجود لا يصح جملة
عليها وأما الثالث فاستقصاء غنيته عن البيان ثم ان الاولى للشيء ان يقول فهو
مرسل علاقته بالخصوص أو الجزئية فان في ظاهر عبارته قلاقة لانها في المعنى
هكذا وخرج ايضا استعمال الكل في الجزئي لامن حيث الخصوص وأما من

ج الحقيقة كما في
أيوان المفرد

والحق ان وضعه نوعي لان الواضع لم يلاحظ لفظا بخصوصه وانما لاحظ امر الكا
(قوله وعين الخ) أي ونحوه من كل مشترك (قوله لانه وضع لكل منهما) أي من
الباصرة والجارية وقد يقال هو خارج عما انفهم من العموم

وعين في الباصرة أو الجارية
لانه وضع لكل منهما وضعاً
أولياً (العلاقة)

حيث الخصوص فلا لانه مرسل من استعمال الكل في الجزئي فتأمل (قوله
والحق) ليس مقابلاً لقول الشارح ومقابل الحق انه ليس موضوعاً وأشرنا في
البسطة النوعية وللغرض بينهما وبين نوعية الحقيقة فلا تغفل (قوله من كل مشترك)
لا يظهري في مثل صلاة نظراً للغة والشرع وستعرفه من القول التي سأكتبها الآن
(قوله هو خارج عما الخ) قال الصبان في الرسالة البيانية الأولى عدم اعتبار العموم
في ما لان اعتباره يخرج من المجاز المشترك المستعمل في أحدهم فنيب لامن حيث
انه موضوع له بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثاني كما تقدم عن الحفيد اه
ويانه ان المعنى على كونه مانكراً في - ياتي الذي كما في الامير وأشار له الحشبي في
غير كل معنى وضعت له أي ليس واحداً لما وضع له فها افادته غير من الذي تعلق
بكل فرد فرد المعلنون عنه بالسور الكلي وهو يخرج للمعاني التي لها معنى آخر في
اصطلاح آخر غير اصطلاح الخطاب كاصلاة ولا اعلام المنقولة كفضل وأسد
ويخرج للمجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح الخطاب كاصلاة اذا أراد
القوى منها الاركان اذ يصدق عليها انها كلمة مستعملة في بعض ما وضعت له وان
كان ذلك في اصطلاح آخر ولا يتقع في ادخاله قيد العلاقة ولا قيد الحبشية لانها
يعتبران بعد الدخول في غير ما وضعت ولم يوجد - لذلك وقال الحفيد يجوز ان يكون
لفظ موضوعاً للمعنيين في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهم الامن جهة
انه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين
في شرح الكشاف حيث جوزوا استعاره العمى لعمى البصيرة من عمى البصير مع
انه حقيقة فيها كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للبالغة في أن ذلك
الامر المأثور بمنزلة المحسوس وفهم منه الصبان أن الاوضاع ليست اصطلاحات
فقال بان اعتبار العموم فيما يخرج من المجاز المشترك المستعمل في أحدهم فنيب
لامن حيث انه موضوع له بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثاني اذ لا يصدق
عليه انه مستعمل في غير كل ما وضع له لاستعماله في بعض ما وضع له ولا بدخوله
اصطلاح الخطاب لانه مستعمل فيما وضع له فيه انما يقع فيه قيد الحبشية وفيه
ان الاوضاع اصطلاحات كما صرح به بعض المحققين على أن قيد الحبشية الذي
أجاب به العصام عن اسقاط صاحب السمرقندية قيد في اصطلاح الخطاب رده
السعد والسيد بوجهين الأول ان الاصل هو ذكر القيد الثاني انه اذا اعتبرت
الحبشية بصيرامي ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه

وبالعلاقة لانه اذا استعمل في أحد المعنيين لم يستعمل فيه لعلاقة بينه وبين الأول
(قوله أي لاجل مناسبة) أي فاللام للتعليل متممة بالاستعمالة (قوله بين المعنى الخ)
وكذلك بين المعنيين المجازيين كما في المجاز على المجاز (قوله فالحمال) تقريب
على ما أفاده الكلام السابق من جعل اللام للتعليل (قوله فلا بد حيث نأخذ) أي حين
اذا كانت هي الحاملة على الاستعمال فلا بد من اعتبارها أي ان يكون البقاء
اعتبر وانوعها كطلق السبب ومطلق المسبب ولا يشترط شخص السبب والمسبب

أي لاجل مناسبة بين المعنى
الذي وضعت الكلمة له
والذي لم توضع له فالحمال
على الاستعمال هو العلاقة
فلا بد حيث نأخذ من اعتبارها
وملاحظتها فخرج القاط

غير ما وضع له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع
بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة ولذا اعتبر السكا في المفتاح
قيداً للحشية في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز فاسقط قيد في اصطلاح من
تعريف الحقيقة استغناء بقيد الحشية على ما فيه كما يأتي وذكر ما يؤدي مؤداه في
تعريف المجاز كما يعلم بالوقوف على كلامه وجواب الحفيد عن الوجه الثاني بان
الحشية للتقييد لا للتعليل أي ان ملاحظة المغايرة قيد في الاستعمال لاعلة فيه
يبيدها أنها للتعليل في تعريف الحقيقة وابطأ يمنع كونها للتقييد ان ملاحظة
المغايرة غير شرط في استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير مشابها
او متبعا مثلاً وان كانت المغايرة حاصلة ولا بد اذ فرق بين حصول الشيء ملحوظا
وحصوله غير ملحوظ ويرد ايضا على الاستغناء بالحشية عن قيد في اصطلاح
التخاطب انها لا تغني عنه أما على اعتبار العموم في ما فلان فائدة قيد في اصطلاح
التخاطب ادخال المجاز الذي له معنى آخر في اصطلاح آخر وقيد الحشية لا يفيد
ذلك كما قدمنا وأما على عدم اعتبار العموم فلان فائدة قيد في اصطلاح التخاطب
التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا ان قطع النظر عن ملاحظة علاقة
وقيد الحشية ليس فيه تنصيص الاعلى الاخراج ان قطع النظر عن ملاحظة علاقة
واعترض بعضهم على الصبان في قوله الأولى عدم اعتبار العموم في ما بان عدم
اعتباره غير ممكن لان ما موصولة أو موصوفة في سياق النفي المستفاد من غير فتقيد
العموم لكل ما تنصف بالوضع له فلا محيص عن اعتباره وهو غير قوي ثم في جعل
المخرج بما نظر فانه غير ما هو مرجع للشارح فليست أم (قوله أو بالعلاقة) غير
ظاهر فانه لا يدخل فيما قبل له علاقة (قوله وكذلك الخ) يمكن ان مراد الشارح بالمعنى
الموضوع له المنقول منه او المستعار منه مطلقا حقيقيا أو مجازيا او الموضوع له ولو حكما
(قول الشارح فالحمال له الخ) كقولهم الشرط أن يكون الباعث العلاقة فقوله
لا بد حيث نأخذ من اعتبارها بمعنى انه لا يصح المجاز الا بهما قول المحشى أي ان يكون
البقاء الخ ان كان مراده بالبقاء فيه الاتيين بالمجاز فلا يخفى انه انما يعتبر بشخصها

ولا بد من ملاحظتها كما يفيدده لام التعديل فلا يكفي وجودها بدون ملاحظة بل
يكون الكلام غلطاً كما أفاده الشارح وقد أفاد اعتبار ملاحظة العلاقة أمرين
الأول أن المجاز أبلغ من الحقيقة أي أكثر مبالغة وتصرفاً في الاستعمال لأن
المبالغة بمعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فانه بهذا المعنى لا يضبط بمقتضى ولا
بمجاز وما يدل لذلك المعنى قول الشاعر

قالت متى الظن بامهذا فقلت لها • اما غدا زعموا ولا بعد غد
فأمرت لؤلؤا من نرجس وسقت • وردا وعضت على العناب بالبرد
فالمراد من امطار اللؤلؤ اخراج الدموع ومن النرجس العيون ومن الورد الخسود
ومن العناب رؤس الاصابع ومن البرد الاسنان ففي كل مجاز ولاشك ان هذا
أكثر تصرفاً من المعنى الحقيقي والثاني الفرق بين المجاز والكذب فان الكذب
لا تأول به بخلاف المجاز

لأنه حاضر وآن النوع لا يلزم اعتباره في التركيب المخصوص بل لا يصح وان
كان مراده بالمبالغة العلماء الاول فليس معنى الشارح أفاده بعض مشايخنا وأقول
ان معنى المحشى أنه حيث كانت حاملا ولا يكون المجاز إلا مبنيا على ما لا بد من
كونها مبررة عند المبالغة أي العلماء الاول أصحاب البلاغة من جهة نوعها فيكون
المجاز الشخصي معتبرا فيشترط سماع التميز بنوع السبب عن المسبب مثلاً ولا
يشترط سماع التميز بشخص السبب الذي يستعمله عن هذا المسبب وقيل
لا يشترط سماع نوع كل علاقة بل يكفي سماع نظير نوع العلاقة أو نوع ما هو دونها
أيضا مثلاً اذا سمعنا طلاق السبب على المسبب أو اللفظ باعتبار المأل جاز ان نطلق
اسم الملزوم على اللازم واللفظ باعتبار ما كان لا يستعمله -م- النظير أو الدون
واختاره هذا ابن الحارث وقيل لا يكفي سماع النوع بل لا بد من سماع اللفظة
المتجاوز بها وان يستعملها المتكلم في خصوص ما يستعملها العرب فيه إلا ان
خصوص محل الاستعمال ليس شرطاً اجماعاً (قوله ولا بد) عطف على لا بد وقوله
كما يفيدده لا يبعد رجوعه للعطوف عليه بعد ما قررناه (قوله لا من البلاغة) عطف
على المعنى أو على محذوف أي فهو من البلاغة بالمعنى السابق لأن البلاغة الخ
(قوله وما يدل لذلك المعنى) أي كون المجاز أكثر مبالغة من الحقيقة ولا يخفك
ان فرد المجاز أبلغ من فرد الحقيقة تأمل (قوله الشاعر) هو الشيخ شهاب الدين بن
سجله رحمه الله تعالى (قوله من المعنى الحقيقي) هو أدعت دموعاً من عينين على
خدين وعضت على الاصابع بالاسنان (قوله والثاني الفرق الخ) لا يظهر إلا في
التركيب ونحن كلامنا في المفرد لا ينوهم فهو له الكذب فان الصدق والكذب

فلذلك قيل لا بد من قرينة مانعة ومذاير على من أنكر وقوع المجاز في القرآن زاعما
أنه من الكذب أفاده شيخنا الامير (قوله وان وجدت فيه علاقة) أي هذا ان لم
يوجد فيه علاقة نحو هذا الفرس مشير الى كتاب بل وان وجدت كمثل الشارح
لان عدم الملاحظة صادق به - دمه من أصلها من باب قولهم ان السالمية تصدق
بنفي الموضوع (قوله لان العلاقة هنا الخ) لا يقال هو خارج بقيد الاستعمال لان
الاستعمال اطلاق اللفظ مراد منه المعنى والفاظ لا ارادة فيه لانه يقال هو لا يخرج

وان وجدت فيه علاقة
نحو رأيت أسدا تريد به
رجلا متصفا بأردن ان
تنطق بالرجل المتصاع
فقطت فمقطت بالاسد
فليس هذا بجاز لان العلاقة
هنا ليست قلة لاستعمالك
لعدم ملاحظتها

من عوارض الخبر (قوله فلذلك) أي لاجل كون المجاز مخالفا لاولاد فيه من
التأويل قبل الخ ولا يخفى ما فيه على نبيه وعبارة الامير في غاية السلاسة واللفظ
فانظرها (قوله هـ - هـ ان لم يوجد فيه علاقة) يكتفي بشرط أصل العلاقة في خروج
ما لا علاقة فيه وقوله لان عدم الملاحظة الخ فيه نظيران قول الشارح هنا أي في
رأيت أسدا الذي وجدت فيه العلاقة ولم تلاحظ وقوله لعدم ملاحظته أهله لقوله
لان العلاقة هنا ليست الخ الذي هو علة لقوله فليس هذا بجاز ولا يصح ان تكون
علة عامة والمعلل في خصوص ما وجدت فيه العلاقة ولم تلاحظا فلما لم يصر
العلة التي هي عدم الملاحظة على ما بعد المبالغة تأمله (قوله السالمية) أي ولو بالافقة
فان هـ - هـ التعليل ليس بقضية ولعله أشار لهذا بقوله من باب قوله من ان السالمية الخ
(قوله هو خارج بقيد الخ) سبأ في ما فيه (قوله لانه يقال الخ) حاصله ان عدم
الاستعمال يخرج اللفظ اللساني بقسميه الاول خطأ لسانی عن سهو بان يسبق
اسائه الى لفظة من غير قصد له صورتان ان يريد ما وضعت له كان يتلفظ
بالانسان موضع البشر سهو ام ارادة الحيوان الناطق وان يريد غير ما وضعت له
كان يتلفظ بالفرس موضع الكتاب سهو ام ارادة معنى الكتاب وخطأ لسانی
عن قصد بان يقصد استعمال لفظة في غير ما وضعت له لانه لا علاقة مع علمه انه مخفي
وأما الاعتقادي بان يستعمل لفظة بناء على اعتقاد فاسد فلا يخرج بقيد الاستعمال
بل بالعلاقة ولذلك جعلنا الاخراج بقيد العلاقة جمع الاخراج الاقسام الثلاثة بقيد
واحد دفع التشتيت الموجب للمصوبة هكذا المحشى وهو لا يظهر عند الطالب النبيه
فان ما لم يدخل في الاول كيف يخرج بالقيد الثاني ولا يخفى ان في الاقسام الثلاثة
مطلقة اللفظ مراد منه المعنى وان المستعمل ما ليس به مهمل والذي سبق به اللسان
ليس به مهمل فان اللفظ لا يخرج به عن استعماله ولا حظ هذا في الأطوال فقال
ان الخطأ اللساني عن سهو وبصورته خارج بقيد المستعملة لان المتبادر الاستعمال
القصدي كما في سائر الافعال الاختيارية ثم انه يؤخذ من تنزيل الشارح صورة ثالثة
في الخطأ اللساني فقسم ارادة غير ما وضعت له في التفصيل قسمين قسم لا علاقة فيه
كالكتاب والفرس وقسم فيه علاقة كمثل الشارح وبه مدققي أمكن الاخراج
بالصريح لا يعدل عنه الى ما يتبادر فخرج صور الخطأ اللساني الثلاثة على ما بينا

الغلط الاعتقادي كأن يعتقد ان الفرس جل فيعبر عنها بالجل فان اللفظ مراد
منه الفرس الا انه لا علاقة فيه (قوله مع قرينة) الاولى وقرينة لان احدهما
ليس تابع للآخر بل هما أمران معتبران كل بالاسم متقلال (قوله قرينة) هي
ما اقترن بالشئ ابدل على المراد منه (قوله مانعة الخ) وأما القرينة المعينة فلا

تعتمد العلاقة وملاحظتهم المأخوذة من لام العلة أولى على ان قصد القصد على
ما سلك الاطول زائد في التعريف والتعاريف منزهة عنه وان أشار لدفع هذا بقوله
كما في سائر الافعال الاختيارية وقال هم القسم الثالث أي الاعتقادي مما
ينبغي ان لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل في الموضوع له أوفى
غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى كتاب هذا فرس لا اعتقاده
انه فرس انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده ان المشار
اليه فرس في الواقع فيكون حقيقة ومن أشار الى كتاب هذا الاسد لا اعتقاده انه
رجل شجاع فانما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة وان أخطأ في اعتقاده
ان المشار اليه رجل شجاع في الواقع فيكون مجازا اه فتدبر (قوله الغلط
الاعتقادي) تساهلوا هنا والافعال في اللسان والخطأ في الجنب (قوله فيعبر عنها
بالجل) لا يخفى عليك ان هذه صورة زائدة عن الصور السابقة لان القسم الاول
لا قصد فيه والثاني فيه قصد الاستعمال في الغير لا العلاقة مع العلم بالخطأ والثالث
فيه العلاقة فالصور ستة لا أربع كما قالوا ولا مجاز الا في الخطأ الاعتقادي الذي
معه قرينة والباقي حقيقة فتأمل (قول المصنف مانعة) هو مذهب البيانين غير
المحورين للجمع بين الحقيقة والمجاز ومذهب الأصوليين المحورين للجمع بينهما عدم
اشتراط المنع (قوله لان احدهما ليس تابع للآخرى) صوابه ليست تابعة ولان
احدهما ليس تابع للآخر على تأويله ما بالأمريين وقوله بل هما أمران معتبران
الخ قال المصنف الاول العلاقة وقرينة لان القرينة ليست من قوابع العلاقة
وفوقش بان مع تدخل على المتبوع الاشرف فكان المناسب أن يقول لان
العلاقة ليست من قوابع القرينة وأجيب بانه لاحظ غير الغالب نحو وان الله
معنا وهو ضعيف كما لا يخفى وأجاب الأمير بان مراد المصنف ان ادخال لام العلة
على العلاقة وجعل القرينة من العلاقات صفاً فانه يقتضي ان العلاقة أصل في
القصد اه ولا يخفى معارضته مقتضى المعنى ولك دفع الاول بانه التعبير
بالمعية لا فائدة ان ملاحظة القرينة ليست شرطاً قال حفيد المصنف لم أر من صرح
باشترط ملاحظة القرينة ومع هذه الفائدة الجلية لا يسأل بايها مع ولا يخفى
حسنه وان عرف المصنف القرينة بما نصبه المتكلم للدلالة على قصده واستظهر
الحنواني ملاحظته كما العلاقة ولم يسلك المحشى سلوك المصنف ولا سلوك نفسه بل
أتى باعتراض يصح حمله على كل وعرفت دفعه فتأمل (قوله هي ما اقترن الخ) هو

(مع قرينة) حالية أو مقالية
(مانعة) أي صارفة (عن
ارادته)

بتوقف أصل المجاز عليهم ابل هي من محاسنه (قوله أى ارادة ما وضعت الكلمة له
الخ) قال العصام في الرسالة الفارسية غاية ما افادته القرينة عدم ارادة الحقيقة ولا
دلالة على المجاز البتة لجواز أن يكون قولك رأيت أسدا في الجمادى أى شبه أسد
أو مثل أسد مع انه المقصود الأعظم من فن البيان اه كلام العصام واجب عن
ذلك بان المبالغة لا تحصل بالمضاف مثل حصوله بالمعنى المجازى لان المجاز من منظور
فيسه للمعنى وثق دبر المضاف منظوره في اللفظ (قوله خرج الكناية) أى بقيد مافعة
بناء على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز وأما على انها منه

أى ارادة ما وضعت الكلمة
له خرج الكناية فحوز به
طويل العهد لان المراد
بطول العهد لازمه من طول
القائمة فالنبيذ الموصوف
بالطول كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له لعللاقة مع
قرينة حالبة وهي المدح

تفسير الجملة وسبق تفسير العصام (قوله من محاسنه) أى ما لم يكن مقام إبهام
(قوله قال العصام الخ) عبارة الامير قال عصام في الفارسية هنا بحث قوى وهو
ان المرسل والاستعارة مع كونه ما مدار البيان ليس عليه ما دليل قاطع وذلك
لان القرينة غاية ما في المنع من ارادة الظاهر في الكلام وبعد ذلك بمقتضى تقدير
مضاف وان الاصل رأيت شبه أسد مثلا فان قلت تفوت المبالغة التي في الاستعارة
فلنا تحصل المبالغة بحذف المضاف واحلال المضاف اليه محله ورده المولى في
تقريره بان اغراض البلاغة انما تحصل بالتصرف في المعنى لا بمجرد تصرف لفظي
بحذف ونحوه فالجواب الا ترى في المحشى هو رد المولى لجواب العصام عن
شبهته التي ابداهة بـ وله فان قلت الخ (فان قلت) رأى المحشى صحة جعله جوابا
عن اصل اليراد وحاصله ان المقصود بالمبالغة والمبالغة بالتعجوز ارجح لانها تصرف
معنوية وفوات الارجح باطل عند البلاغة فتكون القرينة دالة على المجاز بذلك
الضميمة المعروفة (قلت) مقام البطلان مقام آخر ولو سلم ان هذا مقامه فالمناسب
الاتيان بالاصل ثم بالهـم لانضمة بمثل هذا التعبير ثم ظهر لنا جواب هـ انه
يكفى في القرينة ما هو الظاهر منها وهي موجبة لاحد أمرين التعجوز والمضاف
مصرف لفظا هـ رمنها والتقدير نفع لا ينفعت اليه الاعند الضرورة فتدبر (قوله
لا تحصل بالمضاف) أى بحذفه واحلال المضاف اليه محله كما عرفت من
العصام وبشيرة قوله وثق دبر المضاف (قوله منظوره في اللفظ) أى لا يحصل له
المطلوب من كمال المبالغة كما عرفت ثم ظاهر كلام العصام والمولى ومن نحو
نحوهما ان ثق دبر المضاف نافع في كل مجاز وليس كذلك فانه لا يصح في مثل
قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم الله يستهنز بهم ومكروا ومكر الله والله خير
الماكرين وفي مثل قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقانى أطوا كن بدا
ومثل هذا كثير جدا فسبحان من لا يخفى عليه مثقال ذرة فانهم (قوله واسطة) أى
لاحقيقة لاستعماله فى الغير ولا مجاز لعدم منع قرينه عن ارادة المعنى الحقيقي

فلا يصح اخراجها وعلى انها من الحقيقة فهي خارجة بقوله في غير الخ (قوله الان
هذه القرينة الخ) أي بان يكون المتكلم قصدا للاخبار باللازم والمزوم معا
فالخاص ان الفارق بين المجاز والكناية صحة ارادة المعنى الحقيقي وعدمها
واعترض ذلك عصام الذين بانه ان أراد لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي على
سبيل الاستقلال فلا نسلم أن قرينة الكناية لا تمنع منه أي بل تمنع منه وان
أريد لا تمنع من ارادته لذاته بل للتوصل للمعنى الكنائى ففيه ان المجاز كذلك
وحينئذ فلا فرق بين المجاز والكناية وأجيب باختيار الثاني ولا يصح في المجاز
الاولو كان المراد بارادة المضمر في الذهن وليس هذا مجردا وانما المراد ان كلا
وقصد الاخبار به لكن المعنى الكنائى مقصود بالذات والحقيقي بالتبعية وهذا غير
يمكن في المجاز للتمايز بين المعنى الحقيقي والمجازي

الان هذه القرينة لا تمنع
ارادة المعنى الحقيقي وهو
طول علاقة السيف مع
الكناية (فان كانت علاقته
أي علاقة المجاز (المشابهة)
بين المعنى الحقيقي والمجازي

يس (قوله فلا يصح اخراجها) أي بل تستثنى ولا يصح أن يعم في المنع فيقال
المراد مانعة من الحقيقي ولو على سبيل الاستقلال كما لا يخفى (قوله وعلى انها من
الحقيقة الخ) في عمدة الحكيمة في شرح المفتاح الشريفي والكناية داخلة في الحقيقة
بحدودها الثلاثة أي المذكورة في المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح منها وقال
الشارح في شرح قول السكاكي الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما
حقيقتين وبه تفرقان بالنص صريح الى آخر ما قال فان أردته فانظروا فان تحققه
وترجم بعض الأقوال بطول شرحه (قوله أي بان يكون المتكلم قصدا الخ) لا يخفى
انه حاصل الجواب الاتمى فالمناسب حذفه أو تفريع اقتضاه اعتراض العصام عليه
(قوله على سبيل الاستقلال) أي وحده (قوله أي بل تمنع منه) وذلك لانه لا مدح
في الاخبار بطول التمسك لذاته كما لا يخفى (قوله ان المجاز كذلك) أي لا تمنع
قرينته الارادة الحقيقية لذاته ولا تمنع ارادته للانتقال الى ترى رأيت اسد ابري فان
قرينته التي هي الرمي تمنع ارادة الحيوان المفترس لذاته ولا تمنع قصده للانتقال الى
الرجل الشجاع فلا فرق بين المجاز والكناية كما قال فالفاء تنفي عن حقيقة
فالاولى حذفه (قوله وأجيب باختيار الثاني) وهو ان المراد لا تمنع من ارادته
لذاته بل للتوصل للمعنى الكنائى أي وتحريره بما يمنع قوله ففيه ان المجاز كذلك
كما قال ولا يصح في المجاز الخ أي لا يصح ان قرينته لا تمنع من ارادة الحقيقي لذاته
بل للتوصل للمجازي الاولو كان المراد بارادة الحقيقي حضوره في الذهن أما لو كان
المراد بارادة الحقيقي قصدا للاخبار به تبعها كما هو المراد في الكنائى فلا فرق بين
المجاز والكناية (قوله وليس هذا مجردا) أي في الكناية كما قال وانما المراد الخ

لكن هذا الفرق لا يتم الاعلى مذهب من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل
(قوله فاستعارة) لم يقل مصرحة كما قال السمرقندي لانه معترض بالقصور
(قوله والشجاعة هي وجه الشبهة الخ) أشار بذلك الى ان العلاقة غير وجه
الشبهة والمناسب ان يعبر بالمجراة لان الشجاعة قد تطلق على ما هو اعم وهي
مساوية للجماعة وقد تكون خاصة بالعاقل وأجاب الشارح بان الشجاعة في
كل الخ في دخول في هو الاصل الكلي الجامع بين الطرفين (قوله غير المشابهة)
خرجت المشابهة ولو في الصورة كفرس للنعوش فهو استعارة خلافا لمن جعله
مجازا مرسلانا لان علاقة الاستعارة المشابهة اعم ان تكون في الصورة والمعنى
أوفي الصورة فقط فقد قال المحققون في قوله تعالى فأخرج لهم عجلا جسدا له
خواران الجهل استعارة للمشابهة في الصورة (قوله كالسببية)

(قوله لكن هذا الفرق) أي المتضمن للاخبار بالمعنيين الحقيقي والكينائي لا يتم
الاعلى مذهب من يجوز الجمع الخ واما على مذهب من يمنع الجمع بينهم فلا يتم
الفرق لان الجمع بين الحقيقي والكينائي من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما صرح
به الامير فالمحشى تابع له والحق ان محل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مانعه
اذا كانا مقصودين بالذات فالفرق تام ولا علاقة له بمذهب من يجوز الجمع أو يمنعه
كما في رسالة الصبان اليمانية وبعض الناس لقصور فهمه وعدم اطلاعه على أصول
الكتاب قال صواب المحشى من لا يجوز في حاشيته بقي ان في الصواب ان على
المصمم ان سؤال له مبنى على القول بان الكناية واسطة والجواب على غيره
في السؤال مع الجواب تلغيق اه فليتأمل (قول المصنف فاستعارة) الاصوليون
يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تحاليل الاصطلاحين اذ لا تقع في
الغنى اذا رابت مجازا طاق عليه استعارة (قوله لانه معترض بالقصور) أي
لان ما علاقته المشابهة لا ينحصر في المصراحة بل يشمل المكنية وأجيب عنه بانه
اقتصر على المتفق عليهم اذ المكنية عند الخطيب التشبيه المظهر في النفس
لا الكامة لكنه ضعيف كما لا يخفى (قوله في دخول في) أي في قول الشارح
فالعلاقة بينهم المشابهة في الشجاعة وفي قوله زيد كالاسد في الشجاعة وليس
المراد بالدخول لفظ كل في قوله بجماع الشجاعة في كل اذا المراد به الطرفان كما
لا يخفى (قوله خرجت المشابهة الخ) الاولى ان يكتب عند قوله المشابهة قوله
المشابهة أي ولو في الصورة الخ والأمر سهل (قوله فقد قال المحققون الخ) في
الاطول لا يخفى ان جسدا له خوار مرشح في أنه لم يكن عجلا لاذ لا يقال للقرانه
جسدا له صوت البقرة وقد ابدل من الجهل بدل كل وظاهرانه ليس عين الجهل
فلا محالة أن المراد بالجهل مثل الجهل فهو نظير حتى يتبين لكم الخطيب الأبيض من

(فاستعارة) فالاستعارة
مجازا - علاقته المشابهة
كاسد في قولنا رأيت أسدا
يرى فانه استعمل في الرجل
الشجاع والعلاقة بينهما
مشابهة في الشجاعة والشجاعة
هي وجه الشبهة فشبها الرجل
بالاسد بجماع الشجاعة في
كل واستعمل لفظ اسد للرجل
(وان كانت) علاقته
(غيرها) أي غير المشابهة
كالسببية في محور عيننا
لغيت أي النبات الذي
بعبه الغيث فلفظ الغيث
كناية مستعملة في غير
أوضاع له لعلاقة السببية
مع قرينة مانعة من ارادة
معناه الحقيقي الذي هو
المطر وهي قولنا رعينانا
الرعي للنبات

دخل تحت الكاف باقى الاربعة والعشرين وسبأنى عدها فى آخر البحث وضابط
معرفة كون العلاقة السببية وغيرها ان العلاقة هى اللفظ المصرح به المعبر به عن
غيره فى نحو ورعنا الغيث مصرح بالسبب فالعلاقة السببية وفى نحو أمطرت
السماء نباتا مصرح بالسبب فالعلاقة السببية وكذا يقال فى باقى العلاقات (قوله
والسببية) أشار بذلك الى رد قول من يقول العلاقة السببية والمسيبية معا والحالية
والحملية والكلمية والبعضية (قوله الراوية أى المزايدة الخ) وهى القرية الكبيرة
التي يوضع فيها الماء وهو المسمى الآن بالرى وليس هو الوعاء الذي يوضع فيه
الماء خلافا للسعد كما قررره الشارح (قوله أى الرقيب) أى الجاسوس وهو الذي
يطلع على عورات المسلمين والقرينة فى هذا المثال حالية أو مارة لا يصح قرينة
لان الرؤية تكون للعين حقيقة (قوله مزيدا اختصاص الخ)

الخطيب الاسود من القبر فان بيان الخطيب بالقبر أخرجه من ان يكون استعارة الى
القسميه فكذا ابدال جسد الخوار من عجل أخرجه من ان يكون استعارة فهو
تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحدها والخوار صوت البقر والغنم والظباء
والنعام ولا تخفى قصة السامري (قوله دخل تحت الكاف الخ) أى ولا حاجة
لقوله بعد ونحوها (قوله ان العلاقة هى اللفظ) أى صفة اللفظ بدليل قوله أولا
وأخرافاته جعلها السببية أى كون الشيء سببا فالمراد من العلاقة ما به التعلق
والارتباط فتنبه (قوله الى رد قول من يقول الخ) أى لانه لا وجه لاعتبارهما معا
(قوله خلافا للسعد) أى فانه اخطأ فى اللغة كما فى الحقيقى وهو غير مسلم فان تفسيره
موافق لما فى المذهب والاساس وغيرهما نعم اطلاق الراوية على الجماد بشرط ظرفية
الماء دون الطعام كما فى جفد السعد فاسعد اخطأ من جهة المقام لذكر قوفى
نعم فى هذا الشرط قائلا الجحاور للراوية التى هو الخطيب وان موجوده فلتطلق
الراوية على المزود من حيث انه طرف الزايد ايضا اه ثم المزايدة بفتح الميم كما فى
المختار (قول الشارح وهى فى الاصل اسم للبعير) تتبع فيه السعد وهجاء غيره اسم
للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه وقوله فى نحو يجعلون أصابعهم فى آذانهم
أى أنا ملهم الخ اذا يجعل فى الاذن أغلة السبابة هذا اذا ريد بأصابعهم تقسيم
الجمع على الجمع كما هو مشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه
ذكر الاصابع الخمس وإرادة أغلة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع
فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيئا أه أطول والأغلة جزء الاصابع لان جزء
الجزء جزء فلا اعتراض وقال بعض الافاضل لا يجوز هذا لان نسبة بعض الافعال
الى ذى أجزاء تنقسم بكنى فيها تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان
ومعنى بالمدخل ورد بان المتبادر من نسبة الجمل الى الاصابع إرادة الكل ولولا

(والمسيبية)
أمطرت السماء نباتا أى
غيثا به يكون النبات
مبما عنه فاطلاق السبب
وأريد السبب عكس ما قبل
(والجحاور) فى نحو شربت
من الراوية أى المزايدة أى
الجماد الذى يوضع فيه الماء
للسفر وهى فى الاصل اسم
للبعير الذى يحمله ففيه
تشبيه الشيء باسم جحاور
لعلاقة الجحاور (والكلمية
فى نحو يجعلون أصابعهم
آذانهم أى أنا ملهم ففيه
اطلاق الكل على البعض
(والبعضية) فى نحو رأت
العين أى الرقيب ففيه
اطلاق البعض وأراد
الكل اذ العين بعض
ويشترط ان يكون الجزء
الذى يطلق على الكل
من بين الاجزاء مز
اختصاص بالمعنى المقصود
ولا يجوز اطلاق نحو البس
على الجاسوس

الآثرى أن العين هي المقصودة في الجاسوس والجاسوس

(واعتبار ما كان)

ذكر الأذان الجري على الأصل بخلاف نحو مذهب بالمندبل وضرب زيد فان
المتبادر منه الجمل على البدل من باب الحقيقة واللام محل كلام عن مجاز غالباً
نعم يأتي ما قاله بعض الأفاضل بالنسبة لقوله جمل شأنه في آذانهم فان المتبادر من
الجمل في الأذان الجمل في بدنها ولا يخفى كقولهم أي أنا ما هم فان الجمل جزء
الأغلة لا كلها وقوله في نحو رأيت العين الخ قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن
يكون هذا من المجاز العقلي وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويقولون هو
أذن سمي بالجراحة لانه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع كما سمي الجاسوس
عينا لذلك قال فهذا صريح في أنه نظير قوله * فاعلم أي اقبال وادبار * ومن لم
يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اهـ يس وقوله مقتضى البلاغة أي وان مع المرسل
وقوله وأيده بقول البيضاوي وجهه ان قوله لان من قبل الخ يفيد ان الأذن باقية
على حقيقة ما أخبر بها عن الظاهر اخباراً يفيد العينية فتحصل المبالغة بخلاف
ما لو أريد بالأذن الذات فانه لا تحصل المبالغة الا ظاهراً وقوله سمي أي النبي صلى
الله عليه وسلم وقوله بالجراحة أي باسمها وهو لفظ أذن وقوله لانه أي النبي صلوات
الرحمن وسلامه عليه وقوله من قبل أي من جهة وقوله فرط بفتح وسكون امم
مصدر لا فرط وقوله سماعه أي استماعه وقوله فاعلم أي الذاقة ويحتمل الدنيا كما
قاله شيخنا فاستدالهم بالاقبال والادبار على وجه العينية استناداً بمجاز يافا يجوز
في الاستدلال في الطرف وان لم يكن على مذهب الخطيب في العقلي (قوله الآثرى
ان العين هي المقصودة الخ) منه علم جواز اطلاق نحو المندبل على الانسان من حيث
صدوره عظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار اذ هو كاطلاق العين
على الريشة ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى ثبت يد أي لم يأن براد بالنفوس
البداهة فنرى بقاء هذا الشرط لا يظهر في نحو اعتقت أورأت رقية أو راساً
فان القمر بوليس له مزيد الخ الآن يقال المعنى المقصود في الرقية أو الرأس الملك
وهو يندم بانعدام الرقية أو الرأس وعدل عن هذا الشرط صاحب المطول
واشترط المزومية وعبارة البيانين أن يندم السكل بانعدام الجزء أو يكون له من
بين الأجزاء مزيد اختصاص الخ اهـ شيخنا فتأمل (قول المصنف واعتبار ما كان)
أي عند الجملة ورخـ لا فإلما ن جعل وجود المعنى فيما مضى كافياً في كون الإطلاق
حقيقياً اهـ ابن يعقوب والبيتم في الانسان من لأب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم
ما فقد الأم قبل استغنائه عنها اهـ أطول وفي الفري يقال يتم الصبي بالكسري يتم
يتماوياً بالغض والضم مع التسكين فيهـ ما اهـ فالبيتم مشتق من البيتم أو البيتم
بالفتح والضم والجاسوز المشتق قبي فيقال في تقريره نقل البيتم من فقد الأب مع

(قوله وأطلق المحل) ليس هذه الجملة فيها ما يبدع من نسخ الشارح ومقتضى صنع المحشى أنها ثابتة في نسخة التي كتب عليها وبقيده أيضا قول الشارح عكس ما قبله اه

(قوله وأطلق المحل) أى وأريد المحال فيه وهو الأصل والقرينة قوله فليبدع (قوله أو المحالة الخ) والقرينة هي قوله بعد هم فيها خالدون ولا يقال أن الجنة نعمة فلا حاجة إلى إطلاق النعمة وإرادة الجنة والجواب أن المراد بالرحمة الانفس والمناه وهو حال الجنة أو عن التقييد بعلاقة أى بعلاقة مخصوصة أى لأن علاقته كثيرة بخلاف الاستعارة فليس لها إلا علاقة واحدة

في نحو وآتوا البتة أموالهم فان البتة الحقيقية الصغير الذى لا له فاستعمل في البتة لعلاقة اعتبارها كان قبل البلوغ (أو اعتبارها بآية اليه) كافى قوله أنى أراهم أعصر خراى عصير يؤول كونه خرا (ونحوها) كافى في نحو فليبدع ناديه أى ناديه والنادى المجلس الحالية في نحو فى رحمة الله أى الجنة التى محل الرحمة أى النعمة فقط أطلق المحال وأراد المحال عكس ما قبله (فجاز مرمر أى يسمى بذلك لأنه أرس المشبه من جنس المرمر به أو عن التقييد به بخلاف الاستعارة فعلا المشابهة فقط (فصل) في تقييد الاستعارة

الصغير إلى فقد الأب مع الكبير له علاقة أن الموصوف بهذا كان متصفا بالمثول عنه وهذا بالنسبة للانسان كما في الآية وأما بالنسبة للبهائم فيقال نقل البتة من فقد الأم الخ كما هو ظاهر (قول الشارح أى عصير يؤول إلى كونه خرا) فيه أنه يلزمه تخصيص المحال بعصر العصور ولذا قال الأطول الظاهر أى عتبار يؤول إلى الخمر اه وفيه أن العنب لا يؤول إلى الخمر بل ما حاب منه هو الذى يؤول إليه ويبدع أن يقال يؤول بواسطة فتقول معنى أعصر استخرج بسبب العصر أو يقال نسبة العصر إلى العصور كنسبة القتل إلى القتل يجامع أن كلاً منهما لا يصح الالتزام أن الفعل يقارن تمامه وصف المفعول بما يشترق منه وقولنا كنسبة القتل الخ أى فى قتلت قتلاً أى بهذا القتل وقولنا بما أى بوصف يشترق ذلك الفعل منه لكن يرد على هذا ما ورد على الأطول فإن المراد حينئذ من العصر العنب لا ما تحلب منه حتى يتم هذا التصحيح فتدبر (قوله وهو الأصل) محرف بالأهل بالهاء أى فليبدع أهل ناديه لينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والقرينة قوله فليبدع) يحتمل أنه مجاز بمحذف المضاف وإعطاء اه ربه للمضاف إليه كما هو أحد احتمالات فى رسائل القرينة لكنه لا يضر بالتمثيل فنرى فى الأطول النادى مجلس القوم نهاراً أو المجلس ماداموا فيه وفى التعبير عن أهل النادى به المبالغة فى مجازهم عن الجواب كالنادى (قوله ولا يقال أن الجنة نعمة الخ) لا يخفى أن الرحمة فى القلب يراد منها لازمها العنى الانعام والاحسان وهو امر اعتبارى أى تعلق القدرة بما يجاد النعم وليس حالاً فى الجنة وإنما المحال أثره فيراد من الانعام المنعم به للتعلى ثم يراد من المنعم به الجنة من إطلاق المحال وإرادة المحل أو الكلية إذا الجنة من جملة النعم فلا بد من بناء المجاز على المجاز وظاهر المحشى يفيد أنه لا يجوز على كون الجنة نعمة فليتامل وفى الأطول فى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها نفسها (قوله والجواب الخ) يقال من أين أخذ أن المراد ذلك والمراد من الانفس ما يؤت نفس ومن المنة ما يتنأ به وقوله حال الجنة بنشدب اللام أى المحال فيها (قوله أى بعلاقة مخصوصة الخ) أى فظهرت التسمية بعمرى لكون هذا فى الكلى قال الأمير ولا يخفى أن أصل التسمية لوحظ منها الكلى اه

فاندفع الاعتراض على قوله مرسل عن التقييد بمعلقة والحاصل ان علاقات
 الجواز للغوى المنقسم الى المرسل والاستعارة خمسة وعشرون واحدة للجواز
 الاستعارة وهي المشابهة وأربعة وعشرون للمرسل ذكر المصنف والشارح تسعة
 والآلية كقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرنا
 والبديلة كما كل فلان الدم أي الدية لا غنا بديل عنه واللازمة كزبد منع في
 رقيق القلب والمزومة كزبد رقيق القلب في منع لان الانعام أو ارادته لازمان
 للرقعة واحدة والرقعة ملزومة

وسترى ما فيه (قوله فاندفع الاعتراض الخ) أصل الاعتراض للملوى في كبريه قال
 انما يظهـر قوله مرسل في السكلى أما كل جزئى فقد اختص بما اعتبر فيه اه
 وحاصله ان مناسبة التسمية بالمرسل في السكلى ظاهرة بخلاف كل جزئى ولاشك في
 انه لا يندفع بما قاله المحشى تبعا للاميريل هو مقرر للاعتراض فانه معترف بمناسبة
 التسمية في السكلى معترض بخلو التسمية عنها في كل جزئى كما هو ظاهر (قوله
 وأربعة وعشرون للمرسل) ستعلم ما فيه (قوله والآلية) قال الاميريل ترجع للسببية
 فان الـ لا تسبب فرأى أن المرافع من السببية كون الشيء سببا ومؤثرا ولو في الجملة
 ونظرا لعدا الفرق الشائع وهو ان السبب ما به وجود الشيء أي بحيث لا بد واسطة
 عرفا كما ثبت الذي هو سبب في النبات والآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله أي
 بحيث لا بد به وجود الشيء عرفا كاللسان الذي هو واسطة وليس به الوجود عرفا
 وان كان كل له دخل في الوجود واسطة في الحقيقة وهذا تحريره فاحفظه (قوله
 أي ذكرنا حسنا) التعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكره لا لتقطع دلالة على
 خبره كما لتقطع كلمات اللسان (فان قلت) لم نجعل اللسان على حقيقة ما فيه كون
 المعنى واجعل لسان صدق في الآخرين نافع الى ونفع اللسان بعده له اغنا هو بان
 تذكر محاسنه (قلت) لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا باني بخلاف
 الذكر فان نسبته شاعت في ويحتمل ان يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا
 في الآخرين أي اجعل لسانى متكلماء بكلمات صادقة باقية في الآخرين بان
 لا تنسى ولا تتقطع ولا تحرف اه أطول فتأمل (قوله والبديلة) أي كون الشيء
 بدلا عن آخر كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة أي أدبتم فان القضاء يقع بدلا عن
 الاداء وقوله كما كل فلان الدم يصلح مثلا للبديلة أي كون الشيء مبدلا عنه آخر
 لان الدم مبدل منه الدية والبديلة ترجع للسببية فان قضاء الصلاة كما هو بديل عن
 الاداء مسبب عنه والمبدلة للسببية فان الدم مسبب للدية وهذا التحرير وحق
 التعبير بقدير (قوله واللازمة الخ) قال السعدى معنى اللزوم في البیان تلاصق
 واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وهذا متحقق في كل

والتضاد كما يستعمل الزنجي في الأبيض والاطلاق كما يستعمل المشعر الموضوع
لشفة البعير الغليظة السفلى في مطلق شفة غليظة والتقيد كتقيد ما بعد ذلك
بشفة زبدية والعموم والخصوص ويرجعان إلى المطلق والتقيد فيمثل لهما باعتبارهما

أمرين بينهما ما علاقة وارتباط اه باختصار فانه لاقا كاه الزوم أو سببية فتدبر
(قوله والتضاد) التحقيق اختصاصه بالاستعارة فانه من المشابهة في الصفة كما في
البحر المحيط وتعر يب الرسالة الفارسية لانه ينزل التضاد منزلة التناسب ثم سكا
واسم زاعا ومطايبة واسم لاحا في شبه أحد النديين بالآخر بناء على ذلك التنزيل
ثم يستعار اللفظ فيقال جاءني أسد ويراد رجل جبان لأنهم أروايت كافورا
ويراد رجل زنجي أسود للمطايبة والاستعلاج أي الاتيان بما فيه ملاحظة وظرافة ومن
أسباب تنزله منزلة التناسب المتناول كاطلاق البصير على الاعى وتقديم النسبة
على ذلك (قوله في مطلق شفة غليظة) لانه مفهوم له بل ولو كانت رقيقة اذا كان
المقصود بيان فجها ثم ان مشعر اصالح لأن يكون استعارة ومرسلا باعتبارين فان
لوظ في الاطلاق المشابهة في الغلط فهو استعارة وان لوحظ انه من اطلاق المقيد
وهو شفة البعير على المطلق أعني شفة الانسان لا باعتبار خصوص كونه شفة
انسان بل باعتبار كونه مطلق شفة والا كان المعنى المجازي أيضا مقيدا فبين
ابتداء مجاز على مجاز كذا في الصبان واعتراض باحتمال المجاز عبرا تبان ملاحظ
في نقل المشعر من شفة البعير لشفة الانسان باعتبار خصوصها كون شفة الانسان
مقيد مطلق شفة البعير فالتنقل واحد واعتبر في تحقق العلاقة بين المقيدين أمر
ثالث وهو مطلق ما فالمنقول عنه مقيد مطلق المنقول اليه وبالعكس فبان أن
ملاحظة نقل المشعر من شفة البعير لمطلق شفة العلاقة التقيد ثم نقله من مطلق شفة
شفة الانسان لملاقة الاطلاق غير متعين حتى يتبين ابتداء مجاز على مجاز فتم له
(قوله والعموم) أي كون الشيء عاما شاملا لكثير من كافي قوله تعالى أم
يحسدون الناس يعني محمد صلى الله عليه وسلم الذين قال لهم الناس يعني نعمين
مسعود الاشجعي وقوله والخصوص أي كون الشيء له تعين بحسب ذاته لا بقيد
خارجي كالضاحك على كل انسان وعرفت مما سبق الفرق بينهما وبين الاطلاق
والتقيد وحاصله بن زيادة ان المطلق هو اللفظ الدال على المفهوم لا بشرط شيء والعام
هو الدال على المفهوم بشرط الشمول ويرادفه الكل لان الغالب وصف اللفظ
بالعام والمعنى بالكلية والمقيد هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط تعينه بخارج
ينضم إلى ذلك المفهوم والخاص هو الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته أي ذات
ذلك المفهوم من غير أن ينضم اليه قيد خارج عنه ويرادفه الجزئي لان الغالب
وصف اللفظ الخاص بالعموم والخاص بالعموم كالمنزلة من السنة له معنى أضاف

والاعتناق مثل هـ ذناحق الله أى محـ لوقه والذكرة فى الاثبات محـ وعلمت نفس
 أى كل نفس وحـ ذف الحرف كيمين الله لـ كم ان تضلوا أى ان لاتضلوا أو زبادة
 كمايس كـ له شئ أى مثله وحـ ذف المضاف مثل واسأل القرية أى أهلها وكذلك
 وأشرى وفى قلوبهم المـ الجـ لـ أى حبـ وزبادة محـ وواضربوا فوق الاعتناق أى
 الاعتناق هذا وجعل صاحب التخصيص المجاز بالنقص والزبادة قسمها مستقلا ليس
 من المجاز اللغوى لأن اللفظ فيه لم يستعمل فى غير معناه

لأن المطلق قد يكون مطلقا بالنسبة لشيء مقيد بالنسبة لآخر وكذا الباقى وبه
 تعرف ما فى قول المحشى ويرجمان الخ من التساهل فتأمل (قوله والاعتناق) أى
 الاشتقاق أى كون الشئ متعلقا بشئ آخر تعلقا مخصوصا أعنى التعلق الجاصل
 بين المصدر وما اشتق منه من الصفات أو بين بعض الصفات وبعضها فالـ مصدر
 على اسم الفاعل رجل عدل أى عادل وعلى اسم المفعول ما فى المحشى وقيل كل
 على حذف مضاف أى ذو عدل ومتعلق بخلق الله أو من جعل الفاعل والمفعول
 نفس المصدر بمبالغة واسم الفاعل على المصدر رقم قائما واسكت سا كـ أى
 قيسا ما وسكوتا واسم المفعول على المصدر بياكم المقتون أى الفتنة ليس له معقول
 أى عقل واسم المفعول على الفاعل مجازا باسم مستورا أى سائر أو اسم الفاعل على
 المفعول من ماء دافق أى مدفوق ولا يخرج هذه العلاقة عن السببية والمسببية
 واللزوم (قوله والذكرة) ان أراد به كون الشئ منكرافه وكالـ ذيان وان أراد
 وصف الذكرة الذى هو عـ دم الشهول لان الملازم فى الاثبات عموما شموليا وان عمت
 عموما بديلا فهو كالـ مخصوص بـ حكمه حكمه مع بعده جدا ولذا فى الفارسية جعلها
 أى الذكرة فى الاثبات من صور علاقة الجزئية لان النفس الواحدة بعض جميع
 النفوس واعترضه الصبان بعدم وجود شرط علاقة الجزئية واستظهر انه من مجاز
 الحذف فتأمل (قوله وحذف الحرف) عند الحذف من العلاقات غير معقول الا
 من التوجيه الا فى بعد فتظن (قوله أى ان لاتضلوا) أو هو على حذف مضاف
 مفعول له أى كراهة ضلالكم ورجع بان حذف المضاف اسوغ وأشيع من
 حذف لا وان كان حذفها قول السكاكى والغراء وغيرهما من الكوفيين (قوله
 فوق الاعتناق) تعليم لللائكة يوم بدر وسبق احتمال ارادة الرأس (قوله وجعل
 صاحب التخصيص الخ) أى حيث قال قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها
 بـ حذف لفظ أو زبادة لفظ كقوله تعالى وجاء ربك وقوله واسأل القرية وقوله
 تعالى ليس كـ له شئ أى أمر ربك أو أهل القرية ومثله اه وقال السعدى عليه
 فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصل فى كذلك وصفت
 باعتبار نقلها عن اعرابها الاصل وظاهر عبارة المفتاح ان المصنف هذا الله ع

غايته ان اعرابه تغير بسبب زيادة كلمة أو نقصها كما تراه في الجمل والاعتناق
من قول الله وأشر بواقي قلوبهم الجمل وقوله فاضربوا فوق الاعناق والاصل
والله أعلم وأشر بواقي قلوبهم حب الجمل واضربوا الاعناق فتغير الجمل من الجرالى
النصب بسبب حذف المضاف وتغير الاعناق من النصب الى الجر بسبب زيادته
مع استعمال كل فيما وضع له فشبهه التغير الاعرابي بتغير معنى اللفظ وأطلق عليه
مجاز اصطلاحا فالإطلاق حقيقي وكان وجه المجازية لما بين المضاف والمضاف
اليه من شدة الارتباط فان الجمل يتعلق به الحب فهو منشؤه وفوق الاعتناق وهو
الحماة من العنق من شدة الاتصال والمجاورة لأيقال حيث شبه التغير الاعرابي
بالتغير بمعنى اللفظ بجامع مطلق التغير فهو مجاز استعارة لأن العلاقة المشابهة
ولا فائده لاننا نقول هذا التماثل لو استعمل الجمل والاعتناق مثلاً في التغير
الاعرابي الذي جعل مشبها والغرض انهما متعملان في معنيين مما لا فيه حتى
يلزم ذلك فافهم اه من ابن يونس وقد تقدم في مصب البسطة اختيار ما قاله

من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب اه (قوله غايته ان
اعرابه تغير) أى في الغالب كما أشار له بقوله كما تراه الخ فالإيرادان تضاماً (قوله
فشبهه التغير الاعرابي الخ) أحد احتمالين للسهل والآخران لفظ مجاز يطلق
بالاشتراك على المشهور وعلى هذا (قوله وأطلق عليه) أى على التغير ولا يخفى انه
لا يوافق التخصيص ولا ظاهراً لفتح الألف يقال ان الضمير راجع للتغير بمعنى التغير
أى الاعراب المتغير فيكون مع ظاهر المفتح مع أن أصل كلامه مع التخصيص (قوله
فالإطلاق حقيقي) أى وحيث كان اصطلاحاً فالإطلاق لفظ مجاز حقيقي ولا يخفى
ما في قوله اصطلاحاً الخ وعبارة السهوان إطلاق مجاز كما تقدم على الكلمة التي
تغير حكم اعرابها ان لم يكن مشتركة فهو للشبهة فقال سم ان التسببه على
الاشتراك حقيقة وعلى غيره استعارة (قوله وكان وجه المجازية) شروع في توجيهه
ما ذهب اليه جاعل المجاز بالحذف والزيادة من المجاز المرسل فالمناسب تقدمه عن
قوله وجعل صاحب التخصيص الخ لما في صنعه من الإيهام ويمكن انه أخره الى هنا
إشارة الى ان من قال بالاستقلال لا يسهفه مخالفة هذا التوجيه فالتخلف لفظي فتأمل
(قوله فهو منشؤه) أى فالعلاقة السببية (قوله وفوق الاعتناق) عطف على الجمل
وقوله من العنق أى مبتدأ منه ولا حاجة اليه وقوله من شدة الاتصال الخ لعله
محرف بينهما شدة الاتصال والمجاورة وهذا إشارة للعلاقة أيضاً فإطلاق الجمل على
الحب ان يكون سبباً فيه وفوق الاعتناق على الاعتناق للمجاورة ولا يخفى على من عدم
اثبات هذا في حذف الحرف وزيادته فتدبر (قوله لا يقال حيث شبه الخ) راجع
لما قلناه قدامه كأنه وجه المجازية الخ فالمناسب ذكره قبله ولا يخفى على من عدم

صاحب التلخيص

(فصل) (قوله بالذات) استعز عن قسميه الى مرثية وغيرها لانه تقسيم لها
 من حيث ما يعرض لها لان حيث ذاتها والمرحاة والمكينة جزئيتان للاستعارة
 (قوله تخيلية) نسبة للتخييل لانه سياتى أنه يقع في الخيال ان المشبه من جنس
 المشبه به (قوله على الاستعمال) أى استعمال اسم المشبه به في المشبه (قوله على
 اللفظ المستعمل) أى لفظ المشبه به المستعمل في المشبه (قوله وبارادة الاول تظهر
 الظرفية) وذلك لان الاستعمال فعل من أفعال النفس والتصریح كذلك
 فكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل بخلاف الثانى فانه يلزم عليه ظرفية
 الشئ في نفسه

لذات (الاستعارة اما
 سرية) نسبة للتصريح
 يقال لها ممرحة ايضا
 واما مكينة) ويقال لها
 لكناية ايضا) واما تخيلية
 (الاستعارة) التصريحية
 (التي صرح فيها) تطلق
 استعارة على الاستعمال كما
 تطلق على اللفظ المستعمل
 ارادة الاول تظهر الظرفية

طالب الاستعارة التصريحية
 لمكينة والتخيلية)

احاطتلك بما سبق ان التشبيه السابق ليس الاصل اطلاق لفظ مجاز عليه فهو لا فائدة
 ان التسمية بالمجاز مجاز على ما تقدم وهو لا يتأني ان نفس المسمى ليس من المجاز
 المصطلح عليه في شئ فلا ورود لهذا السؤال رأسا وقوله لو استعمال الجهل الخ أى
 فيكون مدلوله هو المشبه ولا يخفى انه لا يخطر بالبال فأحسن التأمل في المقام ويرحم
 الله ابن يونس والسلام (مطلب الاستعارة التصريحية والمكينة والتخيلية)
 (قوله لانه سياتى انه الخ) أى لار الحمال والشان ان اثبات لازم المشبه به للمشبه يقع
 في الخيال ان المشبه الخ (قول الشارح تطلق الاستعارة) لم يضمن نائب الفاعل
 لسميه بمعنى المعنى وهما بمعنى اللفظ (قوله وذلك لان الاستعمال الخ) جعل
 التصريح مظهروفا والاستعمال الذى هو مدخول في مظهر وقافيه والتصريح
 جزا والاستعمال كلا في كون الظرفية كما جعل نظرا من وجهين الاول انه لو كان
 كذلك لخصت الظرفية بارادة الثانى من ظرفية المتعلق بالكسر وهو التصريح في
 المتعلق بالفتح وهو الكلمة والثانى انه خلاف المعروف الشائع من ان المظروف
 هو المعمول لا العامل كما في وضعت الماء أو أتيت بالماء في الكوز فان المظروف
 الماء لا الوضع أو الاتيان فالمناسب جعله من ظرفية المتعلق بالفتح وهو الكلمة
 في المتعلق بالكسر وهو الاستعمال على ان المعنى ما صرح بالمشبه به المذكور فيها
 أو ما ذكر المشبه به فيها صراحة وفي كونها من ظرفية الجزء في الكل نظرا ايضا
 وذلك لان التصريح هنا مقيد بقوله يذكرا الخ فادس جزا للاستعمال بل هو مسأله
 فانه استعمال هو معنى الاستعارة التصريحية فيلزم ظرفية الشئ في نفسه ولا يعم
 النوع في الاستعمال بالضرورة على انه من ظرفية ذلك حيث جعله كلالا كليا
 والتصريح جزئيا والنوع في التصريح يقطع النظر عن القيد كالتلاعب فتدبر

لانه يفعل المعنى الاستعارة التصريحية بمعنى لفظ المشبه به المستعمل في المشبه هي التي صرح فيها بذكر المشبه به ولا معنى للتصريح بالذكر الا لفظ تأمل (قوله والاقتال) مقابل لما أعاده الكلام السابق من ارادة الاول أى اذا كانت الظرفية لا تظفر الا على الاول يكون هو المراد والا يكن هو المراد الاقتال الخ (قوله من أركان التشبيه) وهي أربعة مشبه به ومشبه واداة تشبيه ووجه شبه وقد اجتمعت في قولك زيد كالأسد في الشجاعة (قوله فانه صرح فيه) أى في هذا الاستعمال (قوله بجماع الجرأة) بفتح الجيم مهموز بوزن كراهة ومع القصير بوزن جرعة ويقال أيضا جرأته بوزن طواعية فتلخص ان فيه ثلاث لغات وأما ضم حيه فلحن مقصورا أو همز مدودا وهي أهم من الشجاعة لان الشجاعة انما تكون عن روية وفكر على رأى الحكماء فلا تكون في الأسد وظاهر القاموس انهما متساويان اه من ابن يونس (قوله ذكر المشبه به) أى لفظه فاندفع ما يقال ان الاولى للشارح حذف قوله ذكر (قوله أى لوازم المشبه به) أى ولو باعتبار اللفظ وان كان معناه للمشبه فاندفع ما يقال من أنه لا يشعل نحوينة قصون عهد الله فان النقص مستعار للابطال وهو من ملايمات المشبه وهو الهدى لا المشبه به وهو الحبل

(قوله لانه يفعل المعنى الخ) فيه اعتراف بما قلنا من ظرفية المعمول وهو المتعين في حل الشرح فلا تلتفت لغيره (قوله وهي أربعة) في الجوهر المكنون أركانه أربعة وجه أداه * وطرفاه فاتباع سبل النجاه (قوله أى في هذا الاستعمال) الظاهر ان الضمير للتركيب أى تركيب رأيت أسدا في الحمام ولا يصح أن يكون الخوا قوله وهو لفظ أسد (قوله ان فيه ثلاث لغات) أى كما في البيتين المشهورين وهما
وجرأة جرأة جرائية * كبرعة كراهة طواعية
وجرأة جرأة بالضم * لمن نخذ عن ثقة في العلم
اكن في يس على الأسد الجرأة بضم الجيم ونقل الامميران في شرح دلائل الخيرات عند قوله وقطاول أهل الجرأة على ضبطه بضم الجيم وسكون الراء (قوله وظاهر القاموس الخ) التفرقة بينهما رأى الحكماء أما عند أهل اللغة فلا اه أطول (قوله فاندفع ما يقال ان الاولى للشارح الخ) حاصل الابرادان معنى لم يذكر فيها ذكر المشبه به لم يلفظ فيها باللفظ بالمشبه به ولا معنى له صحيح ويصح بتأويل الذكر كما لم يذكر الذى هو اللفظ على معنى لم يذكر فيها المذكر كورأى لم يلفظ فيها باللفظ ولا شك في ان لم يلفظ يعنى عن باللفظ فالاولى حذفه ولا يمكن دفعه كما لا يخفى (قوله من أنه لا يشعل الخ) جواز السعد جعل قرينة المكنية استعارة تحقيقية لها استعارة النقص لا بطلانها فالأولى من ذلك بطلانها باعتبار اللفظ

والاقتال هي افعال هي افعال المشبه به المصرح به (بذكر المشبه به) أى باللفظ الدال عليه (فقط) أى من غير أن يذكر شئ من أركان التشبيه سواء (فخور رأيت أسدا في الحمام) فانه صرح فيه بذكر المشبه به فقط وهو لفظ الأسد وتقريره ان يقال شبه الرجل الشجاع بالأسد بجماع الجرأة في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ أسد للرجل الشجاع استعارة تصريحية فالتشبيه بين المعاني والاستعارة لالفاظ بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فالبس غير موقوفة في الحمام قرينة مانعة من ارادة الأسد الحقيقية (و) الاستعارة (المكنية) أى الخفية (هى التى طوى) أى لم يذكر (فيها ذكر المشبه به بذكر شئ من لوازمه) أى لوازم المشبه به

(تنبيه) اعترض قوله سوى المشبه بأنه يصدق على زيد في جواب من يشبهه خالدا
انه استعارة بالكناية مع انه ليس كذلك واجب بان المراد مما لو اني بأداة التشبيه
كان مشبها ولا يصلح أن يقال زيد كخالد بل يكفي أن يقال زيد وبه اندفع ما أورد
ايضا بان المنية في قولنا اظفار المنية لم ندكر على انها مشبهة لان الاستعارة مبينة
على تنامي التشبيه وانما التشبيه مرمر موزا اليه فتأمل (قوله والباء سببية) أي وهو
الاولى لانه يفيد ان العلة في طي المشبه به هو ذلك لازمه ولذا قال الشارح فيما يأتي
ان قوله ودل الّا في في قوة العلة لقوله طوى فلا يظهر ما يأتي الّا على جعل الباء
سببية لا على المعية ولذا قلنا ان السببية أولى اه تقرير الشارح (قوله الدال على
استعارة)

والباء سببية أو معية مع
(فلم يدكر فيها) من أركان
التشبيه (سوى المشبه
(و) الاستعارة) التخييلية هي
اثبات ذلك اللازم (للمشبه
(الدال) ذلك اللازم (على)
استعارة لفظ (المشبه به)
للمشبه (فهو) أي التخييلية
(ملازمة للكناية) لا تنفك
عنها ولذا أمثل للمعاني
واحد بقوله (نحو اظفار
المنية فثبت) بكسر الشين
أي علق (بفلان) وتقرير
الاستعارة فيه ما من هذا
المثال أن يقال (شبهت
المنية) المذكورة (بالسبع)
في الاغتبال أي يجامع
اغتيال النفوس في كل

واعترضه العصام بان القرينة حديثة ذريعة يستبعد اعتبارها عند البلاء اه
بالمعنى وذهب الجمهور الى ان التجوز في الاثبات لا غير وعليه الرسالة كما ساف
ويبان المحشى يوهم الطالب انها مع السعد وانه مذهب الجمهور فالاولى له التفصيل
فبقول قوله أي لوازم المشبه به ظاهر على مذهب الجمهور الذي مشى عليه وأما على
ما ذهب اليه السعد من جواز كون قرينة الكناية تحقيقة فالأزوم ولو باعتبار
اللفظ فاندفع ما قال من انه على رأى السعد لا يشمل الخ (قوله تنبيه اعترض قوله
سوى المشبه الخ) لا داعي للتنبيه هنا فالاولى ذكر الاعتراض على قوله فلم يدكر
فيها سوى المشبه (قوله بأنه يصدق الخ) حاصله الاعتراض على قوله فلم يدكر الخ
بأنه تفريع للضبط لكنه ضابط غير مانع لانه يدخل فيه زيد الواقع في جواب من
يشبهه خالدا (قوله واجب بان المراد الخ) حاصله ان المراد سوى المشبه عند الاثبات
بأداة التشبيه وزيد الواقع في الجواب لا يمكن معه الاثبات بأداة التشبيه فيقال زيد
كخالد أي لا يصح ذلك عند البلاء لعدم الحاجة اليه في الجواب فصع قول المحشى
لا يصلح مع قوله بل يكفي الخ لكن هذا يفيد صحة التصريح بالمشبه به في الاستعارة
بالكناية عند البلاء واما كذلك لتصرح بهم بدور اظفار المنية التي هي
كالأسد فتخرج الكناية فيفسد الضابط بالمرّة فالمناسب ان المراد لم يدكر فيها
سوى المشبه مع اللازم فتدبر (قوله وبه اندفع ما أورد ايضا الخ) حاصل الابرار
ان المنية مذكورة على ادعاء انها المشبه به فالمشبه لم يدكر نظر تلك الدعوى
فقوله سوى المشبه معكوس وعرفت فساد المدفوع به من افادته صحة الانسان
بالاداة عند البلاء فالمناسب دفع هذا بأنه يكفي في تسميته مشبها اعتبار الأصل
الذي انبنى عليه الاستعارة فهو مشبه باعتبار ما كان (قوله فلا يظهر) أي كل
الظهور فان المعية لا تنافي ان الّا في في قوة العلة ولذا قال اولي (قول المصنف
فلم يدكر فيما الخ) لا تنفك عالا نظا

من غير تفرقة بين نفع
 وضار (واسم اعتبار اسم
 السبع لما) أى للنية أى قدر
 استعارته لما (ثم طوى ذكره)
 أى ذكر المشبه به بناء على
 أن الذ كر يعنى المذكور أو
 ذكر الاسم بناء على أنه
 باقى على مصدرية وقوله
 (استعارة بالكناية) أى
 ملتبسة بالخفاء اذ الكناية
 الخفاء معمول لقوله استعير
 وقوله (ودل) عطف على
 طوى فى قوة العلة له (عليه)
 أى على ذكر المشبه به (بذكر
 لازمه وهو الاظهار) الذى
 هو قرينة المكنية قال المحقق
 التفتا زانى فالمقصود من
 قولنا اظفار المنية استعارة
 السبع للنية كاستعارة الاسد
 للرجل النجاع الا اننا لم
 نصرح بذكر المستعار
 أعنى السبع بل اقتصرنا
 على ذكر لازمه وهو الاظفار
 لننتقل منه الى المقصود كما
 هو شأن الكناية فالمستعار
 هو لفظ السبع الغير المصرح
 به والمستعار منه هو الحيوان
 المفترس والمستعار له هو
 المنية (واثبات الاظفار)
 للنية استعارة (تخييلية)
 وأما لفظ الاظفار فهو
 مستعمل فى حقيقة وأما
 كون الاثبات استعارة

فما صدق الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المحذوف المرموز الخ فلا يقال انه لم
 يتعرض لمصدق الاستعارة بالكناية (قوله من غير تفرقة بين نفع وضار) صيغة
 مبالغة فى كل من اللفظين والمعنى أن كلاما من المنية والسبع بهما كان الشخص ولا
 يفرق بين النافع من الناس والضار منهم فلا يتيقن النافع لنفسه ولا يهمل كان
 الضار اضرة (قوله أى قدر) أى فهو غير مذكور (قوله بناء على أن الذ كر الخ)
 أى لان الطى والحذف من صفات الالفاظ والاضافة حيث نثبت من اضافة الصفة
 لوصوف (قوله أود كر الاسم) أى فالفه يرعا نداء على الاسم والمراد بالذ كر النطق
 وكأنه قال ثم طوى التلغظ بالاسم ويلزم منه على الاسم وان كان الحل الاول أولى (قوله
 أى ملتبسة) فيه اشارة الى أن الباء للابسة (قوله الخفاء) هذا هو معنى الكناية
 لغة فالمراد بالكناية هنا اللعوبة لا الاصطلاحية (قوله كما هو شأن الكناية)

فبما على أحد الطرفين امداد المشبه به أو دال المشبه بقدر (قوله فما صدق
 الاستعارة بالكناية الخ) أى فقوله هنا فى التخييلية الدال على المشبه به معناه كما
 قال الشارح الدال على استعارة لفظ المشبه به فلفظ المشبه به هو المستعار فهو
 الاستعارة بالكناية فتعرض لمصدق الكناية بطريق اللزوم ولا يخفى انه لزوم
 بعيد فالاولى أن يقال ان تصريح الشارح بقوله قال التفتا زانى كاف فى بيان
 المراد (قوله فلا يقال انه لم يتعرض لمصدق الاستعارة بالكناية) أى للفرد الذى
 نتحقق فيه وان تعرض للفهم بقوله من الذى طوى الخ والمراد فلا يتوهم انه لم
 يتعرض لمصدقها أصلا فانه تعرض له فى التخييلية لزوما وليس المراد دفع اعتراض
 واقع هنا ويكفى انه كذلك والاعتراض بعدم التعرض أصلا وما لو كان بعدم
 التعرض فى تعريف المكنية أو بعدم التعرض صراحة فلا يتم الجواب على ما فيه
 فتدبر (قوله صيغة مبالغة) أى وليس المعنى عليها كما أفاده بقوله والمعنى أن كلاما الخ
 (قوله أى فهو غير مذكور) أى فقوله ثم طوى ذكره نظر الى أن التقدير كذا ذكر
 (قوله أى لان الطى والحذف الخ) أى فهذا الاحتمال أرجح مما بعده وان كان
 فيه عود الضمير على ما أخذ من قوله شبهت المنية الخ وفى الثانى عوده على
 صريح قريب وهو توجهه لتقديم الشارح (قوله من اضافة الصفة الخ) أى ثم
 طوى المشبه به المذكور وأحق منها اضافة الدال للدلول (قوله طوى التلغظ
 بالاسم) أى ترك ولم يحصل لـ كن ما زال الطى بظاهره من صفات الالفاظ وأشار
 بهذا الحل الى أن الاضافة حيث نثبت من اضافة المصدر للفعول (قوله ويلزم منه الخ)
 أى والاحتمال الاول لا يحتاج له ذافه واشارة لترجيح ثان والذى دعا الشارح
 الى هذا التوزيع أن التشبيه فى المعانى والاستعارة فى الالفاظ فلا يصح عكس
 ما قال الامتلاك فتأمل (قوله فالمراد بالكناية هنا اللعوبة الخ) أى بخلافه فى

أى المصطلح عليها فإنه يطلق اللازم ويراد المزوم (قوله فلانه قد استعير) الضمير للاحوال
والشان أى فالتسمية بالاستعارة تسمية لغوية لا اصطلاحية والمعنى اللغوى هو
الانتقال فان قلت مقتضى هذا ان يسمى المجاز العقلى استعارة قلت علة التسمية
لا تقتضى التسمية (قوله فالتخييلية الخ) بهذا تعلم ان المنقسم ليس هو الاستعارة
التي علاقتها المشابهة بل الاستعارة بالمعنى الاعم (قوله وهذا) أى ماذكر من
الممكنة والتخييلية من تقريرهم (قوله مقدمة لها) أى من حيث تقرير المذاهب
في الممكنة والتخييلية أو من حيث فهم الفن فان الفن لا يسهل من السهرقندية
الابته المقدمة لا كون السهرقندية تصعب غير موفية الامثلة اه تقرير الشارح

(فصل ١)

(قوله في تقسيم) هذا تقسيم عرضي لها وتقدم التقسيم بالذات الى نصريحية
وغيرها والتقسيم في هذا المقام حقيقى بالنسبة الى الاطلاق مع أخويه

كلام الفتازنى فانما فيه بالمعنى الاصطلاحى فلو قال الشارح وقال الحقنى الخ
بالاوول للاشارة الى هذا التخالف امكان اول (قوله أى المصطلح عليه الخ) أى
فيؤخذ من ظاهره ان الكتابة الاصطلاحية لفظ مستعمل في معناه لينقل منه
الى مزومه وهو غير ما تقدم من ان اللفظ مستعمل في غير ما وضع له للعلاقة وقرينة
غير مانعة (قوله والمعنى اللغوى هو الانتقال) المناسب حذفه فانه يناسب لفظ
مجاز لا استعارة تأمل (قوله أن يسمى المجاز العقلى) أى مطلقا (قوله بهذا تعلم ان
المنقسم الخ) أى ان المنقسم الاستعارة بالمعنى الاعم التي هي مطلق منقول لا التي
علاقتها المشابهة واللازم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره والمراد من التي علاقتها
المشابهة الاستعارة التي هي بمعنى الكلمة فالفرق بها لا بالعلاقة فانها الفارق بين
الاستعارة والمرسل لا بينها والعقل فانه لم يدخل قبل العلاقة الا أنه عبر بهذا التعبير
لان الكلام في الاستعارة ولو في الاسم فتأمل (قول الشارح فالتخييلية في الحقيقة
مجاز عقلى) أى وان كان ظاهر التسمية بالاستعارة التخييلية انها من المجاز اللغوى
وقوله في الحقيقة مقدمة لها أى وان كان ظاهري في الخطبة حيث لم ينبه على ذلك
انها رسالة مستقلة (قوله أو من حيث فهم الفن الخ) المتبادر من الشارح
هذا الاحتمال امكن لان حيث الصعوبة والسهولة بل من حيث زيادة العلم
وقلته ففى كل من هذا الاحتمال وما قبله صرف عن الظاهر المتبادر عال به
مشاهدة احتواء هذه الرسالة على محاسن كثيرة زادت بها على السهرقندية وتقرر
المذاهب سبقت الاشارة اليه فلا تنقل (مطلب الترشيع والتجريد والاطلاق)
(قوله والتقسيم في هذا المقام حقيقى الخ) يقاد من الحقيقى الانفصال ذو
المشابهة الكلمة عن المعنى والخلاف معناه الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء

فلانه قد استعير للمشبه اثبات
الامر الذى يخص المشبه به
وأما كونه تخيلية فلانه
يخيل أى يقع في الخيال
أى الذهن ان المشبه من
جنس المشبه به وقد علمت
ان المجاز أغما هو فى
الاثبات أى اثبات شئ
لشئ ليس هو له فالتخييلية
في الحقيقة مجاز عقلى
كاثبات الانبات للربيع
وان لازم المشبه مستعمل
في حقيقةه وهذا هو
مذهب القوم وتفصيل
المذاهب في الممكنة
والتخييلية وما يتعلق بها
مذكور في السهرقندية
التي جعلت هذه الرسالة
في الحقيقة مقدمة لها
(فصل ٢)

في تقسيم الاستعارة الى
شرعية ويجرد ومطلقة
(الاستعارة ان قرنت) بعد
تمام الاستعارة يذكر
القرينة المانعة وكذا بعد
المعينة بكسر الباء فلا بعد
عطى من قولنا رأيت بحرا
في الحمام يعطى تجريدا
لها قرينة معينة بعد تمام

(مطلب الترشيع والتجريد
والاطلاق)

الاستعارة بالمائة التي

الحمام (بما) أي بشئ (بما)
أي يناسب المشبه به (بما)
منه فرسخة) أي تسمى
الترشيح أي تقويتها
الملائم (مخوارات أسدا في الجمال له لبد) كمنسب

لبدة كسدره وهي ما
من شعر الأسد على منته
فقوله في الجمال قرينة وق
له لبد ترشيح لانه من ملا
المستعار منه (وان قر
بما الملائم) المشبه (المستع
فمجردة) أي تسمى بذ
لتعريفها من بعض الم
لما فيه من ضعف د
الاتحاد الذي في الاستع
(مخوارات أسدا في الجمال
له صلاح) فقوله له صلاح
تجريد لانه من ملائم
المستعار له وهو الراجح
الشجاع (والا) أي واو
تقرن بما يلائم المستعار
ولا المستعار له (فطاقة)
تسمى بذلك لاطلاقها
التقديم بشئ من ملائم
المستعار منه والمستعار له
رايت أسدا في الجمال
(والترشيح) لاشتماله على
تمام المبالغة في التشبيه
(أبلغ)

واعتباري بالنسبة لهما (قوله الاستعارة) أي بالمعنى الاسمي (قوله تسمى بذلك)
فيه إشارة الى أنه ليس المراد مجرد الوصف دون التسمية ان كانت اللفظ لا يشق
منه فالجواب ان الترشيع كما يطلق على نفس اللفظ يطابق على الذكر ومن الثاني
الاشتقاق (قوله لما فيه من ضعف الخ) أي لبعده المشبه عنه عن المشبه به
بذلك ملائم المشبه ولذلك قيل ان التعريف اذا اقترن بما يفيد الاتحاد كان ترشيحا
كقوله

قامت تظلالى من الشمس * نفس أعز على من نفسى
الى آخر البيتين لان التظليل وان كان من ملائمت المشبه لكنه لما اقترن بما
يفيد الاتحاد وهو التعجب عند ترشيحا

قوله بالنسبة الى الاطلاق مع أخويه فانه وان كان لا يجتمع مع مجموع أخويه ولا
يرتفع معه - لكن العبر فيه مع كل واحد من أخويه لانه مع المجموع كما لا يخفى ولا
شك في انه يرتفع مع التعريف ويوجد الترشيح ويرتفع مع الترشيح ويوجد التعريف
فليس من قبيل منع الجمع - والله لومعا وان مع بالنسبة للمجموع (قوله واعتباري
بالنسبة لهما) أي وان لم يكن من قبيل منع الجمع فقط أو منع الخ - لوفقط لوجود
قسم رابع نص عليه الشيخ ابن سينا في منطق الاشارات ومثله رأيت امازيدا واما
عمرا والعالم اما ان يعبد الله أو يرفع الناس لكن هذا اصطلاح منطقي لا يلزم
البيان مراعاته فيجوز ان الحقيقة في منع الجمع والاعتبار في جواز زوجه به يتم
ما في المحشى وهو ظاهر غير خفى فاحفظه (قوله أي بالمعنى الاسمي) لانه المناسب
لقوله ان قرنت الخ فانه يناسب الكلمة لا الاستعمال الذي هو المعنى المصدري
وان كان اشتقاق مستعار ومنه مستعار منه وله بالنظر للثاني وكذا اللفظ التشبيه بالنظر
لما اشتق منه من مشبه ومشبه به تأمل (قوله ان اللفظ) أي الترشيح بالمعنى
الاسمي وقوله على الذكراى المعنى المصدري وقوله ومن الثاني أي الترشيح بالمعنى
المصدري (قوله ولذلك قيل الخ) في الاطول ينبغي أن يقدم بما يلائم المستعار له
بان يكون فيه تبعيد للكلام وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكرنا في التعريف
كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله قامت تظلالى البيت تجريد من
استناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن ان يوجب خلافا في دعوى
الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله وفي الامير قوله فمجردة
قدمه بعضهم بما اذالم يقرن الملائم بما ينبئ عن الاتحاد والانتقال التعجب
ترشيحا كقول الشاعر

قامت تظلالى من الشمس * نفس أعز على من نفسى

قامت تظلالى ومن عجب * شمس تظلالى من الشمس

وان كان البيتان في مقام ترشيح التشبيه بقاس عليه ما هنا (قوله أى كتر الخ)
ان دفع ما قبل ان البلاغة مطابقة الكلام لا تقتضى الحال وهى لا يوصف بها المفرد
والترشيح منه وحاصل الدفع ان ابلغ من المبالغة لا من البلاغة (قوله المشتمل على
ضعف المبالغة الخ) أى جعل بليغا باعتبار أصل التشبيه (قوله كقوله لدى أسد الخ)
هذا البيت من بحر الطويل وانما يتم التمثيل به اذا قطع النظر عن قوله مقذف
وعن قوله اظفاره لم تقم أما ان نظرت ما فلا يتم التمثيل به لما هو في حيز الاطلاق
لان مقذف ملائم للاسد ان اريد به الذى رعى نفسه في الوقائع من غير آلة حرب
وقوله اظفاره لم تقم كذلك يلائم المشبه به ان اريد لم يدخلها قلم اصلا فيكون ثلاث
ترشيحات مع تجريد واحد فلا يتم كلامه وجوابه انا نقطع النظر عن مقذف وعن
قوله اظفاره لم تقم

فان التظليل يلائم المشبه لـ كن التجب منه يلائم المشبه به اه والبيتان للفضل بن
العـميد من الكامل وأجزاؤه متفاعلمن ست مرات قاله ما في غلام حسن قام
على رأسه يظلمه من الشمس وقيل بعدهما

لما رأيت الشمس بارزة * سترت عين الشمس بالجنس
ثم استعنت على التي اختلست * منى الغواض بآية الكرى
وبالجملة فالشاهد في قوله ومن عجب شمس تظلالى من الشمس وببانه شبهه
الغلام الذى يظلمه بالشمس الحقيقية واستعار له انظر الشمس فان المراد بالشمس
الاولى الغلام والتظليل بلائمه ويقع منه فيكون تجريدا لـ كن تجبه من تظليله
تضمن دعوى اتحاده بالشمس الحقيقية فصارت التظليل به ذا النصب كأنه من
ملائمات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه تجريدا الى كونه ترشيحا وسنمين
اعرابه في مطلب بناء الاستعارة على تناسي التشبيه في شرح آخر الرسالة ان شاء
الله تعالى (قوله وان كان البيتان الخ) كأنه فهم ان في البيت تشبيها بليغا
لاستعارة اثلا يلزم الجمع بين الطرفين وفيه ان النفس في بيت آخر وأخذ بظاهر
قول الامير فان التظليل يلائم المشبه الخ وما في في مطلب بناء الاستعارة على
تناسي التشبيه ما يوافقنا فانظره (قوله اندفع ما قبل ان البلاغة الخ) يحتمل انه
من البلاغة والمراد بقوله لم والترشيح ابلغ والكلام المشتمل على الترشيح ابلغ
لـ كن الشارح عدل الى ما قال لان البلاغة تابعة لاقتضى الحال فتدر (قوله هذا
البيت من بحر الطويل) أى فعلون مفاعيلن فعولن مفاعيلن وهو زهير بن ابى
سلى من قصيدة قاله ما في الصلح الواقع بين عبس وذبيان وقوله

لعمري لنعم الحى جـ عليهم م * بما لا يؤاتهم حصين بن ضمضم
وكان طوى كشعا على مسته كينة * فلا هو أديها ولم تنقد م
وقال ساذنى ماربى ثم اتقى * عدوى بالف من ورائى ملجم

كتر مبالغة (من)
لاق) المشتمل على
قوة في التشبيه (الابلاغ)
لا اطلاق أى الاطلاق
هو (ابلاغ من التعبير)
حل على ضعف المبالغة
تشبيهه وقد يجتمع الترشيح
لـ كن يرد فتكون الاستعارة
قوة المطابقة كقوله

أسد شاكى السلاح

ف

مد اظفاره لم تقم

شأى السلاح أى نام

لـ كن تجريد وقوله له لبد

شبح وهذا ان تساويا

زاد أحدهما على

تج

أدكونه ما يحتمل أنهم أمثالان للتجريد والترشيح فسقط الاعتراض اه تقرير الشارح
(قوله فاعبره بالرائد) أي فإن كان الترشيح أقوى باعتبار ما يقابل للذهن والملازمة
كانت مرشحة والا كانت مجردة (قوله بذكر القرينة) أي مأمنة أو معينة كما
تقدم (قوله فلا تدقرينة المصراحة) أي بالنسبة للتجريد وقوله ولا قرينة المكنية
أي بالنسبة للترشيح لأنه لا التباس بين قرينة المصراحة والترشيح لأن القرينة حينئذ
من ملازمات المشبه والترشيح من ملازمات المشبه ولا بين قرينة المكنية
والتجريد لأن قرينتهما من ملازمات المشبه والتجريد من ملازمات المشبه فليتنبه
(قوله دفعلما يتوهـم الخ) عليه للتنبيه أن قلت أن التخيلية عند السالف هي

فاعبره بالرائد وقوله
القرينة تنبيه على أن
الترشيح والتجريد
بعد تمام الاستعارة
القرينة فلا تدق
المصراحة تجريد ولا
المكنية ترشيحاً
يتوهـم من أن
بالاستعارة لفظ
مجردا عن القرينة
القرينة تعتبر من
أو التجريد والقيد إذا
لدفع التوهـم كان في ذ
فائدة أي فائدة

فشدولم يتغير بدو تامة كثيرة • لدى حيث اقترحها أم قدح
وبعد البيت ثم باقي القصيدة (قوله أدكونه ما يحتمل أنهم أمثالان الخ) أي
فهما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره ولأنه يدعى احتمال أن المراد من مقذف
المرمي في الوقائع بالآلة حوب ومن نفى التقييم عدم الرافعية وأما أن أريد منه
القوة كناية فلا يدع ترشيحا ولا تجريدا لعدم الاختصاص بواحد فلا داعي لقطع
النظر عنه وفي عدم الحكيم اعلم أن شاكي السلاح تجريدوله ليد ترشيح بدون
نزاع أما مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لأن المقذف بكلامه معني به أي الرمي باللحم
كناية عن كثرة اللحم والجسامه والرمي به في الوقائع يجوز انصاف المستعار له
والمستعار منه به اه فلا داعي لقطع النظر عن مقذف أيضا فالأولى عدم
اختصاصهما بمعنى لكن الوجهان بواسطة المقام يحكم برجحان المعنيين اللذين
ذكرهما الشارح في تقرير الاعتراض فهما أشد ملازمة بالأسد فلا اعتراض أقوى
ثم أن الشارح جاز على أن الاستعارة هي لفظ أسد ولدي هو القرينة لأن التمديرا نا
عند أسد والحصول العندي شأنه أن لا يكون للأسد لأنه لا يؤنس به ويحتمل أن
القرينة خالصة ولفظ لدى تجريد ثم قول الشارح وقوله له لبد الخ ترشيح على معنى أن
قوله لبد الخ فيه ترشيح بدله ل قوله السابق فيكون الاستعارة في قوة
المطلقة وقوله الألاح وهو هو هذا أن تساوي فلا يرد على قوله الخ أنه يقتضي أن
له لبد وما به د ترشيح واحد لكن الأولى حذف قوله الخ كما لا يخفى على حكيم
وفوق كل ذي علم عليم فتدبر (قوله باعتبار ما يقابل للذهن والملازمة الخ) ظاهر في
اعتبار الكيف أعني القوة وشدة الاختصاص فقط كالقوة المفهومة من مقذف
وأظفاره لم تقم على ما بينا واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا بالكيف أو بالكم وحوز
بعضهم في حال التساوي ترجيح جانب السابق أسبقه فان سبق عنده الترشيح على
التجريد فمرشحة والا فمجردة (قوله أي بالنسبة للترشيح) أي ولوعلى مذهب
السكاكي القائل بأن قرينة المكنية استعارة نصر يحمية لصورة ومعية فكون من
ملازمات المشبه عنده في المعنى نظرا للفظ والعبارة (قول الشارح دفعلما يتوهـم الخ)

الاثبات ومن المعلوم ان الاثبات لا يتوهم دخوله في الترشيح لانه ذكر اللفظ الملاثم
او نفس اللفظ الملاثم والاثبات ليس واحدا منهم فلا يتوهم دخوله قرينة المكنية
في الترشيح على مذهب السلف الذي مشى عليه المؤلف وجوابه انه قد تعلق
التخييلية على نفس اللازم تسعافيتها -م دخوله في الترشيح اه تقرير الشارح
(قوله فاندفع ما يقال الخ) حاصل الدفع سلما ان اللفظ لا يكون استعارة الابد
ذكر القرينة الا نالنا سلم انه لا حاجة له بل له الحاجة وهو دفع الابهام

{فصل}

(قوله في تقسيم الاستعارة الى اصلية الخ) هذا التقسيم عرضي ايضا (قوله ان كان
اللفظ الخ) انما قدم الشارح اللفظ لما تقدم ان المستعار هو اللفظ وفي تسميته مستعارا
بمجاز الاول (قوله ولو تاويلا) أي هذا اذا كان حقيقة بل وان كان تاويلا (قوله
فيدخل العلم) أي لان الاستعارة لا تقع في العلم الا اذا لم يتضمن وصفية كما يأتي (قوله
بانه موضوع) أي تاويلا مصورا بانه موضوع لا مركلي وهو الجواد ليصح جعل المشبه
من افراد ذلك المركلي (قوله كما ان اسدا يتناول الحيوان الخ) أي لكونه كلبا اصالته
ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من الاشكال والجواب (قوله فتجبرى فيه الاستعارة
حينئذ) أي حين اذ أول بكلي تجبرى فيه الاستعارة وان كان المقصود انما هو
الفرد المخصوص فالتاويل لا محل جريان الاستعارة

قال العلامة الامير وما في الفارسية من التزام انه لم توجد استعارة مطلقة قرينة
لفظية وتخصيص المطابقة بما قرينة حالية لا بدول عليه اه فالانبان بقوله لم بعد
القرينة لردده ذالوهم فتأمل (قوله سلما ان اللفظ الخ) المناسب حذف هذا
الاسم كما لا يخفى {مطلب تقسيم الاستعارة الى اصلية وتبعية} (قوله انما
قدم الشارح) اه له محرف انما قدر الشارح (قوله بمجاز الاول) أي لان الكلام
قبل العمل والاستعارة فاك الكلام في بيان كقيمة العمل ويقال عليه المراد
المستعار بالفعل والكلام في بيان التسمية وهي بعد العمل وكيفية العمل أشار لها
بعد بقوله لجريانه الخ (قوله اذا كان) أي الصديق (قوله أي تاويلا مصورا بانه
موضوع الخ) أي فالباء هنا للتصوير وظاهران باء بواسطة سببية أي يؤول بسبب
واسطة هي اشتهر باختلاف الباء آن ولك جعل باء بانه لا عدية على تضمين يؤول
معنى يحكم (قوله ولا حاجة لما تكلفه بعضهم الخ) ما تكلفه بعضهم اشكال فقط
قال ان المقام في التأويل بالكل لا في ادعاء التناول وانه فرد من افراده فسلما
الاولى ان يقول كما ان اسدا اكلى له افراد كثيرة أو يزيد بعد قوله كان هو الرجل
المعروف أو غيره ويدرج تحته ذلك الرجل اه وحاصل الجواب الذي أشار له
المحشى بقوله أي لكونه كلبا ان التناول ليس الالائية فهو من اقامة اللازم مقام

قوله ما يقال ان اللفظ
ون استعارة الابد
القرينة فلا حاجة الى
بعد القرينة
{فصل}

تقسيم الاستعارة الى اصلية
تسمية (ان كان) اللفظ
استعار (لشبهه) اسم
(س) اسم الجنس هو
كل الصديق على كثيرين
تاويلا فيدخل العلم
هو وبوصف كعالم
هو وبوصف الجود فانه
ل بواسطة اشتهر
بأنه موضوع للجود
اه كان هو الرجل
معروف أو غيره لكان
دفعه على المعهود يكون
قيمة وعلى غيره يكون
مازا كما ان اسدا يتناول
حيوان والرجل الشجاع
كان الاول حقيقة والثاني
زقجبرى فيه الاستعارة
ثم ذنخورايت اليوم
تقما أي رجلا جوادا

مطلب تقسيم الاستعارة
اصلية وتبعية

فاندفع ما أورد من انه اذا كان المشبه به مطلق جواد كان الكلام لا مباغة فيه
لان المباغة انما هي في التشبيه بمحتم الطائي (قوله شبه هذا الرجل بمحتم الخ) أخذ
منه أن دعوى الادراج انما هو بعد التشبيه وبهذا اندفع ما قيل ان كان حاتم
موضوعا لا جواد كان الرجل المشبه فردا من أفراد فلا حاجة الى التشبيه وحاصل
الدفع ان التأويل انما طرأ بعد التشبيه اذ التشبيه لا يحتاج الى تأويل (تنبه)
حاتم هذا هو ابن عبد الله بن الحشر ج طائفي جاهلي وابنه عدى صحابي وكذا ثبت
حاتم التي أكرمها النبي صلى الله عليه وسلم وأصله قبل العلمية اسم فاعل حتم
أي أوجب

المزوم ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية (قوله فاندفع ما أورد من انه الخ) أي فاذا كان
المقصود انما هو الفرد المخصوص وان التأويل لاجل جريان الاستعارة اندفع الخ
وقال الامير على قول الملوي ليصح بعد التشبيه جعل المشبه به من افراد ذلك الكلي
قوله بعد التشبيه يدل السياق على ان التأويل للاستعارة بعد التشبيه بالشخص
نفسه فاندفع التوقف بانه بعد التأويل يشمل المشبه فلا يتأتى تشبيهه وتقتل ولا حاجة
لتجعل الجواب بانه يؤول بجواد بالغ غاية لم يصاله المشبه واندفع أيضا القول بان
المباغة ايضا ملغى في هذا الشخص المعهود لا مطلق كريمة فحاصله ان التأويل
تقديرى لتحصل قاعدة الاستعارة والقرض الاصلى اللاحق بالشخص المعهود
فتأمل انه فانت تراود دفع هذا السؤال والسؤال الاخر في القولة الثانية بجعل
التشبيه سابقا على التأويل وسننبهك على ما يسرك (قوله أخذ منه ان دعوى
الادراج الخ) وجه الاخذ ان العطف يتبادر منه تأخير الادعاء عن التشبيه ولا
شك ان الادراج بعد التأويل فلا ينافي هذا قوله بعد وحاصل الدفع ان التأويل
الخ الا ان قوله فلا حاجة الى التشبيه غير قول الامير فلا يتأتى تشبيهه وقتل ثم انه يرد
سؤال آخر نظير ما اندفع حاصله انه لا يتأتى الادراج بعد التأويل بجواد ضرورة
شبهه المشبه فان قلت ان التأويل ببالغ الغاية المتناهية في الجود قلت جده له
الامير فملا ويمكن أنه رأى ان الشبه هو الادراج والحق ان المقصود من التأويل
اجراؤه على قانون الكلي الحقيقي كاسد حتى يشبهه بفرد من أفراد التقديرية ولذا
قبل ان نحو حاتم من كل علم مشتمر بصفة متى أريد استعارته لا بد من تأويله
بكلي ليظهر الاندراج في افراد التأويلية فيقدر ان له افراد متحدة الحقيقة مع
حاتم نفسه في جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالاسد الصادق على افراد
متحدة الحقيقة في غاية الجراءة لاجل ان يشبهه الممدوح بفرد منها كما يشبهه
الرجل الشجاع بفرد من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم في الحقيقة ثم يدعى
ان له افراد متعارفة من جملة حاتم وغير متعارفة من جملة الممدوح فبسوغ لنا

شبهه هذا الرجل بمحتم
وادعى انه فرد من أفراد
كفاي ادعاء ان الرجل
الشجاع من أفراد الحقيقة
المفترس فاستعير
حاتم لهذا الرجل استعارة
نصر بجملة اصلية ولما
اسم الجنس

(تتمه) يقاس على حاتم حسان الذي اشتهر بالقصاحة وما دار الذي اشتهر بالبخل
(قوله يشمل المشتق)

يشمل المشتق

اسم عمل حاتم فيه فالقصد الاصل الى اغما هو الاطلاق بجماعتهم نفسه وان التأويل
نقد يرى التصحيح قاعدة الاستعارة وان التشبيه اغما هو به التأويل بكلي وأن
دعوى الادراج به التشبيه كما في الاسد وهي التي سوغت اطلاق اللفظ ولا يقال انه
بعد التأويل لاحاجة للتشبيه اذ يصدق على المشبه حينئذ لما علمت اغما أول بالبالغ
الغاية المتناهية في الجود لئلا يكون الافراد من جنس حاتم نفسه ويدعى ان الممدوح
منه ما بعد ان يشبه وجعل التأويل سابقا على التشبيه أولى لان المقصود من التأويل
حمله على سائر الكل حقيقة حتى يشبه به فرد من افراده المتقديريه وعكسه
يقضي انه حين التشبيه ليس اسم جنس بل جزئي فيخرج عن قاعدة الاستعارة
ففي نحو حاتم ثلاثة اعمال التأويل بكلي ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج واما
في نحو اسد فالأخيران فقط والشارح على هذا الا انه أدرج التأويل ودعوى الادراج
في قالب واحد فاكتمل في الاول بالاول عن الثاني كما سترى من التقدير وفي الثاني
وهو قوله بعد شبه الخ بالثاني عن الاول لانه كالتفريع على الاول كما سنشير اليه
فقوله بانه موضوع للعباد أي للبالغ الغاية في الجود وقوله سواء كان هو الراجح
المعروف وهو حاتم الطائي المشهور بالحرم وقوله وغيره أي ما عدا المشبه لانه
يندرج فيه بعد التشبيه وقوله لكن اطلاقه على المعهود الخ فيه حذف تقديره ثم
يشبه الممدوح بفرد من افراد الجواد يعني بالبالغ في الجود الغاية ويدعى انه فرد من
افرادهم فيكون لحاتم افراد معهوده متعارفة وافراد غير معهوده لكن اطلاقه على
المعهود الخ وقوله شبه هذا الرجل الخ أي بعد التأويل بخبري على قانون الاستعارة
من ان المشبه به يجب ان يكون كليا حين التشبيه ولا يخفى انه دقيق في الشارح
بعيد (قوله يقاس على حاتم حسان الخ) اشارة لما دخل تحت الكاف في الشارح
وحسان هو شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأول قصيدته فيه صلى الله عليه وسلم

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذراء منزله اخلاء

ومنها اجابة لسفيان بن الحارث لما هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم المبرأ من كل

عيب هجوت محمدا فاجبت عنه * وعند الله في ذلك الجزاء

فقال له صلى الله عليه وسلم لم جزاك الله الجنة ومنها مخاطبة له عليه الصلاة والسلام

وأجل منك لم تر قط عيني * وأكل منك لم تلد النساء

خلقت مبرأ من كل عيب * كأنك قد خلقت كما نشاء

وما درأصله من مدرأشي خلطه بالمدرو هو قطع الطين الصغيرة اليابسة فعل ذلك

بحوض به شرب ابله منه بخلا على الناس ويدخل مهبان وائل الذي اشتهر

بناء على مساواته للنكرة (قوله مع ان الاستعارة فيه تبعية) أي فيلزم ان تعريف
الاصالية غير مانع فلا يقال ان التفسير ليس من شأن المتون ثم ان التعريف يشمل
أسماء الافعال مع ان العمام في الفارسية نص على ان الاستعارة فيه اتبعية فان
لم يكن لها مصدر محقق قدر لها مصدر كما في هيئات ودراك

مع ان الاستعارة فيه تبعية

بالفصاحة وباقل الذي اشتهر بالي واللاكنة قيل انه اشترى غليبا باحد عشر درهما
فسئل بم اشترى بظبيك ففرج اصابع يديه وأخرج لسانه بر يد باحد عشر
فهرب الظبي (قوله بناء على مساواته للنكرة) أي في الوضع للفرد المنتشر بخلاف
ما لو قلنا بوضعه للحقيقة المعينة لا بقيد الاستعارة في الذهن فان المشتقات لذات
موصوفة منهم (قوله فلا يقال الخ) أي فالشارح دفع هذا السؤال لكن الاولى
للحشى ان يفرع هذا على البيان الاتي في القولة بعده هذه فيقول قوله مع ان
الاستعارة فيه تبعية أي فيلزم الخ وقوله فسر أي تفسير ما قصد الخ فلا يقال ان
التفسير ليس الخ ويؤخر الخ كلام على أسماء الافعال وما معها بعد التوجيهات في
الشرح (قوله يشمل أسماء الافعال) وذلك لانها اعلام اجناس والمراد من اسم
الجنس ما يشملها وعلم الشخص والنكرة والمشتق الا أنه أخرجه بقوله أي اسم غير
مشتق (قوله مع ان العمام في الفارسية الخ) قال فيها علم ان الاستعارة اتبعية
تجبري في أسماء الافعال مشتقة أولا كغيرها في الافعال بالاختلاف لكانها
تكون تبعية لمصدر الفعل الذي يكون اسم الفعل بعنايه لا بتبعيه مصدره اذ ليس
لاسم الفعل مصدر باعتبار انه اسم فعل مثلا في استعارة هيئات لمعنى عسر تعتبر
تشبيه العسر بالبعد وسريان التشبيه الى معنى بعد وعسر فتفسير الاول للثاني ثم
تجعل هيئات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر أو تعتبر سريان التشبيه من أول الامر الى
معنى هيئات قصر المسافة وتقلل الكلفة فتستعير من معنى بعد لمعنى عسر اه فانت
تراه قال لكانها تكون تبعية الخ فجعلها أولافى مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل
لا مصدر له ففي قوله في أول العبارة مشتقة أولا تساهل والمراد كان مصدر فعلها
من لفظها كما في دراك ونزال أولا كهيئات وصه وهو بائن من قوله لكانها تكون
الخ ثم قوله أو تعتبر سريان التشبيه الخ جرى على مذهبه من عدم اعتبار الاستعارة
بين المصدرين أولا واشتقاق بعد بمعنى عسر من البعد بمعنى العسر ومذهب الجمهور
هنا كهو في الفعل وغيره كما استظهره الصبان فتقول الخشى فان لم يكن لها مصدر
محقق الخ فان كلفته أن المراد فان لم يكن لفظها مصدر جار على لفظها أي لها
مصدر غير جار على لفظها قلت بعد كونه لا دليل عليه من كلامه وغير موافق لما
دأبى له لو كان المراد ذلك لاقتصر في التمثيل على هيئات كما لا يخفى فهو قسطا على
فهم انها تابعة لمصدر محقق اذا كانت مشتقة كنزال ودراك أو مقدرة اذا كانت

قال شيخنا الامير وهذا منه بناء على ان مدلولها معنى الفعل كما هو مذهب المحققين
وان الاستعارة في المشتق تبعية لدخول النسبة في مفهومها فهي غير مستقلة
والاستعارة تقتضي التشبيه كما قال العصام وأما على ان مدلولها لفظ الفعل فلا
استعارة لان التشبيه بين المعاني لا الالفاظ وعلى ما قاله السعد من انها تابعة
لاستعارة المصدر كما هو ظاهر عبارة المتن الاتية فالظاهر ان يقال ان كان اسم
الفعل مشتقا فالاستعارة تبعية وان كان غير مشتق كصه ومه فالاستعارة فيها
أصلية ولا حاجة الى تقدير المصدر سواء قلنا مدلولها اللفظ أو المعنى

غير مشتقة كهيئات وهو نظير باؤل عبارة الفارسية وعرفت تحقيقها بما لا يخبر
عليه (قوله قال شيخنا الامير الخ) عبارة قوله أى غير مشتق يتناول خصوصه من
أسماء الافعال وفي الفارسية انها تابعة لمصادر محقة أو مقدرة فاستعارة هيئات
للمصدر تابعة للاستعارة البعد الحسنى للمصدر بجامع عدم الفعل مثل أم اعلم ان هذا
ظاهر ان عللت التبعية بعدم استقلال المعنى وقلنا مدلول اسم الفعل معنى الفعل
أو لفظه ولو لحظ دلالة على معناه فيقول لا الأول بواسطة أما ان عللت التبعية بقصد
المصدر أصالة وتفرغ غيره على ما ليس به فاهى فاصرة على نحو زوال ودرارك من
المشتقات التي لها مصادر بالفعل وفي غيرها أصلية اه وهي وان كانت
أحسن من عبارة المحشى امكن عرفت ما فيها مما سبق (قوله معنى الفعل) عرفت
من عبارة الامير أو لفظه ولو لحظ دلالة على معناه وقوله كما هو مذهب المحققين
الذي اشتهر انه لفظ الفعل (قوله فهمي) أى النسبة أو المشتقات غير مستقلة أى لان
ما دخل في مفهومه غير المستقل غير مستقل (قوله تقتضي التشبيه) أى وهو
يقضي ان الطرفين موصوفين بوجه التشبيه والوصف للشيء نقل (قوله على ان
مدلولها لفظ الفعل) محترز على ان مدلولها معنى الفعل ولا يخفى انه لا قائل بان
مدلولها لفظ الفعل مجردا عن المعنى وقوله وعلى ما قاله السعد الخ عطف على
قوله على ان المحترز وان الاستعارة في المشتق تبعية لدخول النسبة الخ (قوله ان
كان اسم الفعل مشتقا) تقدم لك ان أسماء الافعال كلها غير مشتقة فلا تغفل (قوله
فالاستعارة فيها أصلية) فيه انه لا يمكن الاتشبيه السكوت بالتمكلم أو الزيادة
بالنقص مطابقة أو استنزاء كتشبيه العسر بالعدو كيف تكون أصلية فقوله ولا
حاجة لتقدير المصدر لا معنى له (قوله مدلولها اللفظ) ان أراد لهوظا فيه المعنى
فلم يتركه فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان أراد مجردا عن المعنى فقد
سبق له انه لا استعارة فيه وبالجمل فبطلان كونها أصلية في غير نحو درارك من
البدهييات على كلا القولين في اسم الفعل أى القول بان مدلوله معنى الفعل والقول
بانه لفظه ملحوظ دلالة على المعنى فان كلاما من الفرعية في المعنى وعدم الاستقلال

ويشمل أيضا المنفى والجمع فالاستعارة فيها ما أصلية وقال الشبرا مسمى انها تابعة
 لاستعارة المفرد لان التشبيه والاستعارة انما هما قبل التنشئة والجمع وذ كر شيئا
 الاميران الخ لاف افظى فن نظر للفرد قال تبعية ومن نظر للعلة الراهنة قال
 أصلية ويشمل أيضا اسم الإشارة وتقدم ما فيه وأما الصماتر فهي تابعة لمرجعها
 فان قلت رأيت اسدا رقصت به الحقيقة كان ضميره حقيقة وان قصدت به المجاز
 كان ضميره مجازا هكذا قبل والحق ان الضمير حقيقة مطلقا ولو كان مرجعه مجازا
 لانه وضع ليعود على ما تقدم اه لمخصصا من حاشية شيخنا الامير على المولى (قوله
 فسر) أي تفسير ما قصودا منه التقييد لاخراج المشتق (قوله كأنه قال) اغما تسمى
 بكأن الدالة على الترجي من حيث انه لم يصرح بهذه العبارة أو إشارة الى أن
 الكلام لم يسبقه به أحد فلهذا ترجى أن يكون هذا هو المراد وكذا يقال في قوله
 وكأنه قصد الخ والحاصل ان بعض العلماء قرر كلام المهرقندي على ان قوله أي الخ

فسره بقبية ففقال (أي
 امها غبر مشتق) كأنه قال
 المراد باسم الجنس غير
 المشتق أما اسم الجنس
 المشتق فلا تكون فيه
 الاستعارة أصلية ولو قال ان
 كان المستعار اسم جنس
 غير مشتق كان أخضر
 وأوضح وكأنه قصد بالتفسير
 تقييد

موجود على كل حال ولو قلنا بالاشتقاق ونحملنا هذا الشقاق فاحسن التأمل
 (قوله ويشمل أيضا المنفى والجمع) هو مذهب الجمهور ومقابلته ما للشبرا مسمى
 (قوله وذ كر شيئا يخفى الامير الخ) عبارة الامير وقرره نور الدين الشافعي على
 الشبرا مسمى على الاصنام استظهارا انها تبعية للفرد ولم يطرأ عليهم في حال
 التنشئة والجمع تجوز مسه متعل كما في المفرد فليتأمل وقوله ولم يطرأ الخ اعتراض
 على نور الدين بان هذه التبعية ليست على قانون غيرهما فان القانون تجدد تجوز
 فيها وفي هذه ليس كذلك فلم يذكر ان الخلف افظى ولا تنوهم ان مراده ذكر في
 تقرير الدرس لقوله بعد لمخصصا من حاشية شيخنا الخ (قوله فن نظر للفرد الخ) أي
 فن نظري المنفى والجمع الى سبق المفرد قال انها في المنفى كاسم والجمع كأنه
 تبعية ومن لم ينظر الى سبق المفرد قال أصلية ولا يخفى ضعفه (قوله وتقدم
 ما فيه) أي من أنه لا يلزم من تضمن الشيء معنى الشيء أن يعطى حكمه فتنبيه
 (قوله حقيقة مطلقا) أي ما لم يعبر عنه كمر عن مؤنث وعكسه فهو استعارة (قوله
 أي تفسير ما قصودا منه) أي فالتقصيد التقييد (قوله الدالة على الترجي) المشهور
 عن النحاة ان كأنه لا تشبيهه المؤكد اذا كان خبره اسما أرفع أو أحط من اسمها
 وليس صفة من صفاته نحو كأنه زيدا ملكا وكان زيدا حمارا فان كان فعلا أو ظرفا
 أو جارا أو مجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأنه زيدا قام أو قائم
 أو عندك أو في الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه نفسه
 فكأنه رأى ان الظن كالترجي (قوله وكذا يقال الخ) أي وبالفرض لا احتمال
 الثاني يقال نسي ما قصده عند تأليف الرسالة (قوله والحاصل الخ) ليس
 حاصل ما تقدم بل هو حاصل من الشارح احنوى على ما أفاده منه وشرحه

وان كان البيتان في مقام ترشيع التشبيه بقاس عليه ما هنا (قوله أى أكثر الخ)
اندفع ما قبل ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهي لا يوصف بها المفرد
والترشيع منه وحاصل الدفع ان ابلغ من البلاغة لا من البلاغة (قوله المشتغل على
ضعف البلاغة الخ) أى فجعل بليغا باعتبار اصل التشبيه (قوله كقوله لدى أسد الخ)
هذا البيت من بحر الطويل وانما يتم التمثيل به اذا قطع النظر عن قوله مقذف
وعن قوله اظفاره لم تقلم أما ان نظرت ما فلا يتم التمثيل به لما هو في حيز الاطلاق
لان مقذف ملامم للاسد ان اريد به الذى رعى نفسه في الوقائع من غير آلة حرب
وقوله اظفاره لم تقلم كذلك يلائم المشبه به ان اريد لم يدخلها قلم أصلا فيكون ثلاث
ترشيحات مع تجريد واحد فلا يتم كلامه وجوابه انما قطع النظر عن مقذف وعن
قوله اظفاره لم تقلم

فان التظليل يلائم المشبه لكن التعجب منه يلائم المشبه به اه والبيتان للفضل بن
العميد من الكامل وأجزاؤه متفاعان ست مرات قاله ما في غلام حسن قام
على رأسه بظلمة من الشمس وقيل بهما

لما رأيت الشمس بارزة * سترت عن الشمس بالجنس

ثم استعنت على التي اختلست * مني الفؤاد بأية الكرمي

وبالجملة فالشاهد في قوله ومن يحجب شمس تظلالى من الشمس وبينانه انه شبه
الغلام الذى يظلم بالشمس الحقيقية واستعاره لفظ الشمس فان المراد بالشمس
الاولى الغلام والتظليل بلائمه ويقع منه فيكون تجريدا لكن تعجبه من تظليله
تضعف دعوى اتحاده بالشمس الحقيقية فصار التظليل به ذا التعجب كأنه من
ملائمات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه تجريدا الى كونه ترشيحا وسنمين
اعرابه في مطلب بناء الاستعارة على تناسي التشبيه في شرح آخر اسأله ان شاء
الله تعالى (قوله وان كان البيتان الخ) كأنه فهم ان في البيت تشبيها بليغا
لاستعارة مثلا يلزم الجمع بين الطرفين وفيه ان النفس في بيت آخر وأخذ بظاهر
قول الامير فان التظليل يلائم المشبه الخ وسما في في مطلب بناء الاستعارة على
تناسي التشبيه ما يوافقنا فانظرو (قوله اندفع ما قبل ان البلاغة الخ) يحتمل انه
من البلاغة والمراد بقوله سم والترشيع ابلغ والكلام المشتغل على الترشيح ابلغ
ليكن الشارح عدل الى ما قال لان البلاغة تابعة لمقتضى الحال فتدبر (قوله هذا
البيت من بحر الطويل) أى فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن وهو لزهر بن أبي
سلي من قصيدة قالها في الصلح الواقع بين عباس وزياد وقوله

لعمري لنعم الحى جرعليم * بما لا يؤاتهم حصين بن ضمضم

وكان طوى كشعا على مستكنة * فلا هو أبداها ولم تتقدم

وقال سادضى ماربى ثم اننى * عدوى بالف من ورائى ملجم

كثرت مبالغة (من)
لاق) المشتغل على
قوة في التشبيه (الابلاغ)
لاطلاق أى الاطلاق
هو (أبلغ من التجريد)
عمل على ضعف المبالغة
شبيهه وقد يجتمع الترشيح
يريد فتكون الاستعارة
قوة المطابقة كقوله

أسد شاكى السلاح

ف

مد اظفاره لم تقلم

شاكى السلاح أى نام

لح تجريد وقوله لبد

شبح وهذا ان تساريا

زاد أحدهما على

تو

اكونها محتمل انهما مثالان للتجريد والترشيح فسقط الاعتراض اه تقرير الشارح
(قوله فالعبرة بالرائد) اى فان كان الترشيح اقوى باعتبار ما يتبادر للذهن والملاحة
كانت مرشحة والا كانت مجزدة (قوله بذكر القرينة) اى مانعة او معينة كما
تقدم (قوله فلا تم دقرينة المصرة) اى بالنسبة للتجريد وقوله ولا قرينة الممكنة
اى بالنسبة للترشيح لانه لا التباس بين قرينة المصرة والترشيح لان القرينة حينئذ
من ملازمات المشبه والترشيح من ملازمات المشبه به ولا بين قرينة الممكنة
والتجريد لان قرينتهما من ملازمات المشبه به والتجريد من ملازمات المشبه فليقتبه
(قوله دفع المايته - م الخ) علة للتنبيه ان قلت ان التخييلية عند الساف هي

فشدولم ينظر بدونا كثيرة * لدى حيث القت رحله ام قسم
وبعد ما ابيت ثم باقى القصيدة (قوله اكونها محتمل انهما مثالان الخ) اى
فهما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره وللتجريد على احتماله ان المراد من مقذف
المرمى فى الوقائع بالهروب ومن نفى التقليل عدم الرفاهية واما ان اريد منه
القوة كناية فلا يعد ترشيعا ولا تجريدا لعدم الاختصاص بواحد فلا داعى لقطع
النظر عنه وفى عهد الحكماء لم يعلم ان شاكى السلاح تجريد له لمد ترشيح بدون
نزاع امامه مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لان المقذف بكلامه اى الرمي بالهجم
كناية عن كثرة الهم والجسامة والرمي به فى الوقائع يجوز ان تصاف المستعار له
والمستعار منه به اه فلا داعى لقطع النظر عن مقذف ايضا فالاولى عدم
اختصاصهما بمعنى لكن الوجه ان بواسطة المقام يحكم برجحان المعنيين اللذين
ذكرهما الشارح فى تقرير الاعتراض فهما أشد ملازمة بالاسد فالاعتراض اقوى
ثم ان الشارح جازع على ان الاستعارة هي لفظ اسد ولدى هو القرينة لان التثنية انا
عند اسد والحصول العندى شأنه ان لا يكون للاسد لانه لا يؤنس به ويحتمل ان
القرينة خالصة ولفظ لدى تجريد ثم قول الشارح وقوله له لبد الخ ترشيح على معنى ان
قوله لبد الخ فيه ترشيح بدله ل قوله السابق فتمكون الاستعارة فى قوة
المطلقة وقوله الاحق وهو هو هذا ان تساوى فلارد على قوله الخ انه يقتضى ان
له لبد وما به ترشيح واحد لكن الاولى حذف قوله الخ كما لا يخفى على حكم
وفوق كل ذى علم عليم فقدر (قوله باعتبار ما يتبادر للذهن والملاحة الخ) ظاهره
اعتبار السكف اعنى القوة وشدة الاختصاص فقط كالقوة المفهومة من مقذف
وأظفاره لم تقم على ما بينا واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا بالهجم والكم وحوز
بعضهم فى حال التساوى ترجيح جانب السابق لاسبقه فان سبق عنده الترشيح على
التجريد فرشحة والا فجردة (قوله اى بالنسبة للترشيح) اى ولوعلى مذهب
السكاكى القائل بان قرينة الممكنة استعارة تصريحية لصورة وهمية فتمكون من
ملازمات المشبه عنده فى المعنى نظرا لفظ والعبارة (قول الشارح دفع المايته - م الخ)

فالعبرة بالرائد وقوله
القرينة تنبيه على
الترشيح والتجريد
بعد تمام الاستعارة
القرينة فلا تعد
المصرة تجريدا
الممكنة ترشيعا
يتوهم من أن
بالاستعارة لفظ
مجردا عن القرينة
القرينة تعتبر من
أو التجريد والقيود
لدفع التوهم كان فى
فائدة أى فائدة

الاثبات ومن المعلوم ان الاثبات لا يتوهم دخوله في الترشيح لانه ذكر اللفظ الملاثم
او نفس اللفظ الملاثم والاثبات ليس واحدا منهم فلا يتوهم دخول قرينة المكنية
في الترشيح على مذهب السلف الذي مشى عليه المؤلف وجوابه انه قد تطلعت
التحبيبية على نفس اللازم تسعافية توهم دخوله في الترشيح اه قترير الشارح
(قوله فاندفع ما يقال الخ) حاصل الدفع سلمان اللفظ لا يكون استعارة لا بعد
ذكر القرينة الا اننا لا نسلم انه لا حاجة له بل له الحاجة وهو دفع الابهام

(فصل)

(قوله في تقسيم الاستعارة الى أصلية وعينية) هذا التقسيم عرضي ايضا (قوله ان كان
اللفظ الخ) انما قدم الشارح اللفظ لما تقدم ان المستعار هو اللفظ وفي تسعة منه مستعارا
بمجاز الاول (قوله ولو تأويل) أي هذا اذا كان حقيقة بل وان كان تأويلا (قوله
فيدخل العلم) أي لان الاستعارة لا تمنع في العلم الا اذا لم يتضمن وصفية كما يأتي (قوله
بانه موضوع) أي تأويلا مصورا بانه موضوع لا مركلي وهو الجواد ليصبح جعل المشبه
من افراد ذلك الكل (قوله كما ان أسدا يتناول الحيوان الخ) أي لكونه كلبا اصالة
ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من الاشكال والجواب (قوله فتجبرى فيه الاستعارة
حينئذ) أي حين اذا أول بكلية تجبرى فيه الاستعارة وان كان المقصود انما هو
الفرد المخصوص فالتأويل لا جـل حريان الاستعارة

قال العلامة الامير وما في الفارسية من التزام انه لم توجد استعارة مطلقة قرينة
لفظية وتخصيص المطابقة بما قرينة حالها لا يدور عليه اه فالان بيان ذلك بعد
القرينة لرددها الوهم فتأمل (قوله سلمان اللفظ الخ) المناسب حذف هذا
التقسيم كما لا يخفى (مطلب تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية) (قوله انما
قدم الشارح) اعلمه محرف انما قدر الشارح (قوله بمجاز الاول) أي لان الكلام
قبل العمل والاستعارة فان الكلام في بيان كيفية العمل وقال عليه المراد
المستعار بالفعل والكلام في بيان التسمية وهي بعد الفعل وكيفية العمل أشار له
بعد بقوله لجريانه الخ (قوله اذا كان) أي الصدق (قوله أي تأويلا مصورا بانه
موضوع الخ) أي فالباء هنا للتصوير وظاهر ان باء بواسطة سببية أي يؤول بسبب
واسطة هي اشتماره فاختلف الباء آن ولت جعل بابه لانه على تضمين يؤول
معنى يحكم (قوله ولا حاجة لما تكلفه بعضهم الخ) ما تكلفه بعضهم اشكال فقط
قال ان المقام في التأويل بالكلية لا في ادعاء التناول وانه فرد من افراده فكان
الاولى ان يقول كما ان أسدا كل له افراد كثيرة أو يزيد بعد قوله كان هو الر جل
المعروف أو غيره ويدرج تحته ذلك الر جل اه وحاصل الجواب الذي أشار له
المحشي بقوله أي لكونه كلبا ان التناول ليس الالاهية فهو من اقامة اللازم مقام

وقع ما يقال ان اللفظ
وناسـتعاره لا بعد
والقرينة فلا حاجة الى
بعد القرينة
(فصل)

تقسيم الاستعارة الى أصلية
عينية (ان كان اللفظ
استعار) للمشبه (اسم
اسم الجنس هو
كلية الصادق على كثيرين
تأويلا فيدخل العلم
مهور بوصف كعاتم
مهور بوصف الجود فانه
قول بواسطة اشتماره
الجود بانه موضوع للجود
واء كان هو الر جل
معروف أو غيره له كن
لاقعه على المعهود يكون
تقيقة وعلى غيره يكون
مازا كما ان أسدا يتناول
فيموان والر جل الشجاع
كن الاول حقيقة والثاني
انما تجبرى فيه الاستعارة
حينئذ نحو رأيت اليوم
انما أي رجلا جوادا

مطلب تقسيم الاستعارة
الى أصلية وتبعية

فاندفع ما أورد من أنه إذا كان المشبه به مطلقاً جواد كان الكلام لا مباغاة فيه
لأن المباغاة إنما هي في التشبيه بمحتمل الطائي (قوله شبهه هذا الرجل بحاتم الخ) أخذ
منه أن دعوى الإدراج إنما هو بعد التشبيه وبهذا اندفع ما قيل أن كان حاتم
موضراً للجواد كان الرجل المشبه فرداً من أفراد فلا حاجة إلى التشبيه وحاصل
الدفع أن التأويل إنما طرأ بعد التشبيه إذا تشبيهه لا يحتاج إلى تأويل (تنبه)
حاتم هذا هو ابن عبد الله بن الحشر طائفي جاهلي وابنه عدى صبحاني وكذا ثبت
حاتم التي أكرمها النبي صلى الله عليه وسلم وأصله قبل العلمية اسم فاعل حتم
أي أوجب

المزوم ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية (قوله فاندفع ما أورد من أنه الخ) أي فإذا كان
المقصود إنما هو الفرد المخصوص وأن التأويل لأجل جريان الاستعارة اندفع الخ
وقال الأمير على قول الملوي ليصح بعد التشبيه جعل المشبه من أفراد ذلك الكل
قوله بعد التشبيه يدل السياق على أن التأويل للاستعارة بعد التشبيه بالشخص
نفسه فاندفع التوقف بأنه بعد التأويل بشمل المشبه فلا يتأتى تشبيهه وتقتل ولا حاجة
لتجمل الجواب بأنه يؤول بجواد بالغ غاية لم يصالها المشبه واندفع أيضاً القول بأن
المباغاة أيضاً ملغفت فبذلك الشخص المعهود لا مطلق كريمة فخالصه أن التأويل
تقديري تحصل قاعدة الاستعارة والغرض الأصلي الإلتحاق بالشخص المعهود
فتأمل أنه فانت تراهم دفع هذا السؤال والسؤال الثاني في القولة الثانية يجعل
التشبيه سابقاً على التأويل وسننبهك على ما يسرك (قوله أخذ منه أن دعوى
الإدراج الخ) وجه الأخذ أن العطف يتبادر منه تأخير الادعاء عن التشبيه ولا
شك أن الإدراج بعد التأويل فلا ينافي هذا قوله بعد وحاصل الدفع أن التأويل
الخ إلا أن قوله فلا حاجة إلى التشبيه غير قول الأمير فلا يتأتى تشبيهه وقتل ثم انه يرد
سؤال آخر نظير ما اندفع حمله أنه لا يتأتى الإدراج بعد التأويل بجواد ضرورة
شموله المشبه فان قلت أن التأويل ببالغ الغاية المنتهى في الجود قلت جملته
الأمير فملاو يمكن أنه رأى أن الشهول هو الإدراج والحق أن المقصود من التأويل
اجراؤه على قانون الكل الحقيقي كما سجدني يشبهه بفرد من أفراد التقديرية ولذا
قبل أن ننحو حاتم من كل علم مشتمل بصفة متى أريد استعارته لا بد من تأويله
بكلّي يظهر الإدراج في أفراد التأويلية فيقدر أن له أفراداً متحدة الحقيقة مع
حاتم نفسه في جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالأسد الصادق على أفراد
مقدرة الحقيقة في غاية الجراءة لأجل أن يشبهه الممدوح بفرد منها كما يشبهه
الرجل الشجاع بفرد من أفراد الأسد وليس المشبه به غير حاتم في الحقيقة ثم يدعى
أن له أفراداً متعارفة من جملتها حاتم وغيره متعارفة من جملتها الممدوح فيسوغ لنا

شبهه هذا الرجل بحاتم
ودعى أنه فرد من أفراد
كأن ادعاء أن الرجل
الشجاع من أفراد الأسد
المفتخر فاستعير
حاتم لهذا الرجل اسم
تصريحاً أصلياً ولما
اسم الجنس

(تمت) يقاس على حاتم حسن الذي اشتهر بالفصاحة وما در الذي اشتهر بالجل
(قوله يشمل المشتق)

يشمل المشتق

استعمال حاتم فيه فالقصد الاصلى اغما هو الالحاق بجماعت نفسه وان التأويل
تقديرى لتصحیح قاعدة الاستعارة وان التشبيه اغما هو به التأويل بكلى وأن
دعوى الادراج بعد التشبيه كما فى الاسد وهى التى سوغت اطلاق اللفظ ولا يقال انه
بعد التأويل لاحاجة للتشبيه اذ يصدق على المشبه حينئذ لما علمت اغما أول بالبالغ
الغاية المقتضى فى الجود لانه كون الافراد من جنس حاتم نفسه ويدعى ان الممدوح
منها بعد ان يشبه وجعل التأويل سابقا على التشبيه اولى لان المقصود من التأويل
جعله على سنان الكلى حقيقة حتى يشبهه بفرد من افراده التقديرية وعكسه
يقتهضى انه حين التشبيه ايسر اسم جنس بل جزئى فيخرج عن قاعدة الاستعارة
فى نحو حاتم ثلاثة اعمال التأويل بكلى ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج واما
فى نحو اسد فالاخبران فقط والشارح على هذا الا انه ادجج التأويل ودعوى الادراج
فى قالب واحد فاكتمى فى الاول بالاول عن الثانى كما سترى من التقدير وفى الثانى
وهو قوله بعد تشبه الخ بالثانى عن الاول لانه كالتفريع على الاول كما سنشير اليه
فقوله بانه موضوع للعواد أى للبالغ الغاية فى الجود وقوله سواء كان هو الرجل
المعروف وهو حاتم الطائى المشهور بالكرم وقوله وغيره أى ما عدا المشبه لانه
يندرج فيه بعد التشبيه وقوله لكان اطلاقه على المعهود الخ فيه حذف تقديره ثم
يشبه الممدوح بفرد من افراد الجواد بمعنى البالغ فى الجود الغاية ويدعى انه فرد من
افراد ما يكون لحاتم افراد معهوده معرفة وافراد غير معهوده لكان اطلاقه على
المعهود الخ وقوله شبه هذا الرجل الخ أى بعد التأويل بخبرى على قانون الاستعارة
من ان المشبه به يجب أن يكون كليا حين التشبيه ولا يخفى انه دقيق فى الشارح
بعيد (قوله يقاس على حاتم حسن الخ) إشارة لما دخل تحت الكاف فى الشارح
وحسان هو شاعر النبى صلى الله عليه وسلم وأول قصيدته فيه صلى الله عليه وسلم

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذاره منزلة ساءلاه

ومنها الجابة لسفيان بن الحارث لما هجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم المبرأ من كل
عيب هجوت محمدا فاجبت عنه * وعند الله فى ذلك الجزاء
فقال له صلى الله عليه وسلم جزاك الله الجنة ومنها مخاطبة له عليه الصلاة والسلام
وأجل منك لم ترقط عيني * وأكل منك لم تلد النساء
خلقت مبرأ من كل عيب * كأنك قد خلقت كما نشاء

وما در أسله من مدرائى خلطه بالمدرو هو قطع الطين الصغيرة اليابسة فعمل ذلك
بحوض به مد شرب الله منه بخلا على الناس ويدخل صهيان وائل الذى اشتهر

بناء على مساواته للنكرة (قوله مع ان الاستعارة فيه تبعية) أي فيلزم ان تعريف
الاصنامية غير مانع فلا يقال ان التفسير ليس من شأن المتون ثم ان التعريف يشعل
أسماء الافعال مع ان العصام في الفارسية نص على ان الاستعارة فيه تبعية فان
لم يكن لها مصدر محقق قدر لها مصدر كافٍ هيئات ودراك

مع ان الاستعارة فيه تبعية

بالفصاحة وباقل الذي اشتهر بالي واللاكنة قيل انه اشترى غليبا باحد عشر درهما
فسئل بم اشترى بظيكم ففرج اصابع يديه وأخرج لسانه يريد باحد عشر
فهو ب الظبي (قوله بناء على مساواته للنكرة) أي في الوضع للفرد المنتشر بخلاف
ما لو قلنا بوضعه للحقيقة المعينة لا بقيد الاستحصان في الذهن فان المشتقات لذات
موصوفة منبهة (قوله فلا يقال الخ) أي فالشارح دفع هذا السؤال لكن الاولى
للمحشى ان يفرع هذا على البيان الاتي في القولة بعده هذه فيقول قوله مع ان
الاستعارة فيه تبعية أي فيلزم الخ وقوله فسر أي تفسيره مقصود الخ فلا يقال ان
التفسير ليس الخ ويؤخر الخ كلام على أسماء الافعال وما معها بعد التوجيهات في
الشرح (قوله يشعل أسماء الافعال) وذلك لانها اعلام اجناس والمراد من اسم
الجنس ما يشملها وعلم الشخص والنكرة والمشتق الا انه أخرجه بقوله أي اسمها غير
مشتق (قوله مع ان العصام في الفارسية الخ) قال فيها علم ان الاستعارة التبعية
تجري في أسماء الافعال مشتقة أولا كهيئات في الافعال بالاخلاف لكانها
تكون تبعية لمصدر الفعل الذي يكون اسم الفعل بعنايه لا بتبعية لمصدره اذ ليس
لاسم الفعل مصدر باعتبار انه اسم فعل مثلا في استعارة هيئات بمعنى عشر تعتبر
تشبيه العشر بالبعد وسر بان التشبيه الى معنى بعد وعشر فتسعين الاول للثاني ثم
تجعل هيئات بمعنى بعد المستعار بمعنى عشر أو تعتبر سر بان التشبيه من أول الامر الى
معنى هيئات قصرا للساقفة وتقلد الكافة فتسعين من معنى بعد بمعنى عشر اه فانت
تراه قال لكانها تكون تبعية الخ فجعلها أولا في مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل
لا مصدره ففي قوله في أول العبارة مشتقة أولا تساهل والمراد كان مصدرها
من افظها كما في دراك ونزال أولا هيئات وصه وهو بائن من قوله لكانها تكون
الخ ثم قوله أو تعتبر سر بان التشبيه الخ جرى على مذهبه من عدم اعتبار الاستعارة
بين المصدرين أولا واشتقاق بعد بمعنى عشر من البعد بمعنى العشر ومذهب الجمهور
هنا كهو في الفعل وغيره كما استظهره الصبان فيقول المحشى فان لم يكن لها مصدر
محقق الخ فان كافته أن المراد فان لم يكن لفعلها مصدر جار على لفظها إلى لها
بمصدر غير جار على لفظها قلت بعد كونه لادليل عليه من كلامه وغير موافق لما
دأبني له لو كان المراد ذلك لاقتصر في التمثيل على هيئات كما لا يخفى فهو قسطا على
فهم انها تابعة لمصادر حقيقة اذا كانت مشتقة كنزال ودراك أو مقدرة اذا كانت

قال شيخنا الامير وهذا منه بناء على ان مدلولها معنى الفعل كما هو مذهب المحققين
وان الاستعارة في المشتق تبعية لدخول النسبة في مفعولها في غير مستقلة
والاستعارة تقتضي التشبيه كما قال العصام وأما على ان مدلولها لفظ الفعل فلا
استعارة لان التشبيه بين المعاني لا الالفاظ وعلى ما قاله السعد من انها تابعة
لاستعارة المصدر كما هو ظاهر عبارة المتن الاتية فالظاهر ان يقال ان كان اسم
الفعل مشتقا فالاستعارة تبعية وان كان غير مشتق كصومه فالاستعارة فيها
أصلية ولا حاجة الى تقدير المصدر سواء قلنا مدلولها اللفظ أو المعنى

غير مشتقة كهيئات وهو تطير بأول عبارة الفارسية وعرفت تحقيقاتها بما لا يخبر
عليه (قوله قال شيخنا الامير الخ) عبارته قوله أي غير مشتق يتناول مخصوصه من
أسماء الافعال وفي الفارسية انها تابعة لمصادر محقة أو مقدره فاستعارة هيئات
للمصدر تابعة للاستعارة البعد الحسي للتعبير بجماع عدم النبل مثلا ثم اعلم ان هذا
ظاهر ان عللت التبعية بعدم استتقلال المعنى وقلنا مدلول اسم الفعل معنى الفعل
أو لفظه ولو حظ دلالة على معناه فيقول للآول بواسطة أما ان عللت التبعية بقصد
المصدر أصالة وتفرغ غيره على ما ليس - مدفعي فاصرة على نحو نزال ودرأك من
المشتقات التي لها مصادر بالفعل وفي غيرها أصلية اه وهي وان كانت
أحسن من عبارة المحشى - لكن عرفت ما فيها مما سبق (قوله معنى الفعل) عرفت
من عبارة الامير أو لفظه ولو حظ دلالة على معناه وقوله كما هو مذهب المحققين
الذي اشتهر به لفظ الفعل (قوله فهي) أي النسبة أو المشتقات غير مستقلة أي لان
مادخل في مفعولها - غير المستقل غير مستقل (قوله تقتضي التشبيه) أي وهو
يقضي ان الطرفين موصوفين بوجه التشبيه والوصف للمشتق (قوله على ان
مدلولها لفظ الفعل) محترز على ان مدلولها معنى الفعل ولا يخفى انه لا قائل بان
مدلولها لفظ الفعل مجردا عن المعنى وقوله وعلى ما قاله السعد الخ عطف على
قوله على ان المحترز وان الاستعارة في المشتق تبعية لدخول النسبة الخ (قوله ان
كان اسم الفعل مشتقا) تقدم لك ان أسماء الافعال كلها غير مشتقة فلا تغفل (قوله
فالاستعارة فيها أصلية) فانه لا يمكن التشبيه بالسكرت بالسكرت أو الزيادة
بالنقص مطاوعة أو استمراء كتشبيه العسر بالعسر كيف تكون أصلية فقوله ولا
حاجة لتقدير المصدر لا معنى له (قوله مدلولها اللفظ) ان أراد له وظائفه المعنى
فلم يذكروا فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان أراد مجردا عن المعنى فقد
سبق له انه لا استعارة فيه وبالجملة فيبطلان كونها أصلية في غير نحو درأك من
البدهييات على كلا القولين في اسم الفعل أي القول بان مدلولها معنى الفعل والقول
بانه لفظه ملحوظا دلالة على المعنى فان كلا من الفرعية في المعنى وعدم الاستقلال

ويشمل أيضا المثنى والجمع فالاستعارة فيهما أصلية وقال الشبرا مسمى اغنا تابعة
 لاستعارة المفرد لان التشبيه والاستعارة اغناهما قبل التثنية والجمع وذ كر شيخنا
 الامير ان الخلف لفظي فن نظر للمفرد قال تبعية ومن نظر للعالة الراهنة قال
 أصلية ويشمل أيضا اسم الإشارة وتقدم ما فيه وأما الضمائر فهي تابعة لمرجعها
 فان قلت رأيت اسدا وقصدت به الحقيقة كان ضميره حقيقة وان قصدت به المجاز
 كان ضميره مجازا هكذا قبل والحق ان الضمير حقيقة مطلقة ولو كان مرجعه مجازا
 لانه وضع ليعود على ما تقدم اه لمخصص من حاشية شيخنا الامير على المولى (قوله
 فسر) أي تفسير مقصود اعنه التقييد لاخراج المشتق (قوله كانه قال) اغنا أي
 بكأن الدالة على الترجي من حيث انه لم يصرح به هذه العبارة أو إشارة الى أن
 الكلام لم يسبقه به أحد فلهذا ترجي أن يكون هـ ذاهوا والمراد كذا في قوله
 وكأنه قصد الخ والحاصل ان بعض العلماء قرر كلام السهرقندي على ان قوله أي الخ

موجود على كل حال ولو قلنا بالاستحقاق ونحوه لنا هذا الشقاق فاحسن التأمل
 (قوله ويشمل أيضا المثنى والجمع) هو مذهب الجمهور ومقابلته بالالشبرا مسمى
 (قوله وذ كر شيخنا الامير الخ) عبارة الامير وقرنور الدين الشيخ على
 الشبرا مسمى على الاصنام استظهارا غنا تبعية للفرد ولم يطرأ عليها في حال
 التثنية والجمع تجوز مسـ متعل كافي المفرد فليتأمل وقوله ولم يطرأ الخ اعتراض
 على قول الدين بان هـ ذه التبعية ليست على قانون غير هـ ا فان القانون تجدد فحوز
 فيه اوفي هذه ليس كذلك فلم يذكر ان الخلف لفظي ولا تتوهم ان مراده ذكر في
 تقرير الدرس لقوله بعد لمخصص من حاشية شيخنا الخ (قوله فن نظر للمفرد الخ) أي
 فن نظري المثنى والجمع الى سبق المفرد قال انما في المثنى كاسدين والجمع كاسد
 تبعية ومن لم ينظر الى سبق المفرد قال أصلية ولا يخفى ضعفه (قوله وتقدم
 ما فيه) أي من أنه لا يلزم من تعين الشيء معنى الشيء أن يعطى حكمه فتنبه
 (قوله حقيقة مطلقة) أي ما لم يعبر عنه كمر عن مؤنث وعكسه فهو استعارة (قوله
 أي تفسير مقصود الخ) أي فالقصد التقييد (قوله الدالة على الترجي) المشهور
 عن النخاعة ان كان للتشبيه المؤكدا اذا كان خبره اسما ارفع أو احط من اسمها
 وليس صفة من صفاته نحو كائن زيدا ملك وكائن زيدا حمار فان كان فعلا أو ظرفا
 أو جارا أو محمورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كائن زيدا قائم أو قائم
 أو عندك أو في الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المسـ تنقر والشئ لا يشبه نفسه
 فكأنه رأى ان الظن كالترجي (قوله وكذا يقال الخ) أي وبالنسبة للاحتمال
 الثاني يقال نسي ما قصده عند تأليف الرسالة (قوله والحاصل الخ) ليس
 حاصل ما قبل بل هو حاصل من الشارح احتوى على ما أفاده منه وشرحه

فسره بقبية ده فقال (أي
 امها غير مشتق) كانه قال
 المراد باسم الجنس غير
 المشتق أما اسم الجنس
 المشتق فلا يكون فيه
 الاستعارة أصلية ولو قال ان
 كان المسـ تعار اسم جنس
 غير مشتق كان أخضر
 وأوضح وكأنه قصد بالتفسير
 تقييد

اسم الجنس وعليه فلو قال
 في التفسير اى غير مشتق
 بحذف اسمها كان ايبين
 وليس نفس - بير الحقيقة اسم
 الجنس والاشتهار لم - لم
 الشخص ولا قائل بأنه اسم
 جنس ولا تجري الاستعارة
 فيه الا بالانواريل وهذا
 التفسير أصله للعمرقندي
 (كالاسد) اذا استعير
 للرجل النضاج في نحو
 رأيت أسدا رعى (والقتل)
 اذا استعير للضرب الشديد
 في نحو شاهدت قتل زيد
 الاول اسم عين والثاني اسم
 معنى (فالاستعارة أصلية)
 أى تسمى بذلك لانها ليست
 تابعة لشيء بل قائمة بنفسها
 (والا) أى وان لم يكن
 المستعار اسم جنس بان
 كان فعلا أو حرفا أو اسما
 مشتقا كاسمى الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة
 (فتبعية) أى تسمى بذلك
 (لجرياها في الفعل أو في)
 الاسم (المشتق بعد جرياها
 في مصدره) أى مصدر كل
 من الفعل أو المشتق فهى
 تابعة للاستعارة في المصدر
 مثال الاستعارة في الفعل
 نطقت الحمال أى دلت
 شبهت الدلالة بالنطق في
 ايضاح المعنى وايصاله
 للذهن

نفس - بير الحقيقة اسم الجنس في هذا الفن ويقدر في قوله أى اسمها بان يقال اسمها
 كايأولونا ولا ويكون المشتق ليس اسم جنس في هذا الفن وهو خلاف التحقيق
 بل هو اسم جنس في هذا الفن الآن الاستعارة فيه تبعية اه تقرير الشارح (قوله
 عبارة التلخيص) لانه قال ان كان المستعار اسم جنس كالاسد والقتل فالاستعارة
 أصلية (قوله وهذا التفسير الخ) أى فالالكلام كله وارد على العمرقندي لاعلى هذا
 المصنف ودفع به اعتراضا واراد اعلمه وحاصله لماذارا تركب هذا التعريف المحوج
 لهذا الكلام (قوله فلا يجربان) أى العمرقندي وصاحب التلخيص (قوله
 الا بالانواريل) وذلك لان الاستعارة مبينة على تنامي التشبيه وجعل المشبه من
 افراد المشبهه فلا بد ان يكون كليا وعلم الشخص غير كلى كما تقدم لك في حاتم ونحوه
 (قوله لانها ليست تابعة لشيء الخ) اعترض بانها تابعة للتشبيه والمبالغة وأجيب بان
 المراد ليست تابعة لشيء من الاستعارات وقيل سميت أصلية من الاصل بمعنى الكثير
 والغالب لان افرادها أكثر اذ لا فرد من التبعية الاومعه أصلية وتنفرد عنها وقيل
 لانها أصل للتسمية (قوله بان كان فعلا) ظاهره ولو كان لا مصدر له كيدرو يدع ونعم
 وبئس مع أنها لا تكون تبعية الا بالاتباع للمصدر كياتى الآن يقال المراد بالمصدر
 ولو المقدر وظاهره ولو اقترن الفعل بالحرف المصدرى فنحو يعجنى أن تقفل زيد
 وهو كذلك لان الاستعارة للفظ المصرح به وقال العصام في الفارسية انها أصلية
 نظر الانواريل بالمصدر

(قوله تفسير الحقيقة اسم الجنس في هذا الفن) فيشمل كل الاعلام الشخصية
 مع انه لا بد من التأويل في استعارتها ولذا قال ويقدر الخ (قول الشارح ولا
 تجري الخ) هو في كثير من الفصح وفي نسخة ولا يجربان وهى غير صحيحة وان
 كتب عليها المحشى فانه لم يسبق له ذكر العمرقندي وان سبق ذكر التلخيص وفي
 نسخة ولا يجربان وهو عطف على قوله بأنه اسم جنس (قوله وذلك لان الاستعارة
 الخ) قال الامير ومفهوم الاستعارة جواز المرسل كاطلاق زيد على جزء له امد
 احتياجه للدراج المناسى للعلمية ولا عبرة بمن منه قياسا على الاستعارة للفارق
 وجعل ضربت زيدا مجازا علقيا حيث ضرب بعضه اه (قوله فالكلام كله وارد
 الخ) كلام بعد الوقوع ليس بالقوى (قوله للتسمية) المناسب للتبعية (قوله
 ولو المقدر) أى من التركى في يذرو يدع والمدح في نعم والذم في بئس ثم انه تقدم
 له أن غير المشتق الاستعارة فيه أصلية ولا حاجة الى تقدير المصدر فكذلك ما هنا
 فهذا رجوع لما قلنا هناك فلا تقفل (قول الشارح كاسمى الفاعل الخ) مثال اسم
 الفاعل هذا قاتل زيد بمعنى ضاربه ضارباً - سيد او مثال اسم المفعول - سيأتى له
 ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه مشير الى قيمته تنزيلا لانتفاء مغزلة التناوب
 فكما أوردنا هذا خذ الكاف أفعال التفضيل كهذا القتل لعبيده من زيد بمعنى

(قوله واستعير النطق الخ) أى بعد تقدير ادخال الدلالة فى جنس النطق (قوله
أى بقدر ذلك) أى فليس يلزم التصریح بالمصدر وأعلم ان الاستعارة فى هذا
المثال فى المادة وقد تكون فى الهيئة كما فى أنى أمر الله فانه شبه الاتيان فى
المستقبل بالماضى بجماع التحقق فى كل واستعير الاتيان الماضى للمستقبل
واشتق من الاتيان أى بمعنى باقى هذا تقرير مذهب القوم

واستعير النطق للدلالة أى
بقدر ذلك واشتق من
النطق نطق بمعنى دلت
ومثاله فى المشتق زيد
مقتول تريد مضر وباضر
بشديد أى بغير شبه الحال
شبه الضرب الشديد بالقتل
فى شدة التأثير فى كل واستعير
اسم القتل للضرب الشديد
أى بقدر ذلك واشتق من
القتل مقتول بمعنى مضر وب
ضرب بأشديد وعلى هذا
القياس

انه أشد مضر بالهم منه واسم الزمان والمكان كهذا مقتول زيد مشير الى زمان
أو مكان ضرب به ضرباً شديداً واسم الآلة كهذا مفتاح الملك مشير الى وزيره
شبهت الوزارة بالفتح للأبواب المغلقة بجماع التوصل للفتح وبكل واستعير الفتح
للوزارة واشتق منه فتاح بمعنى وزير (قوله فليس يلزم التصریح بالمصدر)
ظاهراً انه لا بد من اجرائها فى المصدر ولو فى النفس فقط فليس يلزم أن يكون فى
اللفظ وأيسر هذا قصد الشارع بل قصده انه ليس المراد بيجر بان الاستعارة
أو التشبيه فى شئ قبل جريانها فى اللفظ المستعار جريانها فى ذلك الشئ بالفعل
بل المراد جريانها فيه على سبيل الاعتبار والتقدير وهو دفع أشكال العاصم
فى أطوله حيث قال هـ ذامش كل جداً إذ لا يخفى على مستعير مشتق أو حرف انه
لا يتكلم أولاً بالمصدر أو متعلق بمعنى الحرف ولا يستعير شيئاً منه ما (قوله فى
المادة) أى فى الفعل بانظر اليها حيث انما لم تنعزض الالحدث الذى هو مدلولها
ولم تنظر للزمان الذى هو مدلول الهيئة (قوله فى الهيئة) أى فى الفعل بالنظر اليها
وهى كيفية تعثر الحروف التى هى المادة من حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها
على بعض (قوله واشتق من الاتيان أى بمعنى بأتى) أى فالتشبيه والاستعارة
فى المشتق بطريق السراية والتبع للمشتق منه وبغنى فى التابع ثم ان السيد قال
الاستعارة فى الفعل على قسمين عندهم أحدهما أن يشبه الضرب الشديد بالقتل
ويستعار له اسم ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثانى أن يشبه
الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب
فيكون المعنى المصدرى موجوداً فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكان قيد فى
كل منهما بقدمه مزار القيد الآخر فصح التشبيه لذلك اه وفيه أن الضرب حقيقة
فى كل من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف يتحقق استعارة من
أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بقدميته فى الفعل اه أطول ولهذا البحث قال
المحشى هـ ذات تقرير مذهب القوم ومفسداً البحث جعل المستعار لفظ الضرب من
غير قيد وشبهه ان التشبيه والاستعارة عهدان فى مصدرى الفعلين والمصدر اسم

(قوله لان الاستعارة تعتمد التشبيه) أى الاستعارة الاصلية واما التبعية فكأنها
ليست استعارة لمكونها لم تعتمد التشبيه بالنظر لذاتها فلذا كانت تبعية وبهذا
التفريق صحت العبارة (قوله كقولك جسم أبيض الخ) أى فالجسم اسم عين
وبياض اسم معنى وهو حقيقة متقرر

وانما كانت تبعية لان
الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضى كون المشبه
موصوفا بوجه التشبيه وانما
يصلح للوصفية الحقائق
المتقررة أى الامور الثابتة
كقولك جسم أبيض وبياض
صاف دون معنى الافعال
والصفات المشتقة لمكونها
متعددة غير متقررة بواسطة
دخول الزمان فى مفهوم
الافعال وعروضه للصفات

ماسوى الزمان من مدلولى الفعل وحواله اعتبر هنا قيد خارجى اضرورة
المغايرة بين الطرفين فعمل دال الضرب فى الماضى وولفظ الضرب فى الماضى
ودال الضرب فى المستقبل هو لفظ الضرب فى المستقبل فاستعير اللفظ الاول لمعنى
الثانى واشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب ولاشك أن الضرب المقيد بكونه فى
الماضى ليس حقيقة فى الضرب فى المستقبل وأشار له السيد بقوله لكن قيد فى كل الخ
فتأمل وبقي اجراء الاستعارة باعتبار النسبة ولا مانع منها وان منعها السيد والعصام
ونسب الجواز لاعتدناذا استندت الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبتته اليه
وشبهت نسبتته اليه باعتبار التقرير بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام
وقلت ضرب فلان كان صوابا لكن هذا بتبعية تشبيه احدى النسبتين المطلقين
بالاخرى او تشبيه معنى احدى المصدرين بالآخر بتظهير التقييد السابق فى الهيئة
فتدبر (قول الشارح وانما كانت تبعية الخ) لم يوجه بتظهيره فى الحروف لظهوره
فيها لان معانيها غير مستقلة بالفهمومية فلا يدخل التشبيه فى معانيها الصالحة (قوله
أى الاستعارة الاصلية) أى تعتمد التشبيه بالذات كما يؤخذ من قوله بعد واما
التبعية الخ المقيد أن التبعية تعتمد بالتبع وقال الحفيد لا يخفى ان هذا الدليل ل
يفيد ان لا يعتبر التشبيه أصلا فى الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف
الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الاصلى الا أن يؤول ويقال
المراد منه جزء المعنى أو منعلقه قال بعض الحواشى وقد يجاب بمنع افادة الدليل ل
ما ذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصد بين التشبيه والاستعارة
الحاصلين منه بطريق السراية فتأمل (قوله صحت العبارة) أى فلا يقال ان قوله
لان الاستعارة تعتمد التشبيه الخ يفيد عدم جريان الاستعارة فى الفعل والمشتق كما
سيأتى له (قول الشارح كون المشبه أى ومثله المشبه به) (قوله وهو حقيقة
متقررة) أى البياض حقيقة متقررة بناء على ان العرض يبقى زمانين واما الجسم
فامر ظاهر (قول الشارح وعروضه للصفات) أى بخلاف المصادر وذلك
لان مفهوم الصفات مشتمل على النسبة فعرض لها الزمان عرفا طارئا واما
المصادر فلما لم يلاحظ فى مفهومها نسبته الى شئ لم يعرض لها الزمان عرفا والعقل
شئ آخر تدبر

قوله هذا فعليل القوم الخ) انما قال ذلك لان فيه خدشاً بين في المطولات ومن جملة الخدش ان هذا الفعليل يفيد عدم جريان الاستعارة في الفعل والمشتق وقد علمت الجواب عنه بان قوله لان الاستعارة تعمد القتيبية أى الاستعارة الاصلية (قوله كالابتداء الخ) فاذا اردنا ان نفسر معنى من في قولنا سرت من البصرة قلنا ما هنا

قوله لان فيه خدشاً بين في المطولات) من وجوه الخدش لان سلم انه انما يصلح للوصفية الامور المتقررة الثابتة لقولنا زمان طويل وحركة سريعة فقولهم لكونها متحدة ددغة - برفارة بواسطة دخول الزمان الخ ممنوع لما علمت من وصف الزمان واخر كفة وأجاب السيد بان المراد بالحقائق هنا المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه السعد من الامور المتقررة الثابتة ونوزع بان اطلاق الحقيقة على المعنى المستقل بالمفهومية لا بد له من شاهد من كلام القوم وما وجد على تسليمه فالدليل لا يتم في الصفات واسماء الزمان والمكان والاشياء لان معانيها تصلح لان تقع محكوما عليها فهي مستقلة بالمفهومية ومنها ان كان مرادهم بالصفات المشقة ما عدا اسماء الزمان والمكان والاشياء فانها ليست بصفات انما قاوردان هذا الدليل غير متناول لهذه الثلاثة فيكون اخص من المدعى وان كان مرادهم بها ما يعي ذلك على سبيل التجوز لشمول الفعليل اعني قولهم لكونها متحدة لها وردان كلامهم حينئذ لم يخالف لاجتماعهم فانها تصلح للوصفية اجماعاً نحو مقام واسع وبحسب فسيح ومنبت طيب هذا هو مقام طويل يصعب جلبه هنا (قول الشارح وليس المراد بمتعلق معنى الحرف الخ) فهم صاحب التلخيص على ما فهمه منه السعد ان المتعلق هو المجرور وقد روي آية ليعكون لهم عدوا وخرنا تشبيهه للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاء بل بعائهم الغائبة ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائبة فيكون الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور اهـ واعترضه عبد الحكيم بانه ليس في التلخيص اد الاستعارة تابعة للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة منه وحاصل كلام التلخيص انه بقدر التشبيه أو لا للعداوة والحزن بالادلة الغائبة ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيهه بترتبها بترتب الغائبة فتسببه ما راللام الموضوع لترتب العلة الغائبة لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيهه الى بيعه بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه هـ هذا ما يستفاد من الكشف وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجاً لذكر المجرور كان اللائق ان تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعاً لتشبيه المجرور لا تابعاً لتشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من جرتبته كما ذهب اليه السكاكي وتبعه الشارح السعد اهـ وسنبينها بالمعنى الكلى فتأمل (قوله فاذا اردنا ان نفسره معنى من) يشير الى ان الضمير في قول الشارح عنده تفسيره راجع

هذا فعليل القوم (و) المجرى بان (في الحرف) المستعار (بعد) جريانها في متعلق معناه (أى معنى الحرف و ليس المراد بمتعلق معنى الحرف هو المجرى كما قاله صاحب التلخيص بل المراد بمتعلق معنى الحرف المعنى الكلى) الذي يعبر به عن معناه عند تفسيره (كالابتداء في) معنى (من) فانه متعلق معنى من (والا لانه في) معنى (الى) فانه متعلق معناه (والظرفية في) معنى (في) (والاستعلاء في) معنى (على) فليست هذه المعاني الالكلمية معاني الحروف

قوله لان فيه خدشاً بين في المطولات) من وجوه الخدش لان سلم انه انما يصلح للوصفية الامور المتقررة الثابتة لقولنا زمان طويل وحركة سريعة فقولهم لكونها متحدة ددغة - برفارة بواسطة دخول الزمان الخ ممنوع لما علمت من وصف الزمان واخر كفة وأجاب السيد بان المراد بالحقائق هنا المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه السعد من الامور المتقررة الثابتة ونوزع بان اطلاق الحقيقة على المعنى المستقل بالمفهومية لا بد له من شاهد من كلام القوم وما وجد على تسليمه فالدليل لا يتم في الصفات واسماء الزمان والمكان والاشياء لان معانيها تصلح لان تقع محكوما عليها فهي مستقلة بالمفهومية ومنها ان كان مرادهم بالصفات المشقة ما عدا اسماء الزمان والمكان والاشياء فانها ليست بصفات انما قاوردان هذا الدليل غير متناول لهذه الثلاثة فيكون اخص من المدعى وان كان مرادهم بها ما يعي ذلك على سبيل التجوز لشمول الفعليل اعني قولهم لكونها متحدة لها وردان كلامهم حينئذ لم يخالف لاجتماعهم فانها تصلح للوصفية اجماعاً نحو مقام واسع وبحسب فسيح ومنبت طيب هذا هو مقام طويل يصعب جلبه هنا (قول الشارح وليس المراد بمتعلق معنى الحرف الخ) فهم صاحب التلخيص على ما فهمه منه السعد ان المتعلق هو المجرور وقد روي آية ليعكون لهم عدوا وخرنا تشبيهه للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاء بل بعائهم الغائبة ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائبة فيكون الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور اهـ واعترضه عبد الحكيم بانه ليس في التلخيص اد الاستعارة تابعة للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة منه وحاصل كلام التلخيص انه بقدر التشبيه أو لا للعداوة والحزن بالادلة الغائبة ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيهه بترتبها بترتب الغائبة فتسببه ما راللام الموضوع لترتب العلة الغائبة لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيهه الى بيعه بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه هـ هذا ما يستفاد من الكشف وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجاً لذكر المجرور كان اللائق ان تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعاً لتشبيه المجرور لا تابعاً لتشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من جرتبته كما ذهب اليه السكاكي وتبعه الشارح السعد اهـ وسنبينها بالمعنى الكلى فتأمل (قوله فاذا اردنا ان نفسره معنى من) يشير الى ان الضمير في قول الشارح عنده تفسيره راجع

ابتداء الغاية وكذا يقال في بيان معناها الظرفية أي ان هذه الحروف اذا افادت
معنى رجعت الى هذا ثم هذا الفاها وعلى انها موضوعات للجزئيات مستحضرة بامر
كلى (قوله اذا الحرف لا يؤدي)

اذا الحرف لا يؤدي الامنى
(زئيا)

لمعنى الحرف والاولى جعله للحرف كغيره معناه (قوله ابتداء الغاية) أي الشئ
ذى الغاية أو المراد من الغاية الكل لعلاقة الجزئية أو المجاورة أو الأضافة لادنى
ملازمة وبعد أن الحامل على ذلك التفاؤل بالنعم (قوله أي ان هذه الحروف اذا
افادت الخ) أي لما ذكره المصنف من ان الجزئى له تعلق بالكل لاندرج تحته
(قوله للجزئيات) أي لكل فرد منها وقوله بامر كلى أي عام بعملة بيان ان الابتداء
مثلا اذا لاحظته العقل قصد او بالذات مطلقا عن التقييد بمتعلق خاص
أو متعلقا بمتعلق خاص كالسير الواقع عند البصرة كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا
في ذاته صالحا للان يحكم عليه وبه ويتبعه ادراك متعلقه اجمالا في الاول لالذاته في
الثاني وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظته من حيث هو حالة بين
السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح لان يحكم
عليه أوبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ولا يتأتى حضور الجزئيات بمثل
هذا الاعتبار ولذا وضع الواضع الحرف بواسطة استحضار أمر عام لكل فرد من
أفراد ذلك العام بخصوصه من حيث انه نسبة ملحوظة بالتبع آلة للملاحظة الغير
وارتباط أمرها بتحرر فاعانى الحروف روابط فقط فلا يجري فيها التشبيه والاستعارة
اصلا واستعارة الابل يجب ان يعتبر التشبيه أولا في الاصل الذى يرجع اليه معنى
الحرف للحاجة اذ ليس لمتناه الجزئى اسم مخصوص وذلك المتعلق كالابتداء
والظرفية الخ ثم يعتبر سر بيان التشبيه الى معنى الحرف فيستعار لفظ التشبيه به
للمشبه مثلا في الاستعارة لفظ من لمعنى في نعت به تشبيه الظرفية الكلية بالابتداء
الكلى وسر بيان التشبيه الى فريدها المتعارفين من في ومن فتعبر بناء على
هذا التشبيه الحاصل بالسراية كمن من الموضوعات للابتداء الجزئى المشبه به
لظرفية الجزئية المشبهة الموضوع لها كلمة في فتقول سرت من يوم الجمعة الى وقت
عصره بمعنى سرت فيه ونحو ذلك استعارة لام التعديل في قوله تعالى ليكون لهم
عدوا وخراف تشبه ترتب العدو والخرن على الالتقاط بقرتباله الغائية
كالهبة والتبني عليه بجامع مطلق ترتب فيسمى التشبيه الى الجزئيات فتعبر
بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية اللام الموضوعات لقرتباله الغائية
الجزئى لقرتباله العدو والخرن والجزئى ولا يفتاء هذه الاستعارة على التشبيه
الحاصل بالسراية التابع للتشبيه الذى في المتعلق قيل للاستعارة تبعية لالانها
تابعة لاستعارة أخرى في المتعلق اذا حاجة لاعتبارها فيه أما فى المصدر فاستعارة

والاما كان حرفا بل
لانه حينئذ يكون
بالفهم مية اذ ال
والحرفية اغماهي با
المعنى فان كان
مستقلا فله الاسم
يكن مستقلا بل اني به
الربط فالدال عليه
بل هذه الكليات متعلقة
لها انها تكون معانيها

جزئيات لها (والجزئ
تعلق بالكل لا اندراج
أي اندراج الجزئ (تحت
أي تحت الكل مش
الاستمارة في الح
استمارة لفظ في معنى على
قوله تعالى ولا صلح بينكم
جذوع النخل أي على
شبه الاستعلاء الك
بالظرفية الكمية بح
التمكن واستعير لفظ الظرف
للاستعلاء أي بقدر
فسرى التشبيه من الك
الى الجزئيات التي
معاني الحروف فاست
لفظ في الموضوعات
جزئى من جزئيات الظرف
لمعنى على وهو الاست
الخاص أي المتعلق بالنص
والجذوع في هذا المثل

ذوق العبارة يعطى انه تعميل المحذوف وهو قوله ليست هذه المعاني الخ ويحتمل انه
علة لقوله لمجرى بانها أى اغما حرت في متعلق معناه ولم تجر في الحرف لان معنى
الحرف نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية لتوقفها على المتعلق والمجرور فلا يصح
أن يحكم على معناه انه مستعار ولم يصح اتفاه بوجه التشبه لان الاتصاف والحق
اغما يكون على الامور المستقلة وهذا الاحتمال هو الاقل (مر) قوله والاما كان
حرفا) رده على السعد في قوله انها موضوعه للامر الكلى واجيب بانها وان كانت
موضوعه لما ذكر الان الواضع شرط استعماله في الجزئى ورد بان شرط
الواضع لا يمتنع بهر واغما المتبرر الواضع واجيب بان الشرط حين الواضع ينزل منزلة
الوضع (قوله بل هذه الخ)

لها فائدة وهي اشتماق المستعار منه وجعلها السهرقندى تعمالا لدر الشريعة
تابعة للاستعاره متعلق معنى الحرف وجرى عليه شارحة لوقفه في الاطول عن
القوم وفيه الجرى مع المصدر على وتيرة واحدة لكن الاوّل أظهر في تدبر (قوله
ذوق العبارة الخ) أى حيث قال فليست الخ مع بعد انه مجرد بيان (قوله ولم تجر
في الحرف) يعطى انه علة للمحذوف فان قلت انه مستفاد من قوله لمجرى بانها فلا بعد
محذوفنا قلت كذلك قول الشارح فليست هذه المعاني الخ مستفاد مما قبله فلا بعد
محذوفنا لم جعله من المحذوف وذلك من المذكور (قوله لان معنى الخرف الخ)
بيانه بين يديك فلا تغفل (قوله وهذا الاحتمال هو الاظهر) أى في ذاته من حيث
انه لا يحوج الى تقدير في زعمه (قوله رده على السعد في قوله الخ) أى في قوله
تعالى الاوائل فانه اختار تعاليم انها موضوعه للمعاني الكلية الغير المحوطة بذاتها
فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلق لها بدليل أنها لم تستعمل بدونها فغنى
من مثلالها الاستدعاء لكن من حيث انه آله لتعرف حال متعلقه فلذا وجب
ذكر متعلقه فلا يستعمل بدونها وما قيل انه يلزم على هذا ان يكون استعماله في
خصوصيات معاني تلك الجزئية مجازا لا حقيقة له لعدم استعماله في المعاني
الاصيلة أصلا مع انه لم يردوا في أن المجاز يلزمه الحقيقة أولا فدفع بانها اغما
يكون مجازا لو كان استعماله فيهم من حيث خصوصياتها اما ان كان حيث من
انها افراد المعاني الكلية فلا وهذا القول للجمهور ويعد اقدم الاوائل والجمهور
عليه بلا دليل وعلى تسليم انه لا دليل على ذلك نقول كما انه لا دليل عليه لا دليل
على وضوحه للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه
واستعماله في الجزئى لا ينهض على وضعه له اه عبه دالحكيم يتصرف (قوله
واجيب بان الشرط الخ) محصاه انها وان كانت موضوعه لا كلمة الا انها غير
محوطة لذاتها بل آله للملاحظة الغير من ثم شرط الواضع استعماله في الجزئى

أشار به الى أن قول المصنف والجزئى الخ ليس مرتبطا بالعلة قبله بل محذوف
وهى تسمية الكلّى متعلّقا (قوله وأما المجاز المركب الخ) كان الاولى أن يقدمه
على بحث الترشيع والتعبد ويدلّ على ذلك أنه في المجاز المركب أيضا (قوله فهو اللفظ
المركب الخ) هذا ضابط لا تعريف والالزام الدور لا ندّه جزءا للمعرف في التعريف
(قوله المستعمل في غير الخ) اعترض بأنه غير مانع لصدقه على نحو يتفقون عهد
الله وفي رحمته أي في الجملة لانه اذا استعمل جزء من أجزاء المركب في غير ما وضع
له فقد استعمل المجموع في غير ما وضع له مع أن ذلك لا يسمى مجازا بالمعنى المذكور
وأجيب بأن قيد الحيثية لا يحفظ في التعريف أي المستعمل في غير ما وضع له
من حيث أنه مركب وأما هذان المثالان فإن التعبد زعيم ما لا من حيث ذاته بل من
حيث أجزاؤه ورد بان هذا يصير التعريف غير جامع لانه يخرج عنه الاستعارة
التمثيلية لانه استعمل في المعنى المجازى من حيث علاقة المشابهة لا من حيث
التركيب

وأما المجاز المركب فهو
لفظ المركب (خرج المفرد
المستعمل) (خرج الماهل
ركب

(قوله أشار به الى أن قول المصنف الخ) لا يخفى أن قول المصنف المراد بمتعلق معنى
الحرف الكلّى دعوى ممتلئة باربعه أمثلة مدّالة بقوله اذا الحرف الخ وأن قول
الشارح فليست هذه المعاني الخ تفريع لازم فانه يلزم من دعوى أن متعلق المعنى
هو الكلّى أن المعاني الكلّية ليست معاني الحروف وأن قوله بل هذه الكلّيات
متعلقات بمعانيها عين الدعوى وقوله لا يكون معانيها جزئيات لمعانيها عين
الدليل فالوجه أن قوله بل هذه الخ مرتبط بقوله فليست الخ للإشارة الى أن قول
المصنف والجزئى الخ هو روح الدليل فانه لا يفيد الا به فالشارح رحمه الله لما طال
الفصل يبين انه ورد على السعد احتاج لاعادة الدعوى مع جزء الدليل ليربطها
بروح التعليل فكأنه قال معنى الحرف جزئى وكل جزئى له تعلق بالكلّى ولا شك
أنه ينتج معنى الحرف له تعلق بالكلّى كما هو المدعى فتدبر (مطلب المجاز المركب)
(قوله لا يفيدانه) أي ما ذكر من الترشيع والتعبد (قوله هذا ضابط الخ) لا يخفى
صدقه فالاولى الجواب بان المركب في المعرف جزء علم كالتركي من زيد وأما
الجواب بان اللفظ المركب أعم من المجاز المركب فلا يخفى ما فيه (قوله وأجيب
بان قيد الحيثية الخ) أصل الاعتراض من العصام وجوابه من حقيقته وحاصل
الاعتراض أنه غير مانع لصدقه على مجموع المركب المتجوز في جزئه وحاصل
الجواب أن الحيثية معتبرة أي المستعمل من حيث أنه مركب فلا يرد المجموع فانه
من حيث الجزء (قوله بل من حيث أجزاؤه) الاولى جزؤه (قوله ورد بان هذا الخ)
تسبع الناس الملوى في هذا الرد وهو محجوب اذ تخصيص التمثيلية بتمسك فان غير ما
لم يستعمل الا من حيث علاقته ولان غاية ما في الحيثية مطلق الملاحظة لاخراج

مطلب المجاز المركب

فالاولى الجواب بانّه تعريف بالاعم وقد اجازته المتقدمون اوضابط كما تقدم التنبية
عليه (قوله في غير ما وضع له الخ) أى ولو كان ذلك الغير مفردا وبأى له نظير في
التشبيه كما في قول الشاعر

وكان حجر الشقي في اذا تصوب او نصعد

اعلام ياقوت نشر * ن على رماح من زبرجد

كما باتى للشارح فان هذا المركب شبهت الشقائق به والصالح للتشبيه صالح
للاستعارة (قوله خرجت الحقيقة المركبة) أى وخرج أيضا التعريض نحو
المسلم من سلم المسلمون الخ فانه غير مستعمل في ذلك بل اللفظ مستعمل في
حقيقته ومولوج به الى المعنى العرضي وكذلك الاخبار المستعملة في لازم الفائدة
كقوله ان حفظ القرآن حفظت القرآن فان دلالة على انه عالم بحفظه للقرآن
بطريق العقل (قوله لانه استعمل اللفظ الدال الخ) أى على طريق الاستعارة
المستعملة في قول السمرقندي

ما اعتبر فيه الجزاء ابتدأ وتسمى المركب بالقصد ولا يلزم من هذا ثبوت الاعتبار
على أنها سبب للاستعمال انتهى أمير ولا يخفى ان المشبهة توه السببية فلو كان
الجواب بان المراد المركب المستعمل قصد الا بطريق السراية كما هو المتبادر من
المستعمل لكان أولى (قوله فالاولى الجواب الخ) كان الاولى به تسليمه الرد
التعبير بالصواب أو المناسب وعرفت عدم تسليمه (قوله ولو كان ذلك الغير
مفردا) أى غيبت لم يقيد الغير بالمركب كان مراده جواز الافراد في اللفظ الدال
على هيئة منتزعة من متعدد كما هو رأى السعد على ما سأتى لىكن قوله وبأى له
نظير الى قوله والصالح للتشبيه الخ فيبدأ ان المراد الافراد ولومعنى كما قلنا
هذه اعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد واردنا شقائق وان هذا المركب
مستعار له وهو غير صحيح لاشتراطهم الهيئة المنتزعة من متعدد فليس كل صالح
للتشبيه صالحا للاستعارة التمثيلية والكلام على البيتين سيأتى في الشرح (قوله
أى وخرج أيضا التعريض الى قوله وكذلك الاخبار الخ) قيل ان التعريض
حقيقة ومنه نحو المسلم من سلم الخ ونحو حفظ القرآن وعليه يصح اخراجه بقوله
في غير الخ ويتأوله قول الشارح خرجت الحقيقة المركبة وكان على المحشى لو حى
عليه ان يقول ومنها التعريض نحو كذا وقيل ان التعريض اعم من الحقيقة في
السيد التحقيق ان التعريض اعم من المجاز والكنية والحقيقة لان المعنى هو كون
المعنى التعريضى مقصودا من الكلام اشارة وسماقا لاستعماله فيجوز ان يكون
اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي أو المجازى أو المكنى به وقد دل به أى بالمعنى
المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق التلويح وشارة السياق

(في غير ما) أى المعنى الاصلى
الذى (وضع) المركب (له)
حقيقة خرجت الحقيقة
المركبة (به لاقاة) خرج
الفاظ نحو هذا الكتاب
عند ارادة اعطى هذا الثوب
(مع قرينة) فمأنة من اراد
أى ارادة الموضوع
خرجت الكناية المركبة
كقول السائل اتى محتاج
فانه لفظ مركب كناية عن
الطلب ولم يوضع له حقيقة
وليس مجازا اذا القرينة وه
حال السائل لا تمنع من اراد
المعنى الحقيقي مع الظاهر
(فان كانت علاقته المشابهة
بين الطرفين) وهى استعارة
لانه استعمل اللفظ الدال على
المشبه به للتشبيه (تمثيلية)
نسبة للتشبيه

في حواشي رسالته كما ان الاستعارة المصروفة تكون مركبة يجوز ان تكون المكنية
ايضا مركبة ولا مانع من ذلك لانه لا يكتفى لم يذكره وفي وقوعه في الكلام ترد
وكتب على حاشية تلك الحاشية ظفرت به بعد حين من الدهر بوقوعه في قول الله
تعالى افن حق عليه كلمة العذاب في سورة تنزيل قال التفنازاني في حواشي
الكشاف اصل الكلام افن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه بـ لـ شرطية
دخلت عليه همزة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي في اولها للعطف
على محذوف دل عليه الكلام اذنت مالك امرهم فن حق عليه كلمة العذاب فانت
تنقذه فوضع من في النار موضع الضمير لئلا يكيد وللدلالة على ان من حكم عليه
بالعذاب كالواقع في النار

فالتعريض مجامع كلام من الحقيقة والمجاز والكنية كما في الكناية العريضة فان
فيم اوراء المعنى الاصل والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصودا بطريق التلميح
والاشارة فكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا
من الانظار هـ نعم لا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم الخ مراد به التعريض بنفي
الاسلام عن مؤذم معين فالعنى الاصل ههنا النقص بالاسلام فيمن سلموا منه ويلزمه
انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهـ ذاهو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ
استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن
المؤذى المعين اهـ ومثال المجاز التعريض قولك الاسديا كلك تعريض بان
المخاطب جبان يقتله الرجل الشجاع ومثال الحقيقة التعريض قولك حفظت
التوراة تعريض بانك تعلم بان المخاطب حفظ التوراة على ما قاله جماعة كما في
الصبيان وقيل انه كناية وعـ الى القول بالتعميم لايصح اخراجه من حيث
أقواه بقوله في غـ يراخ وان صح اخراجه من حيث ذاته أى من حيث انه اشارى
بالمسـ تتعمل فتأمل (قوله في حواشي رسالته) جمع الحواشي باعتبار كل قولة
فان كل قولة تسمى حاشية كما ان المجموع يسمى حاشية وهى مجاز عن طراز الثوب
وصارت الآن حقيقة عرفية (قوله وفي وقوعه في الكلام ترد) أى في وقوعه
في كلام الله تعالى أو مطلقا تخير وشك (قوله على حاشية تلك الحاشية) المراد من
الحاشية الاولى لها مش ومن الثانية ما عرفت (قوله بوقوعه) بدل من به والاولى
حذف به (قوله اصل الكلام الخ) عبارة التفنازاني اصل الكلام أمن حق عليه
كلمة العذاب فانت تنقذه بـ لـ شرطية دخل عليه همزة الانكار والفاء فاء الجزاء
وعليها يظهرون قول المخشى ثم دخلت الفاء في ضميره تساهل (قوله اذنت مالك
امرهم) أى تتدبر ذلك (قوله فوضع من في النار موضع الضمير لئلا يكيد) أى
فأكيد الانكار كما ان تكرار الهمزة في الجزاء لتوكيده كما في البضاوى وفيه ايضا

فنزل استحقاقهم العذاب منزلة الدخول في النار على طريق المكنية في المركب
وحذف المركب الدال على المشبهة ورمز اليه بذلك كشيء من لوازمه وهو الانقاذ
قال شيخنا الامير وفي هذا الكلام نظر وذلك لانه بعد التصريح بقوله من في
النار لا يصح أن تكون مكنية بل هي تصریحية والانقاذ ترشيع الا ان يقال انه - م
نظرو الاول الكلام قبل تمامه أو يقال ان في جعلها تصریحية جمع بين الطرفين
(قوله وهو التشبيه مطلقا) أي كان وجه التشبيه مركبا لا (قوله والمراد
هنا الخ) وانما خصت تلك الاستعارة بهذا الاسم مع ان كل استعارة لا بد فيها من
التشبيه

وهو التشبيه مطلقا و
هنا ما كان وجه التشبيه
هيئة متفرعة من هذه

ان الاظهار للدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب كالواقعة فيه لا امتناع الخلاف فيه
وان اجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الايمان سعي في انقاذهم من
النار وكلمة العذاب هي لا ملائجهنم (قوله فنزل استحقاقهم الخ) بيان للمكنية
التي وجدها بعد دفع ما يبدو للقاصر من تفكيك الآية منزلة كلامه تعالى عن ذلك
والمراد نزل هيئة استحقاقهم العذاب منزلة هيئة الدخول في النار وتترتب على
ذلك تنزيل بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في دعائهم الى الايمان منزلة
انقاذهم من النار الذي هو من لوازم الدخول فصار قرينة على الاول وقرينة
الاستعارة بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما في نقض العهد والاعتصام بحبل الله
على ما هو مذهب الكشاف واما ما يذهب اليه من انه يريد ان النار مجاز عن
الكفر المغضى اليها والانقاذ ترشيع لهذا المجاز أو مجاز عن الدعاء الى الايمان
والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة لما ذكرنا اه تفقار الى والتحقيقية هنا مركبة
بجمعت الآية المكنية والتصریحية المركبتين (قوله بل هي تصریحية) لم يقل
الامير ذلك وعبارته وانت خبير بان هذا ظاهري الاصل اما بعد الاظهار في محل
الاضمار فقد صرح بالاستعارة في عنوان من في النار اه فاراد ان المكنية تصح
للم يذكرا المشبهة وهما ذكر وهما في النار فيلزم الجمع بين الطرفين فان قلت
اخذه من قوله فقد صرح بالاستعارة قلت لا يفيد فان التعبير بالاستعارة مجازاة لدعوى
الاستعارة فلا دلالة فيه على التصریحية (قوله الا ان يقال الخ) فيه انه
لا يسوغ الجمع بين الطرفين ويؤخذ من عبارة الامير جواب هو انه - م نظروا
لاصل الكلام وهو اولي من جوابه وان كان ضعيفا وظهور ان محل الابرار لو قال
افن دخل النار فانت تنقذه واما قوله افانت تنقذ من النار للساكنات السابقة
فهو في حكم الاصل فتدبر (قوله او يقال الخ) ان كان رداه الى الامير ففيه انه لم
يدع التصریحية على ما علمت وان كان جوابا كما هو ظاهر ففيه ان الجمع بين
الطرفين ممنوع مطلقا (قوله جمع بين الطرفين) من باب ان من أشد الناس

لان ما هنما مشارف فرسان البلاغة ولا فضل لغـ يرها عليهم و كانه بالنسبة لهما كالعدم
(قوله فان الاستعارة المركبة الخ) ظاهره انه لا بد من التعبير عن الطرفين بمركب
وهو اختيار السـيد وبني عليه انها لا تكون تبعية وذهب السعد الى عدم اشتراط
ذلك وجوز ان تكون تبعية فجوز في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم
اجتماعهما اما التسمية فاجريانها في الاستعلاء الذي هو متعلق معنى على

عـذابا يوم القيامة المصورون ولاداعي اليه فالاولى جمعا (قوله لان ما هنما مشارف
فرسان البلاغة الخ) حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان
ان يأتى بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة ومشار اسم مكان من اثار الشيء يشبه
اثارة اذا رفعه فهو بضم الميم ويحتمل الفتح على انه من اثار الغبار اذا ارتفع وفي
الكلام مكنية حيث شبه البلاغة بعيدها السابق انسابي افهام البلاغة فيها واثبت
لها الفرسان بضم الفاء جميع فارس تخميلا والمثار ترشيحا ويجوز التمثيل حيث
شبهه هيئة أصحاب البلاغة في تسابق افهامهم بهيئة فرسان الميدان في تسابقهم
واستعير الهيئة الاولى مركب الثانية والقريضة اضافة فرسان للبلاغة افاده
الصـبان على الصمام (قوله ظاهره انه لا بد الخ) اي حيث قال المركبة لـكن
سـيداني للشارح في التسمية ما يفيدان المراد بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال
سواء كان الطوفان مفردين او مركبين اي كل منهما ما هيئة وهو ربح الشارح انه
لا بد من ان يكون كل من الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متعدد وهو اتفاق
من السعد والسيد وان جوز السعد ان يعبر عن الهيئة بعد انتزاعها بافظ يدل عليها
اجمالا اما بالوضع او كثرة الاستعمال او قريضة الحال فالسيد اوجب ان يكون
اللفظ المستعار مركبا باعني المشهور اعني ما يدل جزؤه على جزئه معناه والسـيد علم
بوجوب ذلك واكتفى بالتعبير عن الهيئة الحاصلة المنتزعة باللفظ مفرد يدل عليها
(قوله وذهب السعد الخ) قال الصبان اخذ بظاهر قول الكشاف ان الاستعمال
في الآية مثل اسمـ كنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتساكنهم به شبهت حالهم
بحال من اعتلى على الشيء وركبه وعبارة السعد في حواشي الكشاف شبهه حال
نسبتهم الى الهدى بحال استعلاء شيء على شيء فالاستعارة تبعية لوقوعها في الحرف
وتسمية لان كلام من طرفي التسمية حالة منتزعة من عدة اموزاه وفي السيد على
المطول الآية على ثلاثة اوجه الاول ان يشبه الهدى بالمركوب الموصول الى
المقصود ويثبت له شيء من لوازمه وهو الالاتـعلاء على طريق الاستعارة بالكناية
الثاني ان يشبهه تسلك المتعين بالهدى باعتـلاء الركاب على مركوبه في التمكن
وحينئذ تكون كلمة على استعارة تبعية الثالث ان يشبهه هيئة مركبة من
الراكب والمركوب واعتـلاءه عليه وعلى هذا كان ينبغي ان تذكر جميع

ان الاستعارة المركبة
التمثيلية يجب ان يكون
جبه الشبه فيها هيئة منتزعة
من متعدد وكذا يجب ان
كون طرفاها هيئتين
منتزعتين من مجموع اشياء
ضامات وتلاصقت حتى
ارتشبا واحدا فيشبه
هدى الهيئتين المنتزعتين
لاخرى بادعاء ان صورة
شبهه من جنس الصورة
شبهه بافطالق على الصورة
الى الهيئة المشبهة اللفظ
بال على الصورة المشبهة
او يسمى ايضا بالتمثيل
لي سبيل الاستعارة

وتبعية في على وأما التمثيل فلا يكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة
أمور لانه شبه تمثيلهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى شيئا وركبه
ورده السبيل بان التمثيلية لا تكون الا في المركبات والتبعية لا تكون الا في
المفردات (قوله وبالتمثيل من غير قيد) أي فلهما ثلاثة أسماء (قوله فيجب)

وبالتمثيل من غير قيد بقولنا
على سبيل الاستعارة
(كقولك لمن نردد في أسر)
من الامور هل يفعله بان
يبدوله وجه الفعل فيقدم
تقدمه وعدمه فيجبم (انها
أراك تقدم رجلا) نارة
وتؤخر نارة (أخرى) فأن
نعت لنارة محذوف ومفعول
تؤخر محذوف أي وتؤخره

الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى بان يقال مثلا أوائل
الذين على رواحل من ربهم فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد
من طرفها مركب الا انه اقتصر في الذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في
تلك الهيئة اذ به ملاحظته تكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني يحتمل كلام
الكشاف اه وفيه انه لما شبه كمال تمثيلهم بالهدى باعتلاءه اراك لمخصصات
التبعية جازان به تسمية منتزعة من التقي والهدى وتمسك به تسمية منتزعة
من الراكب والمركوب واعتلانه عليه مفعولة من حرف الاستعلاء بعضها وهو
الاعتلاء بالمطابقة والباقي بالاتزام فتحصل التمثيلية بلا تركب في الالفاظ المستعار
وفي هذا كفاية ولا حاجة لتقدير في نظم الكلام والحاصل أن التمدد في الجملة
معتبر في طرفي التمثيلية الا أن الدال على الطرف هل يجب أن يكون الالفاظ
بعضها محقق وبعضها مخيل ينوي في الارادة بلا ذكر ولا تقدير اذ تقديره يوجب
تغير النظم ومع ذلك يسمى مركبا أو يكتفى أن يكون لفظا مفردا يمتد به في مدلوله
التمدد ولو بحسب القرينة الخارجية والحق هو الثاني فان الأول مع كونه مخالفا
لكلام الاثني عشران لاصطلاح العربية فان أقل مراتب التركيب عندهم امكان
اجتماع الاجزاء كما يشهد به تتبع كتبهم والاستعارة اه من لا خسر وبغاية
الاختصار وفي عهد الحكيمة كلام آخر ان اردته فانظره (قوله وتبعية في على) فيه
ركة فالاولى حذفه ولو قال أما التبعية فلو قومه في الحرف لمكان أخصر وأوضح
(قوله فلا يكون كل الخ) المراد من الطرفين الهيئتان وان تساها لولا في التقرير
والجسامع هيئة الملابس لما يوصل للراد على طرق شتى (قوله ورده السبيل الخ)
لا يخفى أنه لا يرد به له فانه أصل النزاع وأصل الرديان الحرف مفرد وكذلك معناه
بل ومتعلق معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية لو جوب التركيب فيم ما تقدم
ما للسبيل في حمل كلام الكشاف والرد عليه فلا تغفل (قول المصنف كقولك لمن
يتردد الخ) أصله أن بعض ملوك بني مروان باغوا بعض القضاة فوقف في بيعته
فكتب اليه أما به فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فاذا أناك كئاني هذا
فاعتد على أي ما شئت وصار مثلا (قول الشارح بان يبدوله وجه الفعل فيقدم
بقدمه الخ) أصله أن السبيل قد قدم التحوز في مفردات اني أراك تقدم رجلا
الخ وان التحوز باعتبار مجموعه فقط واعتراض بان هذا الكلام مستعمل في التردد

أشار به الى أن قول المصنف والجزئى الخ ليس مرتبطا بالعلية قبله بل بحذف
وهى تسمية الكل متعلقا (قوله وأما المجاز المركب الخ) كان الأولى أن يقدمه
على بحث الترشيح والتعبير ليدل على أنه في المجاز المركب أيضا (قوله فهو اللفظ
المركب الخ) هذا ضابط لا تعريف والالزام الدور لا هذه جزء المعرف في التعريف
(قوله المستعمل في غير الخ) اعترض بأنه غير مانع صدقه على نحو مقتضى عهد
الله وفي رحمته أى في الجملة لأنه إذا استعمل جزء من أجزاء المركب في غير ما وضع
له فقد استعمل المجموع في غير ما وضع له مع أن ذلك لا يسمى مجازا بالمعنى المذكور
وأجيب بأن قيد الحيشية يلاحظ في التعريف أى المستعمل في غير ما وضع له
من حيث أنه مركب وأما هذان المثالان فإن التجوز فيهما لا من حيث ذاته بل من
حيث أجزاؤه ورد بان هذا يصير التعريف غير جامع لأنه يخرج عنه الاستعمارة
التبعية لأنها تستعمل في المعنى المجازى من حيث علاقة المشابهة لا من حيث
التركيب

وأما المجاز المركب فهو
للفظ المركب (خرج المفرد
المستعمل) خرج الماهل
للمركب

(قوله أشار به الى أن قول المصنف الخ) لا يخفى أن قول المصنف المراد بمتعلق معنى
الحرف الكللى دعوى مثلية بارية. أمثلة مدالة بقوله إذا الحرف الخ وأن قول
الشارح فليست هذه المعانى الخ تفريع لازم فانه يلزم من دعوى أن متعلق المعنى
هو الكللى أن المعانى الكلية ليست معانى الحروف وأن قوله بل هذه الكلمات
متعلقات معانىها عين الدعوى وقوله لمكون معانيها جزئيات لها فى المعنى عين
الدليل فالوجه أن قوله بل هذه الخ مرتبط بقوله فليست الخ للإشارة الى أن قول
المصنف والجزئى الخ هو روح الدليل فانه لا يفيد الاية فالشارح رحمه الله لما أطال
الفصل يبين أنه ورد على السعد احتاج لاعادة الدعوى مع جزء الدليل ليربطها
بروح التماثيل فكانه قال معنى الحرف جزئى وكل جزئى له تعلق بالكللى ولا شك
أنه ينتج معنى الحرف له تعلق بالكللى كما هو المدعى فتدبر (مطلب المجاز المركب)
(قوله لا يفيدانه) أى ما ذكر من الترشيح والتعبير (قوله هذا ضابط الخ) لا يخفى
ضعفه فالأولى الجواب بأن المركب فى المعرف جزء علم كالتركي من زيد وأما
الجواب بأن اللفظ المركب أعم من المجاز المركب فلا يخفى ما فيه (قوله وأجيب
بأن قيد الحيشية الخ) أصل الاعتراض من العصام وجوابه من حقيقته وحاصل
الاعتراض أنه غير مانع صدقه على مجموع المركب المتجاوز في جزئه وحاصل
الجواب أن الحيشية معتبرة أى المستعمل من حيث أنه مركب فلا يرد المجموع فانه
من حيث الجزئية (قوله بل من حيث أجزاؤه) الأولى جزؤه (قوله ورد بان هذا الخ)
تبع الناس المولى فى هذا الرود وهو عجيب إذ يخصص التسمية بـ كم فان غيرهما
لم يستعمل الا من حيث علاقته ولان غاية ما فى الحيشية مطلق الملاحظة لاخراج

مطلب المجاز المركب

فالاولى الجواب بأنه تعريف بالاعم وقد اجازها المتقدمون أو ضابط كما تقدم التنبيه عليه (قوله في غير ما وضع له الخ) أى ولو كان ذلك الغير مفردا وبأنى له نظير في التشبيه كما في قول الشاعر

وكان حجر الشقي في اذا تصوب أو نصعد

اعلام بأقوت نشر * ن على رماح من زبرجد

كما بآنى للشارح فان هذا المركب شبهت الشقائق به والصالح للتشبيه صالح للاستعارة (قوله خرجت الحقيقة المركبة) أى وخرج أيضا التعريض نحو المسلم من مسلم المسلمون الخ فإنه غير مستعمل في ذلك بل اللفظ مستعمل في حقيقة ومولوج به الى المعنى العريض وكذلك الاخبار المستعملة في لازم الفائدة كقوله لمن حفظ القرآن حفظت القرآن فان دلالة على انه عالم بحفظه للقرآن بطريق العقل (قوله لانه استعمل اللفظ الدال الخ) أى على طريق الاستعارة المتصريح بها قال السمرقندي

ما اعتد به فيه الجزاء بتداعى قسرى لركب بلا قصد ولا يلزم من هذا ثبوت الاعتبار على أنها سبب للاستعمال انتهى أمير ولا يخفى ان الحيشية توهم السببية فلو كان الجواب بان المراد المركب المستعمل قصد الا بطريق السراية كما هو المتبادر من المستعمل لكان أولى (قوله فالاولى الجواب الخ) كان الاولى عدم تسليمه الرد التعبير بالصواب أو المناسب وعرفت عدم تسليمه (قوله ولو كان ذلك الغير مفردا) أى بحيث لم يقيد الغير بالركب كان مراده جواز الافراد في اللفظ الدال على هيئة منتزعة من متعدد كما هو رأى السعد على ما سياتى لكان قوله وبأنى له نظير الى قوله والصالح للتشبيه الخ يفيد أن المراد الافراد ولو معنى كما قلنا هذه اعلام بأقوت نشر ن على رماح من زبرجد ووردنا شقائق وان هذا المركب مستعار لها وهو غير صحيح لاشتراطهم الهيئة المنتزعة من متعدد فليس كل صالح للتشبيه صالحا للاستعارة التمثيلية والكلام على البيتين سيأتى في الشرح (قوله أى وخرج أيضا التعريض الى قوله وكذلك الاخبار الخ) قيل ان التعريض حقيقة ومنه نحو المسلم من مسلم الخ ونحو حفظ القرآن وعلمه يصح اخراجه بقوله في غير الخ ويقال له قول الشارح خرجت الحقيقة المركبة فكان على المحشى لو جرى عليه أن يقول ومنها التعريض نحو كذا وقيل ان التعريض أعم من الحقيقة في السيد التحقيق ان التعريض أعم من المجاز والكناية والحقيقة لان المعنى هو كون المعنى التعريضى مقصودا من الكلام اشارة وسما فلا استعما لا فيجوز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي أو المجازى أو المكنى به وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق التلويح وشارة السياق

(في غير ما) أى المعنى الاصلى الذى (وضع) المركب (له) حقيقة خرجت الحقيقة المركبة (به لاقية) خرج اللفظ فنحو هذا هذا الكلام عند ارادة أعطى هذا الثوم (مع قرينة ممانعة من ارادة أى ارادة الموضوع) خرجت الكناية المركبة كقول السائل أنى محتمل فانه لفظ مركب كناية عن الطلب ولم يوضع له حقيقة وليس مجازا اذا القرينة فهو حال السائل لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي مع الظاهر (فان كانت علاقته المشابهة بين الطرفين) هى استعارة لانه استعمل اللفظ الدال على المشبه به لاشبهه (تمثيلية) نسبة للتمثيل

في حواشي رسالته كما ان الاستعارة المصروفة تكون مركبة يجوز أن تكون المكنية
أيضا مركبة ولا مانع من ذلك لانه لا يمكنهم لم يذكره وفي وقوعه في الكلام تردد
وكتب على حاشية تلك الحاشية ظفرت به بعد حين من الدهر بوقوعه في قول الله
تعالى أفن حق عليه كلمة العذاب في سورة تنزيل قال التفنازاني في حواشي
الكشاف أصل الكلام أفن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه بـ لـ شرطية
دخلت عليه همزة الانكار والغاء فاء الجزاء ثم دخلت الغاء التي في أولها للعطف
على محذوف دل عليه الكلام أنت مالك أمرهم فن حق عليه كلمة العذاب فانت
تنقذه فوضع من في النار موضع الضمير لنا كبد وللدلالة على أن من حكم عليه
بالعذاب كالواقع في النار

فالتعريض بجماع كلام من الحقيقة والمجاز والكناية كما في الكتابة العريضة فان
فيها وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصودا بطريق التلويح
والإشارة فكان المعنى المكنى عنه هنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا
من اللفظ مستعملا وفيه فاذا قبل المسلم من سلم الخ مراد اياه التعريض بنفي
الاسلام عن مؤذمين فالعنى الأصلي هنا التخصيص بالاسلام فيمن سلموا منه ويلزمه
انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ
استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن
المؤذى المعين اه ومثال المجاز التعريض قولك الاسديا كلك تعريضان
المخاطب جبان يقتله الرجل الشجاع ومثال الحقيقة التعريض قولك حفظت
التوراة تعريضان لك لم يأن المخاطب حفظ التوراة على ما قاله جماعة كما في
الصبيان وقيل لانه كناية وعلى القول بالتعميم لا يصح اخراجه من حيث
أنواعه بقوله في غـ يراخ وان صح اخراجه من حيث ذاته أي من حيث انه اشاري
بالمسـ فتأمل (قوله في حواشي رسالته) جمع الحواشي باعتبار كل قولة
فان كل قولة تسمى حاشية كما ان المجموع يسمى حاشية وهي مجاز عن طراز الثوب
وصارت الآن حقيقة عرفية (قوله وفي وقوعه في الكلام تردد) أي في وقوعه
في كلام الله تعالى أو مطلقا تخبر وشك (قوله على حاشية تلك الحاشية) المراد من
الحاشية الاولى لها مش ومن الثانية ما عرفته (قوله بوقوعه) بدل من به والاولى
حذف به (قوله أصل الكلام الخ) عبارة التفنازاني أصل الكلام أمن حق عليه
كلمة العذاب فانت تنقذه بـ لـ شرطية دخل عليه همزة الانكار والغاء فاء الجزاء
وعليها يظهر قول المحشى ثم دخلت الغاء في تعبيرة تساهل (قوله أنت مالك
أمرهم) أي تتديره ذلك (قوله فوضع من في النار موضع الضمير لنا كبد) أي
نا كبد الانكار كما ان تكرار الهمزة في الجزاء لتوكيده كما في البضاوى وفيه أيضا

فنزّل استحقاقهم المذاب منزلة الدخول في النار على طريق المكنية في المركب
وحذف المركب الدال على المشبه به ورمز اليه بذكر شيء من لوازمه وهو الانقاذ
قال شيخنا الأمير في هذا الكلام فظرو ذلك لأنه بعد التصريح بقوله من في
النار لا يصح أن تكون مكنية بل هي تصر بجهة والانقاذ ترشيح الآن يقال انه م
نظر والاول الكلام قبل تمامه أو يقال ان في جعلها تصر بجهة جمع بين الطرفين
(قوله وهو التشبيه مطلقا) أي كان وجه التشبيه مركبا أم لا (قوله والمراد
هنا الخ) وانما خصت تلك الاستعارة بهذا الاسم مع ان كل استعارة لا بد فيها من
التشبيه

وهو التشبيه مطلقا واما
هنا ما كان وجه التشبيه
هيئة متفرعة من عدة

ان الاظهار للدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب كالواقعة فيه لا متنازع الخلاف فيه
وان اجتمعا الرسول صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الايمان سعي في انقاذهم من
النار وكلمة العذاب هي لا ملائمة لان جهنم (قوله فنزل استحقاقهم الخ) بيان للمكنية
التي وجد ما بعد دفع ما يبدو للقاص من تفكيك الآية منزلة كلامه تعالى عن ذلك
والمراد نزل هيئة استحقاقهم العذاب منزلة هيئة الدخول في النار وتترتب على
ذلك تنزيل بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في دعائهم الى الايمان منزلة
انقاذهم من النار الذي هو من لوازم الدخول فصار قرينة على الاول وقرينة
الاستعارة بالكناية هنا استعارة حقيقية كما في نقض العهد والاعتصام بحبل الله
على ما هو مذهب الكشاف واما ما يذهب اليه من انه يريد ان النار مجاز عن
الكفر المغضى اليها والانقاذ ترشيح لهذا المجاز أو مجاز عن الدعاء الى الايمان
والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة لما ذكرناه فتقارنى والتحقيقية هنا مركبة
بجمعت الآية المكنية والتصر بجهة المركبتين (قوله بل هي تصر بجهة) لم يقل
الامير ذلك وعبارته وانت خبير بان هذا ظاهري الاصل اما بعد الاظهار في محل
الاضمار فقد صرح بالاستعارة في عنوان من في النار اه فاراد ان المكنية تصح
ولم يذكر المشبه به وهذا كروم في النار فيلزم الجمع بين الطرفين فان قلت
اخذه من قوله فقد صرح بالاستعارة قلت لا يفيد فان التعبير بالاستعارة مجازا لا دعوى
الاستعارة فلا دلالة فيه على التصريح بجهة (قوله الآن يقال الخ) فيه انه
لا يسوغ الجمع بين الطرفين ويؤخذ من عبارة الامير جواب هو انه م نظر
لاصل الكلام وهو اول من جوابه وان كان ضعيفا وظهر ان محل اليراد لو قال
افن دخل النار فانت تنقذه واما قوله افانت تتقدم في النار للنكات السابقة
فهو في حكم الاصل فتدبر (قوله أو يقال الخ) ان كان رداه الى الامير ففيه انه لم
يدع التصريح بجهة على ما علمت وان كان جوابا كما هو ظاهره ففيه ان الجمع بين
الطرفين ممنوع مطلقا (قوله جمع بين الطرفين) من باب ان من أشد الناس

لان ما هنا مشارف ريسان البلاغة ولا فضل لغيرها عليهم وانه بالنسبة لهما كالعدم
(قوله فان الاستعارة المركبة الخ) ظاهره انه لا بد من التعبير عن الطرفين بمركب
وهو اختيار السعدوني عليه انها لا تكون تبعية وذهب السعداني عدم اشتراط
ذلك وجوز ان تكون تبعية فيجوز في قوله تعالى اوانزل على هدى من ربهم
اجتماعهما اما التبعية فاجريانها في الاستعلاء الذي هو متعلق معنى على

عذبا يوم القيامة المصورون ولا داعي اليه فالاولى جمعا (قوله لان ما هنا مشارف ريسان البلاغة الخ) حتى انه لا مريض من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان
ان يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة ومشارف اسم مكان من اثار الشيء بشيره
اثارة اذا رفعه فهو بضم الميم ويحتمل الفتح على انه من اثار الغبار اذا ارتفع وفي
الكلام مكنية حيث شبه البلاغة بعبادان السابق اقتباسي افهام البقاء فيها واثبت
لها الفرسان بضم الفاء جمع فارس تخميلا والمناظر شيئا ويجوز التمثيل حيث
شبهه هيئة اصحاب البلاغة في تسابق افهامهم بهيئة فرسان الميدان في تسابقهم
واستعير للهيئة الاولى مركب الثانية والثالثة اضافة فرسان للبلاغة افاده
الصبيان على العظام (قوله ظاهره انه لا بد الخ) اي حيث قال المركبة لئلا
سيأتي للشارح في التسمية ما يفيد ان المراد بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال
سواء كان الطارقان مفردين او مركبين اي كل منهما ماهية وصريح الشارح انه
لا بد من ان يكون كل من الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متعدد وهو اتفاق
من السعد والسعدوان يجوز السعدان يعبر عن الهيئة بعد انتزاعها لفظا يدل عليها
اجمالا اما بالوضع او كثرة الاستعمال او قرينة الحال فالسعدان واجب ان يكون
اللفظ المستعار مركبا باهني المشهور اعني ما يدل جزؤه على جزئه مناه والسعدان
يجب ذلك واكتفي بالتعبير عن الهيئة الحاصلة المنتزعة لفظا مفردا يدل عليها
(قوله وذهب السعد الخ) قال الصبان اخذ بظاهر قول الكشاف ان الاستعمال
في الآية مثل ائمة كنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتسكهم به شئت حالهم
بحال من اعتلى على الشيء وركبه وعبارة السعد في خواشي الكشاف شبه حال
نسبتهم الى الهدى بحال استعلاء شيء على شيء فالاستعارة تبعية لوقوعها في الحرف
وتمثيلية لان كلاما من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور اه وفي السعد على
المطول الآية على ثلاثة اوجه الاول ان شبه الهدى بالمركوب الموصول الى
المقصود ويثبت له شيء من لوازمه وهو الاعتلاء على طريق الاستعارة بالكتابة
الثاني ان شبهه بمسك المتعدين بالهدى باعتلاء الركاب على مركوبه في التمكن
وحديثه فكون كلمة على استعارة تبعية الثالث ان شبهه هيئة مركبة من
الركاب والمركوب واعتلاءه عليه وعلى هذا كان ينبغي ان تذكر جميع

ن الاستعارة المركبة
تمثيلية يجب ان يكون
شبه الهيئة منتزعة
من متعدد وكذا يجب ان
يكون طرفاها هيئتين
منتزعتين من مجموع اشياء
ثلاث وتلاصقت حتى
ارت شيا واحدا فيشبه
هدى الهيئتين المنتزعتين
لاخرى بادعاء ان صورة
شبهه من جنس الصورة
شبهه ما فطلق على الصورة
الهيئة المشبهة اللفظ
ال على الصورة المشبهة
ويسمى ايضا بالتمثيل
سبيل الاستعارة

وتبعية في على وأما التمثيل فلا يكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة
أشياء لانه شبهة تمكّنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى شيئا وركبه
ورده السيد بان التمثيلية لا تكون الا في المركبات والتبعية لا تكون الا في
المفردات (قوله وبالتمثيل من غير قيد) أي فلها ثلاثة أسماء (قوله فيجعم)

وبالتمثيل من غير قيد بتولنا
على سبيل الاستعارة
(كقولك إن نرد في أسر)
من الامور هل يفعله بان
يبدوله وجه الفعل فيقدم
تقدمه وعنده فيجعم (أي
أراك تقدم رجلا) نارة
وتؤخر (أخرى) فآخر
نعت لنارة مخدوف ومفعول
تؤخر مخدوف أي وتؤخرها

الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى بان يقال مثلا أوائل
الذين على رواحل من ربههم فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد
من طرفها مركب الا انه اقتصر في الذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو العمل في
تلك الهيئة اذ به ملاحظة تكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني يحتمل كلام
الكشاف اه وفيه انه لما شبه كمال تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب لخصات
التبعية جاز ان يتره هيئة منتزعة من التقى والهدى وتمسكهم بها تشبيه بهيئة منتزعة
من الراكب والمركوب واعتلاءه عليه مفهومة من حرف الاستعلاء بعضها وهو
الاعتلاء بالمطابقة والباقي بالاتزام فتحصل التمثيلية بتأخر مركب في الالفاظ المستعار
وفي هذا كفاية ولا حاجة لتدبر في نظم الكلام والحاصل أن التمدد في الجملة
مقتضى بر في طرفي التمثيلية الا أن الدال على الطرف هل يجب أن يكون الالفاظ
بعضها محقق وبعضها تخيل ينزوي في الارادة فلاذ كرو لا تقدر اذ تقديره يوجب
تغير النظم ومع ذلك يسمى مركبا أو يكتفى أن يكون لفظا مفردا بعبارة بر في مدلوله
التعدد ولو بحسب القرينة الخارجية والحق هو الثاني فان الاول مع كونه مخالفا
لكلام الائمة يخالف الاصطلاح العربية فان أقل مراتب التركيب عندهم امكان
اجتماع الاجزاء كما يشهد به تتبع كتبهم والاستعارة من ملاحضه وبغاية
الاختصار وفي عهد الحكيم كلام آخر ان اردته فانظره (قوله وتبعية في على) فيه
ركة فالاولى حذفه ولو قال أما التبعية فلو قومه في الحرف لمكان أخصه وأرضع
(قوله فلا يكون كل الخ) المراد من الطرفين الهيئتان وان تساها لموا في التقرير
والجامع هيئة الملاسة لما يوصل للراد على طرق شتى (قوله ورده السيد الخ)
لا يخفى أنه لا يرد عليه فانه أصل النزاع وأصل الرديان الحرف مفرد وكذلك معناه
بل ومعتاق معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية لوجوب التركيب فيها وتقدم
مال السيد في حمل كلام الكشاف والرد عليه فلا تغفل (قول المصنف كقولك إن
يتردد الخ) أصله أن بعض ملوك بني مروان بلغوا بعض الفضلاء توقف في بيعته
فكتب اليه أما به فداني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فاذا أتاك كثنائي هذا
فأعتمد على أيهما شئت وصار مثالا (قول الشارح بان يبدوله وجه الفعل فيقدم
تقدمه الخ) أصله أن السيد قال بعدم التجوز في مفردات اني أراك تقدم رجلا
الخ وان التجوز باعتبار مجموعه فقط واعتراض بان هذا الكلام مستعمل في التردد

بتقديم الحاء على الجيم وعكسه أى بتأخر (قوله وليس نعم الخ) أى كما قال السعد
(قوله اذ لا يحصل له) أى لا معنى له صحيح لأنه لا معنى لقولنا يقدم رجلا وتأخر
الرجل الثانية بحيث يكون كما تخرج وأجاب السعد عن ذلك بأن المراد
بالرجل الخطوة وأورد عليه أن تأخر الخطوة المتقدمة إلى موضع ابتداء آمنه لا إلى
خلف المتردد وقال السعد المراد بالآخرى الأولى وجعلها أخرى من حيث أنها
آخرت وهو وان كان كذلك فكيف يمكنه أن يسهل في الفهم (قوله شبه حال المتردد الخ)
ذهب العصام إلى أن هذا مجاز مرسل علاقته السببية

وليس نعمتا لرجل محذوف
مفعول لتؤخر اذ لا يحصل له
شبه حال المتردد في فعل أمر

بين الاقدام والاحجام ولا يؤخذ ذفيه تقديم الرجل وتأخير حقيقة فالحق أن
التعجز كما هو حاصل في نفس الكلام حاصل في مفرداته فإنه شبه أزجاج الحائط
نحو الفل من تارة بالتقديم ونفس الحائط بالرجل وانقباض الحائط عنه تارة
بالتأخير اه فترى فاشارة الشارح رحمه الله لهذا الحق بالتعجز عن الحائط بالقديم
فلا يقال إن كلامه هذا لا يناسب الاحال المتردد في الذهاب والحاجة الذي هو المشبه
به لأنه يمكن أن يجيب عن الاعتراض بأن تقديم الرجل وتأخيرها لا يضر بعد جعل
مجموع الكلام مستعارا للمتردد بين الاقدام والاحجام ولو اعتبرنا في مفرداته ما ذكر
لم يكن لنا حاجة إلى اعتبار التمثيلية لاسيما معناه ما حجبنا ذلك المجازية
الافرادية فتدبر (قوله بتقديم الحاء على الجيم) أى من الرابعى وقوله وعكسه من
الثلاثي كما يستفاد من القاموس اه شيخنا (قوله أى كما قال السعد) المناسب
السكاكى فإنه الذي جعل أخرى نعمتا لرجل محذوف مفعول لتؤخر (قوله أى
لا معنى له صحيح) أى يناسب الغرض والافله معنى صحيح في ذاته (قوله وأجاب
السعد) أى عن السكاكى كما عرفت (قوله وأورد عليه أن تأخر الخطوة المتقدمة
إلى موضع ابتداء آمنه) أى أن هيئة المتردد كذلك في الواقع بأن يقدم رجله إلى
امامه ثم يردّها إلى موضعه وبقوله لا إلى خلف المتردد أى لأن هيئة المتردد كذلك بأن
يرجع رجله إلى خلفه كما هو جواب السعد على مقتضى المثال فإن التقديم قدّم
الشخص والخلف المأخوذ من وتأخر مقابل له وليست هذه هيئة المتردد (قوله
وقال السيد المراد بالآخرى الخ) أى فالقديم والمؤخر رجل واحدة والاختلاف
اعتبار (قوله ذهب العصام الخ) أصل عبارة بجمته أن يكون من المجاز
المركب غير التمثيلية لأن تقديم الرجل وتأخيرها يتسبب عن التردد فيتمثل أن
يكون التعجز باعتباره لكنه يتكامل مع القوم بلسانهم ثم وراهم مردا إلى ما يظهر من
كلامهم وهو تحتم التمثيلية في أنى أراك تقدم الخ فلا ينسب ما صرح به نفسه من
أن المجاز المركب يختص بالتمثيلية والخبر السعد يعمل في الانشاء والانشاء

لان التردد سبب للتقديم والتأخير ولا يصدق في أجزاء اللفظ وبحيث فيه بانه متى
أمكن التمثيل لا يبدل عنه الى غيره كما هو قائل بذلك (قوله من عدة أمور) المراد
ما زاد على الواحد (قوله كما يقال للرجل) أي الذي طلب أمر اقد ضمه قبل ذلك
(قوله لانه في الاصل في امر الخ) واسمه ارسوس بنت لقيط بن زارة كانت تحت
عروبن عدس وكان شيخا فأسأله الطلاق فطلقها تزوجت عروبن معد بن زارة
وكان شابا فغير الحال فلما كان الشتاء أرسلت الى عروبن عدس تستسقيه لبنا
فقال الصبي ضيبت اللبن ومثل هذا المثل انخى بأم عامر وأصله ان رجلا سرق
دقيقا ثم قال لامرأته ان شرعوا في ضربني فأني بالدينق وان حلفوني فانخى بأم
عامر وهذا مثل لكل من لا يبالى بفعله وغيره ومثل ذلك الذي لا يعرف بقول عدس
يضرب وسيله ان رجلا كان مصاحب امرأه وكان مخليا بها في بيت زوجها
بفعل بها الفاحشة فدخل زوجها عليهم افشع يضربه فوجد عدسا حاشيا في وسط

المستعمل في الخبر (قوله ولا يصدق في أجزاء اللفظ) أي ولا يتحقق المرسل في
أجزاء اللفظ بل في المجموع الذي جعله القوم تمثيلية وفي نسخة ولا يتصرف في أجزاء
اللفظ أي ولا يجوز التصرف في أجزاء اللفظ كما عليه السعد في التمثيلية على ما نهى مالك
عليه السكنة في غير محلها فالأولى تركه (قوله بانه متى أمكن الخ) أي من حيث
انها ماثرة في زمان البلاغة لكن هذا مبعد لا موجب والظاهر انه لا ينكر البعد كما
يؤخذ مما بينا فتنبه (قول الشارح بادعاء) بأثره بمعنى مع وقوله ثم اللفظ الدال أي
ثم استعمال اللفظ الدال كما في بعض النسخ وقوله كما ترى أي كما رأيت وقوله أي
ولا يكون الممثل أي فخطب التعليل قوله على سبيل الاستعارة وقوله فلا يكون مثلاً
أي لان رفع الاعمال يستلزم رفع الاخص وهو المثل لزيادة قيد الغشوقيه وقوله الى
مضاربهما جمع مضرب وهو المقام الذي استعمال فيه المثل أو الذي هو المنقول عنه
وقوله في موارد هاجع مورد وهو المقام الذي استعمال فيه المثل الا ان وهو المنقول
اليه فهو حقيقة في مورد مجاز في مضرب فقول المصنف ومتى فش الخ اذ تراzone
قبل الفشر كما في استعماله أول مرة لأنه في مورد استعارة (قوله أي الذي طلب
أمر الخ) أي فرط فيه في أوامره وطلبه في غير أوامره (قوله فأسأله الطلاق) أي
لو كونه شيخا فانيا وان كان ذامال (قوله فقال الصبي ضيبت اللبن) أي اسألت
الطلاق في الصبي كان سببا لحرمانك من اللبن واسمعت ذلك من الرسول
ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير
أي هذا ولبنه المخلوط بالماء خير من الشج القاني ولبنه الخالص (قوله يضرب) أي
مثل يضرب والأولى حذفه اكتفاء بقوله ومثل ذلك وقوله آخر وهذا مثال الخ

من الامور محال من يتردد
في الذهاب للحاجة فتارة يبدو
له وجه الذهاب فيقدم
رجله وتارة لا فيؤخرها
بادعاء أن الحالة أي الهيئة
المشبهة من جنس الحالة المشبه
بها ثم استعمال اللفظ الدال
على الهيئة المشبه بها للهيئة
المشبهة ووجه التشبه وهو
هيئة الاقدام تارة والاحكام
أخرى منتزعة من عدة أمور
كما ترى (ومتى فشا) أي كثر
وشاع بين الناس (استعماله
أي المجاز المركب) (كذلك)
أي على سبيل الاستعارة
(معنى مثلاً ولذا) أي ولا يكون
المثل تمثيلاً فشا استعماله
على سبيل الاستعارة (لانغير
الامثال) لان الاستعارة
يجب أن تكون لفظ المشبه
به المستعمل في المشبه فلو
غير المثل لما كان لفظ
المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا
لا يلغى في الامثال الى
مضاربهات كبراً وتأتينا
وافراداً وثنية وجماعاً
اغما ينظر في موارد كما
يقال لرجل الصبي ضيبت
اللبن بكسر تاء الخطاب لانه
في الاصل لامرأته قاله المحقق

وارذلك الرجل فآخذ في ابطنه شيئا منه فطالعها ربا والرجل يطلبه للضرب فصارت
 الناس تقول على ذلك الرجل فصار الرجل يقول الذي لا يعرف، يقول عـ دس
 وهذا مثال يقال لكل من اعترض على أمر وهو يجهل باطنه (قوله وان كانت
 علاقة المجاز الخ) أي فالجواز المركب لا ينصرف في الاستعارة وقد حصره الخطيب
 في ذلك تبعاً للقوم فاعترضهم السعد بأن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
 الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلاً هيئة
 التركيب في قام زيد موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير
 ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت المشابهة فاستعارة
 والا فغير استعارة كقوله هو أي مع المركب اليانين مصداق الخ فلا وجه للمعبر
 وقول العصام وجه المعبر أنهم اعتبروا حصول المجاز في التركيب أولاً وبالذات
 وذلك لا يكون إلا في التمثيل وأما غيره فالتجوز فيه سار من التجوز في جزئه فكان
 حصوله ثانياً وبالعرض قال حواشيته ليس بشيء لأن البيت الاتي لا تجوز في شيء
 من مفرداته (قوله ولم يوجد للقوم تسمية الخ) ظاهره انه وجد في التسمية العامة
 مع انهم لم يتعرضوا له والجواب

التفتنا زاني (وان كانت)
 علاقة الجواز المركب
 (غيرها) أي غير المشابهة
 (معى مجازاً مركباً) ولم يوجد
 للقوم تسمية له باسم يخصه
 وذلك كما في الجمل الخيرية
 التي أريد منها الانشاء

(قوله فاعترضهم السعد الخ) أصله الاعترض بأنه يوجد كثيراً في كلام
 البليغ مركبات اخبارية مستعملة في معان انشائية لعلاقة غير المشابهة فكيف
 يصح انكار ذلك وعدم اعتباره مع انهم اعتبروا علاقة المشابهة في القسم الآخر من
 المركب وهو تسمية واعترضوا في المفرد الذي هو قسم المركب ما علاقته المشابهة
 وما علاقته غيرها وهذا من خروج عن الانصاف فان الواضع كما وضع المفردات
 لمعانيها إلى آخر ما في المحشى (قوله للاخبار بالاثبات) أي اثبات القيام زيد وهذا
 الوضع في ضمن الوضع النوعي وهو الوضع لثبوت المسند لما في مسند اليه (قوله
 وقول العصام الخ) حاصله أن العصام أجاب بتسليم انقسام المركب إلى ما ذكر
 وايداع وجه المعبر هو ان القوم انما حصر المركب في التسمية لانهم انما اعتبروا
 التجوز أولاً وبالذات باعتبار مجموع مادة المركب وهو لا يكون إلا في التسمية وأما
 غيره فالتجوز فيه اما بقية التجوز في مفردة كما في المركب المتجوز ببعض أجزائه
 واما بقية التجوز في هيئته التركيبية كما في الخبر المستعمل في الانشاء وعكسه
 فالتجوز فيه انما هو باعتبار الهيئة التركيبية لا باعتبار مجموع المادة الا بالتبع
 واعترض بان جوابه يقتضي ان المركب المتجوز ببعض أجزائه من الجوازا
 المركبة التي اعترض بها السعد على القوم ويقتضي انه ليس لمكونه من الجواز
 المركب والاول ممنوع لان السعد انما اعترض بالخبر المستعمل في الانشاء وعكسه
 ولم يدع أن المركب المتجوز ببعض أجزائه مجاز مركب واراد على القوم والشأن

انه لامفه-وم لقوله يخصه (قوله كقوله هوای مع الركب الخ) أي قول أبي تمام
والبيت من قصيدته من الطويل ومه-في هوای مهوي بثلاث يا آت كان
أصله مهووي بواو ين وباء فليت الواو الثانية بباء وأدغمت في الباء بعد هاء السبعة
عليها ساكنة قال في الخلاصة

ان يسكن السابقي من واو وباء * واتصلا ومن عروض عربا

* فباء الواو اقلبن مدغما * الخ البيت ثم أضيفت الى بباء المتكلم واركب اسم جمع
لراكب وهم أصحاب الابل في السفر دون غيرهم من الدواب ولا يطاق على مادون
العشرة بل على العشرة فما فوقها واليائين جمع يمان بمعنى حذفت إحدى
بأيه وعوض عنها الالف المتوسطة ومصدع بمعنى مبعذ ذاهب في الارض

كقوله

هوای مع الركب اليمانيين
مصدع

جنيب وجثمانى بمكة موقوف
فان هذا المركب موضوع
للاخبار

يناقيه ما أسلفه العصام نفسه من اختصاص الحجاز المركب بالتمثيلية والخ-بر
المستعمل في الانشاء وعكسه-هذا ما قاله الحواشي وبه تعرف ما في قول المحشي
قال حواشي-الخ من الخلل وسبحان من تبرأ كلامه عن الزلل (قوله انه لامفهوم
لقوله يخصه) يوه-م انه ان حذف قوله يخصه يتضح المراد مع انه يوهوم انهم تعرضوا
له ولم يسهوه مع انهم لم يتعرضوا له بل فاتهم هذا القسم من رأسه وحصر المركب
في التمثيلية كما أفاده العصام وقوله يوهوم لانه يقال المراد لم يوجهوا لقوم تسمية اقدم
وجوده-تم المسمى ومن هذا تعلم أن الاولى في الجواب أن يقال انه لامفهوم لقوله
تسمية الخ أو هو كناية عن عدم التعرض رأسا (قوله بثلاث يا آت) أو لاهام متقلبة
عن واو وأدغمت في الثانية على ما سبق قول والثالثة بباء المتكلم (قوله كان أصله)
أي بدون بباء المتكلم وهو مهووي بدليل قوله ثم أضيفت الى بباء المتكلم (قوله
لسبعة عليها ساكنة) أي مع وجود بقية الشروط والألف السابق وحده لا يوجب
الادغام كما أرشد اليه بقوله قال في الخلاصة الخ وسبق الكلام في سبب قننه (قوله
اسم جمع) قيل انه جمع (قوله جمع يمانى الخ) المذاسب جمع يمان أصله بمعنى
منسوب الى اليمن بفحتمين اقليم معلوم حذفوا منه إحدى يائى النسب وعوضوا
عنها الالف المتوسطة فصار يمانى ثم حذفوا منه بباء-دسلب حركتها ان كانت
الباقية هي الباء الثانية لالتقاءها ساكنة مع التنوين (قوله بمعنى مبعذ) أي بكسر
الميم وسكون الباء وفتح العين كجمل بالجيم بعد الذنون في القاموس رج-ل مبعذ
كجمل بعد الاسفار وقراءته على وزن مكرم بصيغة اسم الفاعل غلط لانه حينئذ
يكون من أبعد وأبعد لم يجزى الامة-ديا مع ان المعنى على اللزوم لا على التعدى
وقوله ذاهب في الارض بيان لاصل المعنى كما ان قوله مبعذ بيان للمعنى المراد أفاده
بعد الحكيمة وقيل مبعذ بضم الميم وسكون الصاد المهملة وكسر العين اسم فاعل
اصعد اذا سافر الى بلد رقع عن البلد الذي خرج منه اه وفي القاموس اصعد

والجنب المجنوب المستقيم أي الذي استقيم به الغير وأخذه معه وجسماني
شخصي وموفق أي مقيد (قوله والغرض منه الخ) أي على مفارقة المحبوب (قوله
لعلاقة الضدية) وقال المولى السببية لأن الضد سبب في خطور ضده بالبال ولهذا
أمر بالتأمل (قوله فهو الدلالة الخ) أي بالمعنى المصدري أي أن يدل لا بالمعنى
الحاصل به لانه لا يصح حمل التشبيه عليه (قوله مصدر قولك دلت الخ) أي لامن
الدلالة التي هي صفة لا لفظ اذ التشبيه فعل المنكلم (قوله على مشاركة أمر لامر) أي
اشترك والامر الاول المشبه والثاني المشبه به وقوله في معنى هو وجه الشبه

والمراد منه انشاء التحزن
والتحسر فقد استعمل في
غير ما وضع له لعلاقة الضدية
اذ الاخبار يضاد الانشاء
تأمل (وأما التشبيه فهو
الدلالة) مصدر قولك دلت
قلنا على كذا اذا هدته اليه
(على مشاركة أمر لامر في
معنى لا على وجه) أي طريق
(الاستعارة) التحسر بحمة
والكنية فان الاستعارة
وان كان فيها الدلالة
المذكورة لأنها لا تسمى
تشبيها اصطلاحيا وقال في
تعريفه ايضا انه هو الدلالة
على مشاركة أمر لامر في معنى
بالكاف ونحوه فيخرج
بقوله بالكاف ونحوه
الاستعارة وكثيرا ما يطابق
التشبيه على الكلام
الدال على المشاركة
المذكورة كقولنا زيد
كالاسد في الشجاعة

{مطلب التشبيه}

أني مكة وفي الارض مضى وفي الوادي انحدرك بعد تصديدا (قوله والجانب
المجنوب الخ) ففيه اشارة الى أنه ذهب باكره ولم يرض بمفارقة اختياره وقيل
الجانب المستقيم للزينة اه وفي القاموس رجل جنب كانه عشي في جانب
متقبلا (قوله وقال المولى السببية الخ) قيل الاولى ان العلاقة السببية لأن
التحسر على شيء سبب للاخبار به ليعذر في تحسره أو التقييد والاطلاق بمرتين
بان يقل من الاثبات على وجه الخبر الى مطلبي الاثبات ثم الى الاثبات على وجه
الانشاء أو عبرية بان يستعمل في الاثبات على وجه الانشاء لكونه فردا من مطلق
اثبات أو المزمومة لأن الشخص اذا أخذ برعن نفسه بوقوع ضده ما يرجو له
اظهار التحسر والتحزن أو مركبة من السببية والتقييد والاطلاق لأن الاخبار
بذلك سبب في تحسر المخاطب فيراد به مطلق تحسر ثم يراد به تحسر المتكلم اه
والعدل عن الضدية من علمها من علاقة الاستعارة حيث أرجعها بعضهم
للمشابهة لكن في مثل فعل المولى نظر فان الضد مستعمل في الضد لا تخلاف
الخطو ربالبال وبهذا ظهر قوله ولهذا أمر بالتأمل وقيل ان العلاقة السببية ووجه
يارادة ان انشاء المتكلم بهذا المركب سبب لاخبار سامعه بهضمونه ورد بان العلاقة
اغما متبرين المنقول عنه واليه وانشاء المتكلم ليس واحدا من مخصصات العلاقة
بينه وبين أحد هما لا عبرية ففي رحمة الله العلاقة مطلوبة بين الاخبار بالرحمة
والانشاء بمعنى طلب الرحمة ولا علاقة بينهما الا التصادم فيمكن انه أمر بالتأمل
لتأيد التضاد والابعاد عن سببية المولى أوسببية التوجيه الذي سمعته أولا اشارة
الى أن الاولى اعتبار الاطلاق والتقييد فتدبر {مطلب التشبيه}

(قوله أي بالمعنى المصدري) أي اتيان المتكلم بكلام يدل على مشاركة أمر الخ وهذه
الدلالة للتشبيه بالمعنى المصدري وهو الاثبات وبالضرورة هي وصف المتكلم فقوله
أي ان يدل أي المتكلم أي يأتي بما يدل على المشاركة وقوله لا بالمعنى الحاصل به أي
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الدلالة للتشبيه بالمعنى الامهي وهو
الكلام الدال على المشاركة وهي وصف الكلام وقوله لا لا يصح الخ فيه قلب

وخرج الدلالة على المشاركة في الذات نحو ما استترك زيد وعمرو في الدار فلا
تسمى تشبيها واعتراض التعريف بأنه غير مانع له قوله نحو قاتل زيد عمرو جاء زيد
وعمر وفان فيه دلالة على شركة زيد وعمرو في القتل والمجى مع أنه لا يقال تشبيهه
وأجيب بأنه وان دل على المشاركة لكنها غير مقصودة وهذا الجواب يفيد أنه اذا
قصده يكون تشبيها وليس كذلك فالاولى في الجواب أن يقال المراد الدلالة على
وجهه المماثلة كما هو حقيقة التشبيه فانه لا بد فيه من ادعاء مساواة أحد الأمرين
لآخر ولذلك نفاه الشاعر في قوله

والاصل لانه لا يصح حملها بانعني الحاصل بالمصدر على التشبيه ويحتمل ان الحمل في
كلامه بمعنى الارادة والمعنى لانه لا يصح أن يراد من التشبيه المعنى الحاصل بالمصدر
حتى يراد من الدلالة وفي الاطول فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو وصف اللفظ
واللفظ ايضا يدل على مشاركة أمر لمر كالمتهكلم قلت في عرف القوم لا يسمى اللفظ
بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه ومنه تعلم قوله بعد اذا تشبيه
فعل المتكلم وان كونه بالمعنى المصدرى في حوز قول الشارح مصدري قولك ذلك
الخ أى أتيت بما يدل الخ فلو بينه بما قاله لكان أولى (قوله وخرج الدلالة الخ)
أى فالمراد من المعنى ما قابل الذات كما هو المتبادر منه وهو معنى قوله في معنى أى
وصف كما هو واضح (قوله وهذا الجواب الخ) في الفـ نرى على أن هذه الامثلة ليست
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الامثلة ليست
منه وان قصده المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عمدوا
قوله تعالى اتخذ الله هوام من قبيل التشبيه وكذا اقول ابى الطيب

فان نفى الانام وانت منهم * فان المسلك بعض دم الغزال

وسموا مثلهما تشبيها فافظا هـ ر منه أن مثل قاتل زيد عمر اذا قصد به التشبيه
من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه واحتراز بالاصطلاحى عن اللغوى وهو
الدلالة على مشاركة أمر لمر فى معنى فانه شامل للانزع وأما قول الحفيدان قولنا
جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرو لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا لآبار يجعل مستعملا
في المشاركة وأما مجرد القصـد بالتبـسـع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه
فليس بالقوى (قوله فالاولى في الجواب ان يقال الخ) لا يخفى عليك انه لا دليل على
هذا الوجه بخلاف القصد فانه لازم الدلالة وعله تبسـع فى ذلك عبدا الحكيم وتصرف
فى عبارته وأبرزها فى عنوان الجواب وليس الواقع ذلك فانه قال ان فيه ما دلالة على
شركة زيد وعمرو فى القتل وشركته فى المجى وليس شئ منهما تشبيها وان قصده
بهم ما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك فى وصف بل لا بد فيه من
ادعاء مماثلة أحد الأمرين بالآخر فى وصف ومساواته اياه فى القاموس شبهة مثله

ما أنت مادحها يامن تشبهها * بالشمس لابل أنت حاجبها

من أين للشمس خال فوق وجنتها * الخ

(قوله وأركانه) أى التشبيه بالمعنى الثاني فى العبارة استخدام لابل بمعنى الأول لانه فعل الفاعل الا أن يقال اطلاق الاركان باعتبار اخذها فى تعريفه (قوله ووجهه) أى المعبر عنه فى الاستعارة بالجامع (قوله ثم شرع بـ) كـ على بعض الخ (وقدم الكلام على الطرفين لاصالتهما والاداة آلة وحاصل ما قاله المتن ان الصورة ستة عشر لان الطرفين اما حسيان أو عقليان أو الأول حسي والثاني عقلى أو عكسه فهذه أربعة وفى كل امام فردين أو مركبين أو الأول مفرد والثاني مركب أو عكسه وهذه الستة عشر اما وجه الشبه فيها مفرد أو متزع من متعدد فتكون الجملة اثنين وثلاثين ذكر المصنف والشارح ثمانية أمثلة (قوله جهتي ادراك)

الى آخر ما فى المحشى فتدبر (قوله ما أنت مادحها الخ) رواية غيره

ما أنت مادحها يامن تشبهها * بالشمس والبدر لابل أنت حاجبها

من أين للشمس خال فوق وجنتها * ومبسم كنظام الدر فى فيها

وهو الصواب وسقط من قلم المحشى لفظ والبدر فى البيت الأول (قوله لاصالتهما والاداة آلة) أى لاصالتهما فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك (قوله ما قاله المتن) أى ما يؤخذ من مجموع كلامه (قوله فتكون الجملة اثنين وثلاثين) لـ إذا كان وجه الشبه حسياتين أن يكون طرفاه حسيين لا متناع ادراك الحس كالسمع والبصر من المعقول شيئا وإذا كان وجه الشبه عقليا جاز أن يكون الطرفين حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا الجواز ادراك العقل من المحسوس شيئا فها يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح فيه بالوجه العقلى دون عكس فافهم (قوله ثمانية أمثلة) فى الحسيين مفردين زيد كالبدن ومركبين كان مثار النقع البيت والأول مفرد والثاني مركب وكان مجر الشقبي البيت والأول مركب والثاني مفرد * باصاحي نقص ما نظريكما

البيتين وفى العقليين العلم كالحياة وفى المختلفين والمشبّه عقلى المنية كالسمع وفيهما أو المشبه حسى الذور كالعلم وفيها طرفاه مفردان ووجه الشبه مركب وقد لاح فى الصبح اثر بالبيت (قول المصنف حسيين) المراد بالحسى المدرك هو أو مادته باحدى الحواس قد دخل فيه الخيال كما فى قوله وكان مجر الشقبي الخ والعقل ما عدا ذلك وسننبه عليه فتدبر (قول الشارح باحدى الحواس الخ) مثال المدركين بالبصر الخلد كالورد وبالسمع الصوت الضعيف كالهس وبالشم نكهة فيه كرائحة العنبر وبالذوق طعم ريقه كطعم الخمر وبالبس نعومة جلده كنعومة الحرير وهذا على ما اشتهر فى العرف من قوله لم أبصرت الورد وشمت العنبر وذاقت الخمر

(وأركانه) أى التشبيه (أربعة) وهى (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه) وهو المعنى المشترك بين الطرفين (واداة) وهى الكاف وكان ومثل وماى معناها) نحو زيد كالبدن فى الحسن) فزيد مشبهه والبدر مشبه به والكاف داة التشبيه أى كلمة يؤدى بها التشبيه والحسن وجهه ثم شرع بـ كـ على بعض ما يتعلق بهذه الاركان فقال (وقد) هى هنا للتحقيق (يكون طرفاه حسيين) أى يدركان باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (كأمثلة) بقوله زيد كالبدن فى الحسن فان زيد والبدر حسيان لا دراهمهما بحاسة البصر (أو عقليين) نحو قولنا العلم كالحياة فى كونهما جهتي ادراك

يخفى انها طريق للادراك
كالحياة وكل من العلم والم
عقل لا درا كهما بالعلم
اذ الحس لا يدرك شأنا
لانها لا يصران ولا يسم
ولا يذاقن ولا يشهان
يلسان فتعبر ادراك
بالعلم وعلم أن الحياة
بينهما ما كونهما وجه
ادراك (أو مختلطين) بان
يكون أحدهما حس
والآخر عقلا (كالمنية
والسبع) في قولنا المنية
كالسبع في الاعتقال فال
المشبه وهو المنية عقل لا
عدم الحياة والمشبه به حس
وكشبية النور بالعلم
عكسه وهو من التشبيه
المقلوب للمبالغة اذ المحسوس
اصل للقول فتشبيهه بالمعق
من باب جعل الفرع أص
والاصل فرعا (ووجه
أى وجه الشبه وهو المعق
الذى قصد اشتراك الطر
فيه كما يكون مق
كأنه شاع في تشبيه الر
الشجاع بالأسد والحجر
تشبيه الخلد بالورد (قدي
مركبا بان يكون (هيش
منتزعة) أى انتزعه العلم
(من عدة أمور) س
كان الطرفان منفردين
مركبين

أى سبب ادراك (قوله فالمراد بالعلم الملكة) لا الادراك لانه لا يدرك نفسه وان كان
يمكن أن يقال المغامرة بالكتابة والجزئية لكن ماقاله الشارح أظهر (قوله وعلم ان
الجامع الخ) أى لا الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس قال
السعد وفساده واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى
وجه التشبيه وايضا ليس القصد ان العلم يعمى الادراك من الحياة (قوله اذ
المحسوس أصل للعقول الخ) قال المهرورى فيه أن المحسوس أصل للعقول من
حيث كونه محسوسا لمن حيث النفع وهو لا ينافى انه شبه به من هذه الحيثية فلا
حاجة الى ادعاء القاب وأجاب عنه عبد الحكيم بان المراد الفرعية والاصلية فى
الوضوح فلا يرد ذلك (قوله هو المعنى الذى قصد الخ) أى

ولست الحس ببر والافى التمثيل تسامح اذ المدرك بالبه صراغها هو لون الخلد والورد
فليس المدرك نفس الحسد (قوله أى سبب ادراك) أى وان كانت الحياة شرطا (قوله
لانه لا يدرك نفسه) أى لا يكون جهة وسببا للادراك الذى هو نفسه (قوله بالكتابة
والجزئية) أى كان يراد بالعلم ادراك خاص جزئى موصول للكل (قوله أى
لا الادراك) نفي لقول آخر وقوله اذ العلم تعليل من طرف هذا القول فهو للتبني
لالتبني وقوله مقتضية للحس أى وهو نوع من الادراك وقوله وفساده أى هذا القول
وقوله لا يوجب اشتراكهما فى وجه الشبه أى لا يوجب اشتراكهما فى الادراك وشرط
وجه الشبه اشتراك الطرفين فيه وقوله وايضا ليس القصد أى من التشبيه وقوله
من الحياة أى ناشئان من الحياة ولوقال وايضا ليس القصد من التشبيه أن العلم ادراك
كما ان الحياة معها ادراكا كان واضحا وصارعا السعد أو عقليين كالعلم والحياة ووجه
الشبه بينهما كونهما ماحتهى ادراك كذا فى الافتتاح والابضاح فالمراد بالعلم ههنا
الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية لان نفس الادراك ولا يخفى انها جهة
وطريق الى الادراك كالحياة وقبل وجه الشبه بينهما العلم الادراك اذ العلم نوع من
الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده واضح لان
كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ما هو شرط فى
وجه الشبه وايضا لا يخفى أنه ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالمن
ان العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا
العلم كالخس فى كونهما ادراكا اه وقوله كما فى قولنا العلم كالخس الخ مرتبط
بالتبني وهو ليس بقدر (قوله من هذه الحيثية) أى حيثية النفع أى فانه قول أصل
للمحسوس من حيث بلوغه فى النفع ما لم يبلغه المحسوس (قوله بأن المراد الفرعية
والاصلية فى الوضوح) أى والمحسوس أوضح فلا يحصى عن القلب فلا يرد

لما اشتركا فيه مطلقا من الذاتيات وغيرها (قوله أى كل منهما) أى وليس
المراد بالمركب ما تكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة (قوله قوله) أى الشاعر
واسمه أحيدة بن الجلاح أو قيس بن الأساب وهو من بحر الطويل (قوله كما
ترى) يحتمل أنه تشبيهه بالحالة التى رآها مخاطبه ولا يلزم فيه تشبيهه بشئ
بنفسه

اعتراض الهروى على السعد (قوله لما اشتركا فيه مطلقا من الذاتيات وغيرها)
وذلك لأن زيد والاسد مشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحبوانية
والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه (قوله وليس المراد
بالمركب الخ) عبارة السعد ومعنى التركيب ههنا أن نقصد الى عدة أشياء مختلفة
فنزغ منها هيئة وتجهلها مشبه أو مشجابه ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه
المركب بالمركب بأن كلاما من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب
وجه الشبه أن تعد الى عدة أوصاف شئ فنزغ منها هيئة وليس المراد بالمركب
ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه
به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لأمركين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى
الانسانية وأحد الامتزاز لامتزاج الواحد اه والمنزل منزلة الواحد مركب تركيبا
حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة أو اعتبارا بأن يكون هيئة
انتزعة العقل من عدة أمور فالقصد اشتراك الطرفين فى الحقيقة الملتزمة أو الهيئة
المنتزعة بخلاف الوجه المتعدد فإنه ينظر فيه الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين
فى كل منها لكون كل منها وجه شبه انظر التلخيص وشرحه (قوله أحيدة بن الجلاح)
هو أحيدة بجائين مهـ ملتين على صورة المصـ فرو الجلاح بضم الجيم وتخفيف
اللام (قوله أو قيس بن الأساب) فى معاهد التنصيص البيت لابي القيس بن
الاساب (قول الشارح وقد لاج الخ) لاج والاح بمعنى بدأ الصبح ضوء الصباح وهو
حمر الشمس فى سواد الليل والثر ياتصـ غير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث
سكران للمرأة الممتولة معنى يتصغيرها النعم المشهور لكثرة كواكبه مع شدة قربها
(قوله يحتمل أنه تشبيه الخ) أى فهو فى موضع المصدر بمعنى ظهر ظهورا مثل ما تراه
أى شبيها بالظهور الذى تراه والظهور فى علم المتكلم غيره فى علم المخاطب فغابر
المشبه المشبه به بالاعتبار كما أفاده قوله ولا يلزم فيه الخ والغرض منه أن انصاف
الثرى بمشابهة العنود لا خفاء فيه فالظاهر أنه ليس المراد من مثل ذلك حقيقة
التشبيه بل مجرد التلميح وأدق من ذلك أن الكاف بمعنى على الظرف صفة أو حال
من الثرى بمعنى أن مشابهة الثرى بالعنود على تقدير الحال المرئية وباعتبارها لأنها
فى نفس الامر على خلاف ذلك فلا تثبت المناسبة بينهما وبين العنود إلا باعتبار هذه

كل منهما هيئة منتزعة
من عدة أمور أو أحدهما
نرد أو الآخر مركبا مثال
وجه الشبه المركب فى
تشبيهه الذى طرأ
فردان قوله
قد لاج فى الصبح الثرى
ترى
منقود ملاحية حين نورا

(قوله نورا) أى تنفتح نوره أى زهره (قوله من تقارب صور) أى من صور متقاربة
 (قوله مستديرة) أى فيها أنواع استدارة وهذا لا يتنافى أن العنب فيه طول (قوله فى
 رأى العين) أنما قال ذلك لأن النجوم كبيرة جدا ألا أنها ترى صغيرة (قوله المقدار
 المخصوص) أى فى العنقود برمتة وفى الثمر ياب منها وأما قوله مستديرة فهو ناظر
 لأفراد العنب والنجوم فلا يتنافى مع قوله إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض
 فعملت من هذا أن الثمر ياكناية عن عدة نجوم لاها نجمة واحدة وهو كذلك كما
 نص عليه علماء المعقات فهى اثنتا عشرة نجمة فى برج الثور (قوله نحو قول
 بشار الخ) أى ابن برد الاعمى وهو من الطويل وإضافة مشار للنعم من إضافة
 الصفة للوصف وقيل بيسانبة (قوله النعم) هو الغبار المرتفع

الحالة المريبة (قوله أى تنفتح نوره) بفتح النون وفى الدسوقى على السعد ليس المراد
 بحبه بزهر بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملاحية عنب طويل
 اه وهذا يخالف قوله مستديرة وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه وأما فى
 حال صفه فهو مستدير والتشبيه فى حال صفه أى فى حين مقارنته الارتفاع به كما هو
 المراد بقوله حين نورا لأنه فى تلك الحالة يكون أبيض اذ ليس المراد حقيقة التنوير
 أى تنفتح نوره كما يتبادر من الكلام اه (قول الشارح والنقيب لا يتنافى الأفراد)
 أى ولما كانت تلك المقدمات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار
 مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك
 الاجرام ومراده دفع ما يقال من أن الأفراد لا يلائم كون المشبه به عنقودا مقيدا
 بكونه عنقودا ملاحية فى حال النور وقوله من تقارب صور فى بعض نسخ التلخيص
 من تقارب بالنون من المقارنة والصور البيض فى الثرى أى النجوم المتعددة
 وفى العنقود أفراد النور المتعددة (قوله أى فيها أنواع استدارة الخ) عرفت مما
 قدمناه عدم المنافاة وإن الطول بعد طيبه (قوله لأن النجوم كبيرة جدا) جعل فى
 رأى العين متعلقا بالصغار فقط تبعا للسعد وهو تخصيص بلا مخصص والمناسب أنه
 اخذ من قول الشاعر كما ترى قيدا للتقارن لأنه لا تقارن فى الحقيقة وللبياض لأنه
 لا لون فى الفلك كيات أو لا علم بلونها ولا للصفرا ذهى فى الواقع كبار أناده الأطول
 (قول الشارح منضمة إلى المقدار المخصوص) أى فالمرعى فى التشبيه أحوال
 أجزاء كل وأحوال مجموع كل وقيل إن منضمة حال مما يدل عليه قوله صور بيض
 مستديرة صغار المقادير فكأنه قال على الكيفية المخصوصة بلون ووضع ومقدار
 حال كونها منضمة وقيل حال من محذوف أى وأعتبرها منضمة إلى اعتبار المقدار
 وقوله وقصد إلى هيئة حاصلة منها إلى توجه اليها وجعلها وجه شبه (قول
 المصنف كان مشار النعم) إن جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه

فالطرفان مفردان لأن
 المشبه هو الثرى والمشبّه به
 هو العنقود مقيد بكونه
 عنقودا ملاحية فى حال
 اخراج النور والتقيب
 لا يتنافى الأفراد ووجه الشبه
 هيئة حاصلة من تقارن صور
 بيض مستديرة صغار المقادير
 فى رأى العين لا منضمة ولا
 شديدة الاقتران منضمة إلى
 المقدار المخصوص من
 الطول والعرض فقد نظم
 إلى عدة أشياء وقصد إلى
 هيئة حاصلة منها والملاحية
 بضم الميم وتخفيف اللام
 وقد تشدد كما هنا عنب
 أبيض فى حبه طول ومثال
 ما طرفاه مركبان (نحو
 قول بشار) كان مثلاً
 النعم من آثار الغبار هي
 أى كان الغبار المنعقد
 (فوق رؤسنا) من آثار جو
 الخليل

لان معنى مشار مرتفع وقوله أى كان الغبار المنعقد قدر المنعقد اشارة الى كثرته
حتى ان انعقد فوق رؤسهم فهو مأخوذ من المقام الا فالماثا والمرتفع لا المنعقد (قوله
واسيافنا) بالنصب عطف على مشار أى وليس منصوب باعلى المعية لان العامل
كان وهو فيه معنى الفعل دون حروفه فلا ينصب المفعول معه فقوله أى مع
اسيافنا حل معنى لاحل اعراب اه تقرير الشارح (قوله لانه شبه هيئة السيوف)
أى مع الغبار وانما ذكر السيوف لان الهيئة

الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كائن ومشار اسم
مفعول واضافته بيانية على ما في الاطول (قوله لان معنى مشار مرتفع) مرتبط
بقوله المرتفع أى فالمرتفع مأخوذ من مشار لان النقص وان لم يسم (قوله عطف
على مشار الخ) في الاطول ان أسد اسما بالنصب عطف على مشار بوالمقارنة كما في
كل رجل وضعيته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لمشار لثا يقع في
التشبيه تفرق به عنى انه متصل بالمشار ومنضم معه ومن تفرقه وليس مستقلا في
الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه فهو صريح في
أن الواو ليست للمعية وانما للعطف على مشار والمعنى على المقارنة وهى المارد من معية
الشارح وقول الاطول لثا يقع في التشبيه تفرق أى لو كان لمجرد العطف على مشار
فانه يوهى انهم ما تشبهان مستقلا فيكون مشار النقص مشبها بالليل والاسياف
مشبهة بالتجوم كل على حدته ولا يصح لتعريفهم بانه متى أمكن حل التشبيه
على المركب لا يعدل عنه الى الجمل على المفرد لانه تفوت معه الدقة التركيبية المرعية
في وجه التشبيه ولان قوله تنهاوى كواكب به تابع لليل لانه صفة فاله كواكب
مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة في التشبيه باعتبار الصنعة فقا لها الذى
يتوهم كونه مشبها تابعا ايضا فتدبر (قوله وليس منصوب باعلى المعية الخ) في
عبد الحكم قوله في حكم الصلة للمصدر سواء كان لفظا مشارا مصدر او اسم مفعول لان
قيد اسم المفعول قيد مصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معه ولا للمصدر لانه
مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كائن كنهه قيد له ومقارن
معه فيكون في حكم الصلة اه فهو على هذا داخل اعراب فتقرير الشارح بالنظر
للمشهور وقيل ان فى كان معنى الفعل وحروفه فلا اشكال (قول الشارح اصله
تنهاوى) قيل عليه لم لم يجهله ماضيا لم يثبت لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر
الجمع الغير السالم واجيب بان هذا الجمل يخجل بلطائف كاستحضار الصورة
الجميلية المستفادة من جعل الماضى في معرض الحال وكالاستمرار التبعدى
المستفاد من العدول قال في الاطول وايضا صفة الماضى تقيده وصف الليل بالخلو

واسيافنا) أى مع أسيافنا
ل تنهاوى) أصله تنهاوى
ذفت منه احدى التاني
تساقط (كواكب)
عضها اثر بعض فوجه التشبه
ركب وهو الهيئة الخاصة
ن تساقط اجرام مشرقة
ستظلمة متناسبة المقدار
تتفرقة في جوانب شئ مظلم
كذلك العار فان لانه شبه
هيئة السيوف وقد سلت من
في سادها وهى تعلو وترسب
يحبى وتذهب وتضطرب
تتحرك الى جهات مختلفة
هيئة الكواكب في
هاويها واقفا وتداول
ستظلمة ومثال ما طرفه
تلفان أى احدهما مفرد
ثانى مركب قوله

انما حصلت منها بالاصالة وقدم الغبار في البيت وجعل السيوف تابعة لانه هو المقصود بكونه مشبها (قوله وكان محجرا الشقيق الخ) هذان البيتان من مجزؤ الكامل المرفل فوزن كل أربع تفعيلات مع الترفيل في ضرب كل بيت واجزاؤه متفاعلة وذكروا أن الترفيل زيادة سبب خفف على ما آخره وتد مجموع وضافة محجرا للشقيق من اضافة الصفة للموصوف أي شقيق محجرا راد شقائق النعمان وهو وردا حمر في وسطه سوادا وانما اضيف للنعمان لانه حمر ارضا بكثرة فيها ذلك

عن الكواكب فيلزم تشبيهه بمثار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تنهاى فانه بعيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالنذر مع المنطق على وجود الليل كما يحكمه الذوق الصائب وقوله حذفته منه إحدى التائين أي الثانية أو الأولى خلاف وقوله مستطيلة أي حقيقة في السيوف وتخيل في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عندها ينفخ الماء وكسر الواو وتشديد الباء وأما بضم الماء فهو جمع أي المصود وقوله في جوانب شيء مظلم أي فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله انما حصلت منها بالاصالة) أي من حيث انها عات وسفات وجاءت وذهبت واضطربت وتحركت فيها الفعل والترك وقوله به دلالة هو المقصود الخ أي من حيث افادته كثرة الضرب والمعركة فلا تنهاى وقيل ان قول الشارح لانه شبه هيئة السيوف وقد سات الخ يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف بالهيئة المشتملة على الكواكب (قوله هذان البيتان الخ) لم يتعرض لقائلها وقال في المأهولم أفق على اسم قائلها ما ورايت بعض أهل العصر نسبهم ما في مصنفه إلى المصنوع ويرى الشاعر (قوله وضافة محجرا الخ) أي ووصف الشقيق بالاحمر رار مع كونه احمر بالغة في احمراره ولان منه ما ليس باحمر (قوله اراد شقائق النعمان) أي وعبر في البيت بالشقيق للضرورة وشقائق نعمان معروف للواحد والجمع وسميت بذلك لجرتها تشبها لها بشقيقة البرق والشقيقة من البرق ما انتشر في الافق (قوله وهو وردا حمر الخ) عبارة غيره والشقيق نبت ينفتح كالورد واوراقه حمر وكثيرا ما ينبت في الاراضي الجبلية والمراد بالياقوت الجمر الملمع روف بشرط أن يكون احمر وهو الاغلب والاعلام جمع علم وهو الزاوية وضافته الى الياقوت على معنى من ونشرن صفة للاعلام الياقوتية والزبرجد محجور نفيس اخضر (قوله للنعمان) أي ابن المذمر وهو آخر ملوك الحيرة خرج الى ظهر الحيرة وقد أعمت بنبته ما بين اصفر واحمر واخضر واذافه شيء كثير من الشقائق فقال ما أحسن هذه الشقائق احمرها

وكان محجرا الشقيق في
اذ انصوب او نصب
اعلام يا قوت نشر
ن على رماح من زبرجد
فوجه الشبه هيئة حمله

وقيل المراد بالنعمان الدم فالإضافة فيه من إضافة المشبه به للمشبه وقوله اذا تصوب
 أى مال الى أسفل من صاب المطر اذا نزل وقوله أو تصعد أى مال الى العلو (قوله
 من نشر اجرام حمر) وهى أعلام الباقوت والورد (قوله على رؤس اجرام خضر)
 وهى الرماح الزبرجد وعود الورد فان الزبرجد أخضر وعود الورد أخضر

وكان أول من سماها ف نسبت اليه (قوله وقيل المراد بالنعمان الدم) قاله أبو
 العميل وأدعى لقوله ثم انما منسوبة الى النعمان بن المنذر ليس بشئ اهـ لكن
 نسبتهم اليه هى التى ذكرها أرباب اللغة (قوله من إضافة المشبه به للمشبه)
 المناسب العكس فان الشقائق مشبهة بالدم (قول الشارح من نشر اجرام حمر الخ)
 المراد بالسوط ما فى اجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالسطح ولذا
 ذكر بسوطه مع قوله نشر اجرام والمراد من الاجرام اعلام الباقوت والورد كما
 أفاده المحشى ولا شك أن هذا معدوم فرض اجتماعه فهو خيالى يدخل فى الحسى
 لا العقلى لما عرفت من أن المراد بالحسى المدرك هو أومادته باحدى الحواس وكل
 من العلم والياقوت والرحم والزبرجد محسوس بالبهى وان كان المركب الذى هذه
 الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بوجه ودوالحس لا يدرك الا ما هو موجود
 فى المادة حاضرا عند المدرك على هيئة مخصوصة وقوله والمشبه به مفرد أى لان
 الشقيق اسم لسمى واحدا فجزاؤه التى اعتبر اجتماعها لا تدخل لما فى التركيب
 كاليد والرجل والزى من زيد وهما بحث وهوان لا يظهرا ان المقصود بالتشبيه
 الشقيق لانه هيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل
 الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد ان النظر فى المشبه والمشبه به الى الحركات
 ايضا اهـ أطول ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد
 المقيد فتأمل اهـ يس أى فالنظر الى الحركات حاصل مع اعتبار تشبيه المفرد
 المقيد فلا حاجة الى اعتبار التركيب واعتراض بان ذلك يمكن اعتباره فى اعلام
 الباقوت فيكونان مفردين على خلاف الفرض وقيل أن المقصود بالى التشبيه
 بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام الباقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
 وليس للاعلام قصد ذاتى حتى يكون من قبيل المفرد المقيد بدليل ان المشبه لم يعتبر
 فيه الجزء المناسب للاعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الاصل
 وفروعه والفرق بين المركب والمقيد ان المقصود فى المركب الهيئة المتأخوذة من
 مجموع الاجزاء وفى المقيد جزء واحد والقيمة تتبع والمرجع فى ذلك الى الذوق
 ومن ثم قبل ان الفرق بين المقيد والمركب أحوج شئ الى التأمل اذ لا فاصل بينهما
 الا الذوق اهـ ويتبادران اعتراض الأطول اقوى وجواز مراعاة الهيئة فى كل

من نشر اجرام حمر بسوطه
 على رؤس اجرام خضر
 بسوطه والمشبه به مفرد
 وهو الشقيق والمشبه به
 مركب من اعلام باقوتية
 منشورة على رماح زبرجدية
 وعكسه وهو المشبه مركب
 والمشبه به مفرد قوله

(قوله يا صاحبي) هو قول ابن تيمية مدح المتصم بقصيدة طويلة من الكامل منها
 هذان البيتان ومعنى قصيدتها أي أبلغنا أقصى نظركما أي غاية ما يبلغانه واجتمعا في
 النظر وقوله وجوه الأرض أراد بها الأماكن المرتفعة التي فيها الزهور والأمراد
 آخرها (قوله مشهشا) أي ذا شمس (قوله مقمر) أي ليل ذو قمر (قوله تضرب
 إلى لون السواد) أي تشبه لون القمر (قوله أنضرب) بالضاد المجهمة من النصارة
 وهي الحسن

يا صاحبي نقصنا نظركما
 ترى وجوه الأرض كيف
 تصور
 ترى بانها مشهسا قد شابه

زهر الربى فكأنها مومقمر

فوجه الشبه هيئة حاصلة

من تدخيل الأنوار بين

أشياء مسودة حتى عادت

تضرب إلى الاصفرار والاش

مركب وهو هيئة ضوئية

الشمس وقد خالطه زهر

الربا حتى عادت الأشجار

مخالطة الشمس تضرب إلى

السداد ونور الشمس إلى

الصفرة والمشببه به وهو المنة

مفرد وقوله تصور بفتح

التاء أملة تصور حذف

منه إحدى التاءين يقال

صوره الله في صورة حسنة

فتصور وشابه خالطه والربى

جمع ربوة وهي الأرض

المرتفعة وخصها بالان

انضرب وأشد خضر

(والاغلب) أي الأك

فليتأمل (قول الشارح ترى وجوه الأرض) جواب الأمر ووجوه الأرض
 الأماكن المادية منها وأما قول المحشى التي فيها الزهور في المقام وقوله أيضا
 الأمراد آخرها لا يخفى منه. وقول الشارح كيف تصور أي ترى كيف تبدو
 صورتها أي كيفية صورتها بأشراقها كما دل عليه ما به مدح فتقوله كيف
 تصور بدل من وجوه الأرض وتكلف في الأطول فجعله مرتبطا بمخالطة
 وان أحسن في تصوره وبحث قال أي فائين تبجها كيف تصوره مضارع التصوير
 مجهول يقال صورته فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه فالشارح
 الذي هو السدود تبعه شارحنا جعل تصوره مضارع صورته فمكون فيه حذف التاء
 واختار الأطول أنه مضارع صورته المتعدي لكن بعد ثبته للقول فليس فيه
 حذف التاء والأصل كيف يصور الله الأرض فأنيب المفعول عن فاعله وانث
 الفعل باللاتيان بالتاء بدل الياء وقوله رحمه الله ترى بانها زال الخ بدل مفصل من مجمل
 أو عطف ببيان أو استئناف ببيان جواب سؤال تديره أي شيء نراه مما شوقنا
 إليه إذا نقصنا النظر والكلام على حذف مضاف أي ضوءه فإذا النهار لا يرى من
 حيث أنه زمامي ومشهسا أي ذا شمس لم تستر بهيم والمراد بالزهر النبات ومقمر
 أي ليل ذو قمر أي ضوءه وقدره ليل ذو قمر تعقيد فهو مقمر مدح فان الوصف
 أو الإضافة لا تمنع الأفراد المناسبة بقى المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة
 أشياء والمشببه به هنا ليس كذلك فلا تسامح في جعله مفردا كما في الأطول فتدبر
 (قول الشارح رحمه الله تعالى فوجه الشبه الخ) ببيان ذلك أن الضوء لما وقع على
 الأخضر الزيات كسره وأضعه فله حتى صار كأنه ضوء مخلوط بالسواد فلا تبدد فيه
 الأشياء المادية في النهار خال النهار المثلث الذي شابه زهر الربى كحال الليل
 المقمر في ضوءه فله فلا تبدد فيه الأشياء الخفية بسبب مخالطة السواد فتقوله
 مخالطة الشمس أي ضوءها تضرب إلى السواد أي تميل إليه فلونها يشبه لون القمر
 من حيث أن ضوء الشمس انكسر وذهبت حدة شعاعه الأبيض وانحطرت لربة يعمل
 بها السواد وقوله أيدضارحه الله جمع ربوة بقليل الراء وقوله لانها انضرب وأشد
 خضرة أي ولانها المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر للعالمى أولانها انحطاطها

(قوله أى حذف وجه الشبه) ثم هو ما أن يكون ظاهرا فيه همه كل أحد كما في مثال
المصنف أو خفيا كقول بعضهم في بنى المهلب حين سئل عنهم على ما في أسرار
البلاغة هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها أى هم متناسبون في الشرف
كما أنها متناسبة في الأجزاء في الصورة (قوله نحو زيد كالبدري) وقول الشاعر
صدغ الحبيب وحالي * كلاهما كاللبي
ونفره في صفاء * وأدعى كالآلى

الشمس أول الطلوع وتشبيهه أول النهار بالليل القمر أظهر لان نور الشمس فيه
أضعف (قوله ثم هو ما أن يكون الخ) تقسيم آخر للعدل وبقي تقسيمه أيضا إلى
ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين الذي يكون فيه إغناء إلى وجه الشبه نحو زيد
كالبدري أو زيد أسد وإلى ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده نحو هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى أين طرفاها وإلى ما ذكر فيه وصفهما كقول الشاعر

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه * عني وماودة ظني فلم يحجب
كالغيث أن جثته وفلك ريقه * وإن ترحلت عنه لح في الطالب

فوصف المشبه بان عطاياه فاقضة عليه أعرض أولم يعرض ووصف المشبه به بأنه
بصير كجثته أو ترحلت عنه وهما وصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة
في حالتي الطالب وعدمه وحالتي الأقبال عليه والاعراض عنه وبقي تقسيم
المفصل إلى قسمين أحدهما أن يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني أن
يكون أمر الإزالة كقولهم لا كلام القصيص هو كالعسل في الخلاوة فإن الجامع فيه
ميل الطبع الذي هو لازم الخلاوة (قوله على ما في أسرار البلاغة) أى كتاب
عبد القاهر قال أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأله عنهم وذكروا
الزنجشيري أن هذان كلام الأغمارية فاطمة بفت الخرشب حيث مدحت بنهما
السكره ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس وقد
سئلت عن أيهم أفضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت ثم كنتم أن
كنت أعلم أيهم أفضل (قوله أى هم متناسبون في الشرف) أى بحيث يمنع تعيين
بعضهم فاضلا وبعضهم مفضولا وقوله كما أنها متناسبة الأجزاء في الصورة أى
بحيث يمنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
(قوله صدغ الحبيب وحالي الخ) من بحر المحبت أجزؤه مستفعل من فاعلاتن
فاعلاتن مرتين لأنه مجزؤ مجزؤا ولم يعرف قائله ومثال الجميل هو البيت
الأول وأما الثاني ففيه التشبيه المفصل لأنه ذكر فيه وجه الشبه وهو في
صفاء فانه الجامع بين الادمع والنغم اللاتى ولم يؤخر الجامع عن المشبهين
والمشبه به إشارة إلى أن الشعر الصافي هو منشأ الحزن والبكاء ولم يبق منه عن

في التشبيه (حذفه) أى
حذف وجه الشبه نحو
زيد كالبدري ويسمى
حينئذ مجالا وقد يندكر نحو
زيد كالبدري في الحسن
ويسمى مفصلا (وقد تحذف
الأداة) أى أداة التشبيه
أيضا (أى كما يحذف وجهه
نحو زيد بدري) ويسمى
بمعنى حذف الأداة
مؤكدا أيضا ومنه
ما أضيف المشبه به إلى المشبه
مدح حذف الأداة كقوله

(قوله والريح الخ) لم يعرف قائله وهو من الكامل كذا في شرح التلخيص (قوله تعبت بالاصفون) أي تعبها وقوله الاصيل هو الوقت بعد العصر للغروب بوصف بالصفرة كما قال الشاعر ورب نهار للفرق أصيله * ووجهي كاللونيم مامة تقارب فذهب الاصيل هو صفرة وشعاع الشمس فيه وخص وقت الاصيل لانه من أطيب أوقات النهار كصهر الليل فعبت الريح بالاصفون فيه بوجوب غايه اللطافة لاهوائه ولذا اختار تعبت أي تعبها برفق (قوله لم تلق هذا الخ) هو قول أبي الطيب المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح بها هرون بن عبد العزيز الأوزعي قال السعدوقوله لم تلق إذا كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه في البيت مكفي غير مصرح به وان كان بمعنى قابله وعارضته

الغرض إشارة إلى أنه ما لوله مقدم بالطبع (قوله لم يعرف قائله) قال العلامة العطار كنت كثيرًا أتشوق إلى معرفة قائل هذا البيت لما فيه من الرقة والاختصاص بالعقول ثم وجدت في تاريخ المقرئ المسمى بنفع الطبيب أنه الأديب أبو اسحق ابن خفاجة الأندلسي ثم ساق بعض قصيدته فانظر ما ان شئت (قوله بوصف بالصفرة) إشارة إلى أن المراد الاصيل الشبه بالذهب في الصفرة ففيه الشاهد أيضا وان اقتصر الشارح على الجين الماء كذا فهم لكن لا يخفى أن الوقت ليس شبيها بالذهب بل شبيها لون الشمس فيه على أنه يصير المعنى جرى الوقت الشبيه بالذهب والوقت لا يتصف بالجرى الآن يتكلف ومن ثم قال السعدوقوله ذهب الاصيل وصفته أي ان الصفرة مشبهة بالذهب فالتحشى مع السعد كما قال بعد فذهب الاصيل الخ (قوله وخص وقت الاصيل) أي بالعبث فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبت (قول الشارح كما اذا كان هيئة الخ) أدخل بالكاف ما اذا فدر حضور المشبه به عند حضور المشبه به لبعده المناسبة كما في تشبيهه بالنفيع بتار الكبريت وغير ذلك مما في التلخيص ومواده والبعده والغربة من لطف المعنى ودقته لا من إيراد اللوازم البعيدة أو سوء الترتيب في اللفظ حتى يكون غلط في النظم أو في الانتقال وقوله وكلما به الخ يعني كلما كان من وجوه أكثر كان التشبيه أبعد عن الابتدال لبعده وتساوله عن مطلق الناس (قوله غير مصرح به) تفسير لم يكني ويبيانه أن الحكيم بعد دم حياته حيث أبصرته ولم تستمر منه تذهن جعل الوجه أعظم من الشمس وهذا الجمل تذهن تشبيه الوجه الخ لانه على المشاركة في أصل الحسن فالتشبيه مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي منع من الصريح به شدة زباد الوجه في الحسن والاشراق والصفاء عن الشمس بحيث لو كان عنه دما حيا لم تستر وجهه منه اذا بدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط (قوله قابله وعارضته) أي حاكته وشابهته

في الصفاء والبياض وقد تذا الاداء وبسمى مرسل لا رسا أي اطلاقه من المبالغة والتأكيدهم متغاد من حذف الاداء * واعلم أن التشبيه اذا كان وجه ظاهر بحيث يدرك من أو الامر من غير امعان نظره قريبا مبتدلا بنحوه كالبدر واذا كان خفيا لا يدرك الا بعد تأمل كما اذا كان هيئة منتزعة من متعدد معنى غيريا كقولها كأن مشار النقع فوق رؤس الخ والى هذا أشار بقوله (وكلما بعد الوجه دق وخص) وقد يتصرف في القريب المبتدأ بما يصير به دقة حسنا فيأتيها بالغريب كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نه الواجهة ليس فيه حياء يعني أن شمس النهار لا تقابل وجهه محبوبه الا وهي متصفا بعدم الحياء اذ لو كانت تفتش ما لاقتنه ولا ظهرت عنه وجوده لانه أعلى منها حسا وبها فتشبه الوجه بالشمس مبتدأ لان ذكر الحياء وما فيه من الدقة والخلفه اخرجته الى الغربة وصفا من التشبيه المقلوب لان قبح الكلام تقبده أعظم شأ من الشمس و) كقوله

فهو فعل بني عن التشبيه أى لم تقابل ولم تقاربه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر

ان المصباح لتسقي اذا نظرت * الى نذاك ففاشبة بما فيها
فان تشبيه النداءى اعطاء بما في المصباح من المطرف الكثرة والتلاحق قريبا
مبتذل الآن الحياء اخرجته عن الابتذال (قوله يا ايها الرشاخ) هـ ذان البستان
من البسيط والسهر للمعاط التشبيه بالسهر في احراق الحشا

(قوله فهو فعل بني عن التشبيه) أى يدل عليه صراحة لا كناية (قوله ان المصباح
لتسقي) بياض وهو من البسيط آخر صدره نظرت وقوله ففاشبة عطف على
تسقي لكن الانسب بالحياء الامساك فتدبر (قوله فان تشبيه الخ) علة الامثلة
وقوله الا ان الحياء الخ سفينه على الشارح (قول الشارح هذا الوجه) مقبول مقدم
وقوله شمس غارنا فاعل مؤخر ولو جعل هـ ذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس
وشمس غارنا مفعول كناية عن المدح لكان غاية في اللطافة حيث عزل
الشمس عن كونها شمس غارنا ووجه لكون المحب وبشمس النهار امرارا مقورا
وقوله الا بوجه استثناء مفرغ من عـ وم الاحوال أى لم تلق هذا الوجه شمس
غارنا متلبسة بشئ الامتلاصة بوجه ليس فيه حياء وقوله الا وهي متصفة بعدم
الحياء الخ فيه تنزيل الشمس منزلة من يستحق وقد تقرر عرفا ان الحياء لا حد
أمرين اما الذنب عرفه الشخص فاستحقى من الملاقاة خوف اللوم وهذا المعنى
منتف عن الشمس واما اظنه ورقع الشخص في عين الناس عند رؤيته فيصير
كالمعورة بالنسبة اليه م وهذا هو المتعين هنا فوجه المحب فاق وجه
الشمس في الحسن وزاد عليه زيادة اوجبت كون وجه الشمس بين يديه وعند
ظهوره كالمعورة يستحق منه صاحب عند ظهوره وقوله وصار من التشبيه المقبول
أى الذى جعله لوجه وجه التشبيه في المشبه أهم منه في المشبه به فانه في قوة تشبيه
الشمس بالوجه عكسا للتشبيه فتأمل (قوله المصنف يا ايها الرشا) المراد منه
المحب وب الجميل وأصله الطي اذا قوى ومشى وقوله بالسهر متعلق بالكمول
والمراد بالكمول باللفظ أى بالنظر رغمؤخر العين التشبيه بالسهر في ان كلافاتك
وجعل المحشى المراد من السهر المعاط ككتاب وهي سمعة تحت العين وكسحاب
مؤخرها وبه دانه أراد الثاني فان مؤخر العين بعضها والكمول غير ما فاعل
السهر مسموعا للمعاط بمعنى السمعة تحت العين ولو جعله للفظ كما قلنا لكان اقل
كافة وظاهر المحشى حيث قال في احراق الحشا ان بالسهر متعلق بأحرق ولا مانع
منه لكان المتبادرا مقادما ويحتمل انه يشير الى انه متعلق بالكمول مقدر مثله
في أحرق وقد أحرق علة لمساك بمعنى يكفيلك أى فلا تزدد على هـ ذا الصدد

يا ايها الرشاخ الكمول ناظره
بالسهر حسبك قد أحرق
حشائي
ن انغماسك في النار حرق

الشمس تغرب من عين الماء
فان تشبيه الجميل بالشمس
رب ممتثل لكن لما تصرف
فيه بما ترى من حديث
لانغماس في النار اى الماء
له زوال الجارى حتى انه
جعل انغماسه اى انغماس
الجميل في الماء دليل على
ن الشمس الحقيقية
تغرب في عين من الماء

(قوله من باب عين اليقين) ويحتمل انه من باب حق اليقين بدليل قوله حق
 ان الشمس الخ. ولكن عين اليقين يقال له تحقيق أيضا واعلم ان انما علم اليقين
 وعين يقين وحق يقين فعلم اليقين ما يستفاد من الأدلة كالتواتر ونحوه كما علمنا
 بكماله ونعمته وعين اليقين هو المشاهد قبل التمكن من معرفته أجزاءه وحق اليقين
 هو المشاهد مع التمكن من معرفته أجزاءه قال تعالى لو تعلمون علم اليقين لترون
 الجحيم ثم لترونها

لانه اهل منها حسنا وبها وقد
 انغمس في الماء فلتكن هي
 كذلك بالاولى يعني ان قوله
 تعالى تقرب في عين جملة
 من باب علم اليقين وانغماسه
 في التبار جعله من باب عين
 اليقين وقوله (دق) اي
 القشبة (واظف) وخرج
 الى القرابة وصار من التشبيه
 المقلوب جواب لما

فان احشائي احرقت فلا ماطة لي على نعمه ل صد آخر وقوله رحمه الله تعالى حق
 ان الشمس الخ فيه تلخيص للآية القرآنية اعني قوله تعالى وجاهدا تنقرب في
 عين جملة كما اشار له الشارح بعد والعين الجملة الذات الجملة أي العين الاسود
 وقرابن عامر ونحوه واليكساى وابوبكر حاميه مجمعي حارة ويجوز ان تكون
 العين جامعة للوصفين فلا تنافي بين القراءتين وقد تقرر ان الشمس في السماء
 الرابعة ولم سافلك خاص يدور بها في السماء فكيف يكون غروبها في عين جملة
 واجيب بانه تعالى لم يخرج بان غروبها في الحقيقة في عين جملة وانما أخبر بان
 ذا القربين وجد بها وظن انها تقرب فيهما حيث قال وجاهدا تنقرب في عين
 جملة فانه لما بلغ موضع من المغرب لم يبق بعده شيء من العمارات وجاهد الشمس
 كما انها تقرب في هذه العين المظلمة وان لم يكن الامر كذلك في الواقع فيعمل غروبها
 حقيقة بمان علم اليقين غير مسلم تدبر (قول الشارح رحمه الله لانه اهل منها
 حسنا وبها الخ) أفاد ان انغماس الشمس معلوم بالاولى بمعنى ان انغماس هذا
 الاعلام من ادليل على جواز انغماسها بالاولى واذا كان من الدليل كان من علم
 اليقين فلم يخرج عن علم اليقين الى عينه او حقه ومحل الخروج لو ادعى ان
 الجملة نفس الشمس حقيقة ويمكن ان حقي بمعنى دلالة قوية فتأمل (قوله
 ولكن عين اليقين يقال له تحقيق ايضا) أي فيمكن ان مراد الشارح من عين
 اليقين حقه أو مراده انه خرج من علم اليقين المستند لدليل غير المشاهد الى
 المستند لما علم من أن تكون اجالية وهو عين اليقين أو تفصيلية وهو حق
 اليقين على ما فيه فتمتبه (قوله ما يستفاد من الأدلة) أي نقليّة كما في مثله
 أو عقليّة كما في علمنا وجود الباري تعالى (قوله وعين اليقين هو المشاهد) أي
 هو علم المشاهد المستفاد من المشاهد قبل التمكن من معرفته أجزاء ذلك المشاهد
 كما في معانية الجنة قبل التلبس بما فيها (قوله قال الله تعالى لو تعلمون علم اليقين
 الخ) في البضاي (لو تعلمون علم اليقين) أي لو تعلمون ما بين ايديكم علم الامر
 اليقين أي كعلمكم ما تستقنونوه لشهركم ذلك عن غيره أو فاعلمتم ما لا يوصف ولا
 يكتنه في ذل الجواب للتعظيم ولا يجوز أن يكون قوله (لترون الجحيم) جوابا لانه

عين اليقين وقال تعالى فتزل من حميم وتصلية بحميم ان هـ ذالمحقق اليقين
اه تقرير الشارح

محقق الوقوع بل هو جواب قسم محذوف كذبه الوعيد وأوضح به ما نذرهم منه
بعد إيهامه تفخيما وقدر ابن عامر والكسائي بضم التاء (ثم لترونها) تكرير
لأن كيدا والاولى اذا رأيتم من مكان بعيد والثانية اذا وردوها او المراد بالاولى
المعرفة وبالثانية الانبصار (عين اليقين) أى الرؤية التى هى نفس اليقين
فان علم المشاهدة اعلى مراتب اليقين اه وقوله محقق الوقوع أى وجواب
لوالامتناعية لا يكون كذلك والقول بانه جواب والمضارع للمضى هنا أى لو
كنتم من يعلم علمه وتحققتم وجود العذاب والهـ قاب وسقاهدونه خلاف
الظاهر اللائق بنظم القرآن العظيم وقوله كذبه أى بالقسم فالوعد ما تضمنه
جوابه والهـ ير ما ذكر من القسم وجوابه فالوعد ما مر وقوله منه منتهى
بأنذرهم بمعنى خوفهم والضمير المحرور لما وقوله بعد إيهامه أى إيهام المنذره
المحذوف وقوله أى الرؤية هى نفس اليقين إشارة الى أن الهـ بين هنا بمعنى
النفس كما في جاءز يدعيه أى نفسه وقوله فان علم المشاهدة الخ تعليل لكون
الرؤية نفس اليقين دون غيرها من العلوم فان الانكشاف بالرؤية والمشاهدة
فوق سائر الانكشافات فهو أحـ قى بان يكون عين اليقين اه شهاب وظاهر
المحشى أن المعنى لو كنتم من يعلم بالدليل العلمتم وتحققتم وجود الجحيم
وسقادهن وعرفت انه خلاف الظاهر وان المتبادر للرؤية البصرية لا العلمية
وانه لا فرق بين علم اليقين وعينه وقرئ الرازي فقال ان قلت ما فائدة تخصيص
الرؤية الثانية بذلك قلنا لانهم فى الرؤية الاولى رأوا لهم الاغبر وفى المرة الثانية
رأوا نفس الحفرة وكيفية السقوط فيها وما فيها من الحيوانات المؤذنة ورؤية ذلك
وقت الحشر أى يرون لهم ما وعد بها اه فليتأمل (قوله وقال الله تعالى ونزل)
تخريف فان القرآن فنزل بالفاء وهو مبتدأ محذوف خبره أى له نزل أى اقراء
واكرام بشرب الحميم وتصلية أى احراق بالجحيم وهو تكم به وفى البياضوى (فتزل
من حميم وتصلية بحميم) وذلك ما يجد فى القبر من سهم النار ودخانها (ان هذا) أى
الذى ذكر فى السورة وفى شأن الفرق (لمحقق اليقين) أى حق الخبر اليقين اه
وقوله ما يجد فى القبر الخ حمله على عذاب القبر دون ما بعده من عذاب يوم القيامة
وكذا ما قبله من الروح والرحمان والابلاغ السلام كذكره فى حال التوفى
وعقب ذكر قبض الارواح مقترنا بالفاء فى قوله فاما الخ وسهم النار حوازيها
وقوله فى شأن الفرق بمعنى أصحاب الميمنة وقسيمه وقوله حق الخبر اليقين فسر
فى الكشف بالثابت من اليقين واليقين العلم الذى زال عنه اللبس كما ذكره

(فصل) (قوله أصل الاستعارة الخ) قال بعضهم الاولى ان تقدمه على مجت
 المجاز ان قلت اذا كان أصل الاستعارة لم جعل له مجت مستقل ولم يجعل مقدمة
 فالجواب كثرة فوائده وفروعه (قوله اذا مبنى الاستعارة على تناسي الخ) لانها
 لو لم تكن كذلك ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لم كانت
 الاعلام المنقولة كيزيد وشكر استعارة وما كانت الاستعارة ابلغ من
 الحقيقة اذا لامبالغة في اطلاق الاسم المجرد خاليا عن معناه

الزحشرى في الجائفة والاضافة فيه لامية كما بينه في الحاشية فهو كما تقول هو العالم
 حق العالم والمعنى كمين البقيعين وهو كمين الشيء ونفسه وذكر في نفسه يرقوله
 تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين انه بمعنى علم الامر اليقين أى كعلم ما تيقنونه لانه
 معنى آخر بلا ثم ذلك المقام كذا اماده المدقق في الكشف يعنى انه من اضافة العالم
 للخاص وفيه خلاف فتأمل لامية وقيل ببيانته على معنى من وقرب مما فهم به
 اليقين ما قيل من انه العلم الثابت بالدليل وقوله انه نفس يربح بحسب المعنى يعنى
 به انه لا يشترط فيه ذلك وانما هو العلم المتيقن مطلقا وما ذكر ما خوذ من المقام
 وحق على ما ذكره لثنا كيد والمصنف البصاري جعل اليقين صفة للمجرد
 المذكور في السورة اوفى جميع القرآن والحق له معان كالحقيقة والثبات
 ومقابل الباطل وكلامه محتمل لما اه شهاب وهو بنايد المحشى فتدبر

(مطلب أصل الاستعارة التشبيهية) (قوله قال بعضهم الاولى الخ) لا يخفى انه
 لا يتوقف على التشبيه الا الاستعارة فلا وجه لتقدمه على المرسل رتبه بين
 القسمين ليس على ما ينبغي (قوله فلم جعل له مجت الخ) أى فلم لم يجعل مقدمة على
 المجاز على انه مقدمة لامة متقل فهو ذا مغاير لا اعتراض الاولوية قبله (قوله
 ما كانت استعارة) أى بالمعنى الاسمى أى المستعار وقوله لان مجرد نقل الاسم أى
 نقل الاسم المجرد عن التشبيه المنسب وقوله لو كان استعارة أى بالمعنى المصدري
 وقوله لم كانت الاعلام المنقولة كيزيد وشكر استعارة أى بالمعنى الاسمى الذى
 هو المستعار وفى هذه الملازمة نظر فان الاستعارة لا تختلوع عن التشبيه بقرينة
 والاعلام وان كان بعضها يستعمل بشبهه لكن لا بقرينة على أن في الاستعارة
 استعمالا في غير الموضوع له بخلاف الاعلام فنحن الاستعارة اللازم لنفى الادعاء
 لا ينتج المدعى بهذا الدليل (قوله وما كانت الاستعارة) عطف على قوله
 ما كانت استعارة وفيه نظران في المجازات تقال من لزوم الى لازم فاباغت من
 كونه كدعوى الشيء بينة وهذا لا يتوقف على الادعاء ولا دعاء دليل آخر وهو
 انه لو لا ما امتنع استعارة الاعلام أفاده في الاطول وقال شيخنا لا تنافي الدعوى
 بالبدية في الاستعارة الا بالادعاء كان يقول رأيت اسدا معناه رأيت شجاعا لانى

(فصل)

(أصل الاستعارة)
 النهر بحمة والمكنية
 وأصل الشيء ما بنى الشيء
 عليه (التشبيه) خبر قوله
 أصل فالاستعارة متفرعة
 عنه (لانه اذا حذف منه)
 أى من التشبيه (ماعدا)
 المشبه به بان حذف المشبه
 والاداة والوجه فهو رأيت
 اسدا (صار استعارة
 نهر بحمة واذا حذف ماعدا
 المشبه) بان حذف المشبه به
 والوجه والاداة نحو اظفار
 (مطلب أصل الاستعارة
 التشبيهية)

المنية تشبث بقلان (صار
 استعارة بالكناية على
 ما تقدم) من اعتبار العلاقة
 والقربية وذ كر لازم المشبه
 به في المكنية (و) لكن
 (لا يسمى حينئذ) أى حين
 اذا صار استعارة (تشبيه اذ
 مبنى الاستعارة) أى لان
 الاستعارة مبنية بعد اعتبار
 التشبيه (على تناسي
 التشبيه) أى على كون
 التشبيه صار نسبيا منسبا
 بادعاء ان المشبه صار من
 جنس المشبه به

ولما صح انه يقال لمن قال رأيت أسدا ورأى زيدا انه جعله أسدا كما لا يقال لمن رأى
ولده أسدا انه جعله أسدا (قوله وله ذاصح) أي ولان معنى الاستعارة على ادعاء
ان المشبه من افراد المشبه به مع الخ (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل محمد بن
الحسين بن العميد في غلام حسن قام على رأسه يظلاله وهذان البيتان من بحر
المفهرج وقريب من معنى البيتين ما حكى ان ابن المعتز بن عبد الجلس يوما وبين
يديه جارية تسقيه قهوة فخطف البرق فارتفعت فقال من المرديع

رؤعا البرق وفي صكفها • برق من القهـ وقلع

عجبت منها وهي شمس الضحى • كيف من الافوار ترناع

وما حكى ايضا ان سيماء التركي غلام المعتز كان أحسن تركي على وجه الارض
في وقته وكان المعتز لا يكاد يفارقه ولا يرضى برعته محبة له فاتفق ان المعتز دعا
أخاه المأمون ذات يوم الى داره فأجلسه في بيت

له ذاصح التعجب في قوله
مت تظلمني من الشمس
س اعز علي من نفسي
مت تظلمني ومن عجب
س تظلمني من الشمس

رأيت أسدا وقولك لاني رأيت أسدا لا يصح دله الا بالادعاء اه وفيه تأمل
(قوله ولما صح انه يقال الخ) عطف على ما كانت استعارة في السعد تعليله بان جعل
اذا كان متعبا الى معناه وان كان بمعنى صير ويغيد اثبات صفة انشي حتى لا تقول
جعلته أميرا الا اذا ثبت له صفة الامارة اه ولا يخفى على ذلك ان القرينة تمنعها
ارادة المعنى الحقيقي مسوقة لذلك فتدبر (قول الشارح تظلمني) جملة حالية ومن
الشمس متعلق به مضمنا معنى تمنعني ولذا عدى عن ونفس فاعل قامت ولذا أنش
وان كان القاسم غلاما ومن نفسي بالاضافة الى ياء المتكلم او بتكبير نفسي
واشباع كسرتة أي من كل نفس اه أطول وثبوت الياء خطأ يضاف الثاني
فان كناية حرف الاشباع غير معلومة وقامت تظلمني الثانية مثيل قامت تظلمني
الاولى للتوكيد تلذذا ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدأ مؤخر وتظلمني صفة
(قوله من بحر المنسرح) أجزاءه مسـ تفعل مفعولات مفتعلن وقد هنا أنه من
الكامل فلا تغفل (قوله تسقيه قهوة) أي خمرة وقوله فخطف البرق يقال خطف به أي
ذهب به يكاد البرق يخطف أبصارهم يكاد سنا برقه يذهب بالابصار والظواهر ان
المراد هنا منع النور المسمى بالبرق وخطف من باب مع كثير ومن باب ضرب قليل
وقوله فارتفعت أي ارتفعت وخافت فقوله روعها بشدة يد الواعية نى اعجزها
وقوله برق من القهـ وهـ المراد منه فقاقيع الخمرة وضياؤها وقوله عجبت منها
وهي شمس الضحى ليس فيه استعارة على رأى الجمهور اذا المشبه موجود مع المشبه
به فان الشمس خبر عن هي كما لا يخفى وان مع استعارة على مذهب السعد في زب
أسد بخلاف بيتي الشارح كما هو سباقه ولذا قال المحشي وقريب من معنى البيتين

على سقفه جامات فوق ضوء الشمس من وراء تلك الجمامات على وجهه - يافصح
 لاحد بن محمد البريدي فقال انظروا تلك الى ضوء الشمس في وجهه سيما رايت
 احسن من هذا قاط وقد قلت

قد طلعت شمس على شمس * وزالت الوحشة بالانس

قد كنت اشكنا الشمس من قبل ذا * فصرت ارنح الى الشمس

(قوله في قوله لا تنجبوا الخ) اي قول ابي الحسن بن ابي طالب الهمداني الحسني
 وهذا البيت من بحر المنسرح ايضا والغلالة هي شعار يابس تحت الدروع وهو
 المسمى الآن بالسديري واهل المغرب يستعملونه - مدودا واهل مصر تستعملونه
 بالزرار وبلي الغلالة ذوبانها اه تقرير الشارح

فتدبر (قوله على سقفه جامات) اي فوق سقفه او في سقفه جامات جمع جام قبل
 المراد به النور المسمى بالملقف المحلى بالوان القزاز وهو المتبادر هنا وفي التاموس
 الجام انا من فضة (قوله وبلك) يكون للتحريم بقوله وقد قلت الظاهر انه
 المعصم وقوله وزالت الوحشة اي انتفت الوحشة ضد الانس بوجود غداها وهو
 الانس اي انتفت وحشة الشمس الخاصة له لئلا من انفرادها بما عاينها الشمس
 اخرى هي وجهه سيما وقوله اشنا بقلب الحمزة الفاعل منها ابغض وقوله ارنح معناه
 احب كما هو مقتضى المقابلة (قول الشارح لا تنجبوا من بلي غلاته) اي من تسارع
 بلاها وفسادها والغلالة شعار من كتان يابس تحت الثوب ضيق الكمين
 كانه يص والشعار ما يلي الجسد وظاهر قول المحشي وهو المسمى الآن بالسديري الخ
 انه الذي يابس فوق القميص وابس مراد كما ستعرفه وقوله قد زرار زاره اي شد
 از زاره لان الزرشد الازرار وقال السعد لا يقال القمير في البيت ايس الاستعارة
 لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته واز زاره لانا نقول لانسلم ان الذكرك هنا
 على الوجه الذي يتنافى الاستعارة كافي قولنا سيف زيد في يد اسد فان تعريف
 الاستعارة صادق على ذلك اه فتدبر وقوله رحمه الله لما كان لتعجب الخ فيه فظن
 لانه يجوز ان يكون التعجب من استفداده من بلغ في الحسن درجة الشمس او من
 انقياده وخدمته له اه اطول امكن الظاهر من العبارة ان التعجب من كون
 المظلل شمس والمظلل منه كذلك وقوله رحمه الله ولولا انه ادعى ان محبوبه من افراد
 القمر الخ يعني انه استعار القمر لصاحب الغلالة بعد ان جعله نفس القمر فغشي
 عن التعجب من سرعته بلاها لما تقرر من ان ثياب الكتان يسارع اليها البلى عند
 بروزها للقمر ووجه اشرة ضوئه لها سبب النسي ادعاء ان محبوبه دخل في جنس
 القمر وهو لا يتعجب من سرعته بلى ما يشهره فلولا انه ادعى انه نفس القمر لم يكن
 للنسي عن التعجب معنى لان من جملة ما يتعجب منه بلى غلالة الانسان الجمل قبل

والنسي عنه في قوله
 لا تنجبوا من بلي غلاته
 قد زرار زاره على
 فلولا انه ادعى ان ذلك
 الجميل من افراد
 الحقيقة لما كان
 معنى اذا تعجب في
 انسان جميل الصورة
 غيره ولولا انه ادعى
 محبوبه من افراد
 حقيقة لما كان للنسي
 التعجب معنى اذا غلا
 يسرع اليها البلى
 ملائمة القمر الخ
 لا بسبب ملائمة
 كانه في الحسن

(قوله اذا تركت التصريح به) هو الخفاء وهو غير مناف لقول بعضهم الـكنـاية لغة الخفاء (قوله خرجت الحقيقة الخ) فان المراد فيها انفس المعنى لا لازمه وقوله خرج المجاز الخ تقدم ما فى ذلك (قوله وتوافق من جهة الخ) أى خلافا لما قاله السكاكى من أنه ما عتقدنا فى ذلك وان الانتقال فيه من اللازم الى الملزوم (قوله كما فى المجاز) تصريح بما علم من قوله وتوافق الخ (قوله اذ كثير ما تخلو الخ) ان قلت حينئذ

أوان بلاها المعتاد (مطاب الـكنـاية) (قول المصنف رحمه الله وأما الـكنـاية الخ) اعلم ان اللبانيين فى الـكنـاية طريقتين الأولى انها اللفظ المستعمل فى معناه الحقيقية لينقل منه الى لازمه كقولنا طويل النجم اذ مستعمل فى طول سمائل السيف ليس كذلك لانه بل لا جمل أن ينقل منه للآزمه وهو طول القامة وعلى هذا فهو حقيقة لان اللفظ لم يستعمل الا فى معناه الحقيقي وان كان المقصد منه لازمه والثانى انها اللفظ المستعمل فى لازم معناه مع جواز ارادة معناه الحقيقي كاطلاق طويل النجم اذ مراد منه طول القامة فقط وطول القامة مع طول سمائل السيف وعلى هذا فليست حقيقة ولا مجاز أما الأول فلان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وأما الثانى فلان المجاز لا يصح معه ارادة المعنى الحقيقي والمصنف جرى على الطريق الثانى وترك الطريق الأول وعبارة جمع الجوامع بشرح المحلى (الـكنـاية لفظ استعمل فى معناه مراد منه لازم المعنى) فخوريد طويل النجم اذ مراد منه طول القامة اذ طول المجاز طويل النجم أى سمائل السيف (فهو حقيقة) لاستعمال اللفظ فى معناه وان أريد منه اللازم (فان لم يرد المعنى) باللفظ (واغما عبر بالملزوم عن اللازم فهو) أى اللفظ حينئذ (مجاز) لانه استعمل فى غير معناه أى الأول (والتعريض لفظ استعمل فى معناه ليلو الخ) بفتح الواو أى للتلويح (غيره) كما فى قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا نسب الفعل الى كبير الاصنام المخذلة آلهة كانه غضب أن تعبدوا الصغار معه تلويح القوم العاينين لها بانهم الانصالح أن تكون آلهة لما يعبدون اذ انظروا بقوله من عجز كبيرها عن ذلك الفعل أى كسر صغارها فضلا عن غيره والاله لا يكون عاجزا (فهو) أى التعريض (حقيقة ايدا) لان اللفظ فيه لم يستعمل فى غير معناه اهـ وقدمنا لك نحوه هذا فتنبيه (قوله هو الخفاء) أى الترك الخفاء ولا يفتى أن الترك ليس عين الخفاء بل يلزمه ذلك وقوله وهو غير مناف الاولى فهو غير مناف بالتفريع وعرفت انه لازم لاعين فهو مناف الا ان قلنا به عدم التنافى من حيث الملزوم تدبر (قوله قوله خرجت الحقيقة الخ) لا حاجة لفظ الخ (قوله وان الانتقال فيها الخ) مراد السكاكى من اللازم

هى افظ أى يده لازم (ناه) خرجت الحقيقة مع جواز ارادة المعنى (مضى) أى مع ذلك لازم كلف طويل النجم مراد به طول القامة مع جواز ارادة حقيقة من ل النجم ايضا خرج المجاز لا يصح ارادة المعنى (مضى) أى الكناية (تخالف) معاز من جهة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه (كارادة طول النجم) ارادة طول القامة بخلاف المجاز وتوافق من جهة ان الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز وانما ل مع جواز ارادة الخ لان مدار على جواز الارادة كورة لا على الارادة الفعل اذ كثيرا ما تخلو كناية عن ارادة المعنى (مضى) لاقطع بهمة قوائما لان طويل النجم وهو زول صيل وان لم يكن له نجم فصيل واعلم ان المطلوب ما اعلم من الصفات لجود والكرم والبخل والاحسان والجليل والنجيب لشجاعة والطول والقصر ذلك

فقريية (نحو زيد طويل النجاد تريد) بقولك طويل النجاد (طول القامة) فان طول النجاد يسير من غير انتقال من طول النجاد الى طول القامة لا يتوقف على واسطة ١٤٩ وان كان الانتقال بواسطة فبغير انتقال من طول النجاد الى طول القامة لا يتوقف على واسطة ١٤٩

(و) ذلك نحو (زيد مهزول الفصيل) كناية عن كرمه فان هـ زال الفصيل هـ يستدل به على الكرم فانه زال ملزوم والكرم لا يحسب الاعتقاد له كناية عن الانتقال من هـ زال الفصيل الى الكرم مما يتوقف على واسطة فانه ينتقل منه الى جوعه بهـ بدم شربه الـ ومنه الى كثرة حباب ومنها الى كثرة الاكالة ومنه الى كثرة الضيوف ومنه المطلوب وهو الكرم) نحو زيد (كثرة الرمال الى كناية عن كرمه) فانه من كثرة الرمال الى احراق المطب تحت ومن كثرة الاحراق الى كثر الطبخ ومن كثر الطبخ الى كثرة الاكالة الى كثرة الضيوف ومنه المطلوب وهو الكرم) ان يكون المطلوب هـ اي اثبات امر لا رتبة (نحو ان السماحة والملاحة هي كمال الرحولية) (ولاي الاعطاء) (في قبة مشرج) على ابن المشرج) فالكلام (كناية عن ثبوت هـ هذه الصفة فان له فافه

لا يصح ارادته لعدم وجوه فاجواب ان المراد الجواز بالنظر لثباته بقطع النظر عن الوجود الخارجي ان قلت انه قاصر على ما اذا كانت علاقة الجواز اللازمة والمزومة والجواب ان كل مجاز فيه لزوم اي ارتباط وتعلق فليس المراد اللزوم الحقيقي اهـ تقرر بالشارح (قوله فقريية) اي واضحه كما مثل او خفية يتوقف الانتقال فيها على تأمل كقولك كناية عن الاله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الصدر المغربي هما يستدل بهما على بلاهة الرجل وهو لازم له بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطالع عليه كل احد (قوله ان السماحة) هو لزوم باد العجم وهو من الكامل والقبة خيمة صغيرة يجلس فيها الملوك تعرف في عرفنا بالاربية

التابع وهو الملزوم كطول النجاد بـ كسر النون الذي هو تابع لطول القامة فاللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه لانه من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم ولادالة للعام على الخاص فلا يكون ذلك الاعلى تقديرا تساويه ما والسكاكي معترف بذلك فالانتقال في كل من المجاز والكتابة من الملزوم تدبر (قوله لا يصح ارادته) اي بالنظر للخارج فان ارادته اعم فهو بالنظر له غيرة سائغة كما قال لعدم وجوده والجواب واضح (قوله ان قلت انه قاصر الخ) حقه ان يذكر في القولة التي قبل هذه فانه وارد على قوله ووافقه من جهة ان الانتقال من الملزوم الى اللازم وقوله والجواب بـ بالقاء ومن هذا الجواب قال بعضهم ان علاقات المجاز ترجع الى اللزوم اي بالعمى الاعم (قوله وعظم الصدر) يقع العين وسكون الظاء عطف على العرض اي وكبر الصدر على وجه خاص منه يعرف عرض القفا ولا يخفى ما فيه من التكلف فالتناسب وعظم الرأس (قوله وهو) اي المذكور من البلاهة لازم له اي لعرض القفا وعظم الصدر وفي نسخة وهو ملزوم له ما هو محرفة وعبارة السـ وهو ملزوم له اي الالهة (قوله تعرف في عرفنا بالاربية) لعل ذلك عند الملوك والافرنه لا يعرف ذلك (قول المصنف ان السماحة الخ) قال في الاطول المراد بالسماحة الكرم لا الجود املا يكون الندي تطولا فانه الجود اهـ وقال الحنفية السماحة بمعنى الندي اي الجود ثم نقل عن الطوسي ان السماحة بذل الشيء عن طبيب النفس مع انه ليس بذلك واجبا والندي هو قوله الاتفاق للمال الكثير في امور جليلة المنفعة للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة في النهي بالافادة وبذل ما لا بد وازيد منه اهـ وقيل المروءة في

هـ هذه الصفات (له) اي لابن المشرج فان هـ هذا الشاء راو ان ثبت هـ هذه الصفة فان له فافه

(قوله بان يقول هذه الصفات الخ) أي أو يقول سماعة ابن الحشرج أو السماعة
 لابن الحشرج أو يسمع ابن الحشرج (قوله ومن ذلك قولهم الخ) أي وليس من
 باب كثير الرماد (خاتمة) تقدم لنا أن المراد يجوز أرادته المعنى الحقيقي في
 الكناية

يقول هذه الصفات ثبتت
 من الحشرج مثلا الى
 كناية بان جعلها في قبة
 روية عليه لانه اذا ثبت
 شيء في مكان الرجل وحيزه
 أثبت له ومن ذلك قولهم
 مدبين ثوبيه والكرم
 من برديه حيث ترك
 مخرج بثوب المجدد
 كرم الى الكناية عن
 بان جعل ماذ كربين
 به وبرديه والله المجدد
 داء والاختتام والصلاة
 لام على خاتم انبياء الله
 رام عليهم وعلى آلهم
 لالة والسلام

المعرف - مع الاحسان بالاموال وغيرها كالجهاد والعفو عن الجنايات وعند
 الفقهاء تخلف الشخص بخلق أمثاله وقوله رحمه الله تعالى هي كمال الجولية
 يقع الرأى وضهها كافي القاموس وبقا داران الجولية لا تثبت للرأى فلا تثبت لها
 المرواة والوجه ثبوتها لها أيضا وأجيب بان المراد بالرجولية الانسانية على أنه
 يقال لها رجة - كما يقال رجل كما أفاده سم وقوله رحمه الله اذا ثبت الشيء أي
 الوصف الذي لا يقوم بنفسه بل يجب قيامه بعمل وقوله فقد أثبت له أي لتعين أنه
 محل ذلك الشيء لعدم مشاركة الغير له في مكانه وحيزه وفي الاطول ولهذا أي اثبت
 الصفات في المكان تبعاً كان من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت
 الصفات في المكان لا تمتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازاً ونحن نقول
 لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن
 كونها عينه حيث جعلت في مكانه والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات
 ولا يكون في مكان الرجل بالذات الانفسه فكانه قبل ابن الحشرج هو السماعة
 والمروءة والندى اه واشهر على ما أشار له المحشى في الخاتمة ان المراد بكون
 الكناية مجزئة وفيه ارادة المعنى الحقيقي في انهما من حيث كونها كناية أي لفظاً
 مستعملاً في غير ما وضع له للاقوة وقربة غير مانعة لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي
 وان امتنع ارادته لار خارج كالاستحالة والقربة هنا مقام المدح لا الاستحالة ثم
 ان المصنف لم يذكر العلاقة لان التعبير بالازم في قوله أريد به لازم معناه يعني عنه
 وبقي عليه ذكر القرينة (قول الشارح رحمه الله ومن ذلك قولهم الخ) بيانه
 انه أراد بقرينة المدح ثبوت المجدد والكرم للمدوح وللبلاغة ترك النصريح
 به وكفى عنه بجملها ما حاصل بين الثوبين أو البردين ومن المعلوم أن حصولهما
 بينهما لا يكون بدون موصوف وليس هو الا ما بين الثوبين أو البردين فأفاد
 الثبوت للموصوف بطريق الكناية فالمدح المطلوب ثبوت المجدد والكرم للمدوح لاهما
 لذكرهما فالكناية هنا ما طلب به النسبة ولا يقال انهما من باب طويل لجماده
 لان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه لانا نقول ان
 اسناد طويل الى النجاد صريح في اثبات الطول للنجاد وطوله قائم مقام طول القامة
 فاضافة النجاد الى ضمير زيد كالصريحة في اثبات طول القامة له وليس في قولنا
 المجددين ثوبه دلالة على ثبوت المجدد للثوبين فضلاً عن الصراحة فثبت اضافة

من حيث ذاتها لكن قد يمنع ذلك بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير انه من باب الكناية
كقوله لم مثلك لا يخجل لانهم اذا نفوه عن عيانه وعمن يكون على اخص
اوصافه فنفوه عنه كما يقولون بلغت اترابه يريدون بلوغه وقولنا ليس كالله
شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان متقاربتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته

التوبيخ الى الضمير كما هو محتمل في اثبات المجدل ان يعود اليه الضمير ومن هنا
تم صرف قول المحشي وليس من باب كثير الرماد ولو قال وليس من باب كثير رماده
لكان اشبه (قوله من حيث ذاتها) مرتبط بجواز الارادة أي من حيث انها
كناية أي لفظا - تعمل الى آخر ما قدمنا وقوله لكن قد يمنع ذلك أي الجواز
والاولى وقد يمنع ذلك وقوله بواسطة خصوص المادة أي بواسطة وصف خصوص
المادة أي وصف في المادة الخاصة كالاستحالة في الآتية فان قرينة مقام المدح
فيها لا تمنع الحقيقة ويعنيها أمرا خارجا عن حقيقة الكناية من حيث انه لم
ينصب قرينة وهو الاستحالة فتم دبر (قوله انه من باب الكناية) مفعول ذكر
وفي المطول والاحسن أن لا تحمل السكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه
وجهان أحدهما أنه نفي للشيء بشئ في لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما تقول ليس لاني زيدا أخ وزيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاني زيدا من
أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ اذ لو كان
له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفي ان يكون لمثل الله تعالى مثل
والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ القدير أنه موجود
والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو في المحشي والفرق بين الوجهين أن الاول
مبنيا على اثبات اللازم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية
عن نفي الملزوم من غير احتياج الى ملاحظة أن حكم الامثال واحد ويحرم في
النفي دون الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولا يلزم من اثبات اللازم
اثبات الملزوم انما يحذف الوجه الثاني فان مبنيا ان حكم المتماثلين واحد
والا لم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى ثبات اللازم بين وجود المثل ووجود مثل
المثل ويجري في النفي والاثبات كما في بلغت اترابه جمع ترب بكسر التاء المثناة
من فوق أي أقراه في السن بان يكون ابنة داء ولادة الجميع زمانه واحد
وتحقيق المقام زيد عن هذه الرسالة وحقق رسالة مستقلة (قوله اذا نفوه) أي
الجل (قوله متقاربان على معنى واحد الخ) عبارة السعد متعاقبان على معنى
واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الاما تعطيه الكناية من المبالغة

لأما تعطيه الكفاية من المبالغة ولا يخفى هنا امتناع إرادة الحقيقي وهو نفي المماثلة
عن ممانته وعلى أخص أحواله اهـ كلام السعدويه نعم يجعل الآية ليس
فيها كذابة بل يجعل فيها مجازاً لزيادة الكاف وبعضهم يريد من المثل الصفة
والكاف بمعنى مثل فيصير المعنى ليس مثل صفاته شيء وبعضهم يجعل مثل
بمعنى الذات والاضافة بياناً والله أعلم بالصواب والله المرجع والمآب
والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين
وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قال المؤيد
رحمه الله تعالى وقد تم تسويد ما في مدفن الامام الحسين رضي الله تعالى
عنه يوم السبت التاسع والعشرين من رجب المحرم سنة ١٢١٩ ألف و
تسعة عشر من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم

(قوله لا مائة طية) عطف على نفي المماثلة وفي نسخة الامانة عطية وعرفت عبارة
السعد (قوله ولا يخفى هنا امتناع إرادة الحقيقي) أي لاستحالة ثبوت مماثلته
وذلك مبني على أن الساب عن أمر يستلزم وجوده لئلا يكن المرضى ان الساب
لا يستلزم وجود المسلوب عنه فتدبر (قوله مجازاً لزيادة الكاف) وقيل الزيادة
مثل لان الزيادة تشأت منه ورجح الأول بان الحكم بزيادة الحرف أنسب
القول بزيادة مثل يؤدي إلى دخول الكاف على الضمة ويرى الحاجة إلى
متعاقب للبحار فأداه في الاطول (قوله والاضافة بياناً) جرى على أن البيان
للبيان زديفان والاولى للبيان وأشار بذلك إلى أن النص من تعليل
مجرد البيان في علم البيان وصلى الله وسلم على سيدنا محمد بكلام من
مكان وعلى آله وصحبه ما بان بيان أو تبيان (وكانت) نهاية سير القلم ميدان
هذا التعبير وغاية إعجابه عن السعي في تنميق هذا التقرير في خواتيم شهر
رمضان المعظم تاسع شهر وعام تسعة وتسعين بعد مائتين وألف من هجرة النبي
الاعظم صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وعترته وتابعيه وجميع آحاربه
(يقول مصحح الرازي من الله غفر المساري السيد حماد الغفوي الهماوي)

حمد المجلد البيان معياراً لشواقب الاذهان وملافة سلاماً على سيدنا محمد
افضل مرسل بهار مجاز الوصول اساحة الكرم المنان وعلى آله ذوى العرفان
وأصحابه الائمة الاعيان (وبعد) فقه ستم معونة مفيض الاحسان طبع تقرير
حاشية الصاوي على رسالة الدرر المسماة بصفة الاخوان للعالم التحرير العلامة
الشيخ علي البولاتي ذي الأفراد المنير بالمطبعة العامرة الشرفية التي مركزها في مصر
خان إلى طاقه من النافى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه ووافقت نهاية الطبع
أوائل نانية الحادي من عام ١٣٠٥ من هجرة سيد الثقلين صلى
الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وعترته وتابعيه وحزبه